طالب الحسن

اغتيال الحقيقة



عبد السلام عارف

وإشكالية الكتابة في تاريخه السياسي

العراق - بغداد

الطبعة الأولى

1425هـ - 2004م

التنضيد والإخراج : دار المودّة

الاتصال : دمشق

هاتف : 3339821

فاكس: 5443484

دار أور للطباعة والنشر
بيروت - لبنان

سورية - دمشق - ص. ب: 11003

E-Mail: urpress@maktoob.com

العراق - بغداد

مكتبة اليقظة العربية

طالب الحسن

اغتيال الحقيقة

عبد السلام عارف
وإشكالية الكتابة في تاريخه السياسي

UR Press
دار أور للطباعة والنشر
بيروت - لبنان

مكتبة اليقظة العربية
العراق - بغداد

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

إنَّ الغور في أحداث التاريخ القديمة والقريبة عملية شاقة وعسيرة، لأنها تتطلب دراسة معمقة ودقيقة لتلك الأحداث والوقائع، وتفسيرها بموضوعية وحياد ومتابعتها بصبر وجلد كبيرين، وقد تمر الأيام والشهور في البحث عن وثيقة تاريخية أو قرينة جديدة بتعزيز البحث وكشف الخفايا والأسرار. وإذا لم يتمتع الكاتب أو الباحث في التاريخ بالقدرة على التحقيق والتمييز والفرز والتدقيق وقوة الملاحظة وبعد النظر والقابلية على ربط الأسباب والمهارة في الاستنتاج، والإلمام بأطراف الموضوع وظروفه الخاصة، يولد البحث التأريخي ضعيفاً ومهزوزاً ولا يستطيع أن يصمد أمام عواصف النقد والاحتجاج.

وقد تكتنف البحث التأريخي صعوبة أكبر عندما يستهدف واحداً من شخصيات التاريخ التي ظهرت على مسرح الحياة وساهمت في صنع أحداثه ووقائعه وتطوراته، لأن ذلك يتطلب جهداً مضاعفاً في رصد أخبار تلك الشخصية المستهدفة وسبر أغوارها وكشف أسرارها. والرئيس الأسبق عبد السلام محمد عارف واحدٌ من الشخصيات البارزة التي ساهمت في صنع تاريخ العراق السياسي المعاصر وأثرت فيه بعد أن لعبت دوراً فاعلاً في صنع أحداثه المهمة في ١٤ تموز ١٩٥٨، و ٨ شباط ١٩٦٣، و ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣، في فترة اتسمت بالفتن والقلق والاضطراب السياسي،

ليـس فـي العراق فحسب وإنما فـي عموم منطقـة الشـرق الأوسط والبلاد العربية. وقد تصدى بعض الكتاب والباحـثين والمؤرخين إلى كثير من مظاهر الاضطراب السياسي في تلك الفترة إلا أن أغلب كتابـاتهم طغت عليها المصالح الذاتية والعلاقات الشخصية والأغراض السياسية.

وقبل شروعي في كتابة مسودات هذا الكتاب لم أكن قـد فكرت في يوم ما بالكتابة عن الرئيس العراقي عبد السـلام عارف ودوره المؤثر في السياسـة العراقية، وما رافق حياته من أحداث مؤلمة ومشاكل ومؤامرات، ولكن ما دفعني إلى الكتابة في هذا الموضوع ظهور كتابات منفعلة وغير دقيقـة من الناحـية العلمية، ومتهافتة الحجة وغير واقعية من الناحية التأريخية، وقد سـاهمت في وأد الحقيقة وطمس الأحداث وتشويه تاريخ المرحلة. فشمرت عن سـاعد الجد محاولاً البحث عن الحقيقـة الموءودة وإزاحـة التراب عنها وعرضها كما هي أمام القراء الكرام. ولا أدعي أني قد بلغت الكمال والتمام في كتابي هذا أبداً، لأني كإنسان مسلم لا أعتقد بعصمة كتابٍ غير كتاب الله، ولكنها محـاولة جريئة في هذا المجال. وإذا كان قد صدر مني خطأ أو شطط فإن الكمال لله وحده.

ولم تكن غايتي التجني على الرئيس الأسبق عبد السلام عارف أو التحامل عليه، وإنما حاولت ما في وسعي الكشف عن بعض مزاياه الخاصة والأسـرار الخفية في شـخصيته عن طريق ما صرح بـه المقربـون منه، وعززت ذلك بالوثيقة التأريخية والشهادة الصريحة والقرينة الصحيحة.

وقد استعرضتُ لنماذج بشرية وقع عليها الحـيف وعانت من التعسـف والإرهاب في فترة حكـم الرئيـس عبد السلام عارف – ومن هؤلاء ما أتقاطع معه كلياً في مجال الفكر والانتماء – وليس ذلك إلا بمثابـة الكشـف عن الظلم

والتعسف والاضطهاد في لحظته التاريخية. ولا يعني ذلك دفاعاً أو تبريراً لأخطاء ارتكبها هؤلاء الضحايا قبل وبعد فترة الحكم المذكورة.

وما قصدت الإساءة إلى أحد من أخوتي في الإيمان وأصدقائي في المهجر وزملائي في المهنة، الذين ورد ذكرهم في الكتاب، ويعلم الله أن هدفي كان إظهار الحقيقة المغيبة وإبراز الحق المضيع، وقد يكون قول الحق مُرّاً ووقعه شديداً في النفوس. فصرت أمام خيارين لا ثالث لهما، فإما أن أترك الحقيقة مجهولة والحق مكتوماً وفي ذلك خيانة للحق والضمير والتاريخ، وإما أن أضع النقاط على الحروف وأجهر بالحقيقة وأقول قول الحق الذي لا يُطيقه الأخوان والأصدقاء. كما ورد في القول المشهور عن الإمام علي عليه السلام «ما ترك لي الحق من صديق».

جاء كتابي هذا في أربعة فصول تنحصر بين مقدمة وخاتمة.

في الفصل الأول تناولت الغريب المدهش مما ورد في خطب الرئيس عبد السلام عارف المرتجلة وغير المدروسة التي سببت له الكثير من المشاكل والخصومات، وقد نصحه أصدقاؤه المحبون له والمشفقون عليه ولكنه لم يستمع إلى النصائح الرقيقة والرجاءات المخلصة التي تطالبه بالكف عن الخطابة والابتعاد عنها، ولكنه ظل يلج بابها بعناد وإصرار عجيبين.

وفي الفصل الثاني قارنت بين رجلي ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، الزعيم الركن عبد الكريم قاسم والعقيد الركن عبد السلام عارف من جوانب عديدة، ويمكن القول بهذا الصدد إنها مقارنة حاولتُ أن تكونَ دقيقة وجديدة في بابها، بذلتُ فيها جهداً من أجل الوصول إلى خصائص وخلال نادرة يتميز فيها الاثنان عن بعضهما، ولا شك أن هذا التمايز والاختلاف هو الذي سعّر بينهما نار الحسد والأحقاد، وفجّر الصراعات حتى بلغت ذروتها، ومن ثم فإنها

ساهمت في صنع التكتلات والمحـاور التي مهدت لسـطو النازحـين من ريف تكريت في غلس الليل البهيم على كرسي الحكم، وفي ظلٍ هذا السـطو المسـلح تشـكلت حـكومة ودولة من المتخلفين والأميين وأنصاف المتعلمين، وضعت العراق وأهله في مهب الريح، وظلت البلاد تنزف من مواردها الهائلة ومن دماء أبـنـائها ﴿فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا﴾[1]. وما زال العراق العزيز يدفع ضريبـة ذلك الصراع المرير غالية الثمن.

وتناولت في الفصل الثالث عمليات القـتل والتصفيات في تلك الفترة المشحونة بالصراع، وقد بدا واضحاً فيها اندفاع الرئيس عبـد السـلام عارف لتصفيـة خصومه، معتمداً أحكـام الإعدام وشتـى وسـائل الاضطهاد كطرق فضلى في حل المشاكل التي تواجهه، وقـد مرَّ هذا الاندفاع الشـديد بمراحـل عديدة، بـدأت بموقـفه من الملك فيصل الثاني، فهو الوحـيد الذي كان يطالب بتصفيته مع إحجام الكثيرين عن اتخاذ هذا الموقـف. ومحـاولته اغتيال عبـد الكريم قاسم التي باءت بالفـشل، ودوره الخطير فـي استخدام مختلف الطرق من أجل ليِّ رقبة المحـكمة الصورية وتنفيذ حـكم الإعدام بعبـد الكريم قاسـم وصحبه ظهيـرة التاسع مـن شـباط ١٩٦٣، وإيغاله بعد هذا التاريخ بالقتل والفتك وكـل أعمال القسـوة والانتهاكات التـي طالت الإنسان واستهدفت كرامته وشرفه، وكان كل هـذا يتم بموافقتـه أو بأمر منـه. وتشكل هذه مع أخرى تغاضى عنها قـائمة طويلة من الأعمال المدانة. ولم تكن فترة حـكمه منفرداً خالية من حالات البطش والتنكيل. ومن أجل تأكيد ذلك استعنت بعددٍ كبير من شهادات رفاقه القوميين.

---

(1) القرآن الكريم، سورة الرعد، الآية ١٧ .

وكان الفصل الرابع يبحث في مشكلة الطائفية الخطيرة، التي وجدت في فترة حكم الرئيس الراحل عبد السلام عارف بيئة ملائمة لنموها وانتشارها، وقد تعهد الرئيس والمسؤولون من حوله في إيجاد مناخات مناسبة لهذا النمو والانتشار، وهذه حقيقة لا ريب فيها، توصلت إليها عن قناعة تامة، ولا أريد فرضها على القارئ الكريم، وإنما حشدت في سبيل كشفها وإماطة اللثام عنها عدداً لا يستهان به من الوثائق الفريدة والحجج الدامغة والشهادات الصادقة والقرائن التاريخية الهامة. وله أن يأخذ بها أو يرفضها.

ويضم القسم الأخير من الكتاب أحد عشر ملحقاً، اختيرت بعناية تامة لتسهيل مهمة الكشف عن بعض الأسرار الخفية في تلك الفترة المضطربة، ويمكن لهذه الملاحق أن تحمل القارئ على الاطلاع مباشرة على حقائق التاريخ كما يرويها شهوده، وزيَّنَتْ مجموعةٌ من الصور النادرة بعضاً من صفحات هذا القسم في ملحق للصور.

أملي أن يحقق الكتاب أهدافه، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أُنيب.

طالب الحسن

دمشق الجمعة ٩ رجب ١٤٢٤هـ

الموافق ٥ أيلول ٢٠٠٣ م

الفصل الأول

خطب الرئيس عبد السلام عارف

□ البيان الأول - دعوى باطلة:

وصل العقيد الركن عبد السلام عارف مبكراً إلى دار الإذاعة في الصالحية واحتلها دون أية مقاومة تذكر، ولم تطلق رصاصة واحدة في هذا الدخول المفاجئ، واتخذ له مقراً مؤقتاً في مبنى جمعية الشبان المسلمين بجوار الإذاعة، ثم انتقل إلى دار الإذاعة، وانتظر حتى الساعة السادسة صباحاً موعد بدء البث ليحضر الموظف المختص ويفتح الإذاعة، وأذاع بنفسه البيان الأول للثورة عدة مرات.

واختلف الباحثون والمؤرخون في هذا البيان لوجود عدة نصوص مختلفة، بعد أن أُضيفت له عبارة واحدة وبضع كلمات من وضع عبد السلام عارف، كانت تتناسب مع عقيلته والأفكار التي يؤمن بها، وكانت سبباً في ادعائه بأنه واضع البيان وكاتبه، وهو ادعاء لم يوفق فيه، رغم تأكيده على ذلك في أكثر من مناسبة، وقد ظهرت الحقيقة واضحة فيما بعد، وانكشف بطلان هذا الادعاء .

وبعد استسلام الزعيم عبد الكريم قاسم في 9/2/1963، وحضوره مكرهاً إلى دار الإذاعة التي يجتمع فيها عارف وآخرون، استغل عارف الظرف الصعب الذي يعيشه عبد الكريم قاسم، واللحظات المهولة التي تعصف بكيانه، و «أخرج مصحفاً صغيراً من جيبه وظل يلحُ طوال الوقت القصير محلفاً قاسم ليعترف بأن عارف وليس قاسم هو كاتب البيان الأول لثورة 14 تموز 1958، وهو واضع خطة الثورة ومنفذها .

كان عارف يتوقع أن يفوز باعتراف مناسب يصدر عن عبد الكريم قاسم في لحظة ضعف أخيرة، ليوظفه فيما بعد تأريخيـاً، ولكنه لم يحصل على شيء وظل قاسم صامتاً، أو يطالب بمحكمة كالتي أجراها لعارف وغيره »[1].

ويروي العميد الركن المتقاعد (الملازم آنذاك) سالم عبـد القـادر حسـن يوسف العباس، الذي استسلم له عبد الكريم قاسم، وقد رافقـه في تلك اللحـظات المؤلمة من وزارة الدفاع إلى دار الإذاعة، وسـمع النقاشـات الحـامية والجدال العنيف التي تحدث فيها عبد الكريم قاسم عن إنجازاته للبـلاد وخدماته للشـعب وإنصافه للفقراء «وهنا قاطعه عبد السلام عارف بسـؤال حـول البـيان الأول للثورة، ولكن عبد الكريم قاسـم لم يُجب أبـداً، وإنما كان ينظر إليه بشـكل يلفت النظر، ثم لفت رأسه إلى الجهة المعاكسة»[2].

إن صمت عبد الكريم قاسم في تلك اللحـظات القاسـية، وعدم استجابـته لضغط عبد السلام عارف، في وقت لم يكن بينه وبين الموت إلا دقـائق معدودة، يشـكل دليلاً آخر يمكن إضافته إلى مجموعة قـرائن تؤكد بـطلان هذا الإدعاء وزيفه، وقد تناول الباحثون والمؤرخون تلك الحقبة الزمنية بالدراسـة والبحـث والتدقيق فبان لهم، أن عبد الكريم قاسم هو صاحب البيان الأول للثورة وليس غيره بدليل:

«1- أنَّ الأفكار والمبادئ التي وردت في نص البيان الأول تتفق مع سياسـة عبد الكريم قاسم، التي سار عليها خلال حكمه بعد ثورة 14 تموز 1958.

---

(1) د. علي كريم سعيد: عراق 8 شباط 1963 من حوار المفاهيم إلى حوار الدم، ص 102 .

(2) د. جعفر عباس حميدي وآخرون : تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، الجزء السادس، ص 32.

2- المعروف عن العقيد عبد السلام أنه متسرع وغير متزن في أغلب القضايا، ولذلك ليس من المعقول أن يكون هو الذي كتب البيان بصيغته الهادئة المرنة.

3- أنَّ عبد الكريم قاسم أطلع العقيد الركن محيي الدين عبد الحميد على مسودة البيان قبل الثورة بحوالي شهر، وهي لا تختلف عن البيان الأول الذي أُذيع في صباح 14 تموز 1958، وأن العقيد محيي اعترض على كلمة (الشعبية) التي وردت في البيان، إلا أن قاسماً لم يأخذ بذلك، وبقيت كما هي في البيان الذي أُذيع»[1].

يُضاف إلى ما تقدم الشهادة التي أدلى بها العقيد عبد الكريم الجدة آمر الانضباط العسكري آنذاك أمام محكمة الشعب خلال محاكمة عبد السلام عارف، قائلاً: «إن دور (عبد السلام عارف كان) أَخْذُ البياناتِ من الزعيم، والتي وضعها الزعيم بخطه ونحن مطلعون عليها قبل أشهر، وسلمها له قبل 13 تموز»[2] وكان «الواجب المعطى له فقط في الإذاعة (أن) يذيع هذه البيانات»[3] .

وتكررت هذه الشهادة على لسان العقيد وصفي طاهر قائلاً: «كلفه الزعيم عبد الكريم قاسم كما أعلم باحتلال الإذاعة، وهو الذي أمره أن يأخذ البيانات لإذاعتها من إذاعة بغداد والاحتفاظ بالإذاعة إلى النهاية»[4] .

---

(1) ليث عبد الحسن الزبيدي: ثورة 14 تموز 1958 في العراق، ص 197-198. وقد أجرى ليث الزبيدي مقابلة شخصية مع العميد الركن المتقاعد محيي الدين عبد الحميد بتاريخ 27/ 5/ 1977 وسمع منه ذلك .

(2) محكمة الشعب، الجزء الخامس، ص 246. راجع أيضاً: عبد الكريم الجدة، ثورة الزعيم المنقذ، ص63-65.

(3) المصدر نفسه ، ص 246.

(4) المصدر نفسه ، ص 268.

كان بإمكان عبد السلام عارف نقض هاتين الشهادتين من خلال الفرصة المسموح له بالكلام فيها بعد كل شهادة، وقد درج رئيس محكمة الشعب العقيد فاضل عباس المهداوي في جميع المحاكمات على إعطاء المتهم فرصة يدافع فيها عن نفسه وينفي الشهادات ضده، وقد تكلم عبد السلام عارف من خلال هذه الفرصة المتاحة مدافعاً عن نفسه وراداً على شهادة وصفي طاهر، ولكنه لم يذكر من قريب أو بعيد صلته بالبيان الأول للثورة، وتكرر الأمر نفسه بعد شهادة عبد الكريم الجدة.

وقد سمح المهداوي لعبد السلام عارف بالحديث بحرية تامة (35) مرة بعدد الشهود الذين حضروا محاكمته. إضافة إلى السماح له للإدلاء بإفادته المطولة ودفاع محاميه عنه، واستغرقت محاكمته أياماً، ولكنه لم يتطرق فيها للبيان رقم (1) إطلاقاً. رغم أن اثنين من الشهود حددوا دوره بالإلقاء فقط، ولم يستفزه ذلك.

ومن المفارقات المدهشة أن عبد السلام عارف وانقلابيي 8 شباط تفضلوا على عبد الكريم قاسم وفاضل عباس المهداوي وطه الشيخ أحمد وكنعان خليل حداد، بالحديث لدقائق معدودة وسط الصخب والضوضاء والمهاترات، وسموها محكمة، تمَّ بعدها رمي الأربعة بالرصاص.

ويضاف إلى هذا كله أنَّ عارف بعد نجاح ثورة 14 تموز مباشرة طرح نفسه وحدوياً متحمساً لإقامة الوحدة الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة، فلماذا لم يذكر هذا الهدف ولو بإشارة خفيفة في البيان ؟

« كذلك لو كان عارف هو صاحب هذا البيان كما يدعي، فلماذا أزاله من ساحة التحرير حين استلامه السلطة، إذ كان البيان مكتوباً بأحرف معدنية كبيرة ومنصوبا في ساحة التحرير (الباب الشرقي في بغداد) وقد أُزيل من الساحة بعد

أيام قلائل من انقلاب 8 شباط 1963، وذلك كمحاولة منهم لإزالة أيّ أثر من الآثار التي تُذكِّر بقاسم»[1].

النقاط الهامة المتقدمة أعادت الحق إلى نصابه، وأوضحت بما لا يقبل الشك أن عبد الكريم قاسم هو كاتب البيان الأول، وأحبطت محاولات عبد السلام عارف المستمرة في نسبته إلى نفسه، ولم يُكتب النجاح لهذه المحاولات المحمومة في تزوير التاريخ، وقد أساءت إلى صاحبها ومن يقف وراءها، فضلاً عن أنها تسيء حتى إلى من كان لديه الحدود الدنيا من الالتزام الديني.

ولنعد إلى صبيحة الرابع عشر من تموز 1958، فبعد إذاعة البيان الأول، ووصول معلومات عن وجود مقاومة من الحرس الملكي في قصر الرحاب مع احتمال وجود جيوب مقاومة أخرى، راح عبد السلام عارف يوجه نداءات حماسية مرتجلة، تتناقض مع نصوص البيان الأول الحقيقي، يدعو الشعب فيها للخروج إلى الشارع قائلاً: «إن الجيش يقتحم قصور الطغيان وها هو برصاصه وزئيره وقنابله المنصبة على قصر عبد الإله وقصر نوري السعيد. اخرجوا إلى الشارع، اخرجوا لتروا جثث عبد الإله وسيده في الطريق. إنّ أبناء الشعب يجرون هذه الجثث إلى الشارع جرّ الكلاب، لقد انتفض الجيش العراقي الباسل ليقضي على أسياد هذه القصور، ويقضي على طغيانهم ومفاسدهم وليحرر الشعب... لقد أرادوا إرسال جيشكم إلى لبنان لمقاتلة الشعب اللبناني الشقيق، ولكن الجيش أطاح بهم هم، وقضى عليهم هم... أيها الشعب العراقي لقد تحررت اليوم ولم يبق جلالة ولا فخامة ولا قصور ولا استعمار»[2].

---

(1) د. عبد الخالق حسين: ثورة 14 تموز 1958 العراقية وعبد الكريم قاسم، ص (18-19).

(2) د. نوري عبد الحميد العاني وآخرون: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، الجزء الأول، ص 20.

إنّ النداء المتقدم بعباراته المفككة لا ينم إلا عن نفسية عنيدة وروح متمردة تأنس بالفتك والتمثيل والإجرام، وما هو إلا إفراز لعقلية غير متزنة تدعو للخروج على القانون والقيم ومخالفة مقـتضى الإيمان الذي ينهى عن المثلة ولو بـالكلب العقور، ولو أجرينا مقارنة بينه وبين البيان الأول نجد بوناً شاسعاً بينهما في نواح عديدة، كلها تنفي المزاعم الباطلة التي تنسب البـيان الأول لغير صاحبـه، ثم إن إدعاء الإنسان بما ليس له هو الآخر مخالفة صريحة لروح الشـريعة ومقـتضى الإيمان.

ورغم هذه المخالفات القانونية والشرعية والأخطاء القاتلة التي مارسها عبد السـلام عارف، ظل في أذهان البـعض شـخصاً نزيهاً يوصف بـالمتدين تارة وبالمتدين الفطري أو الغريزي تارة أخرى، «لا سيما وأن عبد السلام عارف كان رجلاً متديناً، وأنّ ما يؤكد هذا الحس التديني الفطري لديه هي وصيته التي تركها لوالده الحاج محمد عارف البزاز عندما أراد أن ينفذ عملية انقلاب تموز مع عبـد الكريم قاسم»[1] .

إنّ اتخاذ هذه الوصية العادية التي يقـدم على كتابـتها كل من يذهب إلى الموت سبباً في وصف صاحبها بالتدين، لا يمكن أن يصمد أمام الحجج التي تثبت بطلان هذا الوصف المتسرع، خصوصاً إذا عرفنا أن عبد السلام عارف وبعد أقل من يوم واحد كان يصرخ في إذاعة بغداد ويدعو العراقيين قـائلاً: «اخرجوا إلى الشارع. اخرجوا لتروا جثث عبد الإله وسـيده في الطريق. إنّ أبـناء الشـعب يجرون هذه الجثث إلى الشارع جرّ الكلاب»[2].

(1) عادل رؤوف: عراق بلا قيادة، ص 197.

(2) د. نوري عبـد الحـميد العاني وآخرون: تاريخ الوزارات العراقـية في العهد الجمهوري، الجزء الأول، مصدر سابق، ص 20 .

إننا بضمنا هذا الكلام الخطير الذي لا يصدر عن (رجل متدين) إلى وصيته المذكورة، نصل إلى أن عبد السلام عارف رجل متناقض، يعمل الشيء ونقيضه في آن واحد.

وإذا عرفنا أيضاً أنه لم تمر سوى خمسة أيام على كتابة هذه الوصية، وأنّ حبرها لما يجفْ بعد عندما التقى بـ (جمال عبد الناصر) في يوم 19 /7/ 1958، وفي هذا اللقاء المشؤوم خان صاحبه عبد الكريم قاسم وتآمر عليه وتعهد أمام عبد الناصر على تصفيته. هذا بعد أن وصفه في الوصية المذكورة بـ (الصديق الوفي)، ويمكن التأكد من ذلك بالرجوع إلى الملحق رقم (11) في آخر الكتاب.

كان عبد السلام عارف متسرعاً ومتناقضاً لا يمكن الوثوق به والاطمئنان إليه. ومن الخطأ بمكان أن يوصف بـ (الرجل المتدين) أو بـ (المسلم الملتزم)[1]. وسوف نؤكد ذلك بالشهادة الصادقة والقرينة التاريخية فيما يتقدم من فصول.

وبعد أن أذاع عبد السلام عارف البيان الأول والنداءات الأخرى التي تلته، ركبه الغرور وتصور أنه صار خطيباً مفوهاً، وانفتحت شهيته على الكلام والخطابة، وظل يجوب محافظات العراق في الأيام الأولى للثورة، ويلتقي الجماهير المنفعلة بالحدث، فيسهب بالكلام المسف والخطب الارتجالية الخالية من المحتوى والمضمون، وتناقلت وكالات الأنباء ووسائل الإعلام هذه الخطب، وتندر بها رجال السياسة والمثقفون وسخر منها خصومه وأصدقاؤه في آن واحد، ونصحه مخلصون له وموالون في بداية هذا الشطط وقبل الإيغال في أخطائه القاتلة، ومن بين هؤلاء المقربين منه صبحي عبد الحميد الذي

(1) عادل رؤوف، العمل الإسلامي في العراق بين المرجعية والحزبية، ص 49 (ورد هذا الوصف على لسان الشيخ جواد الخالصي، وثبته المؤلف في كتابه المذكور).

يقول: «لقد نبهنا نحن أعضاء الحلقة الوسطية[1] عبد السلام عارف ونصحناه بالكف عن إلقاء الخطب الإرتجالية التي لا معنى ولا مضمون لها، بل كانت محل تندر المثقفين لما احتوته من عبارات ومفاهيم غير واضحة: (لا قصور ولا ثلاجات، جمهورية خاكية، سماوية، إلهية). إلى غيرها من العبارات، وأن يكف عن استفزاز الناس ومس مشاعرهم، ويعتمد الخطب المكتوبة والمدروسة جيداً»[2].

ويضيف صبحي عبد الحميد قائلاً: «كان عبد السلام يرتكب الأخطاء الواحدة تلو الأخرى، فخطبه غير المدروسة ومعاملته الفظة للوفود التي زارته من العشائر العربية والكردية، وتعاليه على ضباط الجيش ذوي الرتب العالية وإصراره على عدم تأليف مجلس قيادة الثورة، كلها أسباب أبعدت عدداً كبيراً من الضباط عنه، وجعلت كفة عبد الكريم قاسم هي الراجحة»[3].

ورغم رجاء المخلصين ونصح المحبين لم يُغيّر عبد السلام عارف من سلوكه العنيف ولم يبدل طريقة تعامله الفظة، واستمر تعاليه المدان من الجميع،

---

(1) يقول صبحي عبد الحميد: (لقد وافقت على الانتماء إلى الحلقة الوسطية ورشحت لها المقدم الركن محمد مجيد، فتمت موافقة الأعضاء على ضمه، وهكذا ضمت الحلقة الوسطية في نهاية سنة 1957 كلاً من: المقدم الركن محمد مجيد، الرائد الركن صبحي عبد الحميد، الرائد الركن خالد مكي الهاشمي، الرائد الركن إبراهيم جاسم، الرائد الركن عبد الستار عبد اللطيف، الرائد الركن حسن مصطفى، الرائد الركن جاسم العزاوي، الرائد طه الدوري، وكان من هذه الحلقة عماش والرائد الركن خالد حسن فريد، وقد انقطع اتصالهما بالحلقة بسبب سفرهما إلى الخارج). وكان مسؤول هذه الحلقة من أعضاء الهيئة العليا للضباط الأحرار العقيد المهندس رجب عبد المجيد، وبعد مضي فترة رفض الإشراف عليها، فتولى العقيد الركن عبد السلام عارف مسؤوليتها.

(2) صبحي عبد الحميد: أسرار ثورة 14 تموز 1958 في العراق، ص (129-130).

(3) المصدر نفسه، ص 136.

وظل مصراً ومعانداً من أجل البقاء على نهجه الخاطئ، والعناد هي واحدة من صفاته التي تحتل حيزاً لا يمكن إغفاله عندما يراد تقييمه بموضوعية، ولم تسلط الأضواء على عناده هذا في الدراسات التي تناولت سيرته الذاتية، وكانت هذه الصفات سبباً في انفضاض كبار الضباط من حوله، بعد أن أيقنوا أن لا أمل في إصلاحه، وبات خطراً على الجمهورية الفتية، وظلوا بانتظار الفرصة المواتية التي تساعدهم على إبعاده عن سدة الحكم، حتى حانت سقطته الكبرى في تلبسه بالجرم المشهود وهو يحاول اغتيال شريكه في الثورة عبد الكريم قاسم، فأجمع كبار الضباط أمرهم على إبعاده ولو لفترة قصيرة حتى تهدأ الأمور، ولذلك تناوبوا على إقناعه للالتحاق بوظيفته الجديدة كسفير للعراق في بون عاصمة ألمانيا. وبعد لأيٍ اقتنع بالذهاب، ولكنه لم يبق إلا أياماً معدودة في مقر عمله الجديد، ليعود خلسة إلى بغداد تحت ضغط صراعات حادة لم يستطع أن يتحملها. ولم يكن صبحي عبد الحميد المحسوب أساساً على عبد السلام عارف الوحيد الذي شخص صفاته الغريبة ، وإنما يصطف معه عدد من الضباط القوميين .

□ الزيارة المشؤومة التي وضعت العراق على كف عفريت

«في يوم 18 تموز تقرر سفر وفد عراقي إلى دمشق للاجتماع بالرئيس جمال عبد الناصر، وكان عبد السلام يصر على أن يكون على رأس الوفد، فبعثت قيادة الجمهورية العربية المتحدة إليه من يقول له أن المصلحة تقتضي بقاءه في بغداد، والأفضل أن يترأس الوفد رئيس مجلس السيادة أو عبد الكريم قاسم حتى لا تثار في بداية الثورة الحساسية بين قادتها من جراء تسليط الأضواء على

شخصه قبل الأوان ومن غير فائدة. إلا أن عبد السلام لم يقتنع وأصر على الذهاب حيث اجتمع بالرئيس عبد الناصر في دمشق يوم 19 تموز»[1] .

لم تمضِ سوى خمسة أيام على الحـدث الذي هزّ العراق من أقـصاه إلى أقصاه في 14 تموز 1958 حتى كانت هذه الزيارة التي فرض عبد السلام عارف نفسه فيها رئيساً للوفد العراقي الذي ضم بين أعضائه نخبة من رجال السياسة[2]، وفي هذه الزيارة بان عارف على حقيقته، وظهرت كل خفاياه، وانكشفت عيوبـه أمام هذه النخبة المجربة.

« فقد رفض عبد السلام عارف قـراءة الخطاب الذي أعده كل من السـادة صديق شنشل وعبد الجبار الجومرد قائلاً لهما: (إن فاتح بغداد يستطيع أن يخطب بدون ورقة)»[3] .

وقد رافق هذه الزيارة تصرفات غير مسؤولة صدرت من »فاتح بـغداد«. وكانت موضع نقد واسـتياء أعضاء الوفد العراقـي، فضلاً عن وفد الجمهورية العربية المتحدة برئاسة جمال عبد الناصر.

---

(1) المصدر نفسه، ص 158.

(2) ضم الوفد العراقـي الذي زار دمشـق كل من : 1- عبـد السـلام عارف نائب رئيس الوزراء. 2- محمد صديق شنشل وزير الإرشاد. 3- محمد حديد وزير المالية. 4- عبد الجبـار الجومرد وزير الخارجية، وعدد من الضباط منهم : 5- المقدم الركن محمد مجيد مدير شعبـة الحـركات العسكرية. 6- المقدم الركن عبد الستار عبد اللطيف أحد ضباط ركن القـيادة. 7- الرائد الطيار الركن حردان عبد الغفار التكريتي، وانضم إلى الوفد فائق السامرائي مبعوث القيادة إلى القاهرة. (راجع: د. نوري عبد الحـميد العاني: تاريخ الوزارات العراقـية في العهد الجمهوري، الجزء الأول، ص96.

(3) ليث عبد الحسن الزبيدي: ثورة 14 تموز 1958 في العراق، مصدر سابق، هامش ص 354.

يقول السيد صديق شنشل وزير الإرشاد وعضو الوفد: «لقد دعا جمال عبد الناصر إلى اجتماع شعبي عصر نفس يوم 19 تموز وإذا بعبد السلام يشرح بطولاته في الثورة متجاهلاً كل من عداه بما في ذلك صاحبه عبد الكريم، فاضطررنا نحن الذين أعقبناه في الكلام أن نغفل ذكر البطلين معاً عبد السلام وأخيه عبد الكريم، وخلال مأدبة العشاء سأل عبد الناصر عن فاضل الجمالي وإذا بعبد السلام يقول: هل تريد أن أبعث لك برأسه؟ إنَّ الأمر لا يكلف أكثر من عشرة فلوس ثمن طلقة واحدة، وإذا بعبد الناصر يظهر دهشته وامتعاضه فيزيد عبد السلام على ما قال: ليس لدينا كالمحروسة.. وهي التي أقلّت فاروق عند تنحيته عن العرش فأجاب عبد الناصر إن الظروف تختلف ...» [1].

ويذكر العقيد الركن عبد الوهاب الأمين في شهادته أمام المحكمة العسكرية العليا الخاصة: «إنَّ السيد فائق السامرائي سفير العراق لدى القاهرة، نقل إليه حديثه مع الرئيس عبد الناصر حول رأيه بشخصية عبد السلام عارف قال: (عند اجتماع الرئيس عبد الناصر بالعقيد عارف في دمشق يوم 19 تموز 1958، أخذ انطباعاً عن عبد السلام عارف بأنه طفل، والسبب هو بينما كانا جالسين على مائدة الطعام لتناول الغداء تحدث الرئيس عبد الناصر عن قضية الدكتور فاضل الجمالي وزير الخارجية العراقي في العهد الملكي، فأجابه عبد السلام عارف بلهجة شديدة، بعد أن رمى السكين والملعقة من يده بشدة على المنضدة، هل تريد أن أقتله، طلقة بعشرين فلس»[2] . «فاشمأز جمال عبد الناصر من ذلك»[3] .

---

1) العميد المتقاعد خليل إبراهيم حسين: ثورة الشواف في الموصل 1959، الجزء الأول، ص 83.

2) ليث عبد الحسن الزبيدي : ثورة 14 تموز 1958 في العراق، مصدر سابق، هامش ص 347. راجع أيضاً: محكمة الشعب، الجزء الخامس، ص 255-256.

3) محكمة الشعب، الجزء الخامس، مصدر سابق، ص 256.

ويروي الجومرد العضو الآخر في الوفد : «قبل العشـاء عقـد اجتماع شعبي عظيم، حضره وفود من كل مكان حـتى غصت الساحـة المقابـلة لدار الرياسة وشوارعها ولم يبق مكـان لإنسان، وهنـاك تكلم جمـال عبد الناصر وقدم الخطباء للناس. تكلم قبل كـل منـا عبـد السلام، فارتجل خطاباً طويلاً خليطاً من الآراء، مما يقال ولا يقـال حتـى تمنى كـل واحد منا أن يسكت لئلا يزداد خطؤه. ثم جاء دوري في الكلام فتعمدت أن لا أتكلم طويلا، وأن لا أتحدث عن الثورة، وأن أقتصر بخطابـي علـى تبليـغ الشعب العربـي تحية الشعب العراقي، وذكر جهاد شعب سوريـة فـي سبـيل حريتـه وانتفاضته القومية العربية، ثم التنويه بجهاد بـعض أجزاء البـلاد العربـية التي نعمل الآن على استقلالها.

ثم تكلم صديق شنشل فأطال، وتكلم محمد حـديد فأطال. وكانت الإذاعة العربية تنقل للناس في كل مكان هذه الخطب. وكـان الاتفاق بيني وبين محمود فوزي (وزير الخارجية المصري)، أن يلقـي أحدنـا نص الاتفاقية فـي هـذا الاجتماع بعد الخطباء. فكلفني بأن ألقيه أنـا. فلما انتهى الخطباء من الكلام، قال لي عبد السلام: أين الاتفاقية؟ قلت هي عندي، وطلبـها مني أمام الناس. ولم يفكر بأن هذا من شأن وزير الخارجية، ثم ألقى نص الاتفاقـية بـلغة مكسـرة. وهكذا علمت بـأن الرجل يريد كل شـيء له، ولا يعرف شـيئاً من الأصول الدبلوماسية»[1].

(1) العميد المتقاعد خليل إبراهيم حسـين: ثورة الشـواف في الموصل 1959، الجزء الأول، مصدر سابق، ص (79-80). انظر : د. نوري عبد الحميد العاني وآخرون: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، الجزء الأول، مصدر سابق، ص 85.

ومما زاد الطين بلة أن عبد السلام عارف ومن خلال «اجتماعه بالرئيس جمال عبد الناصر حيث جرت مباحثات بينهما حول ما يجب عمله إذا تعرض العراق لاعتداء خارجي، وقد وافق جمال عبد الناصر على جميع مطالب العراق وتمَّ توقيع (اتفاق الأحرار) وتأثر عبد السلام بشخصية جمال عبد الناصر تأثراً كبيراً، وقيل إنه وعده بانضمام العراق إلى الجمهورية العربية المتحدة، وعندما سأله عبد الناصر ما عسى أن يكون مصير عبد الكريم قاسم إذا تمَّ الانضمام؟ فكان جواب عبد السلام سريعاً حازماً (سيكون مصيره مصير اللواء محمد نجيب) وقد قام أحد أعضاء الوفد العراقي المرافق لعبد السلام ومن أنصار عبد الكريم قاسم بنقل ما دار من خطب وأحاديث في اجتماع دمشق»[1] .

إنَّ زيارة سورية ومقابلة الرئيس جمال عبد الناصر من أهم الأعمال التي قام بها عبد السلام عارف بعد 14 تموز، وقد جرَّت هذه الزيارة الويلات على العراق، ولم يجنِ منها غير الانقسام والصراعات والمحن، نتيجة لتطفل عبد السلام عارف وتهوره، فمنذ بداية التفكير بالزيارة والتخطيط لها تحمس عارف باندفاعه اللا محسوب ليكون على رأس الوفد الزائر خلافاً لرغبة الجمهورية العربية المتحدة ولما تقتضيه الأعراف، بعد أن فرض نفسه فرضاً على الوفد. ويعتقد الباحثون أنَّ هذه الزيارة كان مقدراً لها أن تأتي أُكلها وتعطي نتائج أخرى لو لا تصرفات عبد السلام عارف وتصريحاته التي أزّمت الموقف بين رجلي الثورة فيما بعد، ورغم أن غالبية أعضاء الوفد كانوا من القوميين عدا محمد حديد، إلا أن الجميع خرجوا بانطباع واحد هو أن

---

(1) د. نوري عبد الحميد العاني وآخرون: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، الجزء الأول، مصدر سابق، ص (220-221).

عبد السلام عارف لا يصلح لمثل هذه المهام الخطيرة، وقد ترك سـلوكه الطائش أسوأ صورة له في ذهنية الرئيس جمال عبد الناصر الذي لم يتردد عن وصفه بـ (الطفل).

فإصرار عارف على ارتجال خطبه الفارغة، وعدم أخذه بنصائح عضوي الوفد شنشل والجومرد على التزام الخطب المكتوبة، ورده عليهما بقسـوة بـأن «فاتح بغداد يستطيع أن يخطب بدون ورقـة» ورميه للسـكين على مائدة الطعام بطريقة هستيرية جلبت انتباه الوفدين وامتعاضهما، وتعهده بقـتل فاضل الجمالي بطلقة تافهة الثمن أثارت القرف والاشمئزاز لدى جمال عبد الناصر، واسـتعداده ليجعل مصير صديقه ومعلمه عبد الكريم قاسـم كمصير محـمد نجيب، وخطفه لورقة الاتفاقية من يد الجومرد ليقرأها بنفسه تدل على الذات المتأصلة في نفسـه والأنانية المفرطة، وغير ذلك من التصرفات الشاذة والسـلوك العنيف الذي يمثل البدايات التي وضعت العراق في قلب العاصفة، ويتحمل عبد السـلام عارف فيها المسؤولية الكاملة.

□ جزاء سنمار

وأخطر ما حصدته الزيارة هو الخيانة وروح التآمر التي كان يبشر بها عبد السلام عارف ضد رفيقه في السلاح وشريكه في الثورة، رغم أن عبد الكريم قاسم قد لعب دوراً كبيراً في إعداد عبـد السـلام عارف عسـكرياً ووطنياً من خلال المحاضرات التي كان يلقيها على تلاميذه في الكلية العسكرية، وكان عبد السـلام عارف آنذاك واحداً من هؤلاء التلاميذ المتأثرين بأستاذهم الذي يبعث في نفوسهم الثقة والحماس الوطني .

وكان من بين هؤلاء التلاميذ إضافة إلى عبد السلام عارف، كل من أحمد حسن البكر وعبد الرحمن عارف وطاهر يحيى ومحيي محمود وعبد اللطيف الدراجي ووصفي طاهر وفاضل عباس المهداوي وغضبان السعد، ورفعت الحاج سري وإسماعيل العارف، وفريد ضياء محمود، وفاضل محسن الحكيم، وداود سرسم وإبراهيم محمد إسماعيل، وإسماعيل فياض، وغيرهم كثير، وقد تبوأ هؤلاء مراكز حساسة في الدولة العراقية بعد قيام الجمهورية، فالثلاثة الذين تصدروا هذه القائمة، تعاقبوا على رئاسة الجمهورية، والثلاثة الذين جاءت أسماؤهم في الأخير، تولوا أمانة العاصمة[1].

وقد شارك عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف في حرب فلسطين عام 1948. وكان الأول في مدينة كفر قاسم والثاني في مدينة جنين القريبة منها، وعملا معاً في (دائرة تدريب المناورات).

وتطورت عرى الصداقة بينهما عندما عين عبد السلام عام 1954 آمراً لأحد الأفواج ضمن لواء المشاة التاسع عشر الذي يقوده عبد الكريم قاسم، الذي يعود له الفضل عندما قدّم عبد السلام وعرّفه عام 1956 على الضباط السوريين ومنهم اللواء عفيف البزري رئيس أركان الجيش السوري. وكذلك في فرضه على الهيئة العليا للضباط الأحرار الذين كانت تراود البعض منهم شكوك حوله. وقد سبق لرفعت الحاج سري أن رفض انتسابه بعد أن رشحه عبد الكريم فرحان إليها.

---

(1) راجع : 1- د. علي كريم سعيد: عراق 8 شباط 1963، من حوار المفاهيم إلى حوار الدم، ص114.
2- محكمة الشعب، الجزء الخامس، مصدر سابق، الصفحات (ط ، ي) .
3- ليث عبد الحسن الزبيدي: ثورة 14 تموز 1958 في العراق، مصدر سابق، ص342.
4- خليل إبراهيم حسين: موسوعة 14 تموز، الجزء السادس (عبد الكريم قاسم اللغز المحير) ص14.

« يقول الدكتور فاضل حسين: أخبرني رجب عبد المجيد أنّ عبـد الكريم قاسم لم يفاتح أحداً في التنظيم (تنظيم الضباط الأحرار) بشأن انضمام عبد السلام عارف، ولكن بعد أسبوعين من انضمام قاسم أحضر معه عبد السلام إلى اجتماع عقدته اللجنة العليا من غير أن يستأذنها بحـضوره إلى الاجتماع، فصارت اللجنة أمام الأمر الواقع»[1] .

وتوطدت عرى العلاقة بينهما وازدادت تماسكاً حتى وصفها عبد السلام في قاعة محكمة الشعب بقوله: «علاقتي مع الزعيم كما يعرفها الشـاهد علاقـة أب وابن»[2] .

وعرف عبد السلام عارف بموالاته اللا محدودة لعبد الكريم قاسم إلى الحد الذي جعله يجاهر بها علناً أمام الضباط الأحرار وغيرهم، فهو أول من أطلق قول : «ماكو زعيم إلا كريم»[3] .

وعندما نعود إلى وصيته التي بعث بها إلى والده قبل تحـركه إلى بـغداد لإعلان الثورة بساعات. كان يصف فيها اسـتعداده للتضحـية والفداء مع الثوار وعلى رأسهم صديقه الوفي الزعيم الركن عبد الكريم قاسـم، وقـد تناول الكاتب عادل رؤوف هذه الوصية فـي كتـاب (عراق بلا قيادة) ليضفـي من خلالها أبعاداً دينية وفدائية وثورية على عبد السلام عارف، وفاتَهُ أن يكتشف بُعداً تآمرياً وخيانياً تلبـس بـه عارف وحبـر هذه الوصية لما يجف بـعد. فلم تمضِ

---

(1) د. فاضل حسين: سقوط النظام الملكي في العراق، ص (65-66).

(2) محكمة الشعب، الجزء الخامس، مصدر سابق، ص 233، (والشاهد هو الزعيم فؤاد عارف محافظ كربلاء بعد 14 تموز 1958).

(3) د. عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة ، الجزء الثالث، ص834.

سوى خمسة أيام على الثورة حتى عرض عبد السلام عارف خدماته على جمال عبد الناصر، التي تتلخص في خلع عبد الكريم قاسم من منصبه، وإرساله مخفوراً إلى خارج العراق مقابل صفقة الوحدة والانضمام الفوري للجمهورية العربية المتحدة، وسرعان ما تلاشت أواصر العلاقة الحميمة الممتدة لأكثر من عشرين عاماً، وديست الجهود التي بذلت من أجلها بالأقدام. ولم يكن عبد السلام عارف صادقاً ولا أميناً في دعواه لإقامة الوحدة الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة، ولم يكن مبدئياً أيضاً بعد أن وضعها على رأس أهدافه القومية، وقد انكشفت حقيقة كل ذلك بعد أن تخلى عن حماسه في الدعوة لها، عندما آلت الأمور إليه وصار رئيساً للبلاد، والأدهى من كل ذلك أنه بات يسخر منها ويؤلب ضدها ويحارب من يدعو إليها.

ويعاب على الرئيس جمال عبد الناصر تدخله في الشؤون الداخلية للعراق قبل أن يستقر الوضع ويستتب الأمن في البلاد، وتوسيعه لهوة الخلاف الناشئ بين رجال الثورة، وثقته واطمئنانه بشخص ينوي خلع صاحبه وشريكه بهذه السرعة الخاطفة، دون أن يتدخل في ردم الهوة وتسوية الخلاف.

إن الرئيس جمال عبد الناصر الذي خبر السياسة وخفاياها، والتقى العديد من الثوار وقادة الدول، كان عليه أن لا يتسرع في تدشين علاقة مستقبلية ومنذ اللقاء الأول مع شخص معروف بالاندفاع اللامحدود والمزاجية المتقلبة وعدم الاتزان، فضلاً عن أنه وصفه في هذا اللقاء بـ (الطفل).

شر البلية ما يضحك

كانت الفترة الممتدة من يوم انتصار الثورة في 14 تموز 1958، وحتى مغادرته بغداد إلى بون وعودته منها وسجنه بتاريخ 5 تشرين الثاني 1958، فترة قصيرة لا تتجاوز بضعة أشهر، ولكن عبد السلام استغلها في الحركة والكلام، فقد تحرك كثيراً وخطب كثيراً وكانت خطبه تثير الضحك والحزن في آن واحد .

فقد وصف الثورة بأنها «ديمقراطية إسلامية تعاونية سماوية» ووصف الجمهورية بأنها «اشتراكية وطنية إلهية خاكية»، وقال: «لا قصور ولا دور ولا حاكم ولا محكوم لا أحزاب لا كتل، أمة واحدة وحزب واحد».

وقال في خطاب آخر: «لا شرقية ولا غربية لا جوني ولا جون بول إنما حمد وحمود». و «لا إقطاع بعد اليوم لا قصور ولا ثلاجات ولا تلفزيونات لا تفاوت لا طبقات ولا جلالات ومعالي وفخامات بل حرية وعدل ومساواة». و «لا غني ولا فقير ولا أحمر ولا أبيض ولا أسود ولا استعباد». وقال: «لا فرق بين باب لكش وباب البيض».

وقال أيضاً: «هدف واحد بلد واحد جمهورية واحدة أمل واحد غاية واحدة قومية واحدة مبدأ واحد حزباً واحداً إن حزب الله هم المفلحون». و «اعلموا أن لكم اخواناً في الشام والشمال الإفريقي والجزيرة العربية هم جزء منكم وعلى رأسهم أخونا الأكبر جمال عبد الناصر». و «باسم أخينا الأكبر بطل السلام أهديكم تحية جمال عبد الناصر فقد حملني تحياته وأشواقه وبذل كل ما عنده في خدمتكم فليحيا أخونا جمال»[1] .

(1) د. نوري عبد الحميد العاني: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، الجزء الأول، مصدر سابق، ص223 .

ومن أقواله (المأثورة) في خطاباته تلك، عندما زار مدينة الرمادي خاطبهم قائلاً: «يا أهل الرمادي يا من رميتم الرماد في وجه العدو». وفي البصرة قال: «يا أهل البصرة يا منّ بصرتم لبزوغ الجمهورية العراقية». وفي الناصرية: «يا أهالي الناصرية يا من نصرتم الجمهورية العراقية... الله وكيلكم... جمهورية خاكية... لا قصور ولا ثلاجات بعد اليوم»[1] .

إنه لمن المؤسف حقاً أن يصدر هذا الكلام الممل والمتناقض في آن واحد عن نائب رئيس الوزراء، ونائب القائد العام للقوات المسلحة، ووزير داخلية العراق، عبد السلام محمد عارف الرجل الثاني في الثورة بعد عبد الكريم قاسم.

ومن خلال هذه المقاطع المرتبكة، نفهم أن الرجل لا يدرك ما يقول ولا يعلم الهدف الذي قامت من أجله الثورة، فهي من خلال مصطلحه المبهم ديمقراطية، وفي الوقت نفسه هي: إسلامية وتعاونية وسماوية. إن رصف هذه المصطلحات بهذه الكيفية تنم عن الجهل المركب في خصوصية هذه المصطلحات. ولا ندري لماذا يشن عارف حرباً ضارية ضد الثلاجات والتلفزيونات، وهل يتسنى لنا من دون التلفزيونات ووسائل الإعلام الأخرى أن نطلع على حكمه البليغة، وخطبه العصماء ؟! .

والمضحك وشر البلية ما يضحك أن الجمهورية التي سفكت من أجلها الدماء، تبينَ أنها اشتراكية إلهية خاكية ؟!

وعندما نمعن النظر كرةً أخرى في النصوص المتقدمة، ونتحرى جميع الخطب الارتجالية التي أطلقها عبد السلام عارف، ونوليها دراسة وتمحيصاً، سواء تلك التي أعقبت ثورة 14 تموز أو التي ألقاها في فترة حكمه اللاحقة،

---

(1) مجلة الموسم: العدد الثاني والثلاثون (1997م 1418هـ)، ص 123.

ومن ثم مقارنتها بخطب عبد الكريم قاسم، فإن هذه الدراسة من دون شــك سوف تعطي نتائج حاسمة ليس في صالح الأول الذي ادعى كذباً بأنه كاتب البيان الأول للثورة، وتبوء بالفشل محاولاته المستميتة التي استهدفت سلخ البـــيان عن صاحبه الحقيقي المُفترى عليه دائماً، والذي قـــال مرةً: «إنني لم أســـطر كلمة في ذلك البيان إلا بعد تفكير عميق، وبعد دراسة وافية في بطون الكتب والتاريخ»[1] .

ولأجل أن يكتشف القارئ الحقيقة ويقف عليها بنفسه، نحيله إلى الملحق رقـــم (1) في آخر الكتاب وسيجد البيان الأول لثورة 14 تموز بديباجته الحقيقية كما سطره صاحبه، ويجد أيضاً ما أُضيف له من كلمات وعـــبارات ناشـــزة فـــي الملحق رقم (2).

إن نصائح ورجاءات متكررة صدرت عن سياســـيين محـــترفين ورجال قانون وعسكريين، كان هدفها منع عبد السلام عارف من الاســـتمرار في الكلام المســـف والخطاب الممل والكف عن الإســـاءة للآخرين، وكان من بـــين هؤلاء الدكتور عبد الرحمن البزاز الذي زاره عندما كان وزيراً للداخلية ونصحه قـــائلاً له: «في بعض خطبك عبارات تطرف لا تتناســـب مع الوضع الراهن وأرجو أن تتزن، وأنت ليس زعيم ثوري وإنما رجل مسؤول»[2] .

وهذه النصيحة تكشف عن حالة التطرف وعدم الاتزان التي رافقت عارف في كل مراحل حياته.

---

(1) وزارة الإرشاد: مبادئ ثورة 14 تموز في خطب سيادة الزعيم عبـــد الكريم قاســـم، الجزء الأول، ص45. وجريدة البلاد، العددان 23، 25 آذار 1961.

(2) محكمة الشعب، الجزء الخامس، مصدر سابق، ص 318.

وكان الزعيم المتقاعد فؤاد عارف محافظ كربلاء آنذاك رجلاً مسالماً ولم يدخل طرفاً في الصراع المحتدم بين رجال الثورة، ولأنه من أصدقاء عبد السلام عارف المقربين ذهب إليه لينصحه ويقول له: «إن خطبك يجب أن تكون مسبوكة لأن وكالات الأنباء والصحف تتناقلها»[1].

ولكن رغم النصائح الأخوية والانتقادات اللاذعة التي سمعها من أصدقائه ومحبيه ظل كما هو لم يتغيّر ولم يتبدل، حتى بعد أن أصبح في الموقع الأول في الدولة العراقية بعد انقلاب 8 شباط 1963. ويؤكد هذا المعنى السيد حسن العلوي الذي رافقه ضمن ثلاثة إعلاميين لتغطية زيارته إلى المنطقة الشمالية من العراق، وفيها كعادته ألقى خطاباً ارتجالياً «في قطعات الجيش ومؤيدي السلطة من الميليشيات الكردية المسماة بالجحوش، وقد هاجم عبد السلام عارف الأكراد وندد بالزعيم الكردي مصطفى البارزاني شخصياً، وكان يلتفت إلينا عندما يشعر أنه يرفع وينصب كما يشاء وبتواضع جم يقول: أبناء العم اعذروني أنا لست خطيباً، أنا رجل (حطني على دبابة وأسويلك انقلاب) ثم يعود لاستكمال خطبته»[2].

وبعد أن تخلّص من شركائه البعثيين بانقلابه عليهم في 18 تشرين الثاني 1963، قدمت له نصائح بالكف عن ارتجال خطبه غير المدروسة، ولم يكن وزير الثقافة والإرشاد في حكومته السيد عبد الكريم فرحان آخر من قدم إليه النصح في هذا المجال، وقد هدده السيد فرحان بالاستقالة من منصبه الوزاري في حالة إصراره على الاستمرار في هذا النهج، ووافق عارف أن يعد له عبد الكريم فرحان خطاباته وكلماته في الاحتفالات

---

(1) المصدر نفسه، ص 234.

(2) عدنان الأمير: بقية الصوت (حسن العلوي: الإجابات المؤجلة) ص47.

والمناسبات، ولكنه لم يلتزم طويلاً بما اتفق عليه، وسرعان ما عاد إلى سيرته الأولى[1].

وفي السنة الأخيرة من حكمه كانت إذاعة بغداد تنقل تفاصيل زيارته إلى محافظة الكوت، وطالبه مستقبلوه بتعبيد طريق الشوملي كواحدة من طلبات الجمهور المحتشد لاستقباله، وما أن سمع الرئيس بكلمة الشوملي[2] حتى أخذ يردد مقطعاً من أُغنية ريفية كانت تغنيها إحدى مطربات الريف آنذاك. وانفجر الجمهور ضاحكاً وهو يسمع (رئيس الجمهورية) يغني «عَ الشوملي عَ الشوملي، نارك ولا جنة هلي».

◻ رحلة الموت

وفي مساء يوم الثاني عشر من نيسان 1966، دنا أجل عبد السلام عارف وهو في رحلة الموت إلى البصرة، ولم يكن بينه وبين حتفه سوى يوم واحد فقط، وكانت هناك حفلة عشاء أقامها وجوه مدينة الزبير في مبنى قديم مُقام في إحدى ضواحي المدينة يطلق عليه اسم «القصر». وكان هناك برنامج لاحتفال أُعد بمناسبة الزيارة. وألقى عبد السلام عارف فيه خطاباً ارتجالياً كعادته، بدأ فيه منددا ً«بالألاعيب البريطانية ويشتم الإنكليز بعبارات نابية لا تليق برئيس الجمهورية. وكان بين رؤساء البعثات القنصلية الحاضرين قنصل بريطانيا في البصرة. ويبدو أن المتصرف محمد الحياني لاحظ ذلك فأراد أن ينبّه عبد السلام ليخفف من لهجته ومن حدة العبارات

---

(1) عبد الكريم فرحان: حصاد ثورة (مذكرات) ص 169.

(2) الشوملي: مدينة عراقية تقع في الطريق الذي يربط بين مدينتي الكوت والحلة.

التي استخدمها في شتم بريطانيا، فاقترب من رئيس الجمهورية وهمس في أُذنه قائلاً: أرجو أن تلاحظ أن القنصل البريطاني بين الحاضرين. كان يمكن أن يمر ذلك دون أن يشعر به أحد، ولكن عبد السلام بدلاً من أن يأخذ بنظر الاعتبار ملاحظة الحياني، أو يهملها دون أن يلفت إلى ذلك انتباه أحد، فقد صاح باستنكار ولم نكن بعد قد عرفنا ما الذي همس به إليه الحياني قائلاً: وماذا يعني....؟ هل أنا خائف منه...؟ وارتسمت الحيرة على وجوه الحاضرين وساد الصمت الرهيب لحظات والجميع يسألون أنفسهم من هو هذا الذي لا يخاف منه عبد السلام؟ وماذا قال الحياني لينفجر بالرد عليه هكذا؟ وقبل أن يذهب السامعون في تفسيراتهم مذاهب شتى، وفّر عليهم عبد السلام مؤونة الحيرة والبحث والتفكير وواصل كلامه موضحاً تلك الألغاز قائلاً: يقول لي أن القنصل البريطاني حاضر، ماذا يعني هذا؟ هل أنا أخاف من أحد ؟ »[1] .

ويضيف فيصل حسون الذي نقل الكلام المتقدم قائلاً: «همست في أُذن عبد المجيد سعيد، وأنا أُقدر الحرج الذي سيسببه هذا التصرف قائلاً: ماذا حدث لصاحبك؟ هل لم تبدله الأحداث؟ ورد عليَّ الرجل بأسى إن عبد السلام لا يمكن أن يتبدل»[2] .

وفي فندق معد لضيافة مرافقي رئيس الجمهورية، التقى فيصل حسون بالحياني وقال له: «لماذا ذكرت لعبد السلام أن القنصل البريطاني موجود؟ فقال: لقد رغبت في تجنب المشكلات، ولكن يبدو أنه لا يريد تجنبها!!»[3].

---

(1) فيصل حسون: مصرع المشير الركن عبد السلام عارف، ص 39.
(2) المصدر نفسه، ص 39.
(3) المصدر نفسه، ص 41.

إن فيصل حسون مؤلف كتاب (مصرع المشير الركن عبد السلام عارف) وأحد الذين رافقوه في رحلة الموت إلى محافظة البصرة، حيث قضى نحبه هناك، في حادث طائرة غامض، لم تكشف أسراره لحد الآن، ويختلف فيصل حسون مع كثير من رموز التيار القومي في تقييمه لعبد السلام عارف وفترة حكمه، وقد ذكر خطوط هذا التبـــاين ونقـــــاط هذا الاختلاف في مقـــــــدمة كتابه المذكور، ورغم ذلك نجد الرجل في اليومين الأخيرين من حياة عارف قد ضاق ذرعاً به، وأخذ يشكو من تصرفاته الحادة وسلوكه الخشن، وقد سنحت له الفرصة لبثّ شكواه وأسباب ألمه لاثنين من أنصار الرئيس عارف أحدهما محمد الحياني محافظ البصرة، الذي قـتل في حـادث الطائرة مع الرئيس عارف والثاني عبـد المجيد سعيد مرافقه.

وكلاهما يؤكدان أن عبد الســلام عارف لم يتبـدل، وظلت الفوضى وإثارة المشاكل تطبع سلوكه العام، وهذا ما مرَّ معنا قبل قليل في حوار سريع جرى بـين الثلاثة المذكورين. ومع كل هذه الملاحـظات الدقيقـة التي تعكس صورة سلبـية لشخصية الرئيس عبد السلام عارف في أيامه بـل سـاعاته الأخيرة، نجد العجب العجاب في ما ينقله الشيخ جواد الخالصي وهو يرسم من بـعيد صورة مخالفة جداً لتلك الشهادات الصريحة بقوله: »لقـد كان عارف في أواسـط السـتينات، نفس الشخص العسكري الشجاع والصارم والمسلم الملتزم والقومي المتشـدد، ولكن مع الكثير من النضج والوعي السياسي، وكان عارف قـد ازداد كذلك نضجاً وأصبـح أكثر مرونة في أفكاره وأعمق خبرة في تكييف سلوكه مع ضرورات الساعة«[1].

بهذه النظرة التبسيطية يتحول الغضب السريع والاندفاع غير المحمود إلى صرامة وشـجاعة، وتتحـول كثير من السلبـيات إلى إيجابـيات. وتصير

---

(1) عادل رؤوف: العمل الإسلامي في العراق بين المرجعية والحزبية، مصدر سابق، ص49.

المراوغة والمخادعة والباطنية وإجادة المناورات واللعب على الحبال، زيادةً في النضج ومرونةً في الأفكار، وخبرةً عميقةً في تكييف السلوك مع ضرورات الساعة. إنها نظرة تخلو من العمق والموضوعية وتفتقر للدقة العلمية وتختلف مع ما توصل إليه قومي آخر وهو يصف عارف في أيام حكمه بقوله: «إلا أنه ينطوي أيضاً على كثير من المراوغة والمخادعة والباطنية»[1]. وفي مكان آخر يقول عنه: «كان يجيد المناورات ويلعب على الحبال»[2].

ولم يتخلص الرئيس عارف من عادته في الارتجال والاستخفاف، وتصريحاته غير المحسوبة، «فانتقد دولاً مثل (بورما) و(مالي) وسخر حتى من أسمائهما»[3].

ولم تكن هناك من دواعي أو أسباب موجبة لمثل هذه التصريحات التهكمية والخطابات الاستفزازية غير إثارة المشاكل، وتعقيد الطرق المؤدية إلى علاقات قائمة على أساس الاحترام المتبادل، ثم أنها لا تليق عندما يكون وراءها شخص مسؤول، فضلاً عن أن يكون المسؤول الأول في الدولة.

وبعد أن أوغل الرئيس عبد السلام عارف في استخفافه بالآخرين، وإطلاقه الكلام على عواهنه، واستخدامه للسخرية بلا حدود، فمثلاً كان يسمي الزعيم الكردي الراحل (الملا مصطفى البارزاني) بـ (ملّه برو)[4] وغير ذلك من كلمات التهكم اللاذعة. فكان له الشارع العراقي بالمرصاد وقد تلقف إحدى

---

(1) أحمد الحبوبي: مقالات ممنوعة، ص42.

(2) أحمد الحبوبي: أشخاص كما عرفتهم، ص32.

(3) عبد الكريم فرحان: حصاد ثورة (مذكرات)، مصدر سابق، ص169.

(4) عدنان الأمير: بقية الصوت (حسن العلوي... الإجابات المؤجلة). مصدر سابق، ص48.

تعليقاته على واحد من المشروبات الغازية المسمى بـ (مِشِنْ) في ذلك الوقت. ومن باب الرد بالمثل أطلق هذا الشارع الذكي على عبد السلام عارف تسمية (حَجّي مشن). وتناقل الشارع العراقي هذه التعليقة الساخرة بالهمس تارة وبالجهر تارة أخرى، حتى بلغت أجهزة الأمن والشرطة التي كانت تعاقب من يروج لها، بعد أن علمت هذه الأجهزة بأن المقصود منها هو شخص رئيس الجمهورية عبد السلام عارف. ولم أتوصل ما إذا كان قد عوقب بسببها أحد من العراقيين آنذاك أو لا. ولكنها قد أسست لعقوبة أشد في عهد حكومة القرية الثاني، فقد أصدر صدام التكريتي قانوناً يقضي بإعدام من يتجاوز على شخصه بالسب والتجريح، ثم تطورت هذه العقوبة إلى قطع لسان المتجاوز على الذات الصدامية بمرأى ومسمع من الناس.

صفات لا يصلح صاحبها للتحالف

إنّ شخصاً ميزته التسرع والتعالي وتقلب المزاج، وقد أثبتت التجربة بأنه لا يحترم العهود والمواثيق، فقد خان (صديقه الوفي) عبد الكريم قاسم بعد أن لوّح له جمال عبد الناصر بإقامة الوحدة مع العراق، وانقلب على البعثيين بعد أن انتهز فرصة الاختلاف والصراع الدائر بينهم من أجل الانقضاض عليهم. وهم الذين جاءوا به إلى سدة الحكم ووضعوه على رؤوسهم، لكنه ما لبث أن خانهم، وعمل على تعميق خلافاتهم وطردهم من السلطة، وزجّ بهم في السجون، ولم يف بالعهود التي أبرمها مع جمال عبد الناصر بشأن الوحدة التي لم تسلم من سخريته وانتقاداته.

يقول الوزير القومي السابق صبحي عبد الحميد: «إن النجاح السهل الذي حققه عبد السلام عارف صبيحة 14 تموز غرس الغرور والتعالي في نفسه، ولقد استغربتُ تصرفاته عندما قابلته صباح يوم 29 تموز، فقد كان مغروراً ومتعالياً إلى أبعد الحدود، حتى كان يتعالى على عبد الكريم قاسم نفسه، ويعامله معاملة التابع وليس معاملة الرئيس والقائد»[1].

فهل ينتظر من شخص متعال ومغرور لا يخفي تعاليه على عبد الكريم قاسم، صديقه الذي رعاه لسنين طويلة، أن يقيم علاقات تحالفية متوازنة مع شيخ صغير السن ليس لديه من رصيد سوى إرث أبيه وجده (رض).

إن شخصاً يتعالى على عبد الكريم قاسم، ولا يستمع إلى نصيحة الدكتور عبد الرحمن البزاز المفكر القومي وأستاذ القانون، ويستهزئ بأعضاء الهيئة العليا للضباط الأحرار، وينفجر في آخر أيام حياته في وجه محافظ البصرة (محمد الحياني) لأنه نصحه إلى ترك ما ينبغي تركه كما مرَّ معنا. إن هذا الشخص لا يمكن الثقة به والاطمئنان إليه بأي حال من الأحوال فضلاً عن إقامة علاقات تحالفية معه كما يصطلح عليها مؤيدوه. إلا اللهم إذا كانت هذه العلاقة التحالفية من طرف واحد وهو الطرف الأضعف فيها.

كما أن سماحة الشيخ محمد مهدي الخالصي (الصغير السن آنذاك) لم يكن مؤهلاً حينها من ناحية صغر سنه ومستواه الثقافي ووعيه السياسي لإقامة علاقة تحالفية مع رئيس جمهورية مخادع وانتهازي ولا يثبت على قرار. وأن العلاقة التي كانت قائمة بينهما لم تكن علاقة تحالف وإنما هي أشبه ما تكون بعلاقة التابعية غير المتوازنة. أو التحالفية من طرف واحد، ولكن نُظِّر لها في

---

(1) صبحي عبد الحميد: أسرار ثورة 14 تموز 1958 في العراق، مصدر سابق، ص (129-130).

الوقت الحاضر وبعد مرور أكثر من سبعة وثلاثين عاماً على أنها «قيادة متحالفة مع السلطة: الشكل الخامس: لعل الشكل الأكثر إثارة من تاريخ العراق الحديث من أشكال علاقة الفقيه بالسلطة والخارج على وتيرة الشكل الخضوعي هو ما أسميناه الشكل التحالفي مع السلطة، إذ أن هذا التاريخ لم يشهد إلا محاولة كسر صارخة وحادة لمعادلة المؤسسة الدينية في العراق، هي المحاولة التي قام بها الشيخ محمد مهدي الخالصي أيام حكم عبد السلام عارف... فهو أي الشيخ مهدي رغم صغر سنه آنذاك إلا أنه مثل امتداداً غير مقطوع لوالده محمد الخالصي الذي تعود الناس أن يسمعوه دائماً خطيباً متحدياً المألوف في مرحلته، وطبيعة الأفكار التي يطرحها، وامتداداً للشيخ الخالصي الكبير الذي قضى حياته منفياً في إيران حتى توفي فيها، والشيخ مهدي الخالصي الصغير السن كان يمثل بالنسبة للسلطة كل هذا الإرث الضخم، ولا يمثل شخصه فقط، ورغم الظروف الصعبة والتحديات العسيرة بالنسبة للمؤسسة الدينية آنذاك بلحاظ هيمنة خط مرجعي محدد عليها، إلا أن الخالصي أقدم على ما يشبه (المجازفة) في هذا الإطار والتي تزعج المؤسسة إلى حد كبير، معتبراً أن الحكم العارفي كان حكماً وطنياً صادقاً، وأن التحالف معه إذا ما نجح فإنه سيحل إشكالية كبيرة في واقع العراق السياسي والاجتماعي والطائفي، ورغم أن (طائفية الحكم) كانت هي السلاح الذي حورب به الخالصي والحكم معاً، إلا أن الخالصي كان يرى في شخصية عبد السلام عارف على خلاف ذلك »[1].

في ثنايا كتبه يغرق المؤلف في التهويل والمغالاة وفوضى الاصطلاحات التي لا نجد مصاديق لها البتة.

---

(1) عادل رؤوف: عراق بلا قيادة، مصدر سابق، ص 196-197.

منها: التيار الخالصي وهو ما أطلقه المؤلف ومن باب المبالغة التي اعتادها على هذه الجماعة التي صارت تياراً في جرة قلم، مع أننا نتمنى أن تكون تياراً، لكننا نناقش الواقع الذي يستهدفه هذا المصطلح ويتحرك فيه وينطبق عليه. وهل هو حقيقة واضحة للعيان أم أنها مجرد فكرة خيالية في ذهن الكاتب؟!

ومنها: قيادة متحالفة مع السلطة، ويقصد بها علاقة الشيخ محمد مهدي الخالصي مع الرئيس عبد السلام عارف، في الوقت الذي لا نرى المجال الذي تتحرك فيه هذه القيادة، والقطاع الذي يسير خلفها، ولمن تقود؟ وهل صحيح أنها كانت قيادة بما تحتويه هذه الكلمة من معنى آنئذ؟.

ومنها: الشكل من أشكال علاقة الفقيه بالسلطة. والمعني هو الشيخ محمد مهدي الخالصي نفسه، وهو ليس بفقيه في ذلك الوقت. فكيف إذن صارت علاقته بعارف شكلاً من أشكال علاقة الفقيه بالسلطة ؟!

☐ تحالف أم تبعية

ويجدر بنا في هذا الخصوص ومن أجل أن تكتمل الصورة في ذهن القارئ دون تشويش، أن نثبت رأياً آخر مطلعاً على تفاصيل هذه العلاقة. وقد انطلق هذا الرأي واضحاً من خلال الإجابة على السؤال التالي: «هل أن الخالصي انطلت عليه اللعبة، أم هو أساساً داخل في هذه اللعبة؟»[1].

والمقصود باللعبة في السؤال هي الخطة التي تبناها الرئيس عارف والتي يروم من ورائها إلهاء الشيعة وتفتيت وحدتهم في صراعات داخلية، أو ما عرف

---

(1) مذكرات الشهيد السيد مهدي الحكيم المفرغة من الكاسيت على شكل ملازم، ص 79 وليست المطبوعة ككتاب.

لاحقــاً بــنظرية الضد النوعي التي عمل بمقــتضاها صدام حســين في تدمير خصومه.

يجيب الشهيد السيد مهدي الحكيم (رض) قائلاً: «في الواقــع إنّ أرضية الخالصي تسمح بأن يكون ضمن هذا الإطار، إذ أنه الوحيد بــين علماء بــغداد والكاظمية الذي كان يقبل أن يجلس على مائدة إفطار عبد الســلام عارف، علماً بأن الدعوات توجه للكل مثلي أنا والسيد مرتضى العسكري وبــيت الحــيدري وغيرهم من العلماء، إلا أننا لم نلبِ الدعوة جميعاً، وإنما فقط الخالصي يحــضر الإفطار بعمامته وتؤخذ له الصور ويظهر على شاشة التلفزيون.

فالخالصي كان له القابلية على ذلك، فالمعروف لدى الناس بأن الخالصي مع هذه الحكومة وهذا الاتجاه، ثم إنه ينقطع عن المرجعية، أي أنه يعتبر نفســه أمة مستقلة بنفسها، كالشيخية والإخبارية فهم منفصلون كلياً عن خط المرجعية، فكان هو بحــد ذاته مرجعاً لجماعته، إذن فالحــكومة تهتم بــمثل هذا النوع من الأشخاص الذين ليس لهم ارتباط بالمرجعية. فمرة يكون أحد الأشخاص مقــلداً للسيد محسن أو السيد الخوئي هذا ليس مهماً، لأنه في النهاية مقلد لأحد المراجع، فالخالصي كان يدعي بأنه قائم بــذاته له وجوده وكيانه الخاص ولكن ليس على أساس مرجع.

فإذا كان والده يدعي بأنه فقيه، فإن هذا لم يكن يدعي بأنه فقيه أو عالم، فمثلاً السيد محمد الشيرازي يقول إنني عالم ومرجع، أما هو فلم يكن يدعي بأنه مرجع، لذا كانت أرضيته مهيأة، فجماعاته كانت على بــعض منهم علامات اســـتفهام لارتباطاتهم، أما هو شخصياً فإنني واقعاً لا أســتطيع أن أقــول أنه كان يعمل في جهاز الأمن، وإنما أستطيع القول أنه كان أرضية جاهزة»[1].

---

(1) المصدر نفسه، ص 79.

ومما جاء في الوثائق السرية البريطانية للأعوام 1963-1966 ما يلي: «الملف أف أو 371/ 175749، أي كيو 1015/ 60 من السفارة البريطانية في بغداد إلى وزارة الخارجية 31/تموز/1964.

1- الرجاء الرجوع إلى الفقرة 4 من رسالتي 1463/ 15/ 64 في 25 تموز حول رد الفعل المحلي، خصوصاً بين الشيعة حول قانون التأميم؟

2- اللقاء الذي دعي إليه من قبل عبد الهادي الحكيم، ابن أخت آية الله محسن الحكيم في الكاظمية يوم 22 تموز، لم يعقد مطلقاً لأنه عُلم أن الإمام الخالصي الصغير الذي يملك مدرسته الدينية الخاصة به خلف المسجد الكبير مباشرة في الكاظمية (دعا) إلى لقاء منافس في الوقت نفسه، بناء على إشارة من الحكومة بلا شك. عبد الهادي بناء على ذلك ألغى لقاءه خوفاً من الشجار بين الجماعتين الذي يمكن أن يرتد فقط بالإساءة إلى الشيعة. هذا (بدا) وكأنه نقطة تفوق للسلطات»[1].

الذي يقرأ هذه الوثيقة يخرج بنتيجة واضحة لا غبار عليها بأن الشيخ محمد مهدي الخالصي ضالع في علاقة مريبة مع السلطة، ويأتمر بأوامرها من أجل تمرير بعض مشاريعها كتطبيق الاشتراكية والتأميم التي لاقت معارضة شديدة من مراجع الدين وقاعدتهم الشعبية العريضة، وحسب الوثيقة فإنّ الحكومة هي الرابح الأول في هذه الخطوة التي تهدف إلى تعميق الخلاف بين الجماعتين الشيعيتين، وقد أحرزت الحكومة (نقطة تفوق) بعد أن ألغى السيد هادي الحكيم اللقاء خوفاً من الشجار الذي يرتد فقط بالإساءة إلى الشيعة، وهو يبدو أكثر حكمة من نظيره عندما ألغى اللقاء خشية التناحر وتمزيق الصف.

---

(1) د. حامد البياتي: شيعة العراق بين الطائفية والشبهات، في الوثائق السرية البريطانية 1963-1966 ص173.

ولولا جهود الشيخ محمد مهدي الخالصي ما أحرزت السلطة نقطة التفوق هذه في صراعها مع المرجعية كما تشير الوثيقة.

موقف المرجعية الدينية من اشتراكية عارف

وقد قاوم المرجع الإسلامي السيد محسن الحكيم (رض) مشاريع السلطة في تطبيق الاشتراكية والتأميم وقتال الأكراد، وكان لمقاومته أثرها الكبير في عدول السلطة عن السير فيها، واحتلت هذه المقاومة مساحة مهمة في الوثائق السرية البريطانية.

وكان للسيد هادي الحكيم دوره في قراءة مذكرة السيد محسن الحكيم التي تندد بالتأميم والقرارات الاشتراكية ولما يمر أسبوعان على اعتمادها من قبل السلطة، وقد تكرر اسمه مراراً في الوثائق المذكورة. وتبعت هذه المقاومة حملة من برقيات التنديد رفعت إلى رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والحاكم العسكري العام، كانت قد صدرت عن الحوزة العلمية في النجف الأشرف ووقّعها جمع من علماء الدين الأفاضل ثم تبعهم علماء بغداد والكاظمية.

ورفعت برقية ثالثة من علماء الدين في البصرة، وكل هذه البرقيات تنتقد التأميم والقرارات الاشتراكية كما جاء في الوثائق السرية البريطانية[1].

وفي عملية رد فعل معاكسة شنت السلطة حملة منظمة في الإذاعة وفي الصحف ضد العلماء والمواطنين الموالين.

---

(1) راجع في المصدر نفسه: ص 147، 149، 155، 156، 157.

وفي مذكراته قال السيد محمد الشيرازي رحمه الله : «أما عبد السلام، فقد أراد بمنطق القوة والسيف، أن يرغم الناس على تطبيق الاشتراكية.

وتفاقم الوضع واضطربت البلاد، فقررنا تشكيل وفد لزيارة المراجع في النجف الأشرف ، وكان من بين أعضاء الوفد السيد مرتضى القزويني والشيخ عبد الزهراء الكعبي والشيخ حمزة الزبيدي والشيخ طاهر والسيد ناجي العميدي والسيد صادق الشهرستاني والسيد صادق العلاّمة.

وقلنا للعلماء الذين زرناهم، مثلما وقفتم قبال الشيوعية، فلا بد من الوقوف قبال الاشتراكية، ونحن نرجو مساندتكم لمواقفنا.

ومما أتذكره من تلك اللقاءات: أنَّ السيد الحكيم (قدس سره) أخذ بيد السيد مرتضى القزويني وقال له: اصعد المنبر وقل للناس عن لساني ولسان بقية العلماء: إن الاشتراكية مذهب باطل ويحرم تطبيقها وإنها ستجلب الضرر للعراق وللاقتصاد العراقي وللشعب العراقي، وأردف السيد الحكيم قائلاً: إذا حدث شيء فإني سأكون إلى جانبكم.

وعندما عدنا إلى كربلاء المقدسة بدأ الخطباء في مواجهة الاشتراكية وبيان أضرارها ومساوئها، ولما كان السيد مرتضى القزويني (حفظه الله) أكثر الخطباء شهرةً وحماساً على المنبر، فقد انبرى النظام إلى اعتقاله ثم إيداعه في السجن في قصة مفصلة»[1].

قاد المرجع الحكيم حملة التصدي والوقوف بوجه اشتراكية عارف وقرارات التأميم المرتجلة التي أعلنت في 14 تموز 1964، وطغى دوره

---

(1) الإمام السيد محمد الحسيني الشيرازي : تلك الأيام ، صفحات من تاريخ العراق السياسي ، ص226-228.

الفاعل هذا على مساحة واسعة في الوثائق السرية البريطانية، ويكاد يكون الأبرز في هذه المواجهة، ثم جاءت شهادة آية الله السـيد محـمد الشـيرازي لتعزز ذلك وتؤكده بكل وضوح.

ولكن الغريب أنّ هذا الموقف الكبير في المواجهة يتحـول إلى دور ثانوي وهامشي، وتوضع الأوسمة على صدور غير أصحابها الحقيقيين. «أما الموقـف من تأميم الشركات الاقتصادية، فإن إجماعاً شعبياً بقيادة العلماء قـد تم في رفض تلك القرارات فقد أرسل الشـيخ أمجد الزهاوي مفتي العراق رسـالة إلى عارف يحتج فيها على القرارات، كما خطب الشـيخ الخالصي في خطب الجمعة والعيد منددا بالإجراءات الارتجالية المضرة وغير الواعية، وكذلك بقـية العلماء، وقـد تراجع عبد السلام عارف عن القرارات وأظهر انزعاجه من الذين ورّطوا الحكم والنظام فيها، ونسبها إلى شخص واحد باسمه»[1].

ومن دون أن نلغي دور الشيخ أمجد الزهاوي أو أن نقـلل من أهميته، فإنه للإنصاف كتب رسالة عنيفة لعارف يندد فيها بـالتأميم، ودعمها بـإعادة إصدار فتواه لسنة 1960 ضد الشيوعية والاشتراكية، وقد نصّت على ذلك إحدى الوثائق السرية البريطانية، أما بالنسبة للشيخ محمد مهدي الخالصي فلم تذكر هذه الوثائق إلا دوره السلبي وعلاقته الوطيدة بالسلطة ، التي طلبت منه بـل ودفعته من أجل الوقوف بوجه الحـملة التي يقـودها المرجع الحـكيم ضد التأميم والقـرارات الاشتراكية كما مرَّ بنا.

---

(1) عادل رؤوف: العمل الإسلامي في العراق بين المرجعية والحزبية، مصدر سابق، هامش ص53.

▢ شخصية متقلبة المزاج

وفيما يخص تراجع عبد السلام عارف عن قرارات التأميم والاشتراكية فإني أميل إلى أنَّ عبد السلام عارف شخص قلق وذو شخصية مضطربة وغير مستقرة إلى درجة أنه يعمل الشيء ونقيضه، وأصدق مثال على ذلك موقفه المضاد من تشكيل مجلس قيادة الثورة بعد ثورة 14 تموز 1958، ثم دعوته إلى إقامته لأن مصلحته اقتضت ذلك. ولا تزال الذاكرة تختزن حماسه الشديد واندفاعه لإقامة الوحدة الفورية مع مصر في الأيام الأولى لثورة تموز، ثم تخليه عنها ووقوفه ضدها ومحاربته لها بعد أن أمسك السلطة بكلتا يديه وعضّ عليها بنواجذه عقب انقلاب 18 تشرين الثاني 1963.

وقال يوماً في وفد فلاحي ما معناه: «انظروا إلى مصر، الفقر والجوع والتفسخ الأخلاقي، كل شيء بالبطاقات اللحم والخبز، لماذا لا يكف عبد الكريم فرحان وصبحي عبد الحميد عن الركض وراء جمال عبد الناصر»[1].

وبارك إقامة الاتحاد الاشتراكي العربي وافتتح مؤتمره العام في قاعة الخلد، ثم عزوفه عنه وسخريته منه في مجالسه الخاصة، حتى أدى الأمر برئيس أركان الجيش الضعيف عبد الرحمن عارف في إحدى زياراته العسكرية ليقول: «الاتحاد والقندرة»[2] يعني الاتحاد والحذاء.

وكذلك الأمر بالنسبة للقرارات الاشتراكية والتأميم فإنه كان من أشد المتحمسين والمندفعين إلى ذلك، وبعد أن أصبحت هذه القرارات جاهزة دعا ال مجلس الوطني لقيادة الثورة إلى مأدبة غداء في القصر الجمهوري يوم 14

---

(1) عبد الكريم فرحان: حصاد ثورة (مذكرات)، مصدر سابق، ص141.
(2) المصدر نفسه، ص141.

تموز 1964، وبعد قراءتها كان الرئيس عارف من أشد المتحمسين لها حتى أنه كان يقول: « هل من مزيد »[1]. ولكنه سرعان ما رفضها وأعلن براءته منها، ووضعها على أكتاف غيره بعد أن سماها (اشتراكية خير الدين حسيب).

« في 13 مايو (مايس) 1964 زار الرئيس عبد السلام عارف القاهرة لحضور الاحتفالات التي أقيمت بمناسبة مرور عام على بدء بناء السد العالي، وما أن انتهت الاحتفالات حتى بدأت عدة اجتماعات بين الوفد العراقي برئاسة عبد السلام عارف والوفد المصري برئاسة جمال عبد الناصر، انتهت بتوقيع اتفاقية التنسيق السياسي بين الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العراقية في 26 مايو (مايس) 1964. وقبيل توقيع الاتفاق وخلال الاجتماعات أبرق الاتحاد الاشتراكي إلى الرئيس عبد السلام عارف يناشده في هذه اللحظات التاريخية أن يمضي قدماً في طريق الوحدة، وكان تعليقه إثر تسلم البرقية (أنا الذي سأخسر وليس عبد الكريم فرحان ولا صبحي عبد الحميد) »[2].

هذه شواهد حية من سيرته التأريخية الحافلة بالاضطرابات والارتجاج الفكري وعدم الاستقرار، كلها تنمي الاعتقاد بأنّه إنسان أناني يقدس ذاته ويرزح تحت وطأتها، ولا يفكر إلا بعقلية الربح والخسارة الشخصية، أما الأهداف القومية التي قاتل من أجلها، فإنه مستعد أن يركلها بالحذاء عندما تتعارض مع مصالحة المادية والمعنوية.

---

(1) المصدر نفسه : ص144.

(2) المصدر نفسه : ص148-149.

لذلك أصبح القانون «يشرع ويطبق ويعدل ويلغى أو يبدل في بضع ساعات إرضاء للحاكم وتنفيذاً لمشيئته، وهكذا تحول القانون من أداة خير وأمن واستقرار، إلى أداة بطش وقمع واضطهاد، ناهيك عن القوانين العرفية وقوانين الطوارئ والتعليمات»[1].

إن ما تقدم من أعمال وأهداف ومشاريع تكشف بشكل جلي أن عبد السلام عارف شخصية غريبة الأطوار، يأتي متحمساً وبشكل جنوني لتحقيق بعض أهدافه، ومندفعاً لإنجاز بعض أعماله ومشاريعه، ولكنه ما أن تأخذ هذه الأعمال والأهداف والمشاريع طريقها في التحول من مرحلة الصيرورة والتكوين إلى طور النمو والتكامل، أو مازالت في مراحلها الأولى حتى يتنصل عنها ويعلن براءته منها، إذا لم يندفع بذات القوة لمحاربتها والوقوف ضدها، وقد وقفنا على شواهد كثيرة تعزز ما ذهبنا إليه.

وبالإضافة إلى هذا العامل المزاجي الخطير في شخصيته الغريبة، فإن وقوف المرجعية الدينية ضد القرارات الاشتراكية ومعارضتها لها لا تقل أهمية ودوراً في هذا المجال. حيث كان للمؤسسة الدينية في النجف الأشرف بزعامة المرجع الحكيم دورها المؤثر والبارز في التصدي لتلك القرارات الارتجالية الجائرة وقبرها في مهدها. ولا أعتقد أن رسالة الشيخ أمجد الزهاوي، وخطب الشيخ محمد مهدي الخالصي في الجمعة والعيد، كانت في طليعة الأسباب التي أجبرت الرئيس عبد السلام عارف على التراجع من السير قدماً في تطبيق قراراته المعلنة في 14 تموز 1964، لأن ما يملكه الأول من تأثير محدود في أوساط المسلمين العراقيين، وعلاقة الثاني الوطيدة بالحكم بعد أن كسبه الرئيس وضمّه إلى جانبه، كلاهما لا يشكلان رادعاً مهماً يتخلى على أساسه عن

(1) المصدر نفسه : ص144.

برامجه، ثم إن الرئيس نفسه يعرف مصادر القلق والقوى المؤثرة في الساحة والتي بإمكانها إحباط مشاريعه ولديها القدرة على إفشال مخططاته.

يقول المحامي أحمد الحبوبي: طلبني مرافقه عبد الله مجيد «عن طريق تليفون غرفة المحامين قائلاً: إن الرئيس عارف يريد أن يراك الآن لأمر هام. فدخلت عليه فوجدته متجهماً وقلقاً، وقبل أن أجلس سألته : (خير إن شاء الله أبو أحمد) فقال سريعاً: إن السيد محسن الحكيم يتآمر علي... فاستغربت من هذا الكلام، واستفسرت منه كيف يتآمر عليك السيد محسن الحكيم..؟ فقال هناك اجتماع جماهيري دعا إليه السيد الحكيم سيعقد في مسجد الكوفة، ثم راح يقلب بأوراق أمامه، فعرفت أن معلوماته هذه مستقاة من تقرير مرفوع إليه من جهة أمنية وأخذ يقرأ من الأوراق... أن السيد الحكيم ومعه اللواء الركن السيد حميد الحصونة يُعدان لانقلاب عسكري... وما أن أنهى العبارة حتى ضحكت بصوت عال... فتساءل لماذا تضحك يا أستاذ... ألم تصدق؟ فأجبته: رجاءً يا أبو أحمد أبعد عنك الغضب والتقرير واستمع إلي قليلاً... فأجاب لقد طلبت لقاءك حتى استمع إليك... فقلت... أنت تعرف أنني عشت في القاهرة ثلاث سنوات وأن عبد الناصر عندما أصدر القرارات الاشتراكية عام 1961 عارض رجال الأزهر الشريف هذه القرارات باعتبارها ضد الدين الإسلامي الحنيف، حتى أن مظاهرة من الأزهر خرجت تندد بهذه القرارات وقد قوبلت المظاهرة بعنف وشدة من قبل رجال الشرطة، ثم قلت إن الدين الإسلامي ورجال الدين من سنة وشيعة لهم رأي بهذه القرارات باعتبار أن التأميم حرام واعتداء على حقوق الناس... وقبل أيام عارض الشيخ عبد العزيز البدري في خطبة الجمعة في جامع دراغ القرارات الاشتراكية واعتبرها حراماً.

والاجتماع الذي تتحدث عنه المزمع إقامته بجامع الكوفة، دعا إليه تجار الشورجة وليس السيد محسن الحكيم، وحسب علمي إنّ النية متجهة إلى إلغاء هذا الاجتماع، ولا علاقة للحكيم أو السيد الحصونة بهذا الاجتماع من قريب أو بعيد.

ثم إن اللواء الحصونة عسكري متقاعد منذ زمن طويل، فكيف يتسنى له أو للسيد الحكيم أن يتآمرا عليك عسكرياً وإحداث انقلاب ضد حكمك؟!

توقفت عن الكلام لأرى رد الفعل على عبد السلام عارف فوجدته صامتاً زائغ النظر فعاجلته بقولي، نصيحتي لك يا أبو أحمد ألا تستمع لمثل هذه الوشايات وتصدق هذه التقارير فالسيد الحكيم أكبر من هذه الترهات... ثم إنّه أقوى منك في الشارع فلا تلعب بالنار وتفتح عليك فتوحات تضر بك وبالبلد وخاصة وأنك متهم (بالطائفية) فانتفض وكأن الكلمة قد لسعته فصاح (أنا...) فقلت: نعم أنت »[1].

إننا أسهبنا في نقل هذا الحديث بتفصيلاته من أجل أن نقف على أفكار عبد السلام عارف وإبعاد شخصيته والهواجس التي تراوده ومصادر خوفه، وعرفنا أن مرجعية السيد الحكيم وقاعدتها الشعبية العريضة يشكلان مصدر القلق الكبير بالنسبة للرئيس عارف.

هذا ما أكده الحديث المتقدم الذي أعلن فيه السيد الحبوبي أن السيد الحكيم (رض) أقوى من عبد السلام في الشارع، ونصحه بالابتعاد عن اللعب في النار إذا جرب حظه مع المؤسسة الدينية آنذاك، وهو تقييم موضوعي وتقدير دقيق لتلك المرحلة يختلف تماماً عن تقييم الآخرين الذين عمدوا إلى التقليل

---

(1) أحمد الحبوبي: أشخاص كما عرفتهم، المصدر السابق، ص24-25-26.

من أهمية الدور الذي لعبه السيد الحكيم في إحباط قرارات عارف الاشتراكية.

ومن أجل إعطائها أهمية سياسية كبيرة، وإضفاء هالة لا تستحقها، نُظِّر للعلاقة التي كانت قائمة بين الرئيس عبد السلام عارف والشيخ الصغير محمد مهدي الخالصي، على أنها علاقة تحالفية بين السلطة والفقيه، وصوِّر جو السعادة الذي يغمر العراق لو قدِّر له السير في ركابها. ومن دون الرجوع إلى التقييم الموضوعي لهذه العلاقة والاعتراف بالخطأ وجلد الذات على الأقل، جرى تخطئة الآخرين الذين لم يؤيدوها خصوصاً أولئك الذين شخصوا بأنها علاقة غير متكافئة، الخاسر فيها هو الطرف الأضعف، وبدلاً من اللجوء إلى النقد الذاتي على الخطأ الذي يكتنف تحالفات من هذا النوع، جرى العكس في تكريس الهجوم وبأسلوب استفزازي على الذين لم يباركوا ولادتها والانضواء في ركابها، حتى صارت وكأنها حقيقة لا تقبل النقاش. في حين أنها قامت على أساس الإعجاب من الشيخ الصغير بالرئيس الحاج عبد السلام عارف، من دون أن تعتمد على دراسة دقيقة ومكثفة لشخصية الأخير التي تنطوي على الخداع والمناورة التي شخصها مقربون منه كانوا وزراء في حكومته أو أصدقاء له.

وفي معرض تقييمه لشخصية الرئيس عبد السلام عارف الذي قام على أساس المعايشة الميدانية يقول السيد أحمد الحبوبي: «ولم يختلف اثنان على شجاعة عبد السلام عارف إلى حد التهور، فدوره في ثورة 14 تموز 1958 كان حاسماً، فبشجاعته استطاع أن يسيطر على اللواء العشرين ويدخل به بغداد ويفجر الثورة ويذيع بيانها الأول... ولكنه لا يخلو من تناقض، فكان كمن يحمل شخصيتين متناقضتين، إحداهما تمثل الاندفاع غير المحسوب إلى حد التهور في القول والعمل،

والأخرى على النقيض تماماً، تمثل الكتمان والسرية الباطنية وعدم الإفصاح والبوح عن مكنوناته، ويبدو أن تجربته مع عبد الكريم قاسم والمحاكمة والسجن قد علمته بعض الدهاء وقد تجلى ذلك في 18 تشرين الثاني وانقلابه على رفاقه البعثيين، واستخلص الحكم لنفسه بعد أن تقرب من جناح حازم جواد وطالب شبيب، وأشعل فتيل الخلاف مع الجناح الآخر الذي ضم علي صالح السعدي ورفاقه، فالرجل لا يخلو من الدهاء وإن بدا للناظر غير ذلك. وبعد 18 تشرين ركبه الغرور وفرض على أجهزة الإعلام والصحافة أن تسميه بطل الثورات الثلاث (14 تموز 1958 و8 شباط 1963 و18 تشرين الثاني سنة 1963)... وكان يجيد المناورات ويلعب على الحبال فيتقرب من القوميين، ويعمل على شق البعثيين، وبعثرة صفوفهم، ويوحي للإسلاميين أنه معهم ومنهم»[1].

وهل هناك شك بعد هذا التقييم الدقيق المستخلص من التجربة الفعلية والممارسة العملية، الذي هو نقطة اتفاق بين معظم الذين عايشوا عبد السلام عارف وعملوا بالقرب منه، وإذا كان عبد السلام عارف متناقضاً ويمارس السرية والكتمان والباطنية، ولا أحد يستطيع أن يسبر غور نفسيته ويصل إلى مكنوناتها التي يحرص بدأب شديد على عدم الإفصاح والبوح عنها، وفوق هذا وذاك إنّه داهية يجيد المناورات واللعب على الحبال، وإذا كان كذلك فلماذا لا يكف بعض المخدوعين بهذه الشخصية الغريبة عن القول: «هناك شواهد عديدة تدل على أن عبد السلام عارف قد قال لأكثر من قيادي حركي في سياق بحثه عن الإسلاميين الواعين لكي يقوموا هم بتشكيل حكومة لإدارة البلاد دون أن يتدخل

---

(1) المصدر نفسه: ص31-32.

بشؤونهم، ذكر ذلك الأخ الشيخ محمد مهدي الخالصي والشيخ المجاهد علي عبد العزيز إمام جمعة حلبجة، وفي مرة قال طاهر يحيى رئيس الوزراء لأحد أصدقاء السيد مهدي الحكيم لماذا هذا التحرك ضدنا، نحن على استعداد ليقوم السيد مهدي الحكيم بتشكيل الحكومة وإدارة البلاد ونحن نتعاون معه في ذلك»[1].

ليس هناك أدنى شك في صحة ما نقله هؤلاء الأعلام وما سمعوه من عبد السلام عارف، ولكن الخلل يكمن في عبد السلام نفسه، وهل كان هو وطاهر يحيى صادقين في ادعائهما.

ومع أن هذه الشواهد التي وصفت بالعديدة تقف في قبالتها شواهد أخرى أكثر منها وعلى العكس منها تماماً. والفرق بين هذه وتلك إن الأولى مستوحاة من الزيارات الخاطفة واللقاءات السريعة، والثانية مستخلصة من تجربة فعلية وممارسة عملية.

وفي ذات الصفحة ومع نفس السياق تطالعنا نصيحة سماحة الشيخ جواد الخالصي بقوله: «ومن المهم أن يقرأ بإمعان رأي السيد أحمد الحبوبي في كتابه الأخير عن شخصيات بارزة عاصرها وعاش معها»[2]. لقد أخذنا بهذه النصيحة فقرأنا رأي الحبوبي الذي نقلناه آنفاً من هذا المصدر الذي وصف فيه عبد السلام عارف بالمناور اللاعب على الحبال الذي يوحي للإسلاميين أنه معهم ومنهم.

اعتمدنا في هذا الفصل على خطب الرئيس وتقييم وزرائه وأصدقائه، وهما مصدران مهمان وقفنا من خلالهما على أن الرئيس ذو شخصية قلقة

---

(1) عادل رؤوف: عراق بلا قيادة، مصدر سابق، ص202.

(2) المصدر نفسه : ص202.

وغير متزنة ومندفعة بلا حساب، وهذه الصفات رسمتها لنا خطبه وقد شخصها فيه سامعو هذه الخطب ومنتقدوها من أصدقائه وخصومه.

وربما لا يكون الزعيم الكردي مسعود البارزاني آخر من انتقد هذه الخطب الارتجالية ذات الطبيعة الاستفزازية بعد أن عادت به الذاكرة إلى حملة الربيع التي شنتها قوات النظام العارفي على المدن الكردية في ربيع عام 1965، فيقول: و «بعد احتلال (قلعة دزه) وصل عبد السلام محمد عارف إليها وألقى في جنوده واحدة من خطبه السوقية الرقيعة، ومما قال مشيراً إلى قلعة دزه: هذه أرض عربية واللي ما يرضى خليه يولي»[1] .

أما الذين عملوا معه فخرجوا بنتائج مدهشة وخطيرة، ذكرنا بعضها استطراداً، والذي لم نذكره جاء على لسان علي صالح السعدي أمين سر القيادة القطرية لحزب البعث العراقي سابقاً إذ يقول: إن «عبد السلام عارف كان طموحاً كبيراً، ولا يمكن أن يوجد في تاريخ العراق إنسان أسوأ منه عقلاً وتفكيراً وسياسةً وسلوكاً، شخص يعيش في تناقض يومي بين ادعاءاته وبين سلوكه، وليست لديه أية عقيدة إطلاقاً، شخص يغدر بأخيه وبولده وبكل شيء من أجل أن يبرز»[2] .

---

(1) مسعود البارزاني: البارزاني والحركة التحررية الكردية، الجزء الثالث، ص 165.

(2) ليث عبد الحسن الزبيدي: ثورة 14 تموز 1958 في العراق، مصدر سابق، ص(346-347). (وقد سمع المؤلف هذا التقييم مباشرة من السعدي من خلال مقابلة أجراها معه بتاريخ 15 /9 /1976).

الفصل الثاني

مقارنة بين
عبد الكريم قاسم
وعبد السلام عارف

مقارنة بين رجلي الثورة

إن إجراء مقارنة شاملة ودقيقة جداً بين رجلي ثورة تموز، ليست بالأمر الهين، ولم تكن بالممكنة في كل الأحوال، لأنها تحتاج إلى جهدٍ مكثفٍ، فضلاً عن حاجتها إلى الدقة والموضوعية، «ولكن ما لا يُعرف كُلُّه لا يترك جُلُّه». وإن انجازات وأعمال وأخطاء وعادات كثيرة، قد دونت عنهما، وهي مبثوثة في بطون الكتب والصحف والمجلات، وتصلح أن تكون مادة مهمة للمقارنة والتمييز.

1- التجاوز على القانون

ظل عبد الكريم قاسم طيلة فترة حكمه الممتدة من 1958-1963 يعمل بدأب وحرص شديدين على احترام سيادة القانون، ولم يفكر يوماً في تجاوزه إطلاقاً، وكان ذلك ديدنه عندما كان ضابطاً صغيراً برتبة ملازم، وحتى عندما أسس الجمهورية العراقية وتسنم أهم موقع فيها، لم يستغل سلطته وموقعه من أجل مصالحه الشخصية وأهوائه الذاتية، وهو سلوك عجيب أخضعه لإرادة فولاذية لا تلين أمام متع الدنيا الزائلة وزخارفها، وقد لا نجد نظيراً لتلك الإرادة القوية إلا لدى أفراد قلائل جداً متوزعين على هذه المساحة الزمنية الممتدة عبر التاريخ الطويل للإنسانية المعذبة، وقد يكون حُلماً بعيد المنال أن تتصدى لشؤون عراق الغد بعد زوال كابوسه المميت، قيادة فردية أو جماعية نظيفة اليد

وزاهدة في الدنيا إلى هذا الحد، سواء كان ذلك في القيادات الدينية أو الوطنية أو القومية.

وبخلاف ذلك تماماً كان عبد السلام محمد عارف شريك قاسم في الثورة وصديقه في الحياة ورفيقه في السلاح، وقد امتدت الفترة التي كانا فيها متحدين إلى عشرين عاماً من عام 1938، عندما كان عبد الكريم قاسم معلماً في الكلية العسكرية وكان عبد السلام عارف واحداً من تلاميذه، ورغم هذه الفترة الطويلة نوعاً ما، إلا أن التلميذ الصديق لم يكتسب من أستاذه وصديقه أياً من صفاته النادرة، إلا الشجاعة والإقدام التي عُرف بها كلٌ منهما، ولا نغالي إذا قلنا أن بوناً شاسعاً على صعيد الأفكار والعواطف والسلوك يفصل بينهما بمسافات.

في مجال الترقية والترفيع إلى الرتب العسكرية العليا، يتركز طموح العسكريين وآمالهم، ويشتد التنافس بينهم لبلوغ هذا الهدف من رتبة جندي أول إلى رتبة نائب ضابط، وبين الضباط من أصغر رتبة فيهم (ملازم ثان) حتى رتبة فريق أول ركن أو أعلى منها، وذلك للامتيازات التي تترتب على الترقية والترفيع وبلوغ المواقع الجديدة التي تقترن دائماً مع كل نقلة بالنسبة للجنود والضباط معاً، فالضابط يرتقي من موقع آمر فصيل إلى آمر سرية وآمر فوج وآمر لواء وقائد فرقة وقائد فيلق، وقد يصل بعضهم إلى رئيس أركان الجيش، ووزير الدفاع، وهذا التنوع في المواقع التي ترافق الضابط في حياته العسكرية لا تتوفر في كل وظائف الدولة، فالمعلم مثلاً يفني كل حياته في التعليم وقد لا يصل إلى مدير مدرسة وهكذا الحال بالنسبة إلى قطاع الأطباء والمحامين والمهندسين وغيرهم. بينما في العسكرية فالموضوع مختلف جداً إذ يرافق كل ترفيع وترقية موقع جديد يمتاز فيه الضابط عن موقعه السابق، إضافة إلى النياشين والأوسمة التي يحسب لها حسابها الخاص.

فالجهد المبذول من أجل الترقية والتنافس على المواقع بين الضباط يكون على أشده في قطاع الجيش والعسكر. وقد يصل بعض الضباط إلى مواقع حساسة بتجاوزات قانونية مفضوحة. ولكن عبد الكريم قاسم لم يستغل القانون ولم يتجاوز عليه في هذا المجال. وظل منسجماً معه إلى آخر حياته، وبعد قيامه بالثورة وتأسيسه الجمهورية العراقية، أمسك بأهم المواقع، فصار رئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع وقائداً عاماً للقوات المسلحة، ولم تغره هذه المواقع المهمة على التجاوز وخرق القوانين، وكان آنذاك برتبة زعيم ركن مضى عليها أكثر من ثلاث سنوات إذ ارتقى إليها بتاريخ 2/ 5 /1955، وانتظر حتى أكمل المدة القانونية للترفيع، وأعلن في 6 /1 /1959 عن ترفيعه إلى رتبة لواء ركن، وانتظر أيضاً مرور المدة القانونية، أربع سنوات أخرى ليُرفِّع نفسه إلى رتبة فريق ركن بتاريخ 6/ 1/ 1963[1]، وبعد مرور (34) يوماً قتل عبد الكريم قاسم في 9/شباط/1963 وهو لما يزل في هذه الرتبة القانونية.

أما بالنسبة إلى شريكه بالثورة (عبد السلام عارف) فالأمر مختلف جداً، من حيث السعي وراء المصالح الذاتية واختراق القانون. فلم تمر إلا أيام قلائل على انقلاب 8 شباط 1963 حتى بدأ بتجاوزه على القوانين واختراقها، و ساهم هو وشركاؤه الشباطيون في إصدار (القرار رقم 2 لسنة 1963)[2] الذي يقضي بـ «منح العقيد الركن المتقاعد عبد السلام عارف رتبة مشير ركن (وهي

---

(1) مجلة الموسم: العدد 32 الصادر عام (1997م - 1418هـ) ص53.

(2) نص القرار:

القرار رقم 2 لسنة 1963 الصادر من المجلس الوطني لقيادة الثورة

حول منح الرئيس رتبة مشير ركن

رتبة لم يصلها ضابط من قبل في الجيش العراقي). ولم يكن ليحصل عليها إلا بعد خدمة عشرين عاماً أخرى على الأقل»[1].

والغريب في الأمر أن عبد السلام عارف الذي تلاعب بالقانون وسخره وفق أهوائه ومصالحه طيلة تسعة أشهر، كان فيها رئيساً للجمهورية، وقائداً عاماً للقوات المسلحة، وعضواً في المجلس الوطني لقيادة الثورة الذي أصدر قرار ترفيعه إلى رتبة مشير ركن كما مرَّ بنا، نراه بعد أن قلب ظهر المجن

☜ بناءً على ما أبداه العقيد الركن عبد السلام عارف من خدمة جليلة للبلاد والأمة العربية في ثورة الرابع عشر من تموز 1958، والتي أطاحت بالحكم الملكي الفاسد، وكان هدفها تحرير الشعب من العبودية والاستعمار، وحيث أن إعفاءه من منصب معاون القائد العام للقوات المسلحة بموجب المرسوم الجمهوري المرقم 274 والمؤرخ في 11 /9 /1958، كان إجراء غير قانوني الأمر الذي أدى إلى عدم تمتعه بحقوقه القانونية من قدم وترفيع، ونظراً لما قام به من عمل باهر في ثورة الرابع عشر من رمضان سنة 1382هـ الموافق للثامن من شباط 1963، مما أدى إلى القضاء على الحكم الدكتاتوري الشعوبي وإعادة الحق إلى نصابه، ولشموله بأحكام القرار الاستثنائي المرقم (1) والمؤرخ في 12 شباط 1963، فقد قرر المجلس الوطني لقيادة الثورة ما يلي :

أولاً: إلغاء المرسوم الجمهوري المرقم 274 والمؤرخ 11/ 9 /1958 الخاص بإعفاء العقيد الركن عبد السلام محمد عارف من منصب معاون القائد العام للقوات المسلحة في حينه.

ثانياً: منحه رتبة مشير ركن اعتباراً من 8/ 2 /1963.

ثالثاً: اعتبار الفترة الواقعة بين 11 /9 /1958 و8/ 2 /1963 خدمة له لغرض أحكام قانون خدمة الضباط وقانون التقاعد العسكري.

المجلس الوطني لقيادة الثورة

(نشر هذا القرار في جريدة الوقائع العراقية، العدد 772 في 23 /2 /1963) نقلاً عن : جعفر عباس حميدي وآخرون: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري،الجزء السادس، ص36.

(1) عبد الكريم فرحان : حصاد ثورة (مذكرات)، مصدر سابق، ص107 .

لحلفائه البعثيين، ينحي باللائمة عليهم ويصفهم بكل صفات الرذيلة والانحـراف والدونية ، ويضع على أكتافهم كل ما من شأنه انتهاك كرامة الإنسـان والتجاوز على حقوقه. بعد أن أمر بإصدار كتاب بهذا الشأن أطلق عليه اسم (المنحرفون). وهذا الكتاب الخطير يشكل وثيقـة إدانة وتجريم لكل الفترة الشباطية السـوداء الممتدة من 8 شباط 1963 حـتى 18 تشـرين الثاني من نفس العام. ويضم هذا الكتاب بـين دفتيه وثائق دامغة واعترافات خطيرة لمُغتَصِبين ومُغتَصَبات، وتقارير طبية خاصة بضحايا الإرهاب، وكشوفات بـمصادرة وسرقـات أموال الناس، وصور مفزعة لبقايا من جثث مهترئة دُفن أصحابها أحياءً، أو ممن ماتوا تحت التعذيب فدفنوا بملابسهم وقيودهم. ورغم قـصر الفترة الشبـاطية، إلا أنها ضربت أرقاماً قياسية مهولة في الإجرام والهتك والتجاوز على حقوق الإنسـان، وهذا دليل على وحشية القائمين بها وساديتهم، ومن بـين الوثائق المهمة في هذا الكتاب قائمة بأسماء عدد من العسكريين تم ترفيعهم إلى رتبة عسـكرية أعلى من رتبهم، وتضم نفس القائمة وهي واحدة من «عشرات القـوائم بأسـماء الموظفين الحزبيين الذين استولوا على مناصب إدارية في كافة دوائر الدولة (بدرجة) أعلى من الدرجة التي يستحقونها في قـانون خدمة الموظفين، إلا أن (القـدم الطليعي) وقانون (التنظيم الحزبي) كان السبـب الأول والأخير في هذه التعيينات مع غض النظر عن كفاءة الموظف، وقـانون خدمة الموظفين، ودسـتور الخدمة الاجتماعية»[1].

إن هذه الترفيعات اللا قانونية والتعيينات الكيفية، كانت سـمة بـارزة من سمات تلك الفترة المظلمة، التي استحوذت فيها أعداد كبـيرة من أشبـاه الأميين

(1) المنحرفون: الطبعة الثانية 1995 ص(169-170) .

على مواقع إدارية ورسمية مهمة لا يستحقونها لنقص في كفاءاتهم وتدني مستوياتهم العلمية.

والمدهش في الأمر أن عبد السلام عارف لم يذكر اسمه في هذه القائمة، التي وصف أصحابها بالمتجاوزين المارقين على القانون. وفي حقيقة الأمر أنه كان واحداً من هؤلاء المستغلين المتجاوزين إن لم يكن أولهم. وبدورنا نحيل القارئ إلى الملحق رقم (3)، ليطلع بنفسه على هذه الأسماء، وسيجد الاسم الثاني في هذه القائمة لـ (صالح مهدي عماش) الذي أصبح وزيراً للدفاع برتبة فريق ركن. ولم ينشر اسم عبد السلام عارف ضمن القائمة، في الوقت الذي صار فيه رئيساً للجمهورية وقائداً عاماً للقوات المسلحة العراقية وبرتبة مشير ركن.

ومما تجدر الإشارة إليه أن عبد السلام عارف كان يزيد على عماش برتبتين عندما كانا ضمن تكتل حركة الضباط الأحرار، فكان عارف برتبة عقيد ركن وعماش برتبة رئيس أول ركن (رائد ركن)، وتقلص هذا الفرق بينهما قبل انقلاب 8 شباط إلى رتبة واحدة، لأن عبد السلام عارف أُحيل على التقاعد برتبة عقيد ركن في عام 1958 بعد ثورة تموز بشهور، بينما ظل صالح مهدي عماش مستمراً في الخدمة حتى وصل إلى رتبة مقدم ركن.

وجاء انقلاب 8 شباط 1963 وقفز الاثنان وبدون استحقاق إلى الرتب المشار إليها ، ولم يبق الفرق بينهما رتبة واحدة فقط بعد هذا الترفيع اللامشروع، بل زاد على ذلك، وكان في مصلحة عبد السلام عارف. وهو الفرق بين رتبة فريق ركن ورتبة مشير ركن.

إن الغرض من هذه الاستفاضة أن يصل معي القارئ إلى الهدف منها، وهو أن عبد السلام عارف يجب أن يدون اسمه في رأس هذه القائمة التي أدان فيها خصومه، وجعل منها سيفاً على رؤوسهم، في الوقت الذي كان قد شاركهم في نفس العمل المشين، ولم يتذكر قول الشاعر:

لا تنه عن خلق وتأتي مثله ... عار عليك إذا فعلت عظيمُ
ابدأ بنفسك وانهها عن غيها ... فإذا انتهت عنه فأنت حكيم[1]

وقد كفانا السيد عبد الكريم فرحان وزير الثقافة والإرشاد في حكومة عبد السلام عارف مشقة البحث بخصوص ما جرى لكتاب (المنحرفون) آنذاك بقوله: «اتصلت مديرية الاستخبارات العسكرية بوزارة الثقافة والإرشاد لطبع أو تدبير المال، ولكن الوزارة رفضت الاقتراحين معاً، فنشاطها ثقافي محض ولا علاقة له بمثل هذه الأمور... وأخيراً قررت مديرية الاستخبارات العسكرية طبع عشرين ألف نسخة من مخصصاتها، وقبيل البدء بطبعه طلب الرئيس عبد السلام عارف المخطوطة للاطلاع عليها، وبقيت لديه بضعة أيام، وحذف الكثير من فقراتها بعد التداول مع الحاكم العسكري العام[2] فكلاهما ساهم في الحكومة السابقة، وستظل تهمه التساهل والسكوت عالقة بهما رغم تظاهرهما بعدم العلم»[3].

(1) أبو الأسود الدؤلي: ديوان أبي الأسود الدؤلي، ص404.

(2) الحاكم العسكري العام: هو رشيد مصلح التكريتي. الذي شغل هذا الموقع بعد انقلاب 8 شباط 1963، وسخّر موقعه لتصفية خصوم حزب البعث العراقي، وأسرف بالقتل والإبادة، وبعد عودة حزب البعث للحكم ثانية عام 1968 اتهمَ رشيد مصلح بالتجسس لصالح المخابرات المركزية الأمريكية، ونفذ به حكم الإعدام.

(3) عبد الكريم فرحان: حصاد ثورة (مذكرات)، مصدر سابق، ص161.

2- في الرحمة والرأفة

اختلف رجلا ثورة تموز إلى حد القطيعة، ولا نريد هنا أن نبحث الأسباب التي أدت إلى ذلك وهي كثيرة ومتنوعة، وإنما نركز هنا على الفرق بينهما في جانب الرحمة لنكتشف أياً منهما أرحم بصاحبه، وأياً منهما قد نُزعت الرحمة من قلبه.

وبعد أن ازدادت الهوة اتساعاً، سعى عبد الكريم قاسم والضباط المحيطون به ومعظمهم من ذوي الميول القومية، إلى ردم هذه الهوة وتجنيب أبناء الوطن حالة الانقسام والتشرذم، وكان القرار هو إقالة عبد السلام عارف من مناصبه وتعيينه سفيراً في ألمانيا الغربية، ولكنه تمرد على القرار وأعلن عدم موافقته وانزوى في بيته، فأرسل عبد الكريم قاسم إليه أحد أقرب أصدقائه الزعيم فؤاد عارف لإحضاره إلى وزارة الدفاع، والعمل على إقناعه بالذهاب إلى مقر عمله الجديد، ولكنه ظل على موقفه لا يحيد عنه ولا يلين، وبعد اليأس من إقناعه انشغل قاسم ببعض أشيائه واستدار إلى جهة في مكتبه، فاستغل عبد السلام هذه الفرصة وأخرج مسدسه من تحت سترته ليقتل به قاسماً، الذي حانت منه التفاتة سريعة فأمسك بيده وضغط عليها، وساعده الزعيم فؤاد عارف على انتزاع المسدس وإفراغه من إطلاقاته، ودخل عدد من الضباط وقادة الفرق

الذين كانوا بالقـرب من مكتب الزعيم عبـد الكريم قاسـم في وزارة الدفاع، وسرعان ما أجهش عارف بالبكاء، وقد عاتبه قاسم على فعله هذا، وكانت حجة عبد السلام الحاضرة هي الانتحار، وهي حـجة واهية ظل يتشبـث بـها طيلة جلسات محكمة الشعب، ورغم الرد عليها ونقضها من قبل عدد من الشهود الذين حضروا الحادث.

وعبد الكريم قاسم لم يكن الوحيد الذي يجزم بتلبس صاحبـه بـالجريمة، ورغم ما شاهده بعينه وقطع به من نية صاحبه المبيتة، إلا أنه ترفع عن الانتقام منه، مع قدرته على ذلك. كما أنَّ الدكتور محمد الشواف في شهادته أمام محكمة الشعب، هو الآخر يرجح نية الاغتيال المبيتة لدى عبد السلام على نية الانتحار المزعومة. وقد شاهد الدكتور الشـواف عارفاً في حـالة من التوتر والانفعال الشديد، وكان يحيط به الزعيم عبد الكريم قاسم ومجموعة من كبـار الضبـاط، وقال في جانب من شهادته أنَّ «رئيس الوزراء (عبد الكريم قاسم) أمر بتقـديم عشاء خفيف إلى الموجودين، امتنع الأخ عبد السلام عن تناول ذلك العشاء، فقام بنفسه وأتى له بكوب من الحليب وقدمه بيده إلى عبد السلام»[1]. وسمع الدكتور الشواف والحاضرون عبد الكريم قاسم وهو يخاطب عبد السلام عارف قـائلاً: «أنا حقي الشخصي أتنازل عنه، أردت قتلي، فعفوت عنك»[2]، وقد عفا فعلاً .

وهو عمل عظيم، إذا أُخذ ضمن الظروف العصيبة المحيطة بـه، والعفو عند المقدرة لا يصدر إلا عن نفوس كبـيرة ذات همم عالية، وليس غريبـاً أن

(1) محكمة الشعب: الجزء الخامس. ص347.

(2) المصدر نفسه ص371 وجاء بصيغة أخرى في ص352.

يصدر عن إنسان رحيم، قد وضع شعار (الرحـمة فوق القـانون) نصب عينيه، وهو شعار اختص به بمفرده دون غيره من الحكام المعاصرين.

أما عبد السلام عارف فقد ذكر الحادثة في صيغتين مختلفتين تفصل بينهما فاصلة زمنية، إحداهما دوّنها في إفادته التي قدمها أمام محكمة الشعب، وقد قـال فيها: كان الزعيم «يُصر على سفري وأنا أعتذر فتأثر مني وشعرت بتأثره الشديد، ولما كنت غير مرتاح نفسياً بل وفي تهيج عصبي تجسمت بي الأمور وأصبحـت بوضع لا إرادي نظراً لما أكنه نحو هذا الأخ الأكبـر من الود والإخلاص، فطرأ على بالي آنياً أن أنتحر أفضل مما أؤثر زعيمي وفعلاً هو ذهب إلى بـاب الغرفة ليخرج فاغتنمت الفرصة لأنتحر فمددت يدي على مسدسـي وبـينما أنا في هذا الحـــال صاح بـــي الزعيم ماذا تفعل؟ وكانت يدي فوق غلاف المسدس فقلت له أريد انتحر دعوني أنتحـر، وغيرها من الكلمات الانتحـارية، فمسكني من يدي التي كانت على الغلاف وساعده الزعيم فؤاد، فأخذوا المسـدس من جانبي الأيسر بعد إخراجه من الغلاف وأنا أردد الكلمات الانتحارية»[1].

ووردت الصيغة الأخرى في مذكراته، وعند مقارنتها مع الأولى، نجد أنه قد فضح نفسه فيها لكثرة ما جاء فيها من تناقضٍ مشـوبٍ بـالكذب، إذ يقـول: «زارني طاهر يحـيى ومعه فؤاد عارف في مسـكني يوم 11 تشـرين الأول 1958، وفهمت منهما أن قاسماً يرغب في مقابلتي لتسـوية موضوع سـفري. وتركتهم لارتداء ملابسي، وداخل غرفتي كانت الفكرة قـد اختمرت في ذهني، سحبت مسدسي ووضعته في مكان أمين في سترتي وخرجت معهما وتوجهنا إلى وزارة الدفاع، دخلت غرفـة قاسـم فوجدتـه مـع وصفي طاهر ثم طلب من

---

(1) المصدر نفسه، إفادة المتهم عبد السلام عارف ص424.

وصفي طاهر أن يخرج من الغرفة ووقف (عبد الكريم) يحدثني محاولاً إقناعي بالعدول عن قراري، وأنه سيزودني في ألمانيا بكل ما أطلب. وعلي أن أذهب إلى بون حتى تهدأ الأمور ثم يعيدني مرة أخرى. فقلت له إن مجرد خروجي من بغداد شيء لا أرتضيه. ولا يمكن أن أرضح لإرادة حفنة من الشعوبيين الذين يضمرون الشر لهذا البلد. ولكن قاسم عاد يلح علي مرة بالتهديد وأخرى بالوعود. وعندما يئس من محاولاته أنهى المقابلة وذهب إلى باب الغرفة ليفتحه لي. في هذه اللحظة تقدمت يدي نحو المسدس وأخرجته من مكمنه بحذر وبينما قاسم يحاول فتح باب الغرفة، كان قد دخل إلى مكتب قاسم عدد من الضباط فعدت أضع مسدسي في مكانه، وكان لا بد من حل آخر»[1].

وأخيراً اقتنع عبد السلام عارف بالسفر إلى ألمانيا الغربية، ولكنه سرعان ما عاد إلى بغداد صباح يوم 4/ 11/ 1958، ورافقت عودته إشاعات حول أحداث ستحدث يوم 5/ 11/ 1958 وهو اليوم التالي لعودته، وعلى أثر ذلك تم اعتقاله، وتظاهر الشيوعيون، وخرجت الجماهير التي ضاقت ذرعاً بحماقاته إلى الشارع مرددةً: «خمسه بالشهر ماتوا البعثية». وقُدِّم للمثول أمام محكمة الشعب، وظلت رحمة قاسم ورأفته تلاحقه إلى قاعة المحكمة، وحكمت عليه المحكمة بالإعدام شنقاً حتى الموت، وطرده من القوات المسلحة، إلا أن رحمة قاسم تدخلت هذه المرة في قرار الحكم من خلال الفقرة التالية :

---

(1) مذكرات عبد السلام عارف، ص(61-62) نقلاً عن : الدكتور نوري عبد الحميد العاني: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، الجزء الأول ص238.

راجع أيضاً: ليث عبد الحسن الزبيدي: ثورة 14 تموز 1958 في العراق، هامش ص357.

كذلك: مجلة روز اليوسف: العدد 1981 السنة 41، 30 مايس 1966، القاهرة، ص29.

«من محكمتنا إذ تصدر حكمها بـالإعدام على المجرم المذكور، تودع الرأفة بـه لأمر سيادة زعيمنا العبقري وحكمته، باستعمال سلطته الواردة في المادة (20 من قانون محاكمة المتآمرين»[1]. ولمزيد من الاطلاع يفضل الرجوع إلى نص القرار المنشور في الملحق رقم (4) في آخر الكتاب، ومن أجل أن يقـف القـارئ على الفقرة المتقدمة وهي تحتل التسلسل الثاني في قرار الحكم.

وظل قرار محكمة الشـعب موضوعاً على الرف في مكتب عبـد الكريم قاسم، وسيق عبد السلام عارف إلى السجن العسكري في معسكر الرشيد ببـغداد، ولم يُنفذ به حكم الإعدام بفعل رحمة قاسم ورأفته، ومكث في السجن ولم تنفك عنه هذه الرحمة الحاضرة أبداً.

«في 24 /10/ 1961 وفي الساعة الحادية عشـرة مسـاءً، توجه اللواء الركن عبد الكريم قاسم إلى سجن معسكر الرشيد، وطلب إحضار عبـد السـلام عارف وأمسك بيد عارف وأركبه سيارته الخاصة، ثم توجها نحو (قـناة الجيش) ودامت النزهة أكثر من ساعتين، ثم عادا إلى وزارة الدفاع وجلسا يتحـادثان إلى الساعة الرابعة صباحاً، ثم غادرا نحـو الأعظمية إلى دار عارف، وطرق أحـد المرافقين باب منزل عارف وخرجت إحدى قريبـاته فانذهلت ثم صرخت بـالم نزل أن عارفاً مع اللواء قاسم قد جاءنا !

ثم خرجت زوجة عارف وأطفالها وتعانقا بـعد فراق دام ثلاث سـنوات، وانهمرت الدموع وقالت زوجة عارف بالحرف الواحد : شـكراً لله الذي أعاد لنا الأخوين ثانية .

---

(1) محكمة الشعب: الجزء الخامس، مصدر سابق، ص475.

قبّل وجنات أطفال عارف السبعة ثم توجه نحو مقره، وقد اعترف عارف في منزله: يعلم الجميع أن هناك اتصال روحي بيني وبين أخي الأكبر الزعيم عبد الكريم قاسم يفوق الوصف وسيبقى إلى الأبد»[1].

لا أعتقد أن عارفاً كان صادقاً في إدعائه هذا، لأن هذا الاتصال الروحي الذي يفوق الوصف، سرعان ما تبخر وذهب أدراج الرياح، ولم يمر على هذه الالتفاتة النبيلة إلا سنة واحدة وشهر ونصف الشهر، حتى دارت الأيام دورتها، وجاء انقلاب 8 شباط 1963، واستسلم الفريق الركن عبد الكريم قاسم ومعه الزعيم الركن طه الشيخ أحمد والملازم الأول كنعان خليل حداد في 9 /2 /1963، وجيئ بهم إلى دار الإذاعة حيث يجتمع الشباطيون وعلى رأسهم عبد السلام محمد عارف، وأدخلوا غرفة الإذاعة، ثم جيئ بالعقيد فاضل عباس المهداوي مدمى الوجه والملابس ومعه المقدم قاسم الجنابي، وأُجلِسَ الجميع على كراسي من الخيزران وجهاً لوجه أمام الانقلابيين، وتكلم عبد الكريم قاسم عن إنجازاته الكبيرة للبلاد، وسعيه من أجل الفقراء، وجرى نقاش بينه وبين عبد الستار عبد اللطيف، ودخل أحمد حسن البكر الغرفة بصحبة عبد السلام محمد عارف، وشاركا في السجال العاصف، وخاطب علي صالح السعدي المهداوي بقوله: «ماذا عملت في البلد؟ اشسويت»[2] على اعتبار أن السعدي وحرسه القومي لم يعملوا بعد استلام السلطة إلا لخير العباد وصالح البلاد،

---

(1) مجلة الأسبوع العربي: تشرين الثاني 1961، تحقيق صحفي بعنوان: (عبد الكريم قاسم هكذا أخرج عارف من زنزانته).

(2) العميد المتقاعد خليل إبراهيم حسين: موسوعة 14 تموز، الجزء الخامس (سقوط عبد الكريم قاسم)، ص406.

وكانت أسئلة عبد السلام عارف التي استغرقت أكثر الوقت بالبحث عن مجد شخصي وهموم ذاتية، وكانت مكرسة للسؤال عن صاحب البيان الأول لثورة 14 تموز 1958، ولكن عبد الكريم قاسم لم يجب أبداً، وأخذ عارف يضغط من أجل الفوز بشهادة لصالحه يستغلها لتأريخه الشخصي، غير أنَّ قاسماً آثر الصمت، وبعد أن استمر عارف بالضغط محاولاً استغلال الظرف غير الطبيعي لصالحه، أشاح عبد الكريم قاسم بوجهه عنه.

«وقال عبد السلام: أخرجوا مناديلكم ويقصد بذلك لعصب عيون عبد الكريم قاسم وزمرته لتنفيذ حكم الإعدام بهم رمياً بالرصاص. غير أن عبد الكريم قاسم امتنع عن عصب عينيه، وكذلك فعلت زمرته حيث لم يعصب أحدٌ منهم عيونه»[1].

إنَّ هذه الكلمة المدانة التي تفوه بها عارف كانت إيذاناً بالقتل وسفك الدماء وتصفية الأسرى المستسلمين، وهي بمثابة الإيعاز للعسكريين المتأهبين للرمي، وتمثل أعلى مديات القسوة، ولا ندري ماذا كان يدور في مخيلة عبد الكريم قاسم من أفكار وهو يسمع تلك الكلمات القاتلة تخرج من فم صديقه القديم!! وهل كان يعتقد أنَّ الرجل الذي أنقذه من حبل المشنقة ووفر له الحياة وذهب إلى حيث كان مسجوناً وأخرجه، يأتي في يوم ما ليقف أمامه ويأمر بقتله؟!

وبعد كل هذا هل يمكن الوثوق بعبد السلام عارف والاطمئنان له، خصوصاً ونحن نسمع صيحات من هنا وهناك وكلمات غير مسؤولة تصدر عن كتاب وإسلاميين، وهي تنحي باللائمة على الحركة الإسلامية والمؤسسة الدينية في العراق لأنهما لم تستغلا لياقات عبد السلام عارف ومرونته لإقامة أوثق العلاقات معه في فترة حكمه المنصرمة.

---

(1) د. جعفر عباس حميدي وآخرون: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، الجزء السادس، مصدر سابق، ص32.

ويمضي العميد الركن المتقاعد (الملازم آنذاك) سالم عبد القادر حسن يوسف العباس في روايته. وهو الذي استسلم له عبد الكريم قاسم، وشهد قصة نهايته لحظة بلحظة. ليقول: «وقبل الجلوس على كرسي الخيزران المعد لعبد الكريم قاسم بين طه الشيخ أحمد والمهداوي، طلب عبد الكريم قاسم مني شخصياً كوب ماء، وفعلاً قدمت له الماء، فتناول كوب الماء وتمضمض بقسم منه ثلاث مرات ولم يشرب الباقي حيث كان صائماً ثم جلس على كرسيه»[1].

ومما يزيد من هول المصيبة أن الرجل كان صائماً، ولم يقطع صيامه حتى وهو يخوض قتالاً شرساً لمدة تزيد على يوم كامل، ولم يرق ذوو القلوب القاسية لهذا المشهد، ولم يتحرك لهم ضمير ولا وجدان، وعندما تموت الضمائر وتنطفئ الأحاسيس ويتحول الإنسان إلى وحش كاسر، فلا صيام عبد الكريم قاسم وعطشه، ولا حرمة شهر رمضان وقدسيته تمنعانه من المضي في جريمته وانتقامه.

ومما يزيد الطين بلة ويدين عبد السلام محمد عارف أنه تقدم «من طه الشيخ أحمد وقال له معاتباً وبصوت واضح: لماذا جنيتم على قاسم الجنابي وله مواقف مشهودة وتاريخه جيد ومن عائلة معروفة؟ ثم سحب قاسم (الجنابي) في الحال من كرسي الإعدام»[2].

إنَّ ما تقدم يكفي دلالة على قدرة عبد السلام عارف للحيلولة دون مقتل صديقه القديم عبد الكريم قاسم، ولكنه لم يفعل ذلك. وتعطي الفقرة المتقدمة دليلاً

---

(1) المصدر نفسه، ص32.

(2) المصدر نفسه : ص32.

واضحاً على أنَّ عبد السلام عارف بإمكانه منع وقوع الإعدام بجميع الماثلين بين يديه أو بقسم منهم، ولكنه لم يفعل أيضاً.

وقد بلغت الجرأة بعبد السلام عارف أعلى مدياتها، كانت جرأة على الشريعة والقانون والأخلاق، ولم يرع حقاً للأخوة والعلاقة الودية الممتدة لأكثر من عشرين عاماً، فهي جرأة وخروج على الشريعة لأن (المسلم الملتزم) و(المتدين الفطري) لم يحكم بما أنزل الله، وهتك حرمة شهر الصيام، وحكم الماثلين أمامه بالإعدام، وكان من بينهم صديقه القديم عبد الكريم قاسم الذي لم يشفع له صيامه أمام هيجان عبد السلام عارف وغضبه، وجرأة على القانون لأن المستسلمين الأربعة نُفذ بهم الإعدام بلا محاكمة، وكل ما جرى هو تصفية حسابات قديمة في ظل سجال عاصف لدقائق معدودة، بعدها (انهمرت ذخيرة الموت على قاسم وصحبه) وكان ذلك خروجاً سافراً على القانون لأنه لم يتسنَ للأربعة أن يدافعوا عن أنفسهم أو يوكلوا من يدافع عنهم. بينما يتذكر من شهد محاكمة عبد السلام عارف أمام محكمة الشعب كيف سمح له بالدفاع مطولاً عن نفسه مع توكيل محام يدافع عنه.

وجرأة على منظومة القيم لأن الذي لا يحتفظ للأخوة والعلاقة الودية المتجذرة بذمار، لا يمكن أن يكون (مسلماً ملتزماً) على حد تعبير الشيخ جواد الخالصي. ولا (متديناً) أو (متديناً فطرياً) على حد تعبير الكاتب عادل رؤوف، خصوصاً وأنه بقي متمسكاً بتجاوزاته وانحرافه إلى آخر حياته. والذي يدرس حياة عبد السلام عارف بدقة وحيادية لا يجد غير الخروج والانحراف. فهو لا يُعير للدين أي اعتبار عندما يتعارض مع مصالحه الذاتية، ولا يشعر بأي تأنيب أو وخزة ضمير عندما تتلطخ يداه بدماء المستسلمين، الذين أعطاهم وعوداً بالمحافظة على كرامتهم وعدم الاعتداء عليهم أو المساس بهم قبل استسلامهم ظهيرة يوم التاسع من شباط 1963.

❖ عبد الغني الراوي يعترف:

وبينما كان البحث في هذا الموضوع يشرف على نهايته، طالعتنا صحيفة الحياة المعروفة وهي تحمل جانباً من ذكريات اللواء الركن عبد الغني الراوي، وكان فريداً في مادته وغنياً بمعلوماته ومهماً في توقيته.

فعن تركيبة المحكمة الصورية يقول الراوي: «كنت رئيساً للمحكمة برتبة زعيم (عميد) ركن، وكان معي خالد مكي الهاشمي (عقيد ركن)، وكان عضو اليسار عبد الكريم مصطفى نصرت عقيد ركن»[1].

ويضيف الراوي قائلاً: «وقف قاسم ووقف عارف. بينهما مسافة متر ونصف، وأنا على مقربة منهما. قال قاسم لعارف: أنا كان باستطاعتي سابقاً أن أعدمك ولم أفعل. فرد عارف: أمرك ليس في يدي بل في يد الجماعة (أي المحكمة). كانت هذه آخر جملة»[2].

إن الكلمات الأخيرة التي تفوه بها قاسم تكشف بجلاء عن حقيقة معدنه، والكلمات التي نطق بها عارف هي الأخرى تفضح المحتوى الداخلي لكيانه، وهو كالعادة لم يكن صادقاً في قوله.

إن عارفاً الذي احتج بأن يكون مصير قاسم مرهوناً بالمحكمة، لم يترك المحكمة الصورية وشأنها في مسائلة الأسرى الماثلين واستجوابهم والتحقيق معهم، وإنما كانت له تدخلات سافرة ومساجلات عنيدة روجت للإعدام، وأرغمت ما يسمى بالمحكمة على تنفيذه. وهذا ما كشفه أخيراً عبد الغني

---

(1) صحيفة الحياة: العدد 14716، الأربعاء 9 تموز يوليو 2003 الموافق 9 جمادى الأولى 1424.

(2) المصدر نفسه والعدد.

الراوي بقـوله: «جلس قاسـم ورفاقـه. نادوني إلى غرفة مجاورة حـيث جرت المحاكمة عملياً. كانت الغرفة مكتظة بالحاضرين جلوساً ووقوفاً نحو 40 شـخصاً احتشدوا في الغرفة، بينهم شبان صغار جاؤوا بفعل الحشرية. عبد السـلام عارف كان واقفاً قرب المدفأة. طلب من عريف كان هناك أن يغلق الباب ويخرج.

قال عارف: أخواني نحن الآن نحاكم عبد الكريم قاسم، نحن ثورة، وحـكمنا عليه بالإعدام، ولو فشلنا لَحكَمَنا بالإعدام. نريد موقفاً صريحاً من كل واحـد. أبـدأ بنفسي: أنا أحكمه بالإعدام، وراح يسأل الحاضرين ويجيبون إعدام إعدام إعدام»[1].

بعد قراءة الفقرة المتقدمة وإعادة النظر فيها، نصل إلى نتيجة لا مجال للشك معها في التأكيد على ضلوع عبد السلام عارف في قتل صديقه القديم عبـد الكريم قاسم، خصوصاً وهو يهتف أمام جوقة الحاقدين والمتطفلين والحشرية من صغار الضباط وضباط الصف.

وقد روّج لهذا الهتاف وسوّقه بخبـث ودهاء كبـيرين، وأوجد أرضية منا سبة تنطلق فيها الأصوات المبحوحة في هذا الجو الصاخب وهي تطالب بالإعدام. وبعد أن ضمن النتيجة واطمأن إلى دور الهتاف في تحقيق هدفه أخذ يضغط على عبد الغني الراوي من أجل الإسراع في تنفيذ حـكم الإعدام، ورغم أن الأخير لا يختلف عن صاحبه في شهيته المفتوحة لسفك الدماء وروحه المسكونة بـهواجس البطش والانتقام، إلا أنه يصف الجدل الدائر بينهما بقـوله: «سـألني عارف عن موقفي فقلت: إعدام ولكن تنفيذ الإعدام بعد سنة. فاستنكر. قلت بعد ستة أشـهر. كرر موقـفه. قـلت: شـهر واحـد على الأقـل لإجراء تحقـيق معه

(1) المصدر نفسه والعدد.

ونطّلع على ما يعرفه. فأجاب: نحن سيطرنا عليه. بـغداد تغلي وتريد الانتفاض علينا. أي تأخير في قتله سيؤدي إلى ثورة لن نستطيع السيطرة عليها. عدم تنفيذ الإعدام بسرعة سيؤدي إلى فشلنا»[1].

ينطوي الكلام السابق على اعترافات خطيرة يقف في مقـدمتها اندفاع عبد السلام عارف نحو تنفيذ حكم الإعدام بأسرع ما يمكن، وعدم السماح بالتأجيل لمدة سنة أو ستة أشهر وحتى شهر واحد، وبذلك أحبط محـاولات عبـد الغني الراوي الرامية للتأخير وقَبَرَها في مهدها. ولم يسـتطع عبـد الغني الراوي المعروف ببطشه وحبه لسفك الدماء إيقاف هيجان عارف وثنيه عن المضي في تحقيق حماقاته.

وفي سياق هذه الاعترافات المهمة تنطلق حقائق غائبة، وتُكشف لأول مرة مفادها أن عبد السلام عارف هو الذي قاد ما يسمى بالمحكمة بصرامة شـديدة، وأصدر حكم الإعدام على عبد الكريم قاسم مع سبق الإصرار، ثم جرَّ الحاضرين إلى تأييده، وإلا ما معنى قوله (أنا أحكمه بالإعدام)، وأمام هذا التحدي والإصرار وقف عبـد الغني الراوي مكتوف اليدين، وظل دوره في المحـكمة المزعومة هامشياً.

والحقيقة المغيبة الأخرى طفحت على لسان عارف، وهو يعترف بأن انقلابهم المعزول عن الجماهير والذي يسميه البعض ثورة لا يمكن أن يصمد لأيام معدودة أمام غليان بغداد العازمة على الانتفاض والثورة.

وبعد أن أيقن عبد السلام عارف من نجاح مهمته، وتأكد له رجحـان كفة المنادين بالإعدام الفوري. «التفت إلى الجميع وقال: أنتم أمام رأيين الأول يقول بالتنفيذ الفوري، والثاني بالتنفيذ خلال ثلاثة أو ستة أو تسـعة أشـهر. من يؤيد

---

(1) المصدر نفسه والعدد.

التنفيذ الفوري؟ ارتفعت أيدي ما يزيد عن 70 في المئة من الحـــاضرين.. من يؤيد التنفيذ لاحقاً؟ رفعنا أيدينا وكنا ربما نحو عشـــرة ثم راحــت الأيدي تنزل وبقيت يدي مرتفعة. قال: بقيت أنت وحدك؟ فأجبت: ما هذه المحــكمة وما هذا التصويت؟ »[1].

وفي أجواء التوتر النفسي الحادة والمناخ الديماغوجي الذي هيأهما عبـد السلام عارف، راح عبد الغني الراوي ينسجم مع أغرب المحاكمات في العالم، وينسحب رويداً رويداً عن الدور الذي يمكن أن يلعبه كرئيس محكمة، ويتحــول إلى أداة طيعة بيد عبد السلام عارف، ولم يستطع أن يوجه سؤالاً واحــداً لعبـد الكريم قاسم وصحبه كما تقضي المحاكمات الأصولية، وبتقليد ببغاوي مرفوض يردد نفس الكلمات التي نطق بها عارف في تبرير الجريمة، بعد أن يُسأل عن أية كلمة خاطب بها قاسم باعتباره رئيساً للمحكمة؟!، يجيب قائلاً: «لا شيء. نحــن قمنا بثورة ضده وهذا يعني أن حكمه الإعدام، ولو فشلنا لأصدرَ بحقــنا الحــكمَ نفسَهُ»[2].

إن عبد السلام عارف وعبد الغني الراوي يعدهما البعض من أهل الإيمان، وقد حجَّ كل منهما البـيت الحــرام، وواظب الأخير على صيام الاثنين والخميس والأيام البـيضاء من كل شـــهر كما جاء في مذكراته، ولكنهما لا يتورعان عن البطش وإراقة الدماء.

وأخطر ما جاء في مذكرات الرجل الثمانيني عبــد الغني الراوي، اعترافه بإعدام عبد الكريم قاسم وفاضل عباس المهداوي وطه الشيخ أحــمد وكنعان خليل

---

(1) المصدر نفسه والعدد.

(2) المصدر نفسه والعدد.

حداد. فيقول: « تمَّ بأمر مني. ضابطان ورئيس عرفاء، كل منهم مسلح برشاش (ستيرلنغ)»[1].

وربما لا تكون آخر شهادة تدين عبد السلام عارف وتضعه في صف القتلة والدمويين، هو ما نطق به إبراهيم عبد الرحمن الداود بعد أن صمت دهراً، وهو من المحسوبين على عبد السلام ومن بطانته المقربين، بعد أن وصف اللحظات الأخيرة من حياة عبد الكريم قاسم وصحبه، والسجال العنيف الذي دار فيها، وحالة الغضب المسيطرة على عارف في الوقت الذي كان فيه عبد الكريم قاسم يطالب بتقديمهم إلى محكمة عادلة أو نفيهم إلى خارج العراق، ولكنها شهية القتل المفتوحة التي يرزح عبد السلام تحت وطأتها، ولا يجد من خلالها طريقاً غير الفتك والتنكيل وسفك الدماء.يقول إبراهيم عبد الرحمن الداود: «أبلغه عبد السلام صراحة بذلك، قال له لن أنفيك، أنت مجرم وسأحكم عليك بالإعدام»[2]. هذا ما تفوه به عارف مخاطباً عبد الكريم قاسم في لقاء الموت ، وقد ذكرها الداود من باب الإشادة والإعجاب، لا من موقف الذم والتعريض بابن منطقته عبد السلام عارف.

وأمام ناظريه وفي تمام الساعة الواحدة والنصف من يوم 9 شباط 1963، تم تنفيذ الإعدام بكل من: عبد الكريم قاسم وطه الشيخ أحمد وفاضل عباس المهداوي وكنعان خليل حداد.

«وقام بالتنفيذ كل من :

---

(1) المصدر نفسه والعدد.

(2) جريدة الحياة: العدد 14688، الأربعاء 11 حزيران (يونيو) 2003 الموافق 11 ربيع الثاني 1424هـ.

نعمة فارس المحياوي قام برمي عبد الكريم قاسم
سعد طبرة قام برمي المهداوي وكنعان خليل حداد
ملازم أول درع محمد ظاهر الراوي قام برمي طه الشيخ أحمد»[1].

ومضى عبد الكريم قاسم إلى ربه صائماً. وكانت عملية قتله البشعة ونهايته المأساوية لا تنم عن آدمية القائمين بها وإنسانيتهم، بل هي دليل إدانة وتجريم لعبد السلام عارف وكل الحاضرين معه. وسيجد القارئ قصة نهاية عبد الكريم قاسم كما رواها العميد الركن المتقاعد (الملازم آنذاك) سالم عبد القادر العباس في الملحق رقم (5) آخر الكتاب.

ومما هو معروف أن الشجاعة والمروءة صنوان لا يفترقان، وإذا لم تقترن الشجاعة بالشهامة فهي ليست بشجاعة، وإذا لم يتصف المنتصر بصفتي التسامح والعفو عند المقدرة فلا يمكن أن نسميه شجاعاً. وقد جمع عبد الكريم قاسم هذه الصفات وتميّز بها وشهد له بذلك أعداؤه قبل أصدقائه، وسجل تاريخه العسكري حافل بالشجاعة الحقة التي لم تفترق عنه حتى أيامه وساعاته الأخيرة.

وقد صدرت كتب كثيرة بعد مقتله وأكثرها بأقلام مناوئيه وفي عهود أعدائه، ولكنها رغم ذلك لم تستطع أن تحجب الحقيقة، وبرزت بين طياتها شجاعته المتميزة بعد أن فرضت نفسها على كل الأعداء والخصوم.

ولم يعتمد عبد الكريم قاسم مبدأ الغاية تبرر الوسيلة في كل مراحل صراعه مع الآخرين. وقد ظهر ذلك واضحاً في تقرير مرافقه المقدم الركن قاسم أمين الجنابي الذي مرّ ذكره قبل قليل، وقد نجا من الموت بأعجوبة بعد أن خطفه

---

(1) د. جعفر عباس حميدي وآخرون: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، الجزء السادس، مصدر سابق، ص33.

عبد السلام عارف من كرسي الإعدام، وكان لهذا الإنقاذ وقع شديد في نفسه، وأصبح الجنابي مديناً لعارف، فكتب تقريره في 5 /4 /1965 وهي فترة طغيان حكم عارف، ورغم كل ذلك جاء في هذا التقرير «أقولها للتاريخ تجمّع الناس في باب وزارة الدفاع وكان هناك في الوزارة مخزن للأسلحة، وطالبوا بالسلاح، ولكن عبد الكريم قاسم رفض توزيع السلاح وقال: أنا لا أريدها حرباً أهلية، سنعالجها»[1].

ولم تتوقف الجماهير عن تأييدها له بل تمكنت بسلاحها الشخصي البسيط من تدمير الدفعة الأولى من دبابات الانقلابيين، ولو أنها امتلكت السلاح المخزون في وزارة الدفاع لتغيّر ميزان المعركة لصالحه. ولكنه لا يريدها حرباً أهلية، وهو شخصياً لا يميل إلى سفك دماء أبناء شعبه.

وعندما تتصل السفارة السوفيتية في بغداد بوزارة الدفاع، وتخبره بأن السوفيت على استعداد للإنزال الجوي على بغداد خلال 24 ساعة أو أقل من ذلك والقضاء نهائياً على الانقلاب، ويلحون بطلبهم عليه، من أجل السماح لهم بذلك، لم يكلف نفسه بالرد عليهم، وأمر مرافقه وصفي طاهر أن يقول لهم عن لسانه بأنه لا يريد ذلك مطلقاً، وهو غير مستعد لاستبدال الاستعمار البريطاني بالاستعمار السوفيتي.

كان السوفيت إلى وقت قريب لم يصنفوا من دول الاستعمار، وهم إلى الأصدقاء أقرب. والنجدة القادمة منهم يمكن تبريرها، كما وجدت أعذار شتى للاستعمار الأمريكي الراهن في بغداد، والفارق أن عبد الكريم قاسم رفض

---

(1) د. علي كريم سعيد: عراق 8 شباط 1963 من حوار المفاهيم إلى حوار الدم، مصدر سابق، ص117. راجع أيضاً: العميد المتقاعد خليل إبراهيم حسين: موسوعة 14 تموز، الجزء الخامس (سقوط عبد الكريم قاسم)، مصدر سابق، ص402.

النجدة وهو في أخطر مأزق، وقد سبق الجميع في حسه الوطني ووعيه لمسؤوليته بأكثر من أربعة عقود، ودفع ثمن وطنيته غالياً.

وفي المقابل لم يكن عبد السلام عارف بهذا المستوى من أخلاق المعركة، ولم يكن بمستوى الحرص على دماء أبناء شعبه، ويتضح ذلك جلياً فيما نقله يونس الطائي الذي تطوع ليكون وسيطاً بين الانقلابيين وعبد الكريم قاسم، قبل أن يلقي الأخير حتفه، وقام الطائي بحركة مكوكية بين وزارة الدفاع حيث يتحصن عبد الكريم قاسم، وبين الإذاعة حيث يقيم أقطاب الانقلاب. يقول الطائي: «استقبلني عبد السلام يحيط به حازم جواد وطالب شبيب اللذان منعاني من الانفراد بعارف، وكانت علاقتي به طيبة. قلت: إن إيقاف القتال سينقذ خمسمائة شخص على الأقل. رد عارف: يروحوا ألف شخص»[1]. فهو يريد حسم المعركة لصالحه مهما تكن الخسائر بالأرواح، ويريد الوصول إلى كرسي الحكم بأي ثمن كان .

إن عبارة «أنا لا أريدها حرباً أهلية» تدل على مكنون الرجل الأخلاقي، فهو لا يريدها حرباً أهلية، تزهق فيها الأرواح، وتسفك فيها الدماء، وتكون مبعثاً للثارات وسبباً في الآفات الاجتماعية، وهو لا يريدها أيضاً حتى لو توقف سلطانه وزعامته عليها، وحتى لو سارت الأمور في غير صالحه أو اهتز كرسي حكمه، وتعرضت حياته للفناء.

وفي مقابل ذلك نرى عبارة «يروحوا ألف» تدل هي الأخرى على مكنون صاحبها الديني والأخلاقي، فعندما يستوحش يونس الطائي من تصوره لمقتل خمسمائة شخص في معركة وزارة الدفاع، يأتيه الجواب صاعقاً من عبد السلام

---

(1) د.علي كريم سعيد: عراق 8 شباط 1963 من حوار المفاهيم إلى حوار الدم، مصدر سابق، ص98.

عارف «يروحوا ألف»... إنه السعي المحموم إلى كرسي الحكم والسلطان، وليس مهماً أن يكون الوصول إليه في بحر من الدم، أو السير إليه على أكداس الجماجم والأشلاء الممزقة، وإنها النزعة الدموية التي تسيطر على عقلية السفاكين والدمويين الذين لا يلتمسون طريقاً إلى أهدافهم غير القتل والاستئصال، ويعصبون عيونهم عن رؤية حلول أخرى لمشاكلهم إلا من خلال الدم. وعلى أساس ما تقدم نرى أن فرقاً شاسعاً بين من لا يريدها حرباً أهلية، وبين من يستسهل مقتل ألف شخص في معركة واحدة.

3- في المحسوبية والمنسوبية

كأساس للتمييز تمثل حالة الميل العاطفي نحو الأقارب وأبناء العشيرة والمتحدرين من المنطقة، نموذجاً للبون الشاسع بين رجلي ثورة 14 تموز في العراق، إلى الحد الذي لم يفكر عبد الكريم قاسم مجرد تفكير في اتخاذ صلة القربى والوشيجة العشائرية والمناطقية كأساس للتفريق والتمييز بين أبناء الشعب العراقي، بعكس صديقه عبد السلام عارف المسكون أبداً بتأثيراتها.

وطيلة فترة حكم قاسم ظل شقيقه عبد اللطيف قاسم نائب ضابط في القوة الجوية حتى إحالته على التقاعد، وظل قريبه وصهره العقيد عبد الجبار جواد مديراً للاتصالات العسكرية في جلولاء إبان القيام بالثورة، ولم يعهد إليه بأي موقع عسكري مرموق بعدها، سوى تعيينه بمنصب مدير التجنيد العام قبل إحالته على التقاعد وهو منصب يتناسب مع وضعه الصحي وأقل من استحقاقه، في الوقت الذي كان فيه العقيد عبد الجبار جواد متزوجاً من شقيقته الصغرى (نجية) الأقرب إلى قلبه من كل أخواته. وقد شهد بيته في جلولاء بعضاً من اجتماعات التحضير للثورة. ولكنه لم يشترك فيها لكونه مصاباً بمرض القلب، إلا أنه كان على علم بقيامها.

أما حامد قاسم الشقيق الأكبر لعبد الكريم، فقد اتخذ عبد السلام عارف من وضعه الميسور ورقة للإيحاء من خلالها للفقراء والبائسين بأن هذه الثروة التي جمعها حامد قاسم كانت من قوت الشعب، كل ذلك من أجل زرع بذور الشك في

أوساط القاعدة الشعبية العريضة التي تعيش دون خط الفقر وترى عبد الكريم قاسم نصيراً لها.

إنّ هذه التهمة الباطلة كانت من عنديات عبد السلام عارف الكثيرة، وقد برزت بعد 8 شباط ومقتل عبد الكريم قاسم، وهي لا تصمد للنقاش ويفندها منطق التاريخ، والتاريخ واحدٌ من شهود الحق. وحامد قاسم كان تاجراً في الحبوب و «يملك في البنوك عام 1950 أكثر من 16 ألف دينار حسب قوله للصحفي ناصر الدين النشاشيبي.

يقول حامد قاسم: كنت غنياً قبل ثورة 14 تموز 1958، كنت أملك 16 ألف دينار، وظللت أتاجر في السكر والشاي والحبوب حتى تضاعفت ثروتي... كل جريمتي أنني شقيق عبد الكريم»[1].

ويقول المقدم الركن حافظ علوان: «تعرفت على عبد الكريم قاسم في عام 1953، أي قبل التحاقه إلى معسكر المنصورية... إذ كنت أزور والدي الذي كان تاجراً للحبوب ولديه بعض الجنائب النهرية التي تنقل الحبوب بين بغداد والبصرة، وكنت أجد في زيارتي له شريك والدي حامد قاسم وهو شقيق عبد الكريم، وكنا نجلس في مقهى (التجار) في منطقة (المصبغة) على شاطئ دجلة أو في مكتب حامد، وكان عبد الكريم يرتاد مكتب شقيقه برفقة صديقه الضابط المتقاعد طه الشيخ أحمد»[2].

و« كان لحامد (شقيق) الزعيم عبد الكريم قاسم عدد من الأولاد، أكبرهم عدنان وكان في العشرين من عمره آنذاك، وكان يبحث عن عمل ولم يسأل

---

(1) مجلة الهلال 1963 ص33 من مقال للصحفي ناصر الدين النشاشيبي (لغز في شارع الرشيد)، نقلاً عن : شامل عبد القادر، عبد الكريم قاسم البداية والنهاية، ص51.

(2) شامل عبد القادر : عبد الكريم قاسم... البداية والنهاية، ص333.

عمه الذي كان رئيساً للوزراء عن وظيفة، ولم يستغل هذا العم (الزعيم) منصبه لمنفعة أولاد أخيه حتى ولو بتعيينهم في أبسط الوظائف. وبعد عامين من الثورة حصل عدنان على عمل ميكانيك في أحد الكراجات في بغداد وبدون أي توسط من عمه الذي كان رئيساً للوزراء. فهل هذا الموقف في عدم التوسط وعدم التمييز بين أولاد أخيه وأولاد الآخرين من أبناء الشعب صفة تدل على النزاهة أم اللامبالاة، وتستحق الثناء أم الذم»[1].

وفي الوقت الذي كان فيه عبد الكريم قاسم ينأى بنفسه بعيداً عن استخدام صلة القربى كسبب مباشر في التعيين والاستحواذ على المواقع المهمة، كان رفيق السلاح وصديقه القديم عبد السلام عارف ينوء تحت ضغط العاطفة للقربى، التي سببت له مشاكل جمة منذ اليوم الأول لثورة 14 تموز 1958، ووسعت هوة الخلاف بينهما. «وقد اعتبر عبد السلام عارف حادثة وضع اللواء المدرع السادس وكتيبة المدرعات التي يقودها العقيد عبد الرحمن عارف في منطقة إيج ثري (H_3) إبعاداً لأخيه عن بغداد، ذلك أنه تقرر في 14 تموز 1958 وضع خطة للدفاع عن العراق في حالة تعرضه للخطر. وكان من ضمن الخطة أن وضعت الفرقة المدرعة الرابعة للدفاع عن الجبهة الغربية، أي باتجاه الأردن حذراً من مجيء قوات إنكليزية أو أردنية، وكانت كتيبة المدرعات التي يقودها عبد الرحمن عارف شقيق عبد السلام ضمن الفرقة الرابعة المدرعة[2].

---

(1) د. عبد الخالق حسين: ثورة 14 تموز 1958 العراقية وعبد الكريم قاسم، مصدر سابق، ص(196 197).

(2) ليث عبد الحسن الزبيدي: ثورة 14 تموز 1958 في العراق، مصدر سابق، ص(350-351).

وبعد أن انفرد عبد السلام عارف في حكم الدولة العراقية صار أسيراً في إشغال المواقع المهمة لعلاقات القربى بشكلها الأوسع، ومما زاد الطين بلة تعيينه لأخيه عبد الرحمن عارف رئيساً لأركان الجيش خلافاً للقانون العسكري الذي يقضي بتولية هذا المنصب للضباط من خريجي كلية الأركان، وهو بهذا يكرر الخطأ الذي وقع فيه انقلابيو 8 شباط بتعيينهم طاهر يحيى رئيساً لأركان الجيش، وفي الوقت الذي لم يكن فيه الأخير قد تخرج هو الآخر في كلية الأركان، وعندما آلت الأمور إلى عبد الرحمن عارف وقفز إلى موقع رئاسة الجمهورية بعد مقتل أخيه عبد السلام كرّس الخطأ المذكور نفسه بعد أن عين اللواء حمودي مهدي رئيساً لأركان الجيش.

وطيلة سبعة وثلاثين عاماً، هي كل الفترة التي يطلق عليها تسمية (العهد الملكي) لم يتجرأ الملوك الثلاثة الذين حكموا العراق في تجاوز القانون الأخير. وكان عبد الكريم قاسم مدركاً لعمق المسؤولية عندما عيّن العميد الركن أحمد صالح العبدي رئيساً لأركان الجيش. ولكن فترة 8 شباط الموسومة بالتجاوزات على كافة الأصعدة، فتحت الباب على مصراعيه في التعيينات الكيفية، وازداد الأمر سوءاً حين كرر الحكام الخطأ نفسه في الفترات التي أعقبتها.

«لقد ظهر ضعف رئيس أركان الجيش اللواء عبد الرحمن عارف سواء في قيادته أو إدارته، وانعكس ذلك على كفاءة الجيش وروحه القتالية، علماً أن إسناد هذا المنصب الخطير إليه يخالف نظام وزارة الدفاع التي تشترط أن يكون رئيس أركان الجيش من ضباط الركن... وتبلور رأي عام في أوساط الجيش يرى المصلحة في تغيير رئيس أركان الجيش، ولكن رئيس الجمهورية لم يأبه لذلك فهو لا يثق إلاّ بأخيه، وتبنى مجلس قيادة الثورة فكرة التغيير، وانعقدت جلسة خطيرة

لهذا الغرض استغرقت بضع ساعات احتدم فيها النقاش، ولكن رئيس الجمهورية أصر على بقاء أخيه في منصبه، وهدد بالاستقالة والتخلي عن المسؤولية»[1].

ولو أن عبد السلام عارف اكتفى بتعيين أخيه خلافاً للقانون لهان الأمر، ولكنه جعل المناصب الخطيرة والمواقع المهمة في الدولة مسرحاً لأقاربه وأبناء منطقته (الرمادي) وأطلق أيديهم فيها، «ولا بأس من ذكر بعض هذه التجاوزات على سبيل المثال، وهي غيض من فيض :

1- تولي العميد سعيد صليبي قيادة موقع بغداد، وهو من أبناء مدينة الرمادي، ومن عشيرة الجميلات أي نفس عشيرة رئيس الجمهورية.
2- تولي العقيد صعب حردان آمرية الانضباط العسكري، وهو من أبناء العشائر المتاخمة لمدينة الرمادي.
3- تولي المقدم الركن إبراهيم عبد الرحمن الداود منصب آمر فوج الحرس الجمهوري، وهو من مدينة هيت، ثم عُيِّن آمراً للواء الحرس الجمهوري بعد ترفيعه ونقل المقدم داود عبد المجيد وهو من الأعظمية إلى القاهرة.
4- تولي الرائد سعدون غيدان منصب آمر كتيبة دبابات الحرس الجمهوري وهو من مدينة عانة، وسعدون هذا يرتبط بعلاقة مع ناجي العاني الذي ضبط تورطه بالتجسس لصالح إسرائيل، والأخير «يروي أن سعدون غيدان الذي كان رفيقه في الدراسة في عانة، زار لندن ودعاه إلى الشقة والتقى هناك رجلاً بثياب مدنية يتحدث العربية، ولم يكن سوى الملحق العسكري الإسرائيلي»[2]. وقد حدث ذلك في أيام الحكم العارفي.

---

(1) عبد الكريم فرحان: حصاد ثورة (مذكرات)، مصدر سابق، ص136.

(2) صحيفة الحياة، العدد 14689، الخميس 12 حزيران (يونيو) 2003 الموافق 12 ربيع الثاني 1424هـ. من مذكرات إبراهيم عبد الرحمن الداود.

5- أصبح الرائد الركن عبد الرزاق النايف معاوناً لمدير الاستخبارات العسكرية، ولم يلبث أن أصبح هو المسيطر والمتحكم في المديرية المذكورة، بعد أن شُلَّ المقدم الركن شفيق الدراجي مدير الاستخبارات العسكرية وجُمِّد بسبب أصله الكردي ورغم أنه من أبناء مدينة الرمادي.

هؤلاء جميعاً من لواء الدليم وترتبط بعضهم ببعض قرابة، ناهيك عن الملازمين والنقباء ونواب الضباط وضباط الصف»[1].

وقد «فاجأ رئيس الجمهورية أعضاء مجلس قيادة الثورة بتعيين اللواء نافع أحمد حاكماً عسكرياً عاماً خلفاً للعميد رشيد مصلح، وهو أيضاً من لواء الرمادي مدينة عانة»[2].

«وطلب الحاكم العسكري (الجديد) إشراكه في مجلس قيادة الثورة أسوة بالعميد رشيد مصلح، وفاته أن رشيد مصلح قد ساهم في حركة 18 تشرين الثاني»[3].

لم تكن التعيينات في المواقع المهمة قائمة على أساس الكفاءة والقابلية، وإنما كانت تحددها العشائرية ودرجة القربى مع الرجل الأول في الدولة، وكان لهذه التعيينات تأثيرها السلبي في إدارة البلاد. وكان الأمر يتطلب معالجة دقيقة واستئصال كامل لمواطن الفساد والانحراف، دون الاكتفاء بالعلاج الموضعي المؤقت من أجل ذر الرماد في العيون، كما حصل في «تعيين المقدم الركن رشيد محسن مديراً للأمن العام، بعد استشراء الفساد في

---

(1) عبد الكريم فرحان: حصاد ثورة (مذكرات)، مصدر سابق، ص(134-135).

(2) المصدر نفسه: ص135.

(3) المصدر نفسه، ص168.

المديرية المذكورة، وخلفاً لأنور ثامر ابن خالة رئيس الجمهورية. والمؤلم أن وزير الداخلية سرعان ما عيّنه متصرفاً (محافظاً) لأحد ألوية العراق استجابة لضغط رئيس الجمهورية»[1].

عُزل مدير الأمن من منصبه بعد إهماله للمهمة الموكلة إليه في إدارة جهاز الأمن العام. ولو لم يكن أنور ثامر ابن خالة الرئيس عبد السلام لكانت عقوبته أشد على مسؤوليته عن تفشي الفساد في الجهاز المذكور، والغريب في الأمر أن هذا المدير الفاشل يُعيّن متصرفاً للواء الكوت على أساس مؤهلات القرابة المعمول بها آنذاك.

وإذا ضممنا إلى الأسماء المتقدمة الدكتور عبد الرحمن البزاز رئيس الوزراء، وبديع شريف مدير ديوان رئيس الجمهورية، وهما من مدينة عانة، وكذلك الأمر بالنسبة إلى عبد اللطيف الدراجي وزير الداخلية الذي ينتسب إلى مدينة الرمادي. وإبراهيم شلال رئيس الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية، وهو من أبناء الدليم ولعله من زوبع أو من عشيرة الجميلات. تكون محافظة الرمادي (الأنبار لاحقاً) برموزها الآنفة الذكر، هي المسيطرة على العراق قبيل مصرع الرئيس عبد السلام عارف.

ونسي عبد السلام عارف أنه قال لعبد الكريم قاسم قبيل مصرعه: «لا يا عبد الكريم.. حكمك لم يكن حكم الفقراء... كان حكم الأمراء... حكم شقيقك الأمير (حامد)... والأمراء الآخرين أقاربك ومحاسيبك[2]. نوري سعيد كان له ولد واحد فاسد، وأنت كل أقاربك أصبحوا أمراء، برنسات...

---

(1) المصدر نفسه، ص136.

(2) أحمد فوزي: قصة عبد الكريم قاسم كامل، ص366.

هل هذا هو حكم الفقراء ... حامد يصبح رئيساً لنادي التجارة ! ويصبح من غلاة الأثرياء »[1].

في مكان آخر من هذا الكتاب ناقشنا هذه التهم الملفقة، وتوصلنا إلى نفيها وبطلانها، وتمنينا على الرئيس عبد السلام عارف الذي لا يبرح أن يلصقها بالآخرين أن يكون مترفعاً عنها. كان عليه أن لا ينسى أن أخاه الكبير (عبد السميع عارف) كان يملك محلاً (لكي الملابس) ولكنه سرعان ما أصبح من الأثرياء مستغلاً وجود أخيه[2] .

وعندما يتحدث القيادي الشيوعي السابق عامر عبد الله عن ذكرياته، فإنه يكثر من ذكر العانيين بشكل ملفت للانتباه، حتى يُخيل للمراقب أن علاقته بهم من المتانة والقوة على نحو يفيض على العلاقة الرفاقية التي تكونت في ظل الحياة الحزبية، وهو لا ينفي رسوخ ظاهرة التزام بعضهم للبعض الآخر رغم اختلاف اتجاهاتهم الحزبية والفكرية، وعلى رغم هذا «التباين بينهم فإن التعاطف الضمني وُجد دائماً. فسعدون غيدان وإبراهيم الداود وعبد الرزاق النايف، ممن نفذوا انقلاب تموز 1968، أصولهم من عانة، وهم سبق لهم أن أقسموا بالولاء لعبد الرحمن عارف الذي يرقى بأصوله البعيدة إلى عانة أيضاً، إذ من هناك انتقلت عائلتهم إلى الرمادي. ومما رواه لي غيدان لاحقاً أنهم، عند التخطيط للانقلاب، سألوا عني، فلما قيل لهم إنني في موسكو سلّموا أحمد حسن البكر رئاسة الجمهورية، والله أعلم »[3] .

---

(1) المصدر نفسه، ص 367.

(2) عبد الكريم فرحان: حصاد ثورة (مذكرات) مصدر سابق، ص 262.

(3) مجلة أبواب: العدد 3 شتاء 1995 ص 226.

هذه الرواية الخطيرة تفيد بما لا يقبل الشك أنَّ العانيين الثلاثة الذين نفذوا انقلاب 17 تموز 1968، كانوا في حالة ترقب وبحث لنقل السلطة وسحب البساط من تحت رئيس الجمهورية الضعيف عبد الرحمن عارف، وكان في نيتهم تسليمها لعاني آخر يقف وراءه الحزب الشيوعي العراقي، رغم اختلافهم معه فكرياً وحزبياً، ولكنهم لا يرغبون في خروج السلطة من أيديهم، وبعد أن يأسوا من وجوده في العراق، سلمت السلطة على طبق من ذهب لأحمد حسن البكر ليجعلها بدوره مسرحاً لعشيرته ومنطقته، وهكذا انتقلت السلطة من عشيرة (الجميلات) في منطقة الرمادي إلى عشيرة (البيجات) في تكريت.

إن ظاهرة تولي النازحين من ريف تكريت لمسؤوليات خطيرة في حكومة القرية، كان قد وُضع لها حجر الأساس في العهد العارفي الأول وبمباركة من الرئيس عبد السلام عارف، وعندما آلت الأمور إلى أخيه عبد الرحمن عارف لم يغيّر من دعائم البناء الذي شيده أخوه ولم يزد عليه، حتى زحف على السلطة أحمد حسن البكر وفتح الباب على مصراعيه لأقاربه وأبناء مدينته. وبلغت هذه الظاهرة أعلى مدياتها على يد صدام حسين الذي شهد عهده سابقة خطيرة في تولي المتخلفين والأميين وأنصاف المتعلمين من أبناء قريته «بعد أن صنعت منها ظروف خاصة، وعوامل خارجية (قرية حاكمة للعراق) تتحكم في أوضاعه السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية»[1] وتتصرف في حياة المواطنين ومقدراتهم.

---

(1) طالب الحسن: حكومة القرية ... فصول من سلطة النازحين من ريف تكريت، ص 37.

ومهما يذب الذابون ويدافع المدافعون، فإن عبد السلام عارف سوف يتحمل تبعات أعماله، خصوصاً بعد أن أرسى قواعد التعيين على أسس طائفية وعنصرية وعشائرية مقيتة، ومضى في تماديه بعد أن سلط أقاربه والمتحدرين من منطقته على رقاب الناس، وهو بهذا لا يخرج عن دائرة الحديث الوارد عن الرسول الأعظم ﷺ : «من سنَّ في الإسلام سُنّةً حَسَنَةً فَلَهُ أجرُها، وأجر من عمل بها بعدَه، من غير أن ينقصَ من أُجُورِهم شيءٌ. ومن سنَّ في الإسلام سُنَّةً سيئةً كان عليه وزرُها، ووزرُ من عمل بها من بعده، من غير أن ينقُصَ من أوزارهم شيء»[1].

(1) صحيح مسلم: بشرح النووي، الجزء الثاني، الحديث 1017، ص 1057.

4 - في الزهـد

بلغ عبد الكريم قاسم في الزهد درجة يحسده حتى منافسوه عليها، إذا لم نقل أنه بلغ من الزهد ذروته، وفي حدود إطلاعي أنه لم يبـزه في هذا الموقـع الفريد على الأقل من الحكام في القرن العشـرين إلا الإمام الخميني ﵀ ومحـرر الهند المتقشف المهاتما غاندي.

وبعد التحول الكبـير الذي أحـدثته ثورة 14 تموز على مختلف الصعد، فتحت الدنيا أبوابها لعبـد الكريم قاسـم، حـيث موارد البـلد الهائلة، والالتفاف الجماهيري اللامحدود حول قيادته، وعواطف الحب التي زرعها في نفوس أبناء الشعب، حتى أن المستضعفين منهم من أبناء الطبقات المسحوقة واجهت الدبابات الزاحفة على وزارة الدفاع بأيد فارغة وسقط العديد منهم مضرجين بدمائهم دفاعاً عنه، ولم تصدق مقتله لشـدة تعلقـها بـه، وظلت تنتظر عودته في يوم مأمول، ونسجت لهذه العودة قصصاً وأساطير. إن الشعبية الاستثنائية التي حققـها عبـد الكريم وغيرها من العوامل التي تجعل منه امبراطوراً كبيراً لو أراد، ولكنه عزف عن الدنيا المقبلة واقتنع بالقليل منها، فامتنع عن الارتقاء في السلم العسكري بـعد الثورة إلى ما بعد رتبة زعيم ركن، ولكن مقربين منه ألحوا عليه وأقنعوه بأن ذلك حق من حقوقه وعليه ممارسته، وارتقى إلى رتبة لواء ركن عام 1959، وبعدها بأربع سنوات ارتقى إلى رتبة فريق ركن عام 1963 قبل مصرعه بشهر أو يزيد

قليلاً، ولكنه أصر أن يبقى راتبه كما هو عليه عندما كان في رتبة زعيم ركن، وظل راتبه على حاله ولم يتغير حتى بعد أن تولى رئاسة الوزارة والقيادة العامة للقوات المسلحة العراقية ووزارة الدفاع وكالةً، وهو الراتب الذي كان يتقاضاه قبل 14 تموز 1958، أي أنه امتنع عن استلام أكثر من ضعف ما يستلمه، وقد وجد قاتلوه في مكتبه بوزارة الدفاع قوائم بأسماء فقراء ومحتاجين ينفق عليهم من راتبه هذا.

وضرب عبد الكريم قاسم مثلاً رفيعاً في بساطة العيش وسمو النفس والزهد في المأكل والملبس، وظل غداؤه يأتيه من بيت أخته يومياً إلى وزارة الدفاع بـ(السفرطاس) وهو عبارة عن (رز وخبز ومرق) . ورغم أناقته العالية ظل ملبسه بسيطاً ومتواضعاً، ولم تفارقه البدلة العسكرية إلى يوم وفاته.وَجَدَّ أعداؤه في البحث علّهم يجدون ما يشير إلى أرصدة أو حسابات في البنوك والمصارف خارج العراق أو داخله، ليتخذوا منها ذريعة في تشويه سمعته ومبرراً للنيل منه، وبعد أن أعياهم البحث والتفتيش، عثروا على دراهم معدودة في جيب بدلته العسكرية، هي كل متاعه في هذه الدنيا الزائلة.

لم يستخدم أموال الدولة في بناء البيوت الفارهة والقصور الخاصة، واكتفى بالسكن في البيت الذي ورثه، وعندما طالبته إحدى أخواته بالانتقال إلى بيت أفضل من بيتها باعتبارها شقيقة رئيس الوزراء اصطحبها إلى واحد من أحياء بغداد المكتظة بالسكان والمزدحمة بـ (الصرائف) وبيوت الطين، وأشار لها قائلاً: إنه ستملكين بيتاً أفضل من بيتنا عندما يتحول سكنة هذه البيوت إلى بيوت مبنية من الطابوق (الآجر)، وكان قد دعم قوله هذا بالفعل، وباشر بخطة إسكان

شملت أكثر من (36) ألف عائلة، حيث بنيت مدينة الثورة، ولم يسم هذه المدينة باسمه باعتباره بانيها ومؤسسها، بينما أطلق النازحون من ريف تكريت عليها تسمية (مدينة صدام) وكان صدام لا يحبها، ولم يعمر بيتاً من بيوتها، وأكثر الموت والقتل في أبنائها، ونشر القبور في أرجائها.

وسجل التاريخ لعبد الكريم قاسم عفة اليد إلى جانب عفة اللسان، فكان أشد ما يؤذيه التجاوز على المال العام، مرَّ يوماً في الصباح الباكر على أحد المخابز، وقد واجهته صورته في داخل المخبز، وكان حجمها مثيراً للانتباه، وقصد قطع العجين ووزنَ قسماً منها فوجده ناقصاً وأقل من الوزن المطلوب، فالتفت إلى صاحب المخبز مشيراً إلى صورته قائلاً له: «إذا كنت تحب الزعيم فصغِّر الصورة وكبِّر العجينة» .

لم يصل عبد السلام عارف إلى المستوى الرفيع من الزهد الذي بلغه صديقه ومعلمه عبد الكريم قاسم، ففي الوقت الذي يودع فيه الأخير الدنيا ببزته العسكرية، فإن عبد السلام عارف «ضغط على مجلس الوزراء فمُنِحَ مخصصات ملابس شهرية قدرها مائة دينار»[1] . وكان ذلك بعد استقالة الوزراء القوميين من الوزارة، وقد سجل التاريخ على عبد السلام عارف عبثه اللا مشروع بأموال الدولة، فقد استخدمها مسرفاً في شراء الضمائر وبناء العلاقات وجمع الأنصار والمؤيدين، وقد استغل موقعه الكبير في هذا الإسراف والهدر الكيفي للمال العام.

يقول الوزير السابق أحمد الحبوبي: «باشرت عملي في الوزارة على كره، لخلاف نشب في الحزب الذي أنتمي إليه بعد قبولي المنصب، وقررت

---

(1) عبد الكريم فرحان: حصاد ثورة (مذكرات) مصدر سابق، ص 262 .

الاستقالة في الوقت المناسب، ولم يمر أسبوع حتى اتصل بي عبد الله مجيد قائلاً: إن عبد السلام أرسل لك كتاباً في طريقه إليك، فالرجاء أن تأخذه بعين الاعتبار.. وعندما سألته عن فحوى هذا الكتاب، أجاب أنه سيصل إليك مع مندوب وستعرف ما فيه.. جاء المندوب وسلمني الخطاب وفيه: أن السيد الرئيس عبد السلام محمد عارف قد وضع تحت تصرف الوزير أحمد الحبوبي مبلغاً قدره أربعون ألف دينار عراقي كمخصصات سرية تصرف بمعرفته... وصورة منه إلى وزارة المالية وغيرها كما أتذكر.. أعدت قراءة الكتاب مرة أخرى... وقلت في نفسي أن الذي أعرفه أن وزارة البلديات ليست من الوزارات التي لها مخصصات سرية.. وكلمت عبد السلام عارف تلفونياً مستفسراً عن كتابه الذي وصلني الآن وما معناه ! فتلكأ أولاً سائلاً عن أي كتاب، بعد أن أحس بنبرة صوتي المنزعج.. ثم استدرك قائلاً مع ضحكة... لماذا أنت منزعج يا أستاذ.. فأنا أعرف أن عليك تكاليف كثيرة والتزامات، وأن ضيوفك كثيرون من النجف وغيرها، وهذا مبلغ تصرفه على الناس.. فأجبته أن بابي مفتوح ولله الحمد قبل استيزاري... وكرامتي وكرامة ضيوفي تأبى أن أصرف عليهم من أموال الدولة.. فقال مستنكراً: لِمَ هذه الحساسية.. فقلت له: أرجوك يا أبو أحمد لقد انزعجت كثيراً من هذا التصرف وأعتبره إهانة لا أقبلها. فراح يعتذر ويقول إنه حسن النية وأرجو أن لا تزعل. وبعد أن أنهيت المكالمة وكتبت على الكتاب (أرفض قبول هذا المبلغ لعدم حاجة الوزارة لمخصصات سرية.. ثم وقعت..). وأعدت الكتاب وحاول عبد الله مجيد أن يستوضح الأمر ويعرف سبب رفضي بعد أن وصله الكتاب مع المندوب، أجبته بحدة: ستعرف الموضوع من أبو أحمد...

وقد علمت بعدئذٍ أن عبد السلام عارف قد سلك مع المرحوم رشيد محسن (مدير الأمن العام) نفس السلوك وكان جوابه كجوابي ورفض

المخصصات، وكانت هـــذه الواقعة من الأسباب التي عجلت في تقديم استقالتي من الوزارة»[1].

الله أعلم كم هو عدد الذين شملتهم الهبات السلطانية في عهد الرئيس عبد السلام عارف من الوزراء والمدراء وأصحاب الحظوة من أبناء مدينة الرمادي، وكم هو عدد الذين استلموها وصرفوها وظلت طي الكتمان، لأنها (مخصصات سرية) على حد تعبير السيد الرئيس. ويبقى محدوداً جداً عدد الذين رفضوا استلامها وأعادوها إلى مصدرها كما فعل الحبوبي ورشيد محسن.

إنّ عبارة (مخصصات سرية) التي وردت في كتاب عبد السلام عارف إلى أحمد الحبوبي تدل على أنها سرقة من أموال الدولة في وضح النهار، وعملية سطو مدانة نفذت باسم نفقات الدولة، في الوقت الذي لا يحق فيه لهذا السلطان وذاك الرئيس أن يتصرف بالمال العام كما يشاء. خصوصاً إذا كان هذا الرئيس ممن وصفته بعض الأقلام بالمتدين والمتدين الفطري والمسلم الملتزم.

جاء في إحدى الوثائق السرية المرفوعة من السفارة البريطانية في بغداد إلى وزارة الخارجية بتاريخ 29 كانون الثاني 1966، أن الرئيس عارف «قدم تبرعاً كبيراً لمدرسة الخالصي، وأعطى صلاحيات لتوزيع مبلغ كبير، قال الناس إنه (20000) دينار عراقي كرشوة للأئمة في كربلاء والنجف الذين كانوا ينوون الإسراع بمهاجمة النظام»[2] .

---

(1) أحمد الحبوبي: أشخاص كما عرفتهم، مصدر سابق، ص (26-27).

(2) الدكتور حامد البياتي : شيعة العراق بين الطائفية والشبهات، في الوثائق السرية البريطانية، مصدر سابق، ص174.

فيما تقدم وقفنا على الإنفاق الكيفي والتصرف السيء بأموال الدولة من قبل الرأس الأول في البلاد، ومن المفيد هنا أن نذكر أنَّ الرئيس عارف وإلى وقت قريب لا يشك أحد في أنه قد سخر موارد الدولة لتحقيق أهدافه الذاتية ومصالحه الشخصية، ولكنه في الفترة الأخيرة ظهرت بعض المصادر الذي نقلنا عنها هذا التحول والانحدار الخطير، ولعل أقدم المصادر الذي تناولت هذا الموضوع بالخصوص، هو كتاب (حصاد ثورة) لعبد الكريم فرحان الصادر في عام 1994، وتبعت هذا الإصدار كتب أخرى لم نجد فيها ما يشير إلى ذلك عدا كتابي (شيعة العراق) لحامد البياتي الصادر عام 1997، و (أشخاص كما عرفتهم) لأحمد الحبوبي الصادر في عام 2002، وقد نقلنا عن هذه الكتب الثلاثة وقوع عبد السلام عارف أسيراً للدوافع الذاتية والعلاقات الخاصة التي ضغطت عليه في استخدام المال العام في غير وجهته المشروعة والصحيحة.

وللإنصاف أقول: إنَّ هذا التبذير والإسراف والهدر المالي الذي حدث في عهد عارف الأول، لم يعد شيئاً يذكر فيما إذا قيس بعمليات السطو الكبيرة على أموال الدولة وثرواتها الهائلة خلال خمس وثلاثين سنة في ظل حكومة القرية في العراق. وقد يكون ما أهدره أحمد حسن البكر وخير الله طلفاح وصدام حسين وساجدة خير الله وأولادها، يعادل آلاف الأضعاف للهدر الذي تولاه عبد السلام عارف خلال فترة حكمه القصيرة، بل أقطع جازماً أن أي فرد من صبيان القرية الحاكمة في العراق تلاعب بأموال الدولة وأساء استخدامها في مجالات ذاتية رخيصة وبحجم أكبر مما صرفه الرئيس عارف في سنوات حكمه المحدودة[1] .

(1) راجع للمؤلف: حكومة القرية .. فصول من سلطة النازحين من ريف تكريت. الفصل الثاني عشر، مميزات عشيرة البيجات (اللصوصية أولاً).

ومما يجيز لنا أن نستغرب من تصرف الرئيس عارف هو أننا بصدد إجراء مقارنة بين رجلي ثورة تموز (عبد الكريم قاسم، وعبد السلام عارف)، وقد سجل التاريخ للأول منهما شهادته في نظافة اليد وعفة اللسان، في حين وقع الثاني أسيراً في بعض السقطات المالية .

5 - في الشجاعة

عُرف كل من رجلي الثورة عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف بالشجاعة النادرة، ودأب الباحثون والمؤرخون وكتّاب السير على إضفاء الكثير من النعوت المتعلقة بهذه الصفة ومرادفاتها إليهما، فوُصِفَ الاثنان بالمبادرة والإقدام والاقتحام إضافة إلى شجاعتهما الاستثنائية الفائقة، وظلت هذه النعوت الكبيرة لصيقة بهما، وقد ازدادت كماً وكيفاً بعد الانتصار الكبير الذي حققاه في 14 تموز 1958، حتى أنَّ الحاقدين عليهما لم يستطيعوا الفصل بينهما وبين هذه الصفات المهمة التي انتزعاها بجدارة. ولكن العاطفة والميول الشخصية وأُخرى حزبية ومناطقية عملت عملها في تقديم أحدهما على الآخر في ميدان الشجاعة والبطولة، وهو الميدان المشترك بينهما، وكان لعبد السلام عارف حصة الأسد في هذا التقديم والتمييز الذي أحرزه لسببين رئيسيين: أولهما اقتحامه لبغداد والسيطرة عليها صبيحة الرابع عشر من تموز 1958، وكان لهذا الإقدام والاقتحام أثره البالغ في رفع رصيد عارف في الشجاعة، ولا شك أنه كان عملاً بطولياً وفدائياً نادراً لا يقدم عليه إلا القلائل الذين لا يفكرون بالخوف مطلقاً، ولا يرهبون الموت أبداً، في الوقت الذي لم يكن فيه دور عبد الكريم قاسم بسيطاً وهيناً وهو يحمي ظهر الجيش الزاحف على بغداد، ويمهد له بالسيطرة الكاملة على الفرقة الثالثة والمبادرة إلى قيادتها، بعد اعتقال قائدها اللواء الركن غازي الداغستاني الذي جعل الطريق

ممهداً ومفتوحاً إلى بغداد. يقول النقيب قاسم الجنابي المكلف باعتقاله: «دخلت إلى النادي وأخبرت اللواء غازي الداغستاني قائد الفرقة الثالثة، وأعلمته بأن الثورة قد حدثت ورجوته أن يرتاح في غرفته وينتظر سماع الراديو، وقد سألني: من هم القائمون بها؟ فأخبرته أنها بقيادة الزعيم عبد الكريم قاسم، فأجابني: إن الثورة التي يقودها عبد الكريم قاسم تنجح وهو بدوره يباركها»[1] .

ويضيف النقيب قاسم الجنابي قائلاً: «رجعت إلى غرفة اللواء غازي، و استمع إلى تأليف الوزارة وقد سألته عن رأيه بالوزارة فأجاب: إن نقطة الضعف في الوزارة هو الوزير الفلاني، وإنَّ عبد الكريم قاسم هو شهم وشجاع وعنيد»[1] .

إن استسلام اللواء الداغستاني أو عدم معارضته ومن ثم مباركته للثورة، وسيطرة الزعيم الركن عبد الكريم قاسم على الفرقة الثالثة وقيادتها بنفسه كان انجازاً كبيراً في حماية ظهر الثورة ومنع القطعات في شمال بغداد من التحرك ضدها. وهو عمل لا يقل أهمية عن دخول الإذاعة التي لم تكن فيها أية مقاومة تذكر، ولم تطلق فيه رصاصة واحدة، وهو الدور المناط بعبد السلام عارف أن يضطلع به، أما احتلال القصور الملكية وقصر نوري السعيد فكانت من مهمات ضباط آخرين بعضهم من اللواء العشرين الذي أصبح تحت إمرة عبد السلام عارف، الذي مارس مع ضباط لوائه الدور الذي مارسه عبد الكريم قاسم معه في إصدار الأوامر والتعليمات.

---

(1) العقيد المتقاعد خليل إبراهيم حسين: ثورة الشواف في الموصل 1959، الجزء الأول، مصدر سابق، ص(51-52).

(2)المصدر نفسه، ص (51-52).

وينبغي الوقوف قليلاً عند التقييم الذي أطلقه اللواء الركن غازي الداغستاني بقوله: «إنّ الثورة التي يقودها عبد الكريم تنجح وهو بدوره يباركها» وكان ذلك قبل أن يعرف نتائج الثورة، والمعروف عن اللواء الداغستاني العسكري المتمرس أنه يجيد التقييم، ولا يطلق الكلام على عواهنه.

إنّ بعض الكتاب والمؤرخين والباحثين جعل من قضية اقتحام بغداد والسيطرة على الإذاعة، وهي قضية فرضتها الظروف فرضاً نقطة تفوّق لصالح عبد السلام عارف تضاف إلى رصيده الكبير في الشجاعة، ولكن الأمر ليس كذلك خصوصاً إذا عرفنا أن قائدي الثورة كانا في انتظار الفرصة المؤاتية لِمرور أية قوة عسكرية ببغداد وبإمرة أيٍّ منهما للانقضاض على أقطاب الحكم الملكي وإعلان الجمهورية، وشاءت الظروف أن تصدر الأوامر للواء العشرين ليقوم بهذه المهمة، ومن البديهي الاعتقاد أنّ عبد الكريم قاسم سوف لن يتلكأ عن تفجير الثورة إذا كانت هذه الأوامر قد فرضت مروره على بغداد قبل صاحبه ورفيقه في السلاح عبد السلام عارف، خصوصاً إذا عرفنا أنه قد قرر القيام بالثورة ، وفَتْحِ نارِ الدبابات على منصة رجال الحكم عند استعراض الجيش بذكرى تأسيسه في 6 /1 /1958، لولا ممانعة الفريق نجيب الربيعي، وخشيته من حدوث مجزرة.

وثانيهما: إنّ الفترة التي تلت مقتل عبد الكريم قاسم تعاقب على حكم البلاد فيها حكام قوميون لن يسمحوا بالكتابة التي تشيد بعبد الكريم قاسم أو على الأقل تنصفه، وشجعوا أو تغاضوا عما يكتب عن عبد السلام عارف، ولذلك ظهر كُتّاب وباحثون يمكن أن نسميهم ذوي ميول عارفية، في الوقت الذي انحسرت فيه الكتابة المنصفة لعبد الكريم قاسم أو كادت.

وفي ميدان الشجاعة والجرأة كان لعبد الكريم قاسم القدح المعلى وليس في ذلك أدنى شك، وقد ظهرت شجاعته وبرزت واضحة في حـركات بـارزان عام 1945، عندما كان برتبة رائد ركن وبعد أن عُين مقـدم لواء في جحـفل اللواء الثالث الذي كان يقوده العقيد الركن حسيب الربيعي، وصادف أن سقطت إحـدى الربايا التي تقع ضمن قاطع اللواء الثالث بيد الأكراد، وكأن عبد الكريم قاسم كان ينتظر هذه الفرصة التي نزلت عليه من السماء لإظهار شـجاعته المتميزة. وقـد تطوع فاستأذن آمر اللواء لإعادة الربـيئة التي أخذت نيرانها تؤثر على معسـكر الجحفل، علماً أنَّ إعادتها لم يكن من واجبه، وهو كذلك ليس من واجب منتسبـي مقر اللواء، وبعد أن أذن له الآمر، جمع عبد الكريم قاسم «مراتب اللواء الإداريين من بوقيين وطباخين ومراسلين ومخابـرين وإداريين، وكل من لم يكن واجبـه الرئيسي الهجوم»[1]. وهذا أمرٌ غريب في السياقات العسـكرية، أن يترك قاسـم الأفواج المدربة التي تقـع تحـت إمرة غيره من الآمرين المنتسبـين للواء ذاته. ويعتمد على قوة ليس من مهمتها المنازلة في ميدان القتال، إذ المفروض أن تكون إعادة الربايا والاحتفاظ بها من واجبات الأفواج وليس من واجبـات الإداريين في مقر اللواء، وحتى قاسم نفسه الذي ينحصر عمله بواجبات الأركان ولا علاقـة له بالقيادة، ونجح في إعادة احتلال الربيئة ووضع قوة تدافع عنها وأبعد النيران عن المعسكر، وكان وقع هذا العمل شديداً في نفوس أُمراء الأفواج، وسبب إحـراجاً لهم، خصـوصـاً أن المقدم الركن مزهر الشاوي الذي أخذ يخطط للثأر والانتقـام، بعد أن لحقه وأمراء الأفواج الآخرين بسبب ما قام به قاسم إحراجٌ لا يوصـف.

---

(1) العميد المتقاعد خليل إبراهيم حسين: موسوعة 14 تموز، الجزء السادس، عبد الكريم قاسـم بدايات الصعود، ص 23.

وصل عبد الكريم قاسم مقر اللواء وحيا آمر اللواء العقيد الركن حسيب الربيعي، بحضور المقدم الركن مزهر الشاوي الذي بدأ كيده واضحاً من خلال قوله: «لقد بيضت وجهنا بعملك هذا، وأقترح نظراً إلى كفاءتك وشجاعتك أن تسترجع القمة الثانية وأشار بيده إليها»[1] . هذه كلمة حق أريد بها باطل، لأنها تظهر المديح والافتخار وتخفي بين طياتها التآمر والانتقام، وعرف عبد الكريم قاسم الفخ المنصوب له فأجابه: «لقد برهنت لكم أن ما تقولونه وتتخيلونه عن قوة العدو وشجاعته هما من نسج الخيال، وإنَّ من أولى واجبات الأفواج احتلال الربايا وطرد العدو منها، ومع هذا إذا ترى الأفواج نفسها عاجزة عن تحقيق هذا وأمرني آمر اللواء بذلك، فسترى أنَّ احتلالها لا يكلفني أكثر مما كلفني احتلال الربيئة الأولى»[2] .

كان هذا الموقف كبيراً ومشرفاً وينم عن شجاعة وبطولة نادرة، وبدلاً من مكافأة صاحبه والافتخار به فقد جر عليه الحسد والأحقاد، ورغم ما حيك ضده من مكائد ودسائس، فقد ذاع صيته بين العسكر وطار خبره وتناقلته الركبان.

وموقف آخر يشهد على بطولته في معركة (مركه سور) إحدى المعارك المهمة في حركات بارزان ذاتها. يوم كان التنافس فيها على أشده بين جحفل اللواء الثالث بقيادة العقيد الركن حسيب الربيعي، وجحفل اللواء الرابع بقيادة العقيد الركن رفيق عارف، وكان التقدم في ساحة المعركة يتم على التناوب بين الجحفلين، وكثيراً ما كان الحظ حليف الجحفل الرابع في احتلال أهدافه، في الوقت الذي لم يوفق فيه اللواء الثالث إلى ذلك، وكان

(1) المصدر نفسه، ص 24.

(2) المصدر نفسه ، ص 24.

التعليل يذهب مذاهب شتى، وتناهى إلى أُذن عبد الكريم قاسم أنَّ العقيد الركن رفيق عارف يعزو تعثر تقدم اللواء الثالث إلى شخصية عبد الكريم قاسم القلقة، وعمله في ركن اللواء غير دقيق، إضافة إلى تدخله في واجبات الآخرين.

حاول الرائد الركن عبد الكريم قاسم أن يبرهن على خطأ منتقديه وخطل رأيهم، فاقترح على آمره العقيد الركن حسيب الربيعي القيام بحركة ليلية وبجماعة مختارة لاحتلال بعض القمم التي تسيطر على طريق (مركه سور) هدف جحفل اللواء الرابع في اليوم التالي، فوافق آمره على اقتراحه وأصدر أمراً بانتخاب الجماعة المختارة.

«وتحرك الرائد (الركن) عبد الكريم قاسم (يقود) الجماعة المختارة ليلاً وتسلقوا جبال (نواخين) وباغت (الأكراد المتحصنين) واحتل أهدافه وفتح الطريق إلى مركه سور أمام الجحفل الرابع، وأبرق إلى مقر قيادته برقية جاء فيها: أمنت الجماعة المختارة أهدافها. والآن أصبح الطريق مفتوحاً أمام ال جحفل الرابع، وكررها الجحفل الرابع»[1].

وبهذا العمل الجريء استطاع الرائد الركن عبد الكريم قاسم أن يحبط ما يحاك ضده من مكائد، ويبرهن مرة أخرى على شجاعته وبسالته وعمله الدقيق. ولم يكتفِ بهذا القدر من دحر منافسيه، وإنما رفع علماً باسم جحفل اللواء الثالث، وهيأ حرساً أعده لتحية جحفل اللواء الرابع عند مروره في اليوم التالي إلى مركه سور، وهو بهذا العمل يريد أن يقول لمنتسبي اللواء الرابع جنوداً وضباطاً وآمرين، أنكم وصلتم إلى أهدافكم بفضل جنودنا الذين

---

(1) المصدر نفسه، ص 25.

يقفون لتحـيتكم ولولا جهودهم ما فُتح الطريق، ولدارت معارك ضارية وانهمر عليكم الرصاص من كل مكان .

استاء من هذا الموقف آمر جحفل اللواء الرابع العقيد الركن رفيق عارف، وامتلأ غيظاً وأبرق في الحال برقية تهكمية قاسية رداً على برقـية الرائد الركن عبد الكريم قاسم للتقليل من شأن العمل الذي قام به، جاء فيها: «لقد احتل جحـفل اللواء الثالث عاصمة الرايخشتاغ[1] ميركه سور»[2] .

وبدلاً من أنواط الشـجاعة التي من المفترض أن يُزين بـها صدر الرائد الركن الشجاع عبد الكريم قاسـم، ترفع إلى الجهات المعنية مثل هذه البرقـيات التهكمية القاسية. ونحن في هذا المجال نتكلم عن الشجاعة من حيث هي شجاعة، بغض النظر عن شرعية القتال أو عدم شرعيته.

حرب فلسطين

وفي حرب فلسطين أبلى عبد الكريم قاسم بلاءً حسناً، حـتى صار رقـماً عصياً لا يمكن للتاريخ أن يتجاوزه أو يتعمد إهماله بعد أن خاض معارك ضارية ضد العدو الصهيوني. وكان في طليعة الجيش الزاحف لتحرير فلسطين في مايس 1948 ضمن تشكيل جحفل اللواء الأول، وكانت قلعة كيشـر في مواجهة الجيش المتقدم وقد تحصن فيها اليهود بعد أن أعدوا العدة لذلك. وحاولت القوات العراقية التي دخلت فلسـطين اقتحـام هدفها بـشكل جرأة رغم عدم وجود أية خرائط أو معلومات أو إمكانيات حديثة تؤهلها لإنجاز هذا الواجب الصعب.

---

(1) الرايخشتاغ : تعني حكومة ألمانيا بقيادة هتلر التي اشتهرت بقوتها آنذاك.

(2) المصدر نفسه، ص 25.

ويجرح في أثناء المعركة التي دارت حول قلعة كيشر آمر الفوج الثاني من (تشكيل) اللواء الأول المقدم رفيق القامه جي، ويعين المقــدم الركن عبــد الكريم قاسم مدير الإدارة في القيادة آمراً للفوج المذكور وكالة، ويصل مساء يوم 17 /5/ 1948 ويتسلم القــيادة إلى 20 /8 /1948، وكانت المدرعات تتقـدم بحـذر، السرية الأولى في اليمين والسرية الثانية في اليسار، بأمرة الضابط الأقــدم الرائد طاهر يحيى، وقد وصفها ضابــط يهودي في كتاب (مذكرات يهودي عن معارك وادي الأردن) بقوله: (تقدمت المدرعات في نظام حربــي دقـيق على الحـصن وكانت في زحفها تشبه تنقل الأحجار في رقعة الشطرنج).

وانصبت على السريتين نيران العدو المتحصن، واندفعت السريتان بجرأة بالغة نحو القلعة يتسابــق منتسبــوها لنيل شــرف السبــق في الجهاد. ودخلت المدرعات الساحة المقابلة لبــاب القــلعة وأصيب آمر رعيل المدرعات الملازم الأول فيصل الخوجة بإطلاقة من نيران العدو، ورغم شدة نيران العدو استطاعت المدرعات الإحاطة بالقلعة من جهتين حتى أصبحت بعض المدرعات في الساعة الخامســة والنصف لا تبــعد عن البــاب أكثر من مائة متر، وصب العدو نيران هاوناته ورشاشاته بغزارة. وأصيب الرئيس يحيى عكاشة بطلق ناري في رأســه بينما كان يطل من برج مدرعته، وبعد نصف ســاعة جرح الرائد طاهر يحــيى الضابط الأقدم للسريتين لإصابته بطلق ناري نافذ ونقل إلى الخلف، وقاد السريتين الرئيس صفاء محمود بشجاعة فائقة باعتباره أقدم ضابط واستمرت حسب أوامره تهاجم العدو وترمي على مزاغله، وأخبر مقر كتيبــة (خالد) بالموقــف وبــأنه سيحاول فتح باب القلعة مهما كلف الأمر. ووقــفت القــوة المهاجمة بــمدرعاتها وكأنها النمور المتحفزة للانقضاض على عدوها.

وعندما حل الظلام واستمر التضييق على الحصن والاقتراب بالمشاة والمدرعات، وبدأ القتال بالرمانات اليدوية واستطاعت المفارز الأمامية للفوج الثاني من اللواء الأول بقيادة المقدم الركن عبد الكريم قاسم ومعه آمر سرية الهندسة الثالثة الرئيس رفعت الحاج سري والملازم الأول عبد الله الشاوي آمر فصيل هندسة وفصيل من ف 1 ل15 بأمرة الملازم الأول محمد فرج[1]، الوصول في الساعة 2300 إلى أبنية معسكر كيشر والدخول إلى المدرسة»[2] .

أيقنت القوات الإسرائيلية بأن الجيش الذي يواجهها في كفر قاسم لا بد من وضع أمره بالحسبان، خصوصاً بعد أن شهدت بلاءه الحسن في احتلال قلعة كيشر وهزيمة اليهود، وبعد أن علمت بأن الرجل الذي يقوده من النمط الذي لا يعرف التراجع ولا يأبه بالموت أبداً، فرمت طائراتها منشوراً

---

(1) ظل الملازم الأول محمد فرج في الجيش العراقي حتى ارتقى إلى رتبة عميد، وفي عام 1969 «حكمت محكمة طه ياسين رمضان الجزراوي الخاصة بالإعدام عليه وعلى الرائد الركن عبد الستار العبودي اللذين كانا يعملان ضمن اختصاصهم العسكري بتوجهات إسلامية واعية. والعميد محمد فرج الجاسم شخصية إسلامية متقفة، ألف كتاب (الإسلام في معترك الصراع الفكري الحديث)، وأحد أبطال معارك فلسطين عام 1948».

«ومما يلفت الانتباه أنّ حزب (ميشيل عفلق) لعب دوراً قذراً في استئصال أبطال حروب فلسطين في العراق، فإضافة إلى إعدام الشهيدين العميد (محمد فرج الجاسم) و (الرائد الركن عبد الستار العبودي) كان قد مر بنا الدور الكبير الذي نهض به الزعيم عبد الكريم قاسم، وكذلك مرّت الإشارة إلى المعركة التي جُرح فيها الفريق (طاهر يحيى التكريتي) وهما من أبطال حروب فلسطين، ومن ضحايا حزب البعث العراقي المأجور، وإنّ الدور المشبوه لهذا الحزب حريٌ بالمتابعة والاستقصاء والكشف». (راجع للمؤلف: طه الجزراوي الهزيل المنفوخ، الصفحات من 22 إلى 29).

(2) المصدر نفسه، ص 42.

تحريضياً، يحث العسكريين على التمرد والعصيان، ويستخدم أسلوباً لزرع الهزيمة النفسية من خلال المقارنة بين نمط حياة الجنود وحياة الضباط المنعمين، ومما يدل على مدى الذعر الذي تعانيه هذه القوات فإنها ذكرت المقدم الركن عبد الكريم قاسم في منشورها بالاسم.

يقول العقيد المتقاعد محسن الرفيعي: «لا زلت أحتفظ بهذه المنشورات التي رمتها الطائرة الصهيونية عام 1948 على قطعاتنا، لقد كان اليهود يخشون الجيش العراقي أكثر من غيره من الجيوش العربية، ولكن الذي جرى آنذاك أن جندياً من فوجنا هرب إلى جانب العدو فاستغلته الصهيونية لشن حرب نفسية ضد قطعاتنا، كان المنشور يحمل بكلماته القاسية وغير الصحيحة على عبد الكريم قاسم ويحرض الجنود بالتمرد عليه، كان المنشور جزءاً من حرب إعلامية ونفسية فقط»[1].

ومما ذكر من شجاعته أنه «نظم في 12 تموز مفرزة من فصيل مدفعية جوال (25 رطل)، وفصيل مشاة وحضيرة رشاشات فيكرس، وقاد المفرزة بنفسه وعبر بها نهر الأردن من جسر الشيخ حسين (جنوب القطاع) وقصفت مستعمرات العدو الواقعة غرب الأردن (بيسان) و (ماعوز حاييم) قصفاً شديداً وأوقعت في أرتال سياراته خسائر فادحة، وقد تركت السيارات المعادية رحباتها منهزمة، وكذلك قصفت المفرزة كاشفات النور للعدو ثم عادت حوالي الساعة الرابعة بعد الظهر إلى مواضعها الأصلية في القطاع. وفي صباح اليوم التالي 13 / تموز أعاد الكرة على (بيسان) و (ماعوز حاييم) فتقدمت المفرزة وهاجمت العدو وقصفت مواضعه ومحل

---

(1) شامل عبد القادر: عبد الكريم قاسم.. البداية والنهاية، مصدر سابق، ص 351.

تحشداته قصفاً شديداً، وأوقعت في العدو خسائر (قتلى وجرحى) ودمرت سيارات معادية في (ماعوز حاييم) وعطلت مضخة ماء للعدو، ثم عادت المفرزة إلى مواضعها، فكانت أعمال هذه المفرزة في يومي 12، 13 تموز مثلاً من أمثلة الاندفاع والجرأة »[1].

« وفي 20 آب نقل المقدم الركن علي غالب عزيز من منصب آمر الفوج الأول إلى منصب الحاكم العسكري لبلدة نابلس، وتسلم آمرية الفوج المقدم الركن عبد الكريم قاسم الذي التحق بنفس اليوم، وفي ذلك المساء هاجم العدو مواضع (كفر قاسم) من اتجاهي المجدل ورأس العين بالمشاة والمدرعات وبإسناد نيران الهاون والرشاشات، واستطاعت بعض المفارز المعادية التي تقدمت من المجدل أن تقترب من مواضع الاحتياط في كفر قاسم من الجناح الجنوبي.

أما مفارز العدو المتقدمة من رأس العين فقد احتلت (بيارة المختارة) داخل المعسكر البريطاني، ثم تقدمت واحتلت أبنية المعسكر الشمالية وطردت المناضلين منها ليلة 20-21 /8. ولم يمهلهم آمر الفوج الجديد عبد الكريم قاسم وإنما قام بهجوم مقابل سريع استمر حتى الساعة الخامسة من صباح 21 /8، واستطاع طرد العدو والسيطرة على الموقف واسترجاع أبنية المعسكر البريطاني الشمالية و (بيارة المختارة) وكذلك التلول في جنوب قرية كفر قاسم، ولم يتكبد الفوج سوى أربعة جرحى من المراتب»[2].

---

(1) العميد المتقاعد خليل إبراهيم حسين: موسوعة 14 تموز، الجزء السادس (عبد الكريم قاسم بدايات الصعود)، مصدر سابق، ص 71.

(2) المصدر نفسه، ص 72.

لم نرَ أي قائد عسكري لمع اسمه في أيٍّ من حروب فلسـطين الثلاثة، التي شارك فيها العراق في الأعوام 1948، 1967، 1973، كما لمع اسـم المقـدم الركن عبد الكريم قاسم الذي شـارك مندفعاً بحـماس قـل نظيره في الفعاليات العسكرية ضمن قاطعه وحقق انتصارات رائعة، في الوقت الذي كان بـإمكانه أن يرسل أحد ضباط فوجه بدلاً منه ولكنه كان يأبى إلا أن يشارك بنفسه ويقـود أيَّ تشكيل عسكري مهما يكن صغيراً كما مرَّ معنا.

«هاجم الإسرائيليون ليلة 27-28 (آب) ربايا المناضلين الموجودة بين (دير بلوط) وكفر قاسم وأسـندوا الهجوم بـنيران الهاونات والرشاشـات، وأجبـروا المناضلين والجنود على ترك بـعض الربـايا، إلا أن عبـد الكريم قاسـم لم يمهل هم هذه المرة أيضاً، فاستخدم قسماً من احتياطه واستطاع بإسناد المدفعية أن يهاجم العدو ويسترجع جميع الربايا في معركة استمرت طيلة يوم 28 /8، وفي المسـاء أبرق إلى الجحفل الأول وإلى القيادة العراقية برقم 711/ح الساعة السادسة مساءً: (أنه من السهولة احتلال المجدل) وطلب الأمر بذلك ولكن القيادة أجابته بـما يلي: (ليس لمجدل يابا أهمية كبرى، الاحتفاظ بها بعد احتلالها يتطلب استخدام فوج آخر. كما أنه يؤدي إلى اتساع جبهتنا والتقليل من قوتنا الاحتياطية، أطلب منكم الاحتفاظ بمواضعكم الأصلية وعدم الإسراف بقواتكم ولا سيما أعتدتكم على أغراض بسيطة جداً بالنسبة إلى الأهداف العامة التي تتوخاها القيادة العامة في المستقبل) في حين أن (مجدل يابا) وهي قرية فلسطينية ذات موقع تعبوي»[1].

لقد وضع آمر الفوج الأول المقدم الركن عبد الكريم قاسـم القـيادة العامة وجحفل اللواء الأول الذي ينتسـب إليه على المحـك في برقـيته التي كشـفت

---

(1) المصدر نفسه، ص 72-73.

سوءة القيادة العامة وتخاذلها أمام العدو من خلال برقيتها التي تحمل ذرائع باطلة وحجج واهية، وضعتها كعقبات أمام تقدمه في ساحة المعركة، ومنذ ذلك التاريخ صارت بطولة عبد الكريم قاسم وشجاعته المتميزة مضرباً للأمثال في الوحدات العسكرية، وعرف اسمه كقائد لا يهاب الموت، وانصبت النقمة على نظام الحكم الضالع في عمالته للاستعمار.

يقول العقيد المتقاعد محسن الرفيعي مدير الاستخبارات العسكرية للأعوام (1959-1963)، والذي كان مرافقاً لعبد الكريم قاسم طيلة أيام الحرب الفلسطينية عام 1948: «لقد كتب عنه ودوره في حرب فلسطين، وقد اتفق الجميع على الرغم من اختلافهم على نواح معينة في شخصيته وسلوكه السياسي، على توفر صفة الشجاعة في أيام تلك الحرب، وأنا شخصياً عشت معه طيلة أيام الحرب فوجدته شجاعاً إلى درجة غير مقبولة. وبحكم عملي كضابط استخبارات في فوجه كنت أُلازمه كالظل فوجدته لا يعطي للموت أية قيمة في القتال. وللحقيقة التاريخية كانت وحدات اليهود العسكرية تخشى الاصطدام بقطعاته لأنه كان يتحداهم في العديد من المرات»[1].

«وفي 26 /8 /1984 تمت مقابلة بين المراقبين الدوليين والجانب العراقي الذي يمثله المقدم الركن عبد الكريم قاسم (نظراً لتسلمه آمرية الفوج الأول من اللواء الأول الموجود في كفر قاسم) والرئيس الأول الركن خليل سعيد مقدم جحفل اللواء الأول، ومعاون آمر سرية الهندسة الثالثة الملازم الأول خليل إبراهيم حسين، ومثل الجانب الإسرائيلي عدد من الضباط.

(1) شامل عبد القادر: عبد الكريم قاسم.. البداية والنهاية، مصدر سابق، ص 350.

وكان المراقبون الدوليون مزودين بخرائط مؤشرة تأشيراً مغلوطاً (قيل أنها أُشرت بموافقة كلوب باشـا) وكانت الموافقـة على هذا التأشـير تعني التخلي عن أراضي يدافع العراقيون عنها، وتسليمها إلى الإسرائيليين ومنها أبنية المعسكر كافة وبيارات أخرى، فرفض الممثلون العراقيون أن يتنازلوا عن شبـر واحـد، وهدد الضباط الإسرائيليون بأنهم إذا لم يثبتوا (الخط) كما هو مؤشر فإنهم سـيعمدون إلى استخدام القوة في فرض مطلبهم، وأنهم سيحتلون أبنية المعسكر الباقـية وأراضي جديدة بل سيحتلون حتى كفر قاسم، وكان جواب الضباط العراقيين وعلى رأسـهم عبد الكريم قاسم: حبذا لو حاولتم ذلك، لنلقنكم الدرس الذي تستحقون.

وفعلاً نفذ العدو تهديده بالهجوم على المواقع العراقـية، ولكن فوج عبـد الكريم قاسم وبمعاونة جحفل اللواء الأول لقنهم الدرس الذي يستحقـونه، وفشـل هجومهم فشلاً ذريعاً»[1].

وحول جانب من اللقاء ذاته يقول العقيد المتقـاعد محسـن الرفيعي: »خلال فترة الهدنة حصلت بين قطعاتنا وقطعات اليهود مناوشـة، فصدر قـرار من الجهات العليا آنذاك بأن يُجرى اجتماع يحضره عبد الكريم قاسـم وأنا من الجانب العراقي مع زمرة من العسكريين اليهود، فحضرت الاجتماع مع قاسم وقد حضره من الجانب اليهودي الميجر سمخا وقد التقينا في الحـد الفاصل بـين كفر قاسـم والأرض الحرام.

(كان ذلك) في عام 1948 وجرى الاجتماع بناء على طلب من ممثلي هيئة الأمم المتحـدة، وأذكر أيضاً أن الميجر سـمخا قـال في الاجتماع مخاطبـاً

---

(1) العميد المتقاعد خليل إبراهيم حسين: موسـوعة 14 تموز، الجزء السـادس، عبـد الكريم قاسـم بدايات الصعود، مصدر سابق، ص (74 75).

عبد الكريم قاسم: (إذا تستمر بتحرشك بنا فإنني غداً سأتناول غدائي في كفر قاسم)! وكان الميجر سمخا يعني بكلامه ذلك احتلال قواته لمنطقة كفر قاسم التي احتلتها قطعاتنا فأجابه قاسم: (نعم ستتغدى في كفر قاسم ولكن كأسير حرب)!! وفعلاً جربوا حظهم في محاولات فاشلة لانتزاع المنطقة ولكنهم فشلوا فشلاً ذريعاً»[1] .

هذه المواقف المشرفة في حرب فلسطين كان لعبد الكريم قاسم فيها قصب السبق كما مرّ معنا، ولن نقف إلى الآن على قائد عسكري عراقي تحققت على يديه انتصارات رائعة سجلها له التاريخ بكل اعتزاز كما حدث لعبد الكريم قاسم، الذي لم يهادن أو يساوم على شبر واحد من الأرض العربية. وحتى عبد السلام عارف المعروف بالشجاعة والمشارك في حرب فلسطين أيضاً، لم يحالفه الحظ في إنجازات مهمة كالتي سطرها عبد الكريم قاسم.ورغم ما حققه عبد الكريم قاسم من نجاحات مهمة لصالح قضية العرب الكبرى التي تكبد فيها العدو الصهيوني خسائر فادحة . فإن دعاة القومية العربية والمتشدقين بشعارات الوحدة والحرية ، لم يدخروا جهداً في رميه بسهام ماضية كان أشدها وقعاً عليه وصفه بالشعوبية ومعاداة العَروبة. أو العمل على طمس بطولته الفذة في فلسطين بأكاذيب باطلة، «فقد خطب عبد الناصر في جامعة القاهرة يوم 26/ 11/ 1959 وذكر دور قاسم في معارك كفر قاسم قائلاً: إنّه يريد أن يبني مجداً لنفسه على جثة التاريخ.

(1) شامل عبد القادر: عبد الكريم قاسم... البداية والنهاية، مصدر سابق، ص 351.

يريد أن يبني مجداً لنفسه وهو قاعد في كفر قاسم، أو يتمشى أمام معسكرات القوات العراقية»[1].

ويقول أحمد فوزي عما يخص عبد الكريم قاسم في فلسطين: «لم يستطع عبد الكريم قاسم أن يقدم أي عمل يثير إعجاب أحد... كان عبد الكريم قاسم يلهي نفسه أمام خطوط اليهود بالصيد والجولات الترفيهية، بل كان أكثر من ذلك يترك (جبهة) الميدان ليقضي بعض إجازاته في بيروت، على موائد الخمر والقمار، والسباق (الريسز)»[2].

إن حملة التشهير المسعورة التي قادها جمال عبد الناصر وتابعه المذيع أحمد سعيد من إذاعة صوت العرب ضد عبد الكريم قاسم، ليس لها ما يبررها غير الحقد الدفين والكراهية المتجذرة، ثم إن الكلمات الجزافية وهي تستبطن الاتهامات الباطلة التي كان يطلقها عبد الناصر قبل التأكد من صحتها فيها من الكذب والظلم والبهتان ما لا يمكن السكوت عنه، لأنها تنطوي على مخالفة أكيدة لحقائق تاريخ المرحلة وشهادات المعاصرين فيها، وإن ما نقلناه من نصوص تاريخية كثيرة وصلت إلى حد الاستفاضة، وجميعها تؤكد على مشاركة عبد الكريم قاسم الفعالة في حرب فلسطين، وهذه النصوص نلقناها من كتب خصومه وأعدائه. حتى لا تبقى للمتقولين حجة، وبعد أن وجدنا في ثناياها العديد من الحقائق والشواهد التاريخية التي فرضت نفسها بقوة، ولن يستطيع الحقد الأعمى على تجاوزها أو إخفائها، وأهم المصادر التي تناولت مشاركة عبد الكريم قاسم في حرب فلسطين هو الجزء السادس من موسوعة 14 تموز لمؤلفه العميد المتقاعد خليل إبراهيم،

---

(1) أحمد فوزي : قصة عبد الكريم قاسم كاملة ص 67.

(2)المصدر نفسه، ص 67 .

حسين، الذي كان شاهد عيان، عمل ضمن التشكيل العسكري الذي يقوده قاسم في حرب فلسطين عام 1948، وقد تحدث عن هذه البطولات مكرهاً، لأنه يضمر حقداً متأصلاً لقاسم، ويبدو موقفه السلبي هذا جلياً على صفحات موسوعته، إضافة إلى كونه من القوميين ومن أنصار العارفين (عبد السلام وأخيه عبد الرحمن) وقد استوزر في عهد الأخير منهما، أما المصدر الثاني فهو (عبد الكريم قاسم.. البداية والنهاية) لشامل عبد القادر، وهو من جهاز صدام الإعلامي، ومن محرري مجلة ألف باء البغدادية، ورغم ما يكنه هذان المؤلفان لعبد الكريم قاسم من الحقد والكراهية، فإنهما رضخا للحديث عن بطولاته الفذة وشجاعته النادرة. وإن كتابيهما يضمان بعض المآثر البطولية في حربه مع الصهاينة.

إن أعداء قاسم أقروا مذعنين بأنه خاض معارك شرسة، وقاتل بشرف مدافعاً عن الأرض العربية، ولم يساوم أو يهادن على شبر من أرض فلسطين، وصنع انتصارات كبيرة في قلعة كيشر وكفر قاسم، ونتيجة لصلابة موقفه اضطرت طائرات العدو الصهيوني لرمي منشورات تحمل اسمه وتكيل فيها الشتائم والاتهامات لشخصه، كجزء من حرب نفسية هادفة.

ولم تذكر هذه المنشورات اسم ضابط آخر غيره، وهذا بدوره يشكل دليلاً واضحاً على المنازلة الشرسة والمجابهة الحادة التي اضطلع بها قاسم وهو يواجه العدو الصهيوني، ومع كل هذه الملاحم البطولية الفريدة، يتحرك الحقد الدفين ليحجب النور عن عيني جمال عبد الناصر فتتحول مآثر الفروسية والشجاعة في عينيه إلى مجد زائف مبني على جثة التاريخ، وإن هذا الحقد المتأصل يطغى على الحياد والموضوعية فيشلهما ويجعل من الأعمال الكبيرة والمواقف الخطيرة

أعمالاً لا تثير إعجاب أحد، ولا تساوي عفطة عنز، والذي يقرأ (قصة عبد الكريم قاسم كاملة) لا يجد فيها غير التشويه والإساءة المقصودة والاتهامات العارية عن الصحة التي ألصقها المؤلف بـ (عبد الكريم قاسم) دون أن يرعى إلاً ولا ذمة، فقد اتهمه بالصيد والجولات الترفيهية أمام خطوط الجيش الإسرائيلي وهو اتهام رخيص لا يمكن تصديقه، ولم يقل به أي مؤرخ أو مشاهد لأحداث الحرب .

وفي اتهام آخر هو كالسابق في بعده عن الروح الموضوعية يتهم أحمد فوزي قاسماً مرة أخرى، بأنه يقضي إجازاته في بيروت على موائد الخمر والقمار وسباق الخيل، وهذه الصفات الشاذة لا وجود لها إلا في مخيلة أحمد فوزي، ولم يذكرها أي من مرافقي قاسم الذين بقوا على قيد الحياة من بعده، وصاروا في قبضة أعدائه الذين يتحينون الفرص ويأملون أن يجدوا بعض المثالب والسقطات الأخلاقية في شخصية عبد الكريم قاسم، وقد أُجريت مقابلات عديدة لهؤلاء المرافقين في العهود التي تلت عهده وسارت على خطى أعدائه من دعاة القومية العربية، وكان الهدف منها العثور على زلة قدم له، حتى توظف ضده في التشهير والتسقيط، ولكن هذه المحاولات باءت بالفشل الذريع.

إنَّ أحمد فوزي المعروف في فبركة القصص الوهمية ونسجها، يزخر كتابه بالأكاذيب الملفقة، فقد سبق له أن وصف قاسم بالشعوبية ومعاداة العروبة، وتخيل لهذه الشعوبية والمعاداة أسباباً خيالية تعود إلى نسب قاسم في أمه الشيعية. والشيعة في نظره أعاجم ولا يمتون للعرب بصلة، وهو اتهام تطرقنا إليه وتوصلنا إلى عدم صحته وبطلانه.

إن الظلم الذي نال قاسماً لن يتوقف عند حد، وقد شنّ عبد السلام عارف حملة متعسفة لتنال منه وهو في قبره، ولكنها لن تلبث طويلاً بعد أن حصحص الحق وبانت الحقيقة.

وفي اعتقادي أنّ الموقف الجريء وغير المنظور من ذي قبل والذي لم تسلط عليه الأضواء كما ينبغي، وتمثلت فيه كل معاني الرجولة والشجاعة وفاق كل المواقف التي وسمت بأنها كبيرة وعظيمة، ولم يلتفت إليه الكتاب والباحثون الذين تناولوا سيرة عبد الكريم قاسم بالنقد والتحقيق، هو الموقف الذي أشار إليه المرافق الشخصي لعبد الكريم قاسم، وقد تناوله مستطرداً وهو يصف اليومين الأخيرين من حياة الزعيم عبد الكريم الذي كان يمر بأحرج ظرف في حياته، حيث تلقي طائرات الانقلابيين حممها على وزارة الدفاع التي يتحصن بها قاسم وأنصاره، بعد أن أصبحت هدفاً لقذائف الدبابات والمدفعية الثقيلة والرشاشات الخفيفة، في هذا الظرف العسير للغاية استأذن قاسم رفاق السلاح ليذهب إلى مكتبه ويخلد إلى راحة تامة، ينام فيها أكثر من ساعة ونصف. ولم نسمع أو نطّلع قبل هذا الوقت على رجل ينتظره حتفه بالدقائق والساعات، ويطرق الموت الباب عليه في كل لحظة مع كل قذيفة مدفع أو إطلاقة رشاش وهو يأوي إلى فراشه ويخلد إلى النوم العميق في راحة تامة غير متوقعة، لكن التاريخ القريب حدثنا عن ثائر آخر هو الإمام الخميني (رض) وفي وقت متأخر عن ذلك التاريخ، بعد أن وصف شجاعته النادرة التي حيرت العقول وهو يخلد إلى النوم أيضاً في اطمئنان كامل في الطائرة التي أقلته من باريس إلى طهران بينما كان مرافقوه المائة والخمسون في اضطراب كبير وهلع جسيم لم يسمح للنوم أن يطرق أجفانهم حتى ساعة وصولهم إلى طهران.

والفرق بين الموقفين العظيمين أنَّ أقلام الكتّاب والباحثين تناولت الموقـــف الأخير واستطردت في شرحه والتعليق عليه في أكثر من مجال، ولكنها أغفلت أو لم تكتشف الموقف الأول واستعاضت عنه بآخر لا يقـــل عنه أهمية عندما رفض قاسم وضع العصابة على عينيه، وهو يواجه الموت بصلابـــة لا نظير لها عندما كان ينتظر «انهمار ذخيرة الموت عليه»[1].

إنَّ عبد الكريم قاسم الذي واجه «انهمار ذخيرة الموت« في آخر لحـــظات حياته كان متماسكاً وعنيداً، ولم ينحنِ أو يركع لأعدائه ولم يتوسل بهم للبقاء على قيد الحياة سوى أنه طلب محاكمته كما فعل هو معهم، وكان هذا هو سلوكه العام، وبعكسه كان عبـــد الســـلام عارف الذي لم يســـتطع الوقـــوف في وجه الأزمات خصوصاً عندما تشتد وتحتدم، بل ويتخاذل أمامها إلى حد الانهيار، وهكذا كان في محكمة الشعب متوسلاً في كثير من المواقف التي تثير الشفقة. وفي الســـجن كان يبعث برسائل الخضوع والتذلل إلى عبد الكريم قاسم من أجل إطلاق سراحه.

« مما يؤخذ على عبد السلام أنه خلال وجوده في السجن أرسل ست رسائل إلى عبد الكريم قاسم يطالبه بإطلاق سراحـــه، وكان عبـــد الكريم يقـــرؤها على زبانيته، فيسخرون منها، ولقد عثر المقـــدم محـــمد يوســـف طه على صور هذه الرســـائل في درج مكتب عبـــد الكريم بـــعد ثورة (14 رمضان) فاطلعت عليها ونصحت محمد يوســـف أن يســـلمها إلى عبـــد الســـلام الذي أصبـــح رئيســـاً للجمهورية»[2].

---

(1) هاني الفكيكي : أوكار الهزيمة ، ص 252 .

(2) صبحي عبد الحميد : أسرار ثورة 14 تموز 1958 في العراق ، مصدر سابق، ص 175.

وجاء في إحدى رسائله: «سيدي وقائدي وأخي عبد الكريم إني منك، كهارون من موسى. لقد طال انتظار عطفك عليّ ورأفتكَ بي، إنّ أطفالي ينتظرونني ...»[1].

وفي إحدى حالات الانهيار أجهش عبد السلام عارف بالبكاء بعد أن ضبط متلبساً وهو يهم في إطلاق النار على الزعيم عبد الكريم في مكتبه بمبنى وزارة الدفاع.لم يمر عبد الكريم قاسم في مثل هذه الحالات من التخاذل والانهيار مطلقاً، حتى في أصعب المواجهات الحادة وأسوأ الظروف القاهرة، ولم يستطع خصومه ولا قاتلوه أن يسجلوا عليه مؤشراً واحداً يدل على أنه تخاذل أو جبن، وإنما كانت شهادات الجميع لصالحه، تشيد ببطولته الفريدة وعفة لسانه ويده. في المقابل سجل هؤلاء الخصوم على عبد السلام عارف وجلّهم من التيار القومي الذي ينتمي إليه بعد تأكيدهم على شجاعته النادرة وبطولته الاستثنائية في أشد المواقف صعوبة، يؤكدون أيضاً بأنها كانت بطولة فذة ولكنها مصحوبة بالاندفاع غير المحسوب والتهور.

---

(1) مجلة الموسم: العدد الثاني والثلاثون (1997 م 1418 هـ) ص 166.

الفصل الثالث

عبد السلام عارف والشراهة في القتل

مقتل الثلاثة الكبار

كان عبد السلام عارف يجاهر علناً أمام من يأمن جانبهم بنيته المبيتة في التصفية والاستئصال، وهو الوحيد من بين الضباط الأحرار الذي يصرح بقتل الثلاثة الكبار، (وهو اسم يطلق على الملك فيصل الثاني وخاله الوصي عبد الإله ورئيس الوزراء المخضرم نوري السعيد). «فقد قال في آخر مرة بحث فيه الموضوع، إن من الواجب قتل الثلاثة، وذكر المثل الشعبي الدارج (كص راس وموّت خبر) أي اقطعوا رؤوسهم واطمسوا خبرهم، لئلا تكون حجة محتملة لدول ميثاق بغداد والأردن بالتدخل العسكري»(1).

ومما يعزز هذا الرأي ويؤكده ما جاء في الرسالة التي بعث بها العميد محمد مجيد إلى صبحي عبد الحميد، والمثبتة في كتاب الأخير عن ثورة 14 تموز يقول فيها: «إنّه عندما اجتمع عبد السلام مع أعضاء الحلقة الوسطية (من تنظيم الضباط الأحرار) الذين كانوا في بغداد في يوم 10 تموز (1958) وبلّغهم بخطة تنفيذ الثورة ووزع عليهم الواجبات، جرى نقاش حول مصير الملك، وكان من رأي أعضاء الحلقة الوسطية الإبقاء على حياته، إلا أن عبد السلام أصر على قتله مع الآخرين للتخلص من أي إشكال في المستقبل»(2).

(1) د. نوري عبد الحميد العاني وآخرون: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، الجزء الأول، مصدر سابق، ص 21.

(2) صبحي عبد الحميد: أسرار ثورة 14 تموز 1958 في العراق، مصدر سابق، ص 108، وفي ص 270 الملحق (و) نص الرسالة.

هذه الرسالة أثبتت بالدليل القاطع أن عبد السلام عارف كان يخطط لتصفية الثلاثة الكبار بذريعة التخلص من أي إشكال في المستقبل، وقد ذكر ذلك في اجتماعه مع أعضاء اللجنة الوسطية، ولم يكن صبحي عبد الحميد حاضراً في ذلك الاجتماع، لذلك استعان بصديقه القومي الآخر العميد محمد مجيد في تدوين أهم ما سمعوه من عبد السلام عارف في آخر اجتماع لهم معه.

وكانت هذه النية المبيتة تستولي على تفكيره قبل الشروع بالثورة، وهي حالة يؤاخذ عليها ولا تنسجم أبداً مع ما يكتب عنه هذه الأيام أو ما يشاع عنه بأنه من ذوي الأفكار القومية والإسلامية، فهو مع رفعت الحاج سري الوحيدان اللذان كُتب إزاء اسميهما هذا الوصف من بين خمسة عشر ضابطاً يشكلون الهيئة العليا لتنظيم الضباط الأحرار في منتصف سنة 1958[1].

---

(1) وفيما يلي توضيح في انتماء كل عضو من أعضاء الهيئة العليا للضباط الأحرار قبيل ثورة 14 تموز 1958 في العراق:

1- الزعيم الركن عبد الكريم قاسم: مستقل سياسياً، ويميل إلى أفكار الحزب الوطني الديمقراطي وصحيفته الأهالي .

2- العقيد الركن عبد السلام عارف: مستقل سياسياً، ويميل إلى الأفكار القومية والإسلامية.

3- العقيد الركن محيي الدين عبد الحميد: مستقبل سياسياً، ويميل إلى أفكار الحزب الوطني الديمقراطي.

4- العقيد الركن ناجي طالب: مستقل سياسياً، ويميل إلى الأفكار القومية العربية.

5- العقيد الركن محسن حسين الحبيب: مستقل سياسياً، ويميل إلى الأفكار القومية العربية.

6- العقيد الركن عبد الوهاب الأمين: مستقل سياسياً، ويميل إلى أفكار الحزب الوطني الديمقراطي.

7- العقيد الركن عبد الوهاب الشواف: مستقل سياسياً، ويميل إلى الأفكار اليسارية. ☜

وهــــذه الحالـــــة الشاذة في الميل إلى سفك دماء الثلاثة الكبار وبضمنهم الملك لا يبررها عقل ولا يأخذ بها منطق، وحتى الأسباب الاحـــتمالية المتقـــدمة الذكـــر علـــــى لسان عبـــــد السلام عارف نفسه، ما هي إلا أسباب واهية تفتقد الحجة ولا تصمد للنقاش، وليس لها ما يبررها غير الشراهة في القـــتل وإراقـــة الدماء، ومما يؤكد ذلك ويعززه ما دونه الدكتور فاضل حسـين قـــائلاً: «وبـــهذه

☞ 8- المقدم الركن صبيح علي غالب(*): مستقل سياسياً ويميل إلى أفكار الحزب الوطني الديمقراطي.
9- العقيد المهندس رجب عبد المجيد: مستقل سياسياً، ويميل إلى الأفكار القومية العربية.
10- العقيد المتقاعد طاهر يحيى: مستقل سياسياً، ويميل إلى الأفكار القومية العربية.
11- العقيد عبد الرحمن عارف: مستقل سياسياً، ويميل إلى الأفكار القومية العربية.
12- المقدم الركن عبد الكريم فرحان: مستقل سياسياً، ويميل إلى الأفكار القومية العربية.
13- المقدم وصفي طاهر: مستقل سياسياً، ويميل إلى الأفكار السياسية اليسارية، وقـــد انتمى في عهد عبد الكريم قاسم إلى منظمة أنصار السلام.
14- المقدم رفعت الحاج سري: مستقل سياسياً، ويميل إلى الأفكار القومية والإسلامية.
15- الرائد الطيار المتقاعد محمد سبع: مستقل سياسياً، ويميل إلى الأفكار القومية العربية.

راجع: 1- ليث الزبيدي: ثورة 14 تموز 1958 في العراق. ص (151-152).

2- د. نوري عبد الحميد العاني وآخرون: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، الجزء الأول، ص11.

(*) ملاحظة: ورد خطأ إلى جانب صبيح علي غالب رتبته (عقيد ركن) في تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري الجزء الأول، وهذا الكتاب من تأليف لجنة من ذوي الاختصاص يرأسها الدكتور نوري عبد الحميد العاني، والصحيح أنه كان برتبة مقدم ركن وظل بهذه الرتبة إلى ما بعد ثورة 14 تموز 1958، فقد نُشرت صورة كتاب صادر عن وزارة الدفاع بتاريخ 14/ 8 /1958 بالموافقة على إيفاد هيئة تفتيشية إلى تركية، وكانت برئاسة المقدم الركن صبيح علي غالب الملحق العسكري في تركية، راجع موسوعة 14 تموز تأليف خليل إبراهيم حسين، الجزء السابع ص 368.

المناسبة أذكر ما رواه لي اللواء الركن مزهر الشاوي معاون رئيس أركان الجيش، قال: حضر عندي في وزارة الدفاع عبد السلام عارف في اليوم الأول من تموز 1958، أي قبل أسبوعين من تنفيذ الثورة وقال: إنّ الجيش سيقوم بثورة وإنهم يريدون من مزهر تعاونه معهم، ولما سأله عن مصير الملك مرّ بيده على رقبته أي نذبحه، فرد عليه مزهر أنه لن يكون شمر بن ذي الجوشن ويقتل العلويين، وأضاف الشاوي أن عبد السلام خرج من غرفته وتوجه إلى غرفة رفيق عارف. فتساءل الشاوي كيف يطمئن إلى عبد السلام صديق رفيق عارف»[1].

إنّ الشهية المفتوحة للقتل والتصريح بها علناً وبهذا الوضوح من شخص يدعي التدين واعتماد أفكار الإسلام، هي واحدة من سلسلة طويلة من الشواهد والقرائن التي تمنعنا من التسليم بأن عبد السلام عارف كان متديناً وملتصقاً بأحكام الإسلام. وإن الدراسات التي تضفي عليه صفة التدين والالتزام وتبذل جهداً من أجل تحسين صورته وتزويقها وتنقية تاريخه وتمجيده، لا يمكنها انتشاله من الأخطاء القاتلة التي وضع عبد السلام عارف نفسه فيها. وقد انقسم أعضاء الهيئة العليا للضباط الأحرار على أنفسهم فيما يخص مصير الملك، وحتى عندما استشار عبد الكريم قاسم زعماء الأحزاب المؤتلفة في جبهة الاتحاد الوطني كان هذا الانقسام واضحاً عندما «أيد بعضهم إبقاء الملك وإجباره على تشكيل وزارة دستورية وإجراء انتخابات حرة، ثم تُقرر السلطة التشريعية نفي الملك وإعلان الجمهورية، فيما أيد آخرون ومنهم كامل الجادرجي قتله»[2].

---

(1) الدكتور فاضل حسين: سقوط النظام الملكي في العراق، مصدر سابق، ص 88.

(2) الدكتور: نوري عبد الحميد العاني وآخرون: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، الجزء الأول، مصدر سابق، ص 22.

كان على الحاج عبد السلام عارف أن يتكتل مع المجموعة التي تعارض تصفية الملك وذلك لاعتبارات خاصة كثيرة، دون أن يتطرف مع الجادرجي الذي يقول عنه الدكتور فاضل حسين: «أخبرني كامل الجادرجي أنه عندما سُئل عن مصير الملك، سأل الجادرجي بدوره عن عدد ما يذبح من الأغنام في بغداد في اليوم الواحد، فقيل له (45000)، فقال: فليكن عدد ما يذبح يوم الثورة (45001) أي يذبح الملك مع ما يذبح»[1].

ومما يثير القرف والاشمئزاز أن عبد السلام عارف وكامل الجادرجي كانا ينشدان ذبح الإنسان كما تذبح الأضاحي، وقد تلبس كل منهما بفضيحة الإعلان عن نوعية النفس المخبوءة لديه، سواء كان ذلك بإشارة اليد عندما مرَّ عبد السلام بيده على رقبته، أو بالتشبيه الذي صدر عن الجادرجي، وكلاهما يستهدف الملك فيصل الثاني الذي لم يرتكب جرماً حينذاك، وكان رجلاً مسالماً وفي بداية عهده.

وفي صباح يوم 14 تموز 1958 حقق الملازم الأول عبد الستار العبوسي الحلم الذي ينشده كامل الجادرجي وعبد السلام عارف. فقد انطلق العبوسي من مدرسة المشاة ليلتحق بالقوة المهاجمة لقصر الرحاب، ولم يكن موضوعاً في خطة التنفيذ، ولم يكلفه أحد من الثوار، ويحتمل أنه سمع النداءات الموجهة من عبد السلام عارف إلى جماهير الشعب لمساندة القوات المهاجمة، وإنَّ الجهود الاستثنائية التي بذلها الملازم الأول عبد الستار أبعدت الأخطار المحدقة بالثورة، لكن هذه الجهود رافقتها وحشية وتهور. فبعد استسلام العائلة المالكة وخروجهم من القصر إلى الحديقة تتقدمهم راية بيضاء كعلامة للاستسلام، استدار عليهم الملازم الأول عبد الستار العبوسي وبقلب

(1) د. فاضل حسين: سقوط النظام الملكي في العراق، مصدر سابق، ص 70.

خالٍ من الرحمة أطلق عليهم النار من رشـــاش يحـــمله بـــيده، وأرداهم صرعى مضرجين بـــدمائهم، ثم انصرف ليكمل أعمالاً أخرى، وتوجه لاحقـــاً إلى دار الإذاعة حيث يستقر عبد السلام عارف، وقصَّ على الأخير ما جرى من أحـــداث فأجابه عبد السلام المتفاعل مع الجريمة (عفارم زين ســـويت). ولأجل الاطلاع على تفاصيل الحادثة بكاملها وعلى لسان العبوسي نفسه، بعد أن دونها في تقرير مفصل سيجد القارئ نصه في الملحق رقم (6).

عاقبة القتل

ندم الملازم الأول عبد الستار العبوسي كثيراً، وأنّبه ضميره وظل يعيش تحت رحمة كوابيس قاتلة وآلام نفسية مبرحة، وقد وصفها العقيد الركن المظلي عدنان محمد نوري في رسالة كتبها إلى صاحب موسوعة 14 تموز العميد المتقاعد خليل إبراهيم حسين بعد أن وقف بنفسه على حالة القلق الكبير والمعاناة المرة وتأنيب الضمير التي عاشها الملازم الأول (العقيد الركن فيما بعد) عبد الستار العبوسي، بعد أن حصد برشاشه أفراد العائلة المالكة وختم حياتهم بتلك النهاية المأساوية المروعة.

والدور الذي قام به عبد الستار العبوسي في القضاء على العائلة المالكة، يعرفه كل من له أدنى اطلاع على تاريخ تلك الحقبة، ولكن الشيء الخفي الذي لم يطلع عليه الكثير، هو حالة الصراع النفسي الداخلي والانفعالات المدمرة التي خلّفها ذلك اليوم، وقادت عبد الستار العبوسي إلى نهاية مرعبة ومأساوية أيضاً.

يذكر العقيد عدنان محمد نوري بأنه التقى مع عبد الستار العبوسي في منطقة خليفان، حيث كان الأخير آمراً لأحد أفواج اللواء الخامس عشر، وقد كلف في أحد الأيام من عام 1965 (في عهد الرئيس عبد السلام عارف) باحتلال نيسم محموديان، وكُلِفَ كذلك العقيد الركن عدنان محمد نوري آمر الفوج الأول اللواء الثالث من قبل قائد الفرقة ليكون احتياطاً لتنفيذ الواجب إذا تعذر على فوج العقيد عبد الستار تنفيذه.

وكان العقيد نوري في منطقة بافستيان ولديه مسؤولية مشتركة في حماية مضيق كلي علي بك مع ف3 ل15، وعند تنفيذ الخطة وتقدم فوج العقيد عبد الستار باشرت المدفعية بقصف مناطق الأكراد المحصنة ورد الأكراد على القصف المقابل بالهاونات، وكان العقيد نوري يراقب التقدم بالناظور، وشاهد انسحاب الفوج لكثافة النيران وبقاء آمر الفوج مع الحماية التي كانت ممتدة على الأرض، عدا آمر الفوج العقيد الركن عبد الستار العبوسي الذي ظل واقفاً رغم كثافة النيران، وطلب من معاونه السيطرة على الفوج وإعادته.

ويذكر العقيد الركن المظلي عدنان محمد نوري أنه ذهب مساءً إلى غرفة العقيد عبد الستار العبوسي وعاتبه على موقفه قائلاً له: لماذا عملت هكذا والحمد لله لم تصبك رصاصة؟ فأجابه العبوسي بعد أن كشف له عن الحقيقة التي تعصف بكيانه قائلاً: «عدنان إنك لم تعلم بأنني لم أذق النوم منذ قتلي الملك، وإنه يأتي في المنام لابساً لباساً أبيضاً ويقول لي: لماذا قتلتني هل أصابك مني ضرر، هل قمت بخطأ ما، لماذا حرمتني لذة الحياة وأنا في ريعان الصبا، ويتكرر عليَّ الكلام كل ليلة ولم أذق طعم النوم طيلة هذه الفترة، فيا ريت تصيبني طلقة أو شظية قنبلة»(1).

ويضيف العقيد عدنان محمد نوري أن عبد الستار العبوسي انتقل معلماً إلى الكلية العسكرية، والتقى به مرة وسأله عن أحلامه وهواجسه فأجابه العبوسي: «إنها ازدادت وأن عبد الإله أيضاً أخذ يظهر لي في المنام وفي بعض الأيام تظهر نساء لم أشاهدهن وهن يلومنني ويقولن لي إنك تعيش

---

(1) العميد المتقاعد خليل إبراهيم حسين: موسوعة 14 تموز: عبد الكريم قاسم اللغز المحير ج7 ص88-89.

وأشباحنا تطاردك حتى نلتقي، فعجباً متى سألتقي ؟! وهل تعتقد يا عدنان بأنني سوف أُلاقيهم في الآخرة ؟ وكنت أهون عليه وأقول له لماذا لا تطلب تعيينك في الخارج وتعالج نفسك هناك، وإنني أعتبر هذه الحالة مرضية؟ فقال: وهل تعتقد بأنني ارتحت في روسيا؟ نفس الشيء كان يراودني»[1].

ومرة أخرى التقاه عدنان محمد نوري في البصرة، وكان العبوسي يشغل منصب رئيس أركان القوة البحرية العراقية، ووجده هذه المرة في حالة نفسية متردية للغاية، كان يتمنى الموت في كل لحظة ويهنئ من يموت لأنه تخلص من هذه الحياة. وانتقل العقيد نوري إلى بغداد، وسمع هناك أن العقيد الركن عبد الستار العبوسي قد انتحر بمسدس صغير نمرة (5) كان يحتفظ به في البيت، وكان ذلك في شباط 1970، وحضر تشييع جنازته الذي انطلق من الشيخ عبد القادر الكيلاني إلى مقبرة الغزالي.

ويختم العقيد الركن المظلي عدنان محمد نوري رسالته قائلاً: «وكلي أمل أن يرحمه الله ويسكنه فسيح جنانه، لأنه كان مخلصاً ومؤمناً بوطنه وأُمته»[1].

وقد أكد ما تقدم العميد المتقاعد خليل إبراهيم حسين مؤلف موسوعة 14 تموز ، الذي اطلع هو الآخر على حالة عبد الستار العبوسي النفسية المضطربة والتقى به أكثر من مرة، وعبر له عن مشاعره التي لم يخفها على أحد وكان يتحدث عنها في كل مناسبة.

وكان آخر لقاء بين العميد خليل إبراهيم حسين والعبوسي في البصرة عام 1965، ولم يخرج العبوسي في وصف حالته النفسية له عما كتبه العقيد الركن المظلي عدنان محمد نوري.

(1) المصدر نفسه، ص 89.
(2) المصدر نفسه، ص 89.

إن من الأخطاء القاتلة جداً في مسيرة الإنسان الحياتية أن يبيع دينه بـدنيا غيره، وعبد الستار العبوسي، لم يبـع دينه فقـط عندما ارتكب بـمفرده جريمة مجزرة قصر الرحاب، وإنما باع حياته وراحته أيضاً مقابـل دنيا عبـد السـلام عارف، الذي لم يتلطف عليه بشيء سوى عبارة (عفارم زين سويت).

وظل عبد الستار العبوسي ضابطاً عادياً لم يتبوأ أي موقع عسكري أو مدني مهم بعد أن حسـم الموقـف لصالح الثورة وقـضى على العائلة المالكة وهي في طريقها إلى الاستسلام، ولم يُطلب منه ذلك.

وشارك عبد السلام عارف عبد الكريم قاسم في الحكومة كما شـاركه في قيادة الثورة، فصار نائباً لعبد الكريم في أول وزارة بـعد إعلان الجمهورية، ولم يتذكر الملازم الأول عبد الستار العبوسي.

وشارك انقلابيي 8 شباط 1963 وصار أول رئيس للجمهورية العراقـية، ولم يتذكر العبوسي كذلك.

وانفرد بالحكم وحده بعد انقلاب 18 تشرين الثاني 1963، وظل العبوسي في طي النسيان، ينتقل من وحـدة عسـكرية إلى أخرى كأي ضابـط في الجيش العراقي، وهو يعاني من وطأة الآلام النفسية الممضة. والغريب أنه كان ينتقل إلى مناطق بعيدة عن بغداد، وفي وحدات فعالة لمقاتلة الأكراد في شـمال العراق، أو إلى البصرة في أقصى الجنوب، ودون أن يُراعى وضعه النفسي والصحـي الذي كان فيه يتمنى الموت لحظة بعد أخرى، وفي هذا الوقت من عام 1965 كان عبد السلام عارف قد أحكم قبضته في السيطرة على البـلاد، ووهب المواقـع المهمة للأقارب وأبناء العشيرة وأبناء محـافظته الرمادي، فصار أخوه عبـد الرحـمن

عارف رئيساً لأركان الجيش خلافاً للقانون، لأنه لم يتخرج في كلية الأركان، وعُين العميد سعيد صليبي قائداً لقوات بغداد، وعُين ابن خالته أنور ثامر مديراً للأمن، وهكذا حال آخرين غيرهم، أما عبد الستار العبوسي فظل ينتقل من وحدة عسكرية نائية إلى أخرى أبعد منها تطارده الأشباح والكوابيس والأحلام المرعبة، حتى ختم حياته بالانتحار.

وقد أسس الرئيس عبد السلام عارف لظاهرة غريبة وخطيرة في تولية الأقارب للمناصب والمواقع المهمة في الحكم، وقد توسعت على يد أحمد حسن البكر بعد أن ولى على إدارة مرافق الدولة أقاربه النازحين من ريف تكريت، وبلغت هذه الظاهرة الخطيرة أقصى مدياتها في زمن صدام التكريتي.

ولـوج بـاب القتـل

إنَّ مجزرة قصر الرحاب التي كان عبد السلام عارف من أشد المتحمسين لتنفيذها، تمثل بالنسبة له المدخل للولوج إلى انتهاكات أخرى، سالت فيها دماء وأزهقت فيها أرواح، وكشفت بالتدريج عن عقلية عبد السلام عارف الدموية، وكما هو معروف تبدأ عملية القتل في أول مرة صعبة جداً ويرافقها صراع داخلي شديد بين الإنسان وضميره وتميل فيها الكفة إلى استنكار القتل ورفضه، وما يلبث أن يزول هذا الاستنكار والصراع شيئاً فشيئاً كلما تقدم الإنسان في الممارسة. وهكذا كان الأمر بالنسبة إلى عبد السلام عارف، فقد كان ينشد القتل بخصوص العائلة المالكة ويتحمس له ويشجع عليه ويأمر به من بعيد، وكان هذا سلوكه في ثورة تموز عام 1958 وما سبقها في فترة الإعداد. وبعد مرور أربع سنوات ونصف هي الفترة ما بين ثورة تموز وانقلاب 8 شباط 1963 التي قضاها عبد السلام عارف ما بين السجن والاحتجاز في داره على خلفية استعداده لاغتيال الزعيم عبد الكريم قاسم في وزارة الدفاع، وكانت هذه الفترة كافية لتصحيح المواقف وتحسين السلوك وتجاوز الأخطاء السابقة، ولكن عبد السلام عارف كان على عكس ذلك تماماً، وقد برزت الرغبة في القتل والانتقام وسفك الدماء لديه ظهيرة يوم 9 شباط 1963، عندما حضر في دار الإذاعة وجهاً لوجه أمام عبد الكريم قاسم والمهداوي وطه الشيخ أحمد وكنعان خليل حداد، وسجّل عليه التاريخ

أنّه قال مخاطباً الزعيم وصحبه: «اخرجوا مناديلكم ويقصد بذلك لعصب عيون عبد الكريم قاسم وزمرته لتنفيذ حكم الإعدام بهم رمياً بالرصاص، غير أنّ عبد الكريم قاسم امتنع عن عصب عينيه، وكذلك فعلت زمرته، حيث لم يعصب أحدٌ منهم عيونه»[1].

إنّ هذه الكلمات الخطيرة تمثل إيذاناً بالقتل مع سبق الإصرار، وإيعازاً بالرمي للعسكريين المتحفزين، وما هي إلا دقائق معدودة حتى انهمر رصاص الموت ليحصد عبد الكريم قاسم وصحبه، واختلطت رائحة الدم بالبارود، وامتلأ بها أنف عبد السلام عارف وبقية القتلة، وخرج الجميع منتصرين، ومعهم الملازم (سالم عبد القادر) الذي روى تفاصيل نهاية عبد الكريم قاسم بدقة، وعند خروجه التقى به زكريا السامرائي، وأخذ منه المسدس العائد إلى عبد الكريم قاسم، أما مسدس طه الشيخ أحمد فأعطاه إلى شقيقه العميد سعدون عبد القادر، وقد صودر منه في دائرة الانضباط العسكري في الموصل وهو يقاوم انقلاب تشرين في نفس العام، ولم يبق المسدس في ملكيته إلا أشهر معدودة هي كل الفترة التي قضاها الانقلابيون في الحكم، أما رتبة عبد الكريم قاسم فقد سلمها سالم عبد القادر إلى مسؤوله الحزبي آنذاك الملازم الأول حامد جاسم الدليمي[2]. وبهذه الطريقة الرخيصة تمت تصفية عبد الكريم قاسم وممتلكاته. «وأخذ العقيد الطبيب عادل أحمد حقي من أطباء مستشفى الرشيد العسكري على عاتقه مهمة دفن جثمان

---

(1) د. جعفر عباس حميدي وآخرون: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، الجزء السادس، مصدر سابق، ص 32، من رواية العميد الركن المتقاعد (الملازم آنذاك) سالم عبد القادر حسن يوسف العباس.

(2) المصدر نفسه، ص 33.

عبد الكريم قاسم بسرية تامة، ثم اتضح معرفة بعض القرويين (من سكان الصرائف النازحين من جنوب العراق) لمكان القبر، وعلمتُ والقول لعبد الكريم فرحان – بنقل الجثة ورميها في نهر دجلة بعد ربطها بثقل كبير لكي لا تطفو»[1] .

وبعد أن نفض عبد السلام عارف يديه من قتل عبد الكريم قاسم وصحبه في مبنى دار الإذاعة، توجه ومعه الانقلابيون وقطعان الحرس القومي لافتراس كل من له صلة بقاسم وبالحزب الشيوعي العراقي حتى لو كانت بعيدة جداً ، وسالت أنهار من الدم وهُتكت أعراض وصُودرت كرامات الناس لمدة تسعة أشهر هي كل المدة التي أعقبت عروس الثورات!!، وسوف نأتي إن شاء الله تعالى على الجرائم والانتهاكات التي شارك فيها عبد السلام عارف بشكل مباشر، لأن ذلك من صميم موضوعنا.

---

(1) عبد الكريم فرحان: حصاد ثورة (مذكرات)، مصدر سابق، ص 73-74.

الإصرار على إعدام القس

وفي الفترة التي أعقبت انقلاب 8 شباط 1963، زار رئيس الجمهورية عبد السلام عارف مدينة الموصل يرافقه صالح مهدي عماش وزير الدفاع، وكان في استقبالهما في مطار الموصل العميد الركن عبد الكريم فرحان قائد الفرقة الأولى، وضباط ركن الفرقة. وهنا نترك الحديث للسيد عبد الكريم فرحان الذي يقول: «هبطت الطائرة ثم سارت على المدرج باتجاه المستقبلين.. توقفت محركاتها ونزل رئيس الجمهورية فتوجهتُ إليه مرحباً ثم رافقته وفتش حرس الشرف، بدأ بعده بمصافحة المستقبلين وكان يتحدث إلى بعضهم إذ سبق له أن عمل في مقر اللواء الخامس في الموصل.. وبعد أن فرغ من مصافحة المستقبلين توجهنا سيراً على الأقدام بناء على اقتراحه، كان يسير في الوسط وكان وزير الدفاع على يمينه وكنت على يساره، فجأة مدّ يده فأمسك بيدي وظننتها من باب المجاملة والتقدير، لكنه بعد خطوتين أو ثلاث سحب يده بسرعة وأمسك بيد صالح عماش وتبين لي أنه أخطأ في الأولى، كان شديد الحرص على مجاملة صالح عماش، وإرضاء أقطاب الحزب والحرس القومي... وقد تأيد ذلك في الخطبة المرتجلة التي ألقاها في النادي العسكري بعد قليل، فقد أثنى على الحزب وأشاد بدور الحرس القومي وأهميته في حماية وترسيخ الثورة، سرنا قليلاً وبعد بضع دقائق توجه إليّ قائلاً: «هل قطعتَ رأسه؟» ومؤشراً بيده أيضاً زيادة في الإيضاح، عرفت مقصده لكن تظاهرت بعدم الفهم، قلت له لا أدري ماذا تقصد، حدّق في وجهي وقال: (هل نفذت حكم الإعدام بالقس؟) أجبته ببرود أن أوراق القضية ما زالت في المحكمة لم

تصلني بعد، وسأدرسها بعد تسلمها واتخذ القرار المناسب بـموجب صلاحـيتي كحاكم عسكري، لم يعجبه الجواب فقال محتداً: «يجب أن تعدمه ». قـلت له: إنّ هذا من اختصاصي وهو قرار سابـق لأوانه، قـال: (لا بـد من إعدامه وعليك مصادقة الحكم وإلا فاترك الفرقة). أجبته إني أكره هذا الأسـلوب وأشجبـه ولا أسمح لأي شخص بالتدخل بشؤوني أو إملاء إرادته عليّ، لذلك قررت الاستقـالة الآن، ثم سلمت عليهما واتجهت نحو الفرقة بخطى سريعة، لحق بي وزير الدفاع صالح مهدي عماش مسرعاً، فأمسك بـيدي ورجاني باسـم المصلحـة الوطنية والقومية نبذ فكرة الاستقالة في هذه الظروف العصيبـة، وأيد وجهة نظري وليس من حقّ أي إنسان التدخل بشؤون الفرقة وإن القرار يعود إلي، عدت معه ومضينا نحن الثلاثة باتجاه النادي العسكري، وصلنا النادي وكان غاصاً بـالناس فارتجل رئيس الجمهورية كلمة أشاد بها بـدور حـزب البـعث في التخلص من الحـكم (الشعوبي الدكتاتوري) وأثنى على جرأة وبـطولة الحـرس القـومي، وطالب بالانضواء تحت لوائه، كان شديد الحماس في كلمته، وكان يتطلع بين حين وآخر إلى وزير الدفاع صالح عماش الذي يقف بجواره، وقبـيل المسـاء توجه رئيس الجمهورية يرافقـه وزير الدفاع إلى مطار الموصل فاستقـلا الطائرة التي كانت بانتظارهما عائدين إلى بغداد»[1] .

إن قضية إعدام القس التي أثارها الرئيس عارف بسجال عاصف مع قـائد الفرقة الأولى، وطريقة حديثه المقرونة بإشارة الذبح أو القتل التي اعتادها السـيد الرئيس وباتت تسيطر على سلوكه، تعطي انطبـاعاً عن مدى احتقـاره لأرواح الناس واستخفافه بها، وهي طريقة معيبة لا تتناسب مع موقعه كمسـؤول أول في

(1) المصدر نفسه، ص 83، 84، 85.

الدولة ينبغي أن يتعامل مع مواطنيه بالرأفة والرحمة. ثم إن الإصرار على القتل والإلحاح على تنفيذه قبل استكمال التحقيق ودراسة الموضوع لدى الدوائر المختصة، هي الأخرى لا نجد لها تبريراً إلا في قاموس شريعة الغاب والمجتمعات البدائية.

وقد شغلت هذه القضية الرئيس عارف واستغرقت كل وقت الزيارة حتى أضحت الزيارة وكأنها من أجل الإعدام، لولا الخطبة التي ألقاها الرئيس في النادي العسكري، وقد اندفع الرئيس مع هذه القضية إلى أقصى حد، وطالب قائد الفرقة بترك منصبه إذا لم يستجب وينفذ حكم الإعدام، وأمام هذا السجال المشحون بالغضب اضطر قائد الفرقة إلى الانسحاب وإعلان الاستقالة، لولا تدخل عماش ومناشدته للعدول عنها.

إنَّ هذه المناقشة الحادة ترشحت عنها حالة أُخرى غير ما ذكر، ويمكن للباحث أن يجد لها مصاديق في شخصية عارف وسلوكه، وهي ظاهرة ازدرائه لمرؤوسيه وعدم احترامه للأدنى منه موقعاً، وأحياناً يتعمد الإهانة والاحتقار.

وبعكس ذلك فهو ضعيف ومجامل إلى حد القرفِ مع الذين يشعر بخطورتهم عليه، وفي القصة المتقدمة أشار فرحان إلى هذا المعنى في مسكه ليد صالح مهدي عماش أثناء السير، أو التطلع إليه بين الفينة والأخرى من خلال الخطاب.

ومن أجل أن تكتمل الصورة في ذهن القارئ بالنسبة لقضية إعدام القس، التي أوجدت أزمة عابرة بين رئيس الجمهورية عبد السلام عارف وقائد الفرقة الأولى عبد الكريم فرحان، لا بد من الاطلاع على خلفياتها على لسان الأخير الذي يقول« حكمت المحكمة العسكرية في الموصل على أحد القسس بالإعدام، بسبب رسالة كان قد أرسلها إلى الأكراد اعتبرت دليل تعاون مع الثوار أو التجسس لحسابهم، وصلتني الأوراق فدرستها بعناية بالغة وأبدلت عقوبة الإعدام بالسجن

المؤبد لدوافع إنسانية، وتقديراً للظروف الراهنة وانتشار إشاعة اضطهاد السلطة للمسيحيين، وقناعتي أن الرسالة كانت بدافع الخوف لاتقاء الأذى بعد أن عجزت الحكومة عن حماية القرى المسيحية، وتعرض بـعضها لغارات الثوار. والظاهر أنَّ أهله وأقاربه علموا بصدور الحكم وقرب مصادقته وتنفيذه فبعثوا رسـالة إلى الفاتيكان الذي احتج على الإعدام وطالب بيان أسبابه، وفجأة وبعد مرور بـضعة أيام على تبديل الحكم، اتصل بي هاتفياً من وزارة الدفاع المشـاور العدلي العميد الحقوقي عبد الخالق الدروبي، وسألني متى أُعدم القس؟ استغربـت من سـؤاله فسألته لماذا. قال لقد تسلمنا احتجاجاً من الفاتيكان، أجبته إنّه لم يُعدم إذ لم أُصادق الحكم وأبدلته بالسجن المؤبد، فرح جداً وارتاح وقال: بوسـعنا الآن أن نرد على الاحتجاجٍ، ونثبت في الوقت نفسه كذب المزاعم التي يطلقها الأعداء»[1].

إنّ مجرد كتابة رسالة تقضي على صاحبها بالموت في قوانين عبد السـلام عارف الوضعية ومحـاكمه العسـكرية، ولا نجد تفسـيراً في اندفاع رئيس الجمهورية وضغطه على قائد الفرقة من أجل التعجيل في قـتل القـس، سـوى طائفيته البغيضة وعنصريته المقيتة المخبوءة تحت شعارات الوطنية والقومية.

«ويذكر السيد هديب الحاج حمود وزير الزراعة في عهد قاسـم (إن عبـد السلام عارف ذكر لأحد الضباط الأحرار الموجودين معه في الفوج ليلة 14 تموز 1958، بـأنهم سـينفذون الثورة وهناك ثلاث جماعات يجب اسـتئصالها وهم: الأكراد والمسيحيون والشيعة»[2].

---

(1) المصدر نفسه، ص 84.

(2) ليث عبد الحسـن الزبـيدي: ثورة 14 تموز 1958 في العراق، مصدر سابـق، هامش ص 344 (مقابلة شخصية لليث الزبيدي مع السيد هديب الحاج حمود بتاريخ 21/6/1977).

جرائم وانتهاكات

بدأت حقبة سوداء مظلمة بعد الثامن من شباط 1963، استهدفت حياة الإنسان وأمنه وشرفه، عاثت فيها قطعان الحرس القومي المفترسة بأرواح الناس ومقدراتهم وممتلكاتهم، ودفع الشيوعيون وأنصار الزعيم عبد الكريم قاسم الثمن باهظاً في أقبية قصر النهاية والنادي الأولمبي وأماكن أخرى في كل محافظات القطر، اتُخذت كمسالخ بشرية لتحطيم كيان الإنسان وتقطيع أوصاله. ومنذ الأيام الأولى التي أعقبت الانقلاب قامت قطعان الحرس القومي المفترسة بحملات مسعورة لمداهمة البيوت وملاحقة من وقف إلى جانب الزعيم عبد الكريم قاسم وإبادتهم، فتمت تصفية سكرتير الحزب الشيوعي العراقي سلام عادل (حسين أحمد الرضي) بطريقة وحشية بعد أن حقق معه كل من بهاء حسين شبيب وحازم جواد وزير الدولة ومحسن الشيخ راضي والأخيران عضوان في المجلس الوطني لقيادة الثورة والقيادة القطرية.

ومنذ اعتقاله في 19 شباط 1963 أي بعد عشرة أيام من مقتل عبد الكريم قاسم خضع لفنون التعذيب الوحشي، وشوهد في الرابع والعشرين من شباط بعد خمسة أيام من إلقاء القبض عليه «في سرداب القصر، وقد عُذب طيلة ساعات ذلك اليوم بمختلف وسائل التعذيب، فامتلأ جسده بالجروح وكسرت عظامه وقطع محسن الشيخ راضي بآلة جارحة عضلات ساقه وأصابع

يديه»[1] . وبالغ الحرس القومي في تعذيبه وصبوا عليه أنواع العذاب «الذي شوه جسده ولم يعد من السهل التعرف عليه، وفُقـئت عيناه وكانت الدماء تنزف منهما ومن أُذنيه وتدلى اللحم من يديه المقطوعتين، ورُش الملح والفلفل فوق جسده المدمى لزيادة آلامه، وأشرف على تعذيبه وبشكل وحشي شرس محسن الشيخ راضي (ابن مدينته النجف) الذي كان يحقد عليه بشكل فظيع»[2] .

ولأول مرة في تاريخ العراق الحديث يتحول فيه الوزير إلى جلاد يمارس التعذيب ببشاعة غير معهودة. ويتحول عضو مجلس قيادة الثورة أعلى سلطة في البلاد إلى شرطي تحقيق، إنها مهن وضيعة وغير شريفة. إذ كيف يمكن للوزير أن يغادر موقعه الحساس في إدارة البلاد ويذهب إلى غرف التعذيب حيث العفونة ورائحة الدم، ليمارس هوايته المفضلة في الضرب بالكرباج، وقطع الأوصال الآدمية وفقأ العيون والاستمتاع بالصراخ وأصوات الاستغاثة؟! إنه عمل همجي مدان يدل على مدى حقد ووحشية القائمين به.

وواصلت زمر الحرس القومي أعمالها في المداهمة والاعتقال والتعذيب، ولم تتوقف عند حَد. و«اقتيد عضو اللجنة المركزية عبد الرحيم الشيخ بعد اعتقاله إلى قصر النهاية معصوب العينين موثوق اليدين والرجلين. عذبه الحرس القومي بشكل وحشي في سرداب القصر، ووضعوه في مكان تسقط عليه المياه القذرة عدة أيام، وكسروا عدداً من أضلاعه، وساهم في تعذيبه هاشم قدوري ومحسن الشيخ راضي وأيوب وهبي وغيرهم. سُحب من السرداب فاقد الوعي ورُمي في غرفة

---

(1) ثمينة ناجي يوسف ونزار خالد: سلام عادل سيرة مناضل، الجزء الثاني ص 387.

(2) المصدر نفسه، ص 387.

امتلأت بالمعتقلين في الطابق الأعلى، حيث يروي أحدهم: علمنا بوجوده بيننا من مناداته باسمه أثناء التعذيب رغم تردي حالته الصحية. كان صامتاً لا يكلف نفسه الرد عليهم. ولا زلت أتذكر جلسته فاقداً السيطرة على نفسه بسبب كسر عدد من أضلاعه وعظم الحوض، فوضعه حراسه قرب الباب المفتوح ليواجه تيار الهواء البارد بعد أن عصبوا عينيه بعصبة رطبة ملطخة بالدماء فاسود جلده. (لقد) رفض طلب حازم جواد وأبو طالب عبد المطلب ومنذر الونداوي بإرسال برقية تأييد إلى مجلس قيادة الثورة، فضربه حازم جواد رداً على هذا الموقف»[1].

إنّ أخذ التأييد عن طريق الضغط النفسي والتعذيب الجسدي عملية بدائية مدانة تشجبها القوانين ولوائح حقوق الإنسان. فبعد أن كسروا أضلاعه وعظم الحوض وفقد السيطرة على نفسه، يطالبونه بإرسال برقية تأييد لمجلس قيادة الثورة على الإنجازات الكبيرة وحفلات التعذيب والجرائم والانتهاكات في أروقة قصر النهاية، وقد مثل مجلس قيادة الثورة في هذه الحفلات كل من منذر الونداي وحازم جواد عضوا المجلس المذكور منذ 8 شباط 1963. «واعتُقل محمد حسين أبو العيس وزوجته سافرة جميل حافظ. وبدأ التحقيق الأولي معه من قبل الحرس القومي بعد وصوله إلى قصر النهاية. وأصابه حرس قومي صدفة بطلق ناري من سلاحه في صدره أثناء نزوله من الطابق الأعلى بعد الاستجواب الأولي»[2].

«واعتُقل عضو لجنة التنظيم المركزية حسن عوينة يوم 27 شباط 1963، في اليوم التالي لمداهمة البيت الذي كان يسكن فيه، يقول عنه طالب

---

(1) المصدر نفسه، ص (387-388).

(2) المصدر نفسه، ص 388.

شبيب في الحلقة 16 من مذكراته المنشورة في جريدة الزمان الدولية (وكنت قبل السفر للقاهرة، أي بعد الثورة (الانقلاب) بأيام قد زرت (قصر النهاية) فرأيت حسن عوينة في حالة يرثى لها، وأمرت بالكف عن التحقيق معه ومعالجته حتى عودتنا من السفر كي تتاح فرصة محاورته (يقصد تعذيبه لانتزاع المعلومات منه) حول ما قيل عن ترؤسه لفرق الاغتيال التي تزعم أنها تستهدف قيادة حزب البعث. جلست أمامه وكان بعض أعضاء قيادة الحرس وفرع بغداد ما زالوا يحققون معه (علي صالح السعدي هو الذي حقق معه). قلت له: لماذا لا تعترف؟ (هذا هو الحوار) أجاب: أنا عقائدي ومقتنع بمبادئي، ولا يمكن أن أخون رفاقي ومبادئي. قلت: إنَّ هؤلاء سيلحقون بك الأذى وربما تقتل.

فقام من مجلسه وكان يرتدي ملابسه الداخلية فقط، وسحب لباسه الداخلي وأراني ظهره وقفاه الممزقين وقال: ماذا سيفعلون أكثر من ذلك، فأنا أصبحت لا أشعر بقسوة التعذيب مهما كان نوعه.

وقد عجل الجلادون في قتله تحت التعذيب جراء تحديه لهم واستهانته بهم»[1].

ومن خلال حديث طالب شبيب نرى أن الاستنفار عمَّ الحكومة بكاملها فنزلت إلى قصر النهاية للثأر والانتقام، وفضلاً عن بعض أعضاء القيادة القطرية وأعضاء مجلس قيادة الثورة الذين يتناوبون المكوث في قصر النهاية كما مرَّ معنا، فإنه شاهد بعض أعضاء قيادة الحرس وفرع بغداد الذين ما زالوا يحققون مع (حسن عوينة) حتى بعد أن جلس وزير الخارجية طالب شبيب أمامه، ولم

---

(1) المصدر نفسه، ص (388-389).

يكترث هؤلاء المحققون بما أمرهم به الوزير «من الكف عن التحقيق معه ومعالجته» وهي رواية مشكوك في صحتها لأنها تتناقض مع ما تحدث به مع الضحية على عجل، وإن ما ذكره من هذا الحديث السريع جملتان فقط «لماذا لا تعترف؟» ثم هدده بقوله: «إن هؤلاء سيلحقون بك الأذى وربما تقتل ». فإذا أحسنا الظن ولم نعتبر ذلك إشارة إلى الجلادين المتحلقين حوله لزيادة التعذيب والتنكيل، فإنها بلا شك تستبطن التهديد والوعيد، وإذا كان طالب شبيب لم يمارس التحقيق حسب ادعائه، فقد تكفل هذا الدور المدان عنه أخوه المهندس بهاء شبيب الذي «مارس تعذيب المعتقلين في اليوم الأول للانقلاب واقترف العديد من الجرائم منها قتل عضو منطقة بغداد متي الشيخ في الساعة الثالثة والنصف من صباح 14/ 2/ 1963 وأمام صديقه محمد باقر الجلبي، وانتقل بعد ذلك إلى قصر النهاية ليصبح أحد الجلادين فيه»[1].

واعتُقلت نرجس الصفار زوجة جمال الحيدري عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي، وكانت حامل في شهرها الخامس بابنتها نادية، واعتُقلت معها طفلتها ليلى البالغة من العمر ثمانية أشهر، واعتقل ولداها من زوجها الأول: نظمي وفاضل والأخير تمَّ اعتقاله أثناء نقله بريداً حزبياً إلى بيت إلياس حنا.

«تقول نرجس الصفار: عندما حضر محسن الشيخ راضي أخذ يسأل عني قائلاً: أين ابنة مدينتي نرجس الصفار؟ أريد مشاهدتها. وعندما التقاني مدَّ مخالبه تحت ثيابي وضغط على بطني وقال مشيراً إلى حملي: ابن من هذا؟

أجبته: ابن زوجي جمال الحيدري.

---

(1) المصدر نفسه، ص 385.

دار هذا الحوار أمام ابني نظمي البالغ من العمر خمسة عشر عاماً والمعلق في سقف الغرفة حيث كان يجري تعذيبه لانتزاع المعلومات منه عن مكان اختفاء جمال الحيدري. شعرت بالاستحياء من ابني لقيام محسن الشـيخ راضي بـرفع ثوبي والضغط على بطني أمامه، ورفعت رأسي إلى نظمي فبدت لي على وجهه المتورم من التعذيب ظل ابتسامة يشجعني بها، فقلت له: ولدي نظمي لا تخجل من ذلك إنهم أشباه رجال. وعند ذلك انهالت الصفعات»[1] .

القصة المتقدمة وثيقة حسن سلوك لمحسن الشيخ راضي النجفي ابن العائلة الدينية !!.

«وفي السادس والعشرين من شهر آذار (مارس) 1963، أصدر الحـاكم العسكري في بغداد بياناً أعلن فيه محاكمة وإعدام أحد عشر عسكرياً ومدني واحد هو الطالب في الصف المنتهي من كلية الطب صاحب المرزة، وكان أحـد قـادة اتحاد الطلبة العام في الجمهورية العراقية»[2] .

وفي 1 /6/ 1963 تقدم والده أحمد الحاج علي المرزة برسالة إلى يوثانت السكرتير العام لهيئة الأمم المتحدة، وإلى هيئات دولية أخرى في الهلال الأحـمر وحقوق الإنسان والرأي العام العالمي.

جـاء فـي جانب منها: «إن الأشخاص الـذين يقومون بعمليات التعذيب هم: مدحت إبراهيم جمعة، عبد الكريم عبـد السـتـار الشيخلي، منعم قدوس، خليل العاني، صلاح الطبقـجلي، محسـن الشـيخ راضي، عدنان هايس، عامر

---

(1) المصدر نفسه، ص 391.

(2) المصدر نفسه ، ص 394.

علوش[1]، حازم مصلاوي، نجاد الصافي، صالح المدني، وقد كان معهم اثنان من القتلة المأجورين اللذين لهم سجل حافل بالإجرام وهما جبار وستار محـــمود علي (الكردي).

ويشرف على عمليات التعذيب القائد العام للحرس القومي (منذر الونداوي) وغالباً ما يكون بصحبته نائب رئيس الوزراء علي صالح الســعدي ووزير الدولة حازم جواد» [2]. وكما مرَّ بنا أن شهادات واعترافات خطيرة تؤكد أن حازم جواد كان من الضالعين في ممارسة التحقيق وضرب المعتقلين، وقد زار قصر النهاية عدة مرات لهذا الغرض، ولكنه يشهد بأن عبد الســلام عارف كان أكثرهم اندفاعاً لتصفية الشــيوعيين. ومما يعطي صورة أوضح عن هذا الاندفاع ننقــل ما رواه الدكتور علي كريم سعيد عن لسان حازم جواد قوله: »كنا في قصر زنزونة (عبد السلام عارف وحازم جواد وطالب شبيب) وهو مقر إقامتنا في آخر زيارة رسمية للقـــاهرة (آب 1963). جاء جمال عبـــد الناصر لزيارتنا وكان معه أمين هويدي وآخرون، فكانت لنا جلسة مراجعة لوضع اللمسات الأخيرة على حصيلة زيارتنا لمصر، وخلالها وعد عبد الناصر بزيارة العراق قريباً، وأكد على أهمية تحقـــيق الوحدة، ولكنه أشار قائلاً: (إن الشعب المصري طيب وبسيط وليس مفيداً أن يفاجأ كل يوم عندما يفتح الجريدة صباحاً فيقرأ أنباء عن إعدام ما لا يقل عن خمســـة من خصوم الحكومة العراقية السياسيين ولا سيما الشيوعيين). وهنا وجد حازم جواد أن الفرصة مؤاتية ليقول للرئيس جمال عبد الناصر: (سيادة الرئيس إن حـــديثك

---

(1) الصحيح عمار علوش.

(2) المصدر نفسه، ص 395.

بمحله وهذا أبو أحمد (عبد السلام عارف) أمامك فاقنعه أن يخفف من حماسه هو وبعض الضباط إلى تصفية الشيوعيين)[1] .

ما تقدم يمثل صوراً محدودة جداً من مشاهد عديدة لتجاوزات وجرائم اقترفها الحرس القومي بعد انقلاب 8 شباط 1963، فقد داهم هذا الجهاز البيوت الآمنة، وألقى القبض على الآلاف وزج بهم في غياهب السجون في مختلف أنحاء العراق، وشملت هذه الاعتقالات الكيفية الشيوخ والنساء والأطفال، وخضع الجميع للتحقيق، ومن أجل حصوله على الاعترافات مارس هذا الجهاز التعذيب بشتى صوره المؤلمة والمخجلة، وقرن ذلك بعمليات اغتصاب واعتداءات غير شريفة، ودارت ماكنة القمع دورتها فمات تحت التعذيب عدد من الضحايا ومعظمهم من الشيوعيين والقاسميين، وصدرت عن الحاكم العسكري العام رشيد مصلح أحكاماً كيفية وغير قانونية راح ضحيتها العشرات من المعتقلين. وانتشرت عمليات دفنهم وهم أحياء بشكل يثير القرف والتقزز. وقد أسست هذه الجرائم النكراء التي تغاضى عنها عبد السلام عارف أو سكت، لجرائم أخرى أكثر بشاعة ووحشية بعد أن اكتشفت المقابر الجماعية التي اقترفتها عصابات النازحين من ريف تكريت والتابعين لهم من أعضاء حزب البعث العراقي وبإشراف وتوجيه صدام حسين.

---

(1) د. علي كريم سعيد: البيرية المسلحة، حركة حسن سريع وقطار الموت 1963، ص 193.

عبد السلام عارف
متطوعاً في صفوف الحرس القومي

إن هذه الصور المفزعة من إرهاب الحرس القومي، التي تم تسليط الأضواء عليها وفرزها من بين آلاف المشاهد المدهشة، لم تكن هي الأكثر هولاً وفظاعة، ولكن الاختيار وقع عليها بعد أن بذلت جهدي من أجل فرز بعضها خصوصاً تلك التي حدثت قبل 27 آذار 1963 حيث كان عبد السلام عارف في قمة ولائه للحرس القومي، ولا يعني ذلك أن عبد السلام عارف لم يكن موالياً للحرس القومي قبل هذا التاريخ بل بالعكس كان في ذروة اندفاعه وتأييده، ولكن ليس لدينا الحجة التي تدعم ذلك كالوثيقة والصورة والتصريح، التي توفرت لدينا في التاريخ المذكور.

وهذا يعني أن عبد السلام عارف كان عارفاً بحقيقة ما يجري في قصر النهاية والنادي الأولمبي من جرائم ومخالفات قانونية وشرعية يندي لها الجبين. وإنَّ أي إنسان يمتلك قدراً من الحس الوطني والغيرة العربية فضلاً عن الانتماء الديني لا بد أن يشجب الممارسات القمعية التي سادت تلك الفترة المظلمة ونفذت من قبل الحرس القومي قيادات وقواعد. ولكن عبد السلام عارف المسكون بعبادة الذات والرازح تحت غرائزية الثأر والانتقام، كان مندفعاً وبحماس قل نظيره في

تأييد الحرس القومي «كما حاز الحرس القومي على ثناء قادة الثورة الذين أشادوا بمحاولاته ودوره الكبير في مختلف المناسبات. فقد وقف كل من عبد السلام عارف وأحمد حسن البكر ومعهما الوفد الجزائري الزائر برئاسة (هواري بومدين) وزير الدفاع الوطني. في منصة التحية في القصر الجمهوري، لتحية فصائل وكتائب الحرس التي استعرضت أمامهم طوال ساعات ثلاث احتفاءً بذكرى انتفاضة 27 آذار 1961 (إضراب البنزين) »[1] .

والغريب أن يقف (هواري بومدين) وزير الدفاع الوطني لأول حكومة في الجزائر بعد الاستقلال، جنباً إلى جنب مع عبد السلام عارف وأحمد حسن البكر قتلة عبد الكريم قاسم الذي دعم ثورة المليون شهيد بكل صدق وإخلاص !

والذي لا يمكن تبريره أن ينخدع (هواري بومدين) ويقف على منصة التحية في القصر الجمهوري لتحية قطعان الحرس القومي التي شاركت في تصفية عبد الكريم قاسم نصير الثورة الجزائرية. ولم يمض بعد على جريمة قتله سوى شهر ونصف فقط.

ولا زلت أتذكر من سني الطفولة ومرابع الصبا المظاهرات الحاشدة في مدينتنا، وهي ترفع صور جميلة بوحيرد ويوسف بن خده وعباس فرحات وأحمد بن بلة قادة ثورة الجزائر ومناضليها. وتعرفنا ونحن تلاميذ صغار على أصحاب هذه الصور وعشقناها ببراءة. إضافة إلى ما غرسته الأناشيد الثورية والقصائد الحماسية في نفوسنا من حب وولاء للجزائر وثورتها. وكل ذلك كان يجري في عهد عبد الكريم قاسم.

---

(1) صحيفة الجماهير العدد (43) في 29 /3/ 1963 نقلاً عن د. جعفر عباس حميدي وآخرون: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، الجزء السادس، ص 150.

«كما قامت الحكومة العراقية بعد قيام الثورة بمد يد العون والمساعدة إلى حركات التحرير العربية، فخصصت في الميزانية مليوني دينار سنوياً لدعم حكومة الجزائر المؤقتة، بالإضافة إلى تخصيصات الأسلحة والمعدات الحربية، وفتح الدورات التدريبية للمجاهدين الجزائريين.

وقد جاء تأكيد ذلك في خطاب عبد الكريم قاسم قائلاً:

إنني أبشركم بأن الأسلحة التي خصصت للجزائر كانت بدرجة كافية. وقد خصصنا أسلحة أخرى، وسوف نخصص أسلحة أخرى حتى تتحرر الجزائر، وسوف ندعمها بكل ما أوتينا من قوة. فهذه معاهدنا ومدارسنا العسكرية ومعاهد العلم الأخرى مفتوحة أبوابها أمامهم، فهم إخواننا وما عليهم إلا أن يحضروا هذا البلد ويدرسوا على حساب هذه الدولة وهي دولتهم»[1].

ووفاءً لعبد الكريم قاسم زار هواري بو مدين قاتليه عبد السلام عارف وأحمد حسن البكر، ووقف معهم على منصة التحية في القصر الجمهوري لاستقبال كتائب الحرس القومي التي شاركت في قتل قاسم صديق الشعب الجزائري ومؤازر ثورته.

وتمر الأيام ويُسقى (هواري بومدين) السم الزعاف على يد الحارس القومي (صدام حسين) في بغداد عام 1978، وقد ذكر هذه الجناية الخطيرة وزير الدفاع السوري العماد مصطفى طلاس وهو من شهودها الأحياء. وبموت بومدين تنتهي حياة الشاهد الوحيد لاتفاقية الجزائر الخيانية عام 1975.

كما أظهر عبد السلام عارف حماساً متزايداً في الثناء على قوات الحرس القومي، «ففي كلمته التي ألقاها خلال افتتاحه للمخيم الكشفي في أبي غريب. أشاد

---

(1) ليث عبد الحسن الزبيدي: ثورة 14 تموز 1958 في العراق. مصدر سابق، ص 280.

عارف بالحرس القومي ودوره في المجالات كافة. فهو على حد قوله: حصيلة التنظيم الشعبي الذي ما زال يقوم بواجبه المقدس معمور القلب، مرفوع الرأس، وأن يكون المرآة الصافية النظيفة للجبهة القومية»[1] .

في كلمته المارة الذكر ارتكب عبد السلام عارف خطأ كبيراً عندما أشاد بدور الحرس القومي في المجالات كافة. وهل هناك دور في أي مجال معين لا نعرفه قد اضطلع به الحرس القومي غير القتل والقمع ومصادرة الحريات ومخالفة الشريعة والقانون ؟!

ولنا أن نتساءل عن نوعية الواجب المقدس الذي قام به الحرس القومي، وهل يستطيع كائن من كان أن يدلنا على أثر من آثار الحرس القومي يمكن أن نضعه تحت عنوان الواجب المقدس. إنها كلمة أقرب إلى النفاق منها إلى المجاملة.

«وخلال تفقده للمناطق التي تضررت بالفيضان في لواء الموصل قال عارف: إننا والحمد لله كلنا حرس قومي للدفاع عن الثورة... الجماهير الشعبية وقيادتها الطليعية صممت على مواصلة النضال لتحقيق أهداف الوحدة والحرية والاشتراكية»[2] .

عندما يصرح عبد السلام عارف بأنه واحد من أفراد الحرس القومي فعند ذلك لا يمكن أن نعفيه من مسؤولية الجرائم التي اقترفها هذا الجهاز الموتور، خصوصاً تلك التي سبقت سفره إلى الموصل وتفقده للمناطق التي تضررت بالفيضان.

---

(1) جريدة النداء العدد (3) في 4/4/1963، نقلاً عن : د. جعفر عباس حميدي وآخرون: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، الجزء السادس، ص 151.

(2) جريدة الجماهير العدد (59) في 16/4/1963، نقلاً عن : د. جعفر عباس حميدي وآخرون، المصدر نفسه، ص 151.

ثم إن فصائل الحرس القومي المنتشرة في كافة أنحاء العراق عندما تسمع بانتساب رئيس الجمهورية لها، فإن ذلك سيكون بمثابة المباركة الرسمية لكافة الممارسات التي تضطلع بها. ولا شك أنّ هذا الانتساب والتصريحات الواردة على لسانه كفيلة بإعطاء زخم غير محدود لهذه الفصائل كي تندفع إلى ممارسات شاذة أكثر دموية ووحشية.

ومما يؤاخذ عليه عبد السلام عارف ويضعه في دائرة المسؤولية القانونية والشرعية إذا كان ممن يعير للشرع اهتماماً مساهمته في دعم الحرس القومي قولاً وفعلاً، وتأييده والدفاع عنه، وفوق كل هذا وذاك «فقد ارتدى عبد السلام عارف وأحمد حسن البكر في ليلة 19 نيسان 1963 ملابس الحرس القومي، وراحا يفتشان السيارات المارة في ساحة التحرير ويسألان ركابها عن هوياتهم بصورة اعتيادية. وتكرر الشيء نفسه في ساحة الأندلس، في حين احتسى الحارسان الشاي في إحدى المقاهي الشعبية في ساحة النهضة ببغداد»[1].

إن عبد السلام عارف لجأ إلى هذا التأييد الطوعي مختاراً لا مجبوراً، ولم يكن سيف الحرس القومي مصلتاً على رأسه، وإنما ولج هذا الباب بكل حريته وكامل إرادته، ومن باب التكفير عن الذنوب، أو من أجل غسل العار والتخلص من تبعات المسؤولية المشتركة مع الحرس القومي في الممارسات اللاقانونية، والعمل على وضعها على أكتافهم فقط، أمر عبد السلام عارف بعد انفراده بالسلطة، بإعداد كتاب يضم شكاوى المواطنين من جرائم وتجاوزات أفراد الحرس القومي وقادته، وقد ضم هذا الكتاب اعترافات خطيرة لمواطنين

---

(1) جريدة الجماهير العدد (63) في 20/ 4/ 1963، نقلاً عن : د. جعفر عباس حميدي وآخرون: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، الجزء السادس، ص 151.

ومواطنات وقع عليهم الحيف وعانوا من الظلم والتعسف بعد أن أخضعوا للاستجواب والتحقيق والتعذيب، وأكرهوا على أعمال غير شريفة تحرمها الشريعة ويعاقب عليها القانون، كما تضمن الكتاب صوراً لآلات التعذيب ولأجساد مهترئة استخرجت من حفر ومقابر جماعية، والتقطت لها صورٌ لتكون شاهداً على بربرية الحرس القومي وساديته، وظهر كتاب (المنحرفون) وهو يفضح تلك الممارسات الشاذة ويضعها على أكتاف قادة الحرس وعناصره فقط، وينأى بعبد السلام عارف ورشيد مصلح التكريتي بعيداً عنها، وظن الناس أنَّ الاثنين لا علاقة لهما بتلك التجاوزات والمخالفات القانونية، ولكن القومي المعروف عبد الكريم فرحان وزير الثقافة والإرشاد في حكومة عبد السلام عارف، كشف قضية هامة وخطيرة تتعلق بظروف طبع كتاب (المنحرفون) أكد فيها أن عبد السلام عارف ورشيد مصلح حذفا من مخطوطة الكتاب الكثير من الفقرات التي تدينهما، وتضع بعضاً من المسؤولية على عاتقهما، وبعد أن اتصلت مديرية الاستخبارات العسكرية بوزارة الثقافة والإرشاد للتداول معها بشأن طبع المخطوطة أو تدبير المال، لكن الوزارة رفضت الاقتراحين معاً لأن نشاطها ثقافي محض، ولا يدخل المقترحان ضمن اختصاصها، وبعد اليأس من إقناع الوزارة قررت مديرية الاستخبارات العسكرية طبع عشرين ألف نسخة من مخصصاتها، وقبيل البدء بطبعه طلب عبد السلام عارف المخطوطة للإطلاع عليها، وبقيت لديه بضعة أيام وحذف الكثير من فقراتها بعد التداول مع الحاكم العسكري العام[1] فكلاهما ساهم في الحكومة السابقة وستظل تهمة التساهل

(1) الحاكم العسكري العام: هو العقيد رشيد مصلح التكريتي وقد شغل هذا الموقع بعد انقلاب 8 شباط 1963. وتعاون مع حزب البعث العراقي مسرفاً في تصفية مناوئيه، ولكنه قتل بسيف البعث بُعيد عودته ثانية للحكم عام 1968 بتهمة التجسس لصالح المخابرات المركزية الأمريكية.

والسكوت عالقة بهما رغم تظاهرهما بعدم العلم[1]، في حين أن كليهما ضالع في جزء من الممارسات المدانة، ولذلك جرى حذف الكثير من الفقرات المتعلقة بهما خشية الافتضاح، ومما يدين الحاكم العسكري العام أنه أصدر عدداً كبيراً من قرارات الإعدام الجائرة وراح ضحيتها العديد من المعتقلين وأذيعت أسماؤهم بالراديو، وبعضها لم ينفذ حكم الإعدام بأصحابها أثناء إذاعة القرار، وإنما جاء الإعلان عن أسمائهم بين المعدومين لإثارة الرعب في صفوف المعتقلين، وكوسيلة من وسائل الضغط عليهم وابتزازهم للإدلاء باعترافات جديدة. وكان ذلك يجري بالتنسيق بين قادة الحرس القومي والحاكم العسكري العام رشيد مصلح.

وقد جربت هذه المحاولة مع محمد صالح العبلي عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي بعد أن «انتقم الحرس القومي انتقاماً شديداً من العبلي[2] بسبب تحديه لهم قبل الاعتقال، وجرأته في مخاطبتهم وشتمه لهم ولحزبهم بعد وقوعه في أيديهم. وسخر من الحرس القومي بعد أن أسمعوه بيان إعدامه هو والحيدري وعبد الجبار وهبي من الراديو قبل تنفيذه به»[3].

(1) عبد الكريم فرحان: حصاد ثورة (مذكرات)، مصدر سابق، ص 161.

(2) روى خالد طبرة للأستاذ صفاء الفلكي (سفير في أكثر من بلد وبعثي مساهم بكل المراحل السابقة) قائلاً له: حفرنا أنا وسعدون شاكر (مدير المخابرات العامة ووزير داخلية صدام حسين لفترة طويلة) قبراً لمحمد صالح العبلي وجئنا به وأنزلناه إلى القبر (الحفرة) وبعد مدّه بداخله طالبه سعدون شاكر بالاعتراف أو الموت فردّ العبلي بشجاعة واتهمنا بخيانة الوطن. فأطلق عليه سعدون شاكر النار فمات فوراً دون أن يعترف أو يتنازل، وحصل الأمر مع مهدي حميد. (راجع د. علي كريم سعيد، عراق 8 شباط 1963، ص 200).

(3) ثمينة ناجي يوسف، ونزار خالد: سلام عادل سيرة مناضل. الجزء الثاني، مصدر سابق، ص 408.

حركة حسن سريع : بوابة القتل والانتقام

وجاءت حركة 3 تموز 1963 المسماة (حركة حسن سريع) لتكشف عبد السلام عارف على حقيقته، بعد أن أزالت عنه كل الأقنعة التي يتستر بها، وكل الأغطية التي يتلفع بها، ولا يهمنا في هذا المجال أن نوضح كيفية الإعداد للحركة ورجالها وتنظيمهم، بقدر ما يهمنا اندفاع عبد السلام عارف في إبادتهم، وانفتاح شهيته للقتل إلى أوسع مدياتها. فالحركة التي قادها نائب العريف (حسن سريع) وسميت باسمه انطلقت في معسكر الرشيد، وكان مقرراً لها بعد السيطرة على المعسكر أن تطلق سراح الضباط الشيوعيين والقاسميين وبعض الكرد المعتقلين في سجن الرشيد العسكري، وقد وقع في أسر رجال الحركة من المسؤولين، حازم جواد وزير الدولة وطالب حسين الشبيب وزير الخارجية، والاثنان عضوان في القيادة القطرية ومجلس قيادة الثورة، كما وقع في الأسر معهما مقدم الجو منذر توفيق الونداوي قائد قوات الحرس القومي وعضو مجلس قيادة الثورة أيضاً.

وكانت تأكيدات قائد الحركة لرجاله وهي آخر ما سمعوه منه «بأن تعليمات جديدة قد أُبلغ بها وهي أن : «لا تقتلوا أحداً بل اعتقلوهم وسنقدمهم للمحاكمة»[1]. وقد أخذت هذه التعليمات طريقها إلى التطبيق، ولم يمس بأذى القادة الذين وقعوا في الأسر.

---

(1) د. علي كريم سعيد: البيرية المسلحة، حركة حسن سريع وقطار الموت 1963، مصدر سابق، ص70.

ولأجل إحباط المحاولة انطلقت كتيبة الدبابات الرابعة من القصر الجمهوري إلى معسكر الرشيد، تتقدمها «دبابة صعد إليها رئيس الجمهورية عبد السلام عارف ويقودها أحد رجال الانتفاضة، الذي كانت منوطة به مهمة الذهاب بدبابته إلى الإذاعة في كرادة مريم، بعد فترة تطور الانتفاضة للمساهمة في السيطرة عليها.

وكان ضابط الصف سائق الدبابة قد فوجئ بالرئيس يمتطي دبابته ويأمره بالتوجه إلى معسكر الرشيد، مما جعله عاجزاً عن القيام بأي فعل عدا قتل الرئيس نفسه، لكنه لم يفعل، ورغم ذلك فقد ورد اسمه خلال التحقيقات فأمر عبد السلام عارف بإعدامه مع الوجبة الأولى»[1] في 31 تموز 1963.

وفي هذا المقام يجدر التنبيه عن الفرق بين عقلية ضابط الصف الذي يسوق الدبابة وتقيده بتعليمات الجهة التي ينتمي إليها، وعقلية المشير الركن عبد السلام عارف رئيس الجمهورية الذي ساهم في إعدامه. وبعد ارتكابه جريمة الأمر بالإعدام هذه، هل هناك من يدعي بأن عارفاً لا يزال في دائرة الإيمان وبإمكانه أن يسبغ مسوح التدين عليه ؟!

«وعندما وصل الرئيس بدبابته إلى البوابة الشمالية للمعسكر، التي كان يتولى حراستها عن الثوار العريف (جليل خرنوب) وهناك عند البوابة تواجه الرجلان (ضابط الصف) و (المشير الركن) فبهت الجندي وعادت به الذاكرة لا إرادياً إلى الفارق الكبير بين الضابط والجندي، بله جندي وضابط بمنصب رئيس جمهورية، فلم يتحمل ذلك المشهد وبدلاً من أن يطلق النار على من يفترض أنه عدوه، ارتفعت يده اليمنى لا شعورياً ليأخذ لصيده الثمين (رئيس الجمهورية

---

(1) المصدر نفسه، ص 101.

المشيــر الركــن عبــد الســلام عارف) تحية الأمراء، فتغلبت العادة عنده على الإرادة.

أضرت حركة يد العريف (جليل خرنوب) تلك بمعنويات الجنود المرافقين له ضرراً كبيراً، فتردد بعضهم وانسحب آخرون لعدم معرفتهم بكيفية التعامل مع مثل ذلك المشهد، وانتشر الخبر بسرعة في المعسكر كله، ورغم أن ذلك قد شجع عبد السلام عارف على التقدم خطوة أخرى لكنه تصرف بحكمة وحذر وبقليل من الثقة إزاء ما صدر عن الجندي فخاطبهم قــائلاً: (وِلْدي ماذا تفعلون...؟) ثم رجع فوراً إلى دبابته عائداً إلى السدة الترابية في حين توجهت الدبابة الثانية المرافقة له صوب السجن العسكري رقم واحــد وداســت في طريقــها عدداً من المتمردين وفرمتهم، مما أثار هلع أكثر المترددين من الجنود وضباط الصف»[1] .

في السياقات العسكرية يتولى أعلى رتبة من بين الضبــاط قــيادة المعركة والتصدي لإعطاء الأوامر، ومما نريد تأكيده أنَّ كتيبة الدبابات الرابعة أصبحــت بقيادة المشير الركن عبد السلام محمد عارف لأنه الأعلى رتبــةً، فضلاً عن كونه رئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة العراقية آنذاك، فلا يصح أبــداً أن تتوجه الدبابة الثانية المرافقة لرئيس الجمهورية صوب السجن العســكري رقــم واحد من دون أن تتلقى الأوامر منه، حــتى وهي تدوس المتمردين في طريقــها وتُقطّع أجسادهم إرباً، إنّها أوامر تنسجم مع النزعة الدموية للرئيس، وهي أوامر مخيفة وتخلو من الرحمة والرأفة.

« وبعــــد ساعــــة واحدة وبضع دقائق من انقلاب الحال داخل معسكر الرشيد ووصول دبابات الكتيبة الرابعة التي قادها عبــد الســلام محــمد عارف،

(1) المصدر نفسه، ص 103.

وانتقال الثوار إلى حالة الدفاع عن النفس، تم إلقاء القبض على عدد كبير من الثوار المتمردين وإيداعهم السجن العسكري رقم واحد، وفوراً وصل الرئيس عبد السلام عارف ومعه عدد من الضباط إلى إدارة سجن الرشيد العسكري المجاورة لردهات المعتقلين من الضباط والسياسيين الشيوعيين والقاسميين والضباط الكرد المتهمين بنصرة الحركة الكردية، وجاءوا له ببعض من تمَّ أسرهم من جنود الانتفاضة، فبادر هو ومن معه»[1]، «بضرب مبرح للثوار الذين قبض عليهم، وكنا نسمع أنين وصراخ الثوار تحت وطأة الضرب الفظيع، كما كنا نسمع الشتائم البذيئة التي كان يكيلها عبد السلام عارف والآخرون من أعوانه»[2].

فيما تقدم من كلام كنا نعيب على قادة حزب البعث العراقي وقيادة الحرس القومي عندما تتخذ من قصر النهاية مقراً لها، وتدخل إلى غرف التحقيق وتمارس التعذيب مع المعتقلين، فنعدَّها من الأعمال الشائنة والقبيحة، ولكن دهشتنا لا تتوقف عند حد ونحن نسمع هذه الشهادة بحق الرئيس المؤمن الحاج عبد السلام عارف !!

«أما مصير الجندي (العريف) جليل خرنوب الذي تسببت تحيته لرئيس الجمهورية بانخفاض معنويات الثوار، وبحياة جديدة وقوة لعبد السلام عارف، فقد نُفِّذ به حكم الإعدام رمياً بالرصاص حتى الموت مع الوجبة الأولى التي أُعدمت في 31/ 7/ 1963 »[3].

---

(1) المصدر نفسه، ص 132.

(2) جريدة المجرشة عدد شهر تموز 1993، بقلم الدكتور رافد صبحي أديب. صفحة منزوعة من مذكرات 3 تموز 1963، نقلاً عن المصدر السابق، ص 132.(3) د. علي كريم سعيد: البيرية المسلحة، مصدر سابق، ص 104.

كنا نظن أن صدام حسين وحده صاحب الامتياز لدخول غرف السجن الموحشة، والإشراف بنفسه على تعذيب خصومه ومناوئيه، وهم يتلقون منه سياط كلماته البذيئة والجارحة، وهي أشد وقعاً على نفوسهم من سياطه وسياط جلاديه، ولم نكن نعلم أن عبد السلام عارف قد سبقه إلى هذا الميدان، وصار بالنسبة له بمثابة القدوة والأسوة.

وبعد إخماد حركة حسن سريع، وإلقاء القبض على أكثر المتورطين بها، اجتمع المجلس الوطني لقيادة الثورة وكان اسمه هكذا آنذاك لمناقشة التطورات والفوضى التي سادت معسكر الرشيد خلال الانتفاضة، ودراسة الإجراءات الكفيلة التي يلزم اتخاذها لاستتباب الأمن والنظام في أعقاب الحركة. وكانت الرئاسة في هذا المجلس دورية، ولكن أحمد حسن البكر قطع الطريق على الآخرين بتقديم اقتراح غريب يرى فيه من المناسب أن يكون رئيس الجمهورية عبد السلام عارف رئيساً دائماً للمجلس الوطني لقيادة الثورة في اجتماعاته القادمة، وذلك لدوره المتميز في القضاء على حركة معسكر الرشيد، وكان اقتراحاً مفاجئاً وخطيراً ، صعق بعض أعضاء القيادة المدنيين، واستولى على كل الوقت المخصص للاجتماع الأول الذي أعقب الحركة، وكانت المبادأة بيد أحمد حسن البكر خصوصاً وأن المعني بالاقتراح عبد السلام عارف، الذي امتطى أول دبابة تزحف نحو التمرد في معسكر الرشيد، واستطاع إنقاذ بعض أعضاء القيادة البعثية الذين وقعوا أسرى بيد قوات حسن سريع، والذين أُسقط ما في أيديهم بعد سماعهم الاقتراح، ولكنهم جابهوه بقوة، خصوصاً حازم جواد الذي وقف موقف الند منه واستطاع ترحيل مناقشته إلى اجتماع لاحق بعد أن دار بينهم سجال عقيم لم يتوصلوا فيه إلى نتيجة. ورصد عبد السلام عارف المعترضين على رئاسته

الدائمة للمجلس وطفحت على لسانه عبارات ساخطة تنم عن عدم ارتياحه لموقفهم، واستشعر الجميع غضبه وانزعاجه.

وانعقد الاجتماع الثاني للمجلس وبرز فيه طرح عبد السلام عارف القائم على أساس ردود الفعل المبطنة بالثأر لكرامته والحقد الدفين. و « منذ بداية الاجتماع الثاني لمجلس قيادة الثورة المنعقد مساء يوم إخماد الحركة، طالبَ عبد السلام عارف بإعدام كل الضباط والمدنيين المعتقلين في السجن العسكري رقم واحد، ويقدَّر عددهم بأكثر من ألف ضابط »[1] .

« وجاءت المطالبة بالإعدام بدلاً من الرئاسة الدائمة »[2] .

وكانت الرغبة في القتل الجماعي ماثلة، على سلوك ولسان عبد السلام عارف، ويؤيده عليها كل من أحمد حسن البكر وعبد الغني الراوي، واتسمت هذه الرغبة بالمبالغة والعصبية الشديدة وسيطرة الروح الثأرية التي طبعت تصرفات هؤلاء الثلاثة، وبينما كان السجال العاصف يشتد بين أعضاء المجلس الوطني لقيادة الثورة في جلستهم الثانية «اقتحم العميد (الركن) عبد الغني الراوي القاعة وقدَّم لعبد السلام عارف وريقات حول فتاوى مزعومة لعلماء الدين السنة والشيعة بجواز قتل الشيوعيين، فما أن اطلع عارف عليها حتى هتف: ماذا تريدون أكثر من ذلك؟ ها هم الشيخ قاسم القيسي، والمفتي نجم الدين الواعظ، والسيد محسن الحكيم قد أفتوا بجواز قتل الشيوعيين، فماذا تنتظرون بعد ؟ »[3] .

كان عبد السلام مندفعاً ومتحمساً لدرء الفشل الذي لحقه، وسعى باستخدام كل الذرائع من أجل تحقيق غايته في الإبادة الجماعية للمعتقلين، وتشبث بأهداب

---

(1) المصدر نفسه، ص 293.

(2) المصدر نفسه، ص 293.

(3) المصدر نفسه، ص 243.

أية وسـيلة لتصفيتهم والانتقـام منهم، والغريب أنه وعبـد الغني الراوي «يريان أن ما حصل في 8 شباط 1963 كان نصراً للإيمان على الكفر والإلحاد، ولذلك أحضرا معهما قصاصة ورقـية قـالا إنها فتاوى صادرة من علماء الدين الإسلامي الشيعة والسنة ضد الشيوعية، وبجواز قتل الشيوعيين، واحـتجّا بـها داخل الاجتماع من أجل ترجيح رأيهما والضغط لكسـب الموافقـة على إقـامة المجزرة المحتملة»[1] .

وقد استغل هذا النفر أسماء علماء الدين وموقـفهم من الشـيوعية ليفتروا عليهم من أجل تمرير رغبتهم في القتل والقـمع. وإلا ما هو مصير هذه الفتاوى؟ وأين اختفت؟ ولماذا لم يُحتفظ بها لحد الآن؟ خصوصاً وأن فتاوى قد صدرت قبل هذا التاريخ تخص الشيوعية فكراً وأحزاباً، أو تتعلق بالعمل السياسي بشكل عام لا تزال متداولة ومعلومة للجميع، إلا الفتاوى التي أحـضرها عبـد الغني الراوي وهتف لها عبد السلام عارف فقد اختفت بعد هذا الاجتماع ولم يقف أحـدٌ لها على أثر ! .

---

(1) المصدر نفسه، ص 244.

المسلم الملتزم : عبد الغني الراوي

إنَّ عبد السلام عارف وعبد الغني الراوي يعدُّهما البعض من الإسلاميين المستقلين، وإذا تنازل هذا البعض عن سذاجته فإنه يسبغ عليهما صفة التدين، فكلاهما قد حج البيت وطاف به ورجم الشيطان ولا يتخلف عن أداء الصلوات، ومما يعزز هذا الرأي ما جاء في جانب من مذكرات عبد الغني الراوي قوله : «غادرت بيتي يوم الاثنين 2/ 6 /1969 بعد الإفطار مساءً، حيث كنتُ صائماً في هذا اليوم، وذلك لأني كنت أصوم أيام الاثنين والخميس من كل أسبوع، منذ أدائي فريضة الحج 1382 هـ مايس 1963 احتساباً لوجه الله تعالى، وراجياً منه عز وجل الأجر والثواب إن شاء الله. وهناك بعض السنوات التي أصوم فيها أيام الاثنين أو أيام الخميس، أو أصوم الأيام البيضاء وهي أيام 13، 14، 15، للأشهر القمرية الهجرية وكل ذلك لي أسوة بسيد المرسلين محمد ﷺ .

وفي 12 /6/ 1969 وصلت تهران عصراً وكان في انتظاري الجنرال معتضد وفرازيان، ونزلت ضيفاً أُعامل معاملة رئيس دولة.

في 13 /6/ 1969 جرى أول اجتماع عمل بيني وبين الجنرال معتمد وفرازيان وآخرين لا أعرفهم، فاعتذروا لي من عدم حضور الجنرال نصيري لانشغاله لأمر طارئ وذهب إلى مقابلة الشاه بسببه وبأنه سيحضر غداً. وكان أهم أمر جرى بحثه بصورة مفصلة هو هل أنا من جماعة الأخوان المسلمين أم لا؟

فأخبرتهم بأن ممثلهم في بغداد سألني مرتين وأجبته وأكرر جوابي لكم بأني لم أنتمِ في حياتي إلى أي حزب علني أو سري، ومع ذلك فإني أعتبر أن جماعة الأخوان المسـلمين هم من أطهر الناس في عصرنا هذا، وأنهم إذا ما نزلوا إلى الشـوارع يقاتلون فإني سأنزل معهم لأقاتل أعداءهم، وبدون أن أسأل عن أسبـاب قـتالهم، وإني قد أخبرت بنفس الكلمات هذه كلاً من رئيس الجمهورية العراقية الراحل عبد السلام عارف، كما أخبرت عبد الرحمن عارف حـينما كان رئيسـاً للجمهورية، وذلك بحـضور رئيس وزرائه ناجي طالب ونائب رئيس الوزراء رجب عبـد المجيد، و 14 من كبار الضبـاط من قـادة العراق آنذاك ممن شـغلوا المناصب الوزارية بعد ثورة 14 تموز 1958 »[1] .

فيما تقدم كان واضحاً لدينا أن الرجل حج بيت الله الحرام في شـهر مايس عام 1963، أي بعد مشاركته في قتل عبد الكريم قاسم ومؤيديه بثلاثة أشهر، وقد شهد على نفسه مفتخراً بأن قتل عبد الكريم قاسم وصحبه جرى بـأمر منه، وفيما نعلم أن الله تعالى يغفر للحاج ذنوبه ويأتي بعد الحج كمن ولدته أمُه، وتحمّل عبـد الغني الراوي أعباء الحج ومشقة السفر، وعاد منه ملزماً نفسـه بـصيام الاثنين والخميس والأيام البيضاء من كل شهر قـمري، وهي أعمال جليلة إذا اقـترنت بالإخلاص لله تعالى، ولكنه بعد شهرين من أدائه فريضة الحج، وفي مساء يوم 3 /7 /1963 وهو يوم إخماد حركة حسن سريع، يدخل الراوي إلى اجتماع مجلس قيادة الثورة حاملاً قـصاصات ورق ادعى أنها تحـمل فتاوى صادرة من علماء الدين الشيعة والسنة تقضي بجواز تصفية السـجناء الذين تجاوز عددهم الألف.

---

(1) صحيفة الوفاق: العدد 319 الخميس 4 حـزيران 1998م 10 صفر 1419 هـ. تحـت عنوان: فصل من مذكرات اللواء الركن عبد الغني الراوي ص 11.

وناقش في هذا الموضوع إلى جانب عبد السلام عارف وأحمد حسن البكر، وأسرف في النقاش، ولما رأى مجلس قيادة الثورة حماسه للقتل والإبادة أمره بالذهاب إلى سجن نقرة السلمان لإعدام ثلاثين ضابطاً، ولكنه رفض الذهاب لأداء هذه المهمة محتجاً بقلة العدد، وأنه لا يذهب إلا لقتل 500 سجيناً أو ما يقارب ذلك.

ولو سلّمنا جدلاً أن الأخوان المسلمين من أطهر الناس، والراوي يلزم نفسه بالوقوف معهم على الحق والباطل، ويقاتل بين أيديهم من دون سؤال، فهل أن عبد السلام عارف وأحمد حسن البكر اللذين لا يتورعان من الخوض في الدماء، من أطهر الناس أيضاً، حتى يأتمر عبد الغني الراوي بأمرهما ويشارك في قتال دامي يومي الثامن والتاسع من شباط 1963، بعد أن يزحف بدبابات اللواء المدرع الثامن الذي يقوده لقتل الأبرياء من سكان الصرائف ؟ وهل يوجد من بين أعضاء مجلس قيادة الثورة رجل رشيد واحد ليأتمر الراوي بأمره لقتال الأخوة الكرد عندما كان قائداً للفرقة المدرعة الثالثة بعد انقلاب 8 شباط 1963 ؟ وهل يفيد الإنسان الحج وصيام يوم الاثنين والأيام البيضاء من كل شهر ويداه تقطران من دماء الأبرياء ؟!

الكيل بمكيالين

وفي صدد تقييمه للرئيس عبد السلام عارف واللواء الركن عبد الغني الراوي، جاء في كتاب (العمل الإسلامي في العراق) على لسان الشيخ جواد الخالصي: «لقد كان عارف في أواسط الستينيات، نفس الشخص العسكري الشجاع والصارم والمسلم الملتزم والقومي المتشدد، ولكن مع الكثير من النضج والوعي السياسي، وكان عارف قد ازداد كذلك نضجاً وأصبح أكثر مرونة في أفكاره وأعمق خبرة في تكييف سلوكه مع ضرورات الساعة. وقبل هذا فإن عارف والزعيم الركن عبد الغني الراوي كانا عضوي مجلس قيادة الثورة غير المنتمين إلى الحزب، حيث كان الأخير مثل عارف يميل إلى التيار الإسلامي ومتعاطفاً مع فكرة الجامعة الإسلامية. وبهذه الروح توجه عارف إلى علماء الدين الواعين والحركات الإسلامية، والضباط الجيدين والسياسيين النزيهين لعمل شيء ما يخدم العراق، ويثبت أُسس الحكم الدستوري والمدني فيه ولكن على أساس من الإسلام، لا العلمانية المعادية للدين والمستوردة من الغرب. وجاء بأول رئيس حكومة مدني إلى السلطة وهو الدكتور عبد الرحمن البزاز، وجرت محاولات عديدة لإيقاف القتال في الشمال وإنهائه، وذلك بنصيحة من علماء الدين المجاهدين، بعد مؤتمر عقد لهم في بغداد وصار العراق أكثر استقراراً وأقوى استقلالاً»[1].

---

(1) عادل رؤوف : العمل الإسلامي في العراق بين المرجعية والحزبية، ص (49-50) .

الغريب أن هذا الكتاب وصل إلى درجة من انعدام التوازن من حيث الأمانة التاريخية والدقة العلمية حتى صار طافحاً بالمعلومة التأريخية الخاطئة، وعيبه أنه يأخذ المعلومات من غيره أخذ المسلمات التي لا تقبل النقاش، من دون تمحيص أو تدقيق، وهي مبنية على السماع فقط، لذا لم يكن عبد الغني الراوي في فترة حكم البعث الأولى عضواً في مجلس قيادة الثورة مطلقاً.

والعيب الآخر أنه الكيل بمكيالين. فعبد الغني الراوي الذي يقول عن نفسه في فصل من مذكراته: «إن مشكلتي الشخصية هي أنني بالرغم من كوني قائد فرقة مدرعة ثم وزيراً ثم نائب رئيس وزراء سابق، فإني أعيش وعائلتي على الراتب التقاعدي، وإن انقطاع هذا الراتب يعني أن عائلتي ستموت من الجوع، (إلا من رحمة الله تعالى) لأنه لم أكن في أي يوم من أيام حياتي من ذوي التجارة أو الصناعة أو الزراعة أو أصحاب الأملاك، لهذا فإن الراتب التقاعدي شيء مهم لإعاشة عائلتي لذلك (أصريت) على بقائي في بغداد وعدم الحركة لا إلى شمال العراق ولا إلى إيران، لأن سفري سيقطع مورد الرزق الوحيد إلى عائلتي، وفضلت أن أُغتال على أيدي أعداء الله وأعداء الإسلام (إذا كان الله قد كتب لي الموت شهيداً على أيديهم) ليبقى الراتب التقاعدي لإعاشتهم على الأقل. فأخبرني المسؤول الإيراني بأن العمل المقبل كدولة ولها ميزانيتها الخاصة لهذا العمل، وأنت كرئيس للدولة المقبلة تخصص لك (لنفسك) الراتب. فأخبرني الآن هل أن (1000) ألف دينار شهرياً مناسباً لكم فقلت له: أنا لا أريد شيئاً لنفسي ولا أريد أكثر من الراتب التقاعدي يسلم إلى عائلتي شهرياً أو دورياً. وهكذا جرى تخصيص المبلغ التالي:

1000 دينار لي عن كل ثلاثة أشهر .

450 دينار إلى طه جابر كل ثلاثة أشهر .

300 دينار إلى مطر حمد ذياب كل ثلاثة أشهر .

300 دينار إلى صابر عبد الجادر كل ثلاثة أشهر.

كما دفع لنا قبل السفر مبلغ 1200 دينار جرى توزيعها كما يلي :

500 دينار لي .

400 دينار إلى طه جابر.

100 دينار إلى مطر حمد ذياب .

100 دينار إلى صابر عبد الجادر .

100 دينار كنثرية لأغراض السفر »[1] .

وسافر عبد الغني الراوي من بغداد إلى طهران، واستقبل من قبل جهاز السافاك الإيراني استقبال رئيس دولة وبحفاوة بالغة، ويعترف بأنه قابل الشاه (محمد رضا بهلوي) لغرض مناقشة خطة الإطاحة بالنظام البعثي في العراق. و «جرت مقابلة الشاه (محمد رضا بهلوي أريامهر السابق) في قصره على بحر قزوين لغرض مناقشة الخطة يرافقني عبد الرزاق النايف وسعد صالح جبر بحضور الجنرال نصيري والمترجم محسن فارس، وبقي الآخرون في غرفة الانتظار قرب الباب النظامي وهم الجنرال معتضد وفرازيان ومنصور بور وعباس ازرمي وضابط كاتب الاختزال برتبة مقدم»[2].

---

(1) جريدة الوفاق : العدد 319 الخميس 4 حزيران 1998م 10 صفر 1419 هـ، فصل من مذكرات اللواء الركن عبد الغني الراوي .

(2) المصدر نفسه.

واستمع الشاه إلى خطتين للإطاحة بالنظام البعثي في هذا اللقاء، كانت الأولى مقدمة من عبد الرزاق النايف، والثانية من قبل عبد الغني الراوي الذي يقول: «لقد أيد الشاه خطتي بعد مناقشة استمرت ساعتين وخمسة وعشرين دقيقة (بينما كان مقرراً أن تكون مقابلتنا إلى الشاه لمدة عشرة دقائق، قد تطول لتصل اثني عشر دقيقة أو خمسة عشر دقيقة كحد أقصى»[1] .

ويضيف عبد الغني الراوي قائلاً: «عدنا ليلاً إلى تهران حيث طلب سعد صالح جبر أن يسافر فوراً إلى أمريكا USA مباشرة (وقد أخبرني بعد أكثر من ثلاث سنوات ونحن في لندن بأنه كان يسافر إلى هناك ليقدم تقريره وبعلم من إيران وهي التي تسفره وتستدعيه»[2] .

هذا هو اللواء الركن عبد الغني الراوي الذي يكشف بنفسه ارتباطاته بجهاز السافاك الإيراني وبشاه إيران، ولكنه يبقى في نظر الكاتب عادل رؤوف والشيخ جواد الخالصي صنو عبد السلام عارف، يميل إلى التيار الإسلامي ومتعاطفاً مع فكرة الجامعة الإسلامية ومن الضباط الجيدين والسياسيين النزيهين، والمدهش أن العلاقة مع الشاه وجهاز سافاكه مقياس متذبذب، مرة يُعمل به من أجل التشويه والتسقيط، وأخرى يهمل ولا يُعد في الحساب، فهو مقياس وليد الحاجة. ولهذا كان يُكثف البحث والتنقيب من أجل العثور على ما يدل على هذه العلاقة ولو من بعيد ليوصم القائمين بها بالعمالة والانحراف وشتى النعوت، وطوراً يسدل الستار على القائمين فعلاً دون أن تمس كراماتهم، والأمر يرجع في ذلك إلى الدوافع الذاتية للمؤلف والناقد وموقفه من المتورطين بهذه العلاقة. وعلى هذا الأساس وضع

---

(1) جريدة الوفاق: العدد 319 الخميس 4 حزيران 1998 م 10 صفر 1419 هـ، فصل من مذكرات اللواء الركن عبد الغني الراوي.

(2) المصدر نفسه .

الشهيد السعيد السيد مهدي الحكيم (رض) موضع الاتهام والتشويه، وصوبت نحوه السهام، وإيغالاً في التشفي نُشرت رسالته إلى الشاه[1]، ولم يشفع له جهاده في سبيل الله، ومقارعته لطواغيت عصره ودوره في تأسيس حزب الدعوة الإسلامية، وقد كان الأبرز إلى جنب المرجع الشهيد محمد باقر الصدر (رض) في مخاض التأسيس، ونُسيت جهوده في جماعة العلماء وفي تمثيل والده المرجع الكبير السيد محسن الحكيم (رض)، وفي تحمله لأعباء العمل الإسلامي ببغداد، الذي كان يقض مضاجع الظالمين من حكام الجور من أمثال عبد السلام عارف وأحمد حسن البكر وصدام حسين، ولم يتحمل الأخيران وجوده في بغداد ودوره الفاعل فيها، فاتهماه بتاريخ 9/ 6/ 1969 بـ «التآمر على أمن الدولة والتعاون مع الأكراد في مقاومتهم للنظام والاتصال بدولة أجنبية»[2]. وجاءت هذه التهمة على لسان مدحت الحاج سري الذي «حاول الانتحار مرتين بقطع وريده، وإن هذا الاعتراف أخذ منه بالتهديد في عرضه، إذ جاءوا بزوجته أمامه وهددوه، بإما أن تعترف، وإما.... !! فقال لهم: نعم أعترف ما تريدون، وهذا الحديث مثبت في كتابة كتبها بخط يده على نسخة من القرآن الكريم وأرسلها إلى أهله، بأن كل الذي قلته سواء ما يتعلق بشخصي أو ما يتعلق بالآخرين فإنه لا واقع له، وأنه نتيجة التهديد بالعرض»[3].

وأمام موجة الاستنكار لهذه التهمة الخبيثة الباطلة، وبعد يوم من إعلانها في وسائل الإعلام، أصدر آية الله العظمى المرجع السيد محمد الحسني البغدادي

---

(1) عادل رؤوف: محمد باقر الصدر بين دكتاتوريتين، (الملحق رقم 34) ص 512.

(2) صلاح الخرسان: حزب الدعوة الإسلامية ... حقائق ووثائق، ص 78.

(3) مذكرات السيد مهدي الحكيم المفرغة من الكاسيت على شكل ملازم ص 69، وليست المطبوعة ككتاب.

فتوى نشرتها مجلة الأحد التي يرأس تحريرها رياض طه، وهي مجلة سياسية موالية لحزب البعث العراقي جاء فيها: «هؤلاء الجواسيس تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف».

وقد تعرض السيد مهدي الحكيم »لأربع محاولات اغتيال»[1]. واستمرت ملاحقته من قبل جهاز المخابرات العراقية لينال على أيديهم الآثمة شرف الشهادة الرفيع مساء 17 /1/ 1988 في فندق الهيلتون في العاصمة السودانية.

والغريب أن تصفية الحسابات الموروثة ظهرت في الوسط الإسلامي في صور وأشكال مختلفة. ولا بد أن ندرك أنه لولا جهود علماء الدين المجاهدين وجهاد الخيرين من أبناء الإسلام لتاهت الملايين من أبناء الأمة في غياهب الضلال والانحراف، ويبقى جيلنا والأجيال اللاحقة مدانة لكل من وضع لبنة واحدة في أساس طريق الجهاد الدامي، وإن عملية البحث بقصد التشويه عن أوراق صفراء متهرئة لا تجدي نفعاً، ولا يسلم من رذاذها أحد على الإطلاق.

وفي كتابه عراق بلا قيادة يتجلى الكيل بمكيالين واضحاً في التجني على سماحة الشيخ محمد مهدي الأصفي، وغمزه من قناة طويلة وتصوير علاقته بالهمداني على أنها عمالة للأجنبي وجريمة كبرى، في حين أن للهمداني على الشيخ الآصفي حق الحياة لأنه أنقذه من خطر داهم وموت محقق، بعد أن بذل جهده في إنجاز جواز من السفارة الإيرانية ببغداد، وبواسطته استطاع الشيخ الآصفي التخلص من أيدي رجال الأمن العراقي وهاجر من العراق. إن إكرام هذا

---

(1) سليم العراقي: لماذا قتلوه . ص 23.

الرجل وإدامة العلاقــة معه جزء من الوفاء على عمله، وإن وضع ذلك في خانة العمالة يستبطن كثيراً من الإجحاف وعدم الإنصاف.

إن جهاد الشيخ الآصفي لأربعة عقــود مضنية في صفوف حــزب الدعوة الإسلامية، ليست بالتجربة العادية وهو رقم صعب لا يمكن تجاوزه بسهولة، ولا يمكن أن يزايد عليه أحد، ولقد سمعته يوماً يقول: «إنّ الله عز وجل إذا حاسبـني فليس لدي ما أطلب أن يجزيني عليه غير عملي في هذا الحزب المبارك»[1] .

ولأجل أن تتضح صورة عدم إنصافه والتشـويه المتعمد الذي لحـق بــه والتحامل عليه، إلى جانب خواء الدقة العلمية وانحسار التقــييم العادل الذي يتميز به كتاب (عراق بلا قيادة). ومنه ننقل هذا النص ونضعه أمام أرباب الفكر وذوي الأقلام وأولي الألباب من القراء الكرام، ولهم وحدهم إصدار الأحكام.

يقـــول الكاتب عادل رؤوف: «هذا مع أن الآصفي لم يكن مفكراً إنما هو باحث إسلامي إذا صح التعبير في أحســن الحــالات، وكان في النجف يعطي دروساً أخلاقــية، ولم يترك لنا تراثاً مهماً حــتى في مجال الفكر الحــركي يمكن الإطلاع عليه »[2] .

وجاء على الغلاف الخلفي لِكتاب (عودة الوعي) لسماحــة السـيد أحـمد البغدادي، وهو عبارة عن محاضرة ألقاها السيد البــغدادي على أعضاء الاتحــاد الإسلامي لطلبة العراق، وقد كتب عادل رؤوف مقدمته وأصدره المركز العراقي

---

(1) في لقاء مع كوادر حزب الدعوة الإسلامية في دار الشيخ مهدي العطار بقم منتصف التسعينيات.

(2) عادل رؤوف : عراق بلا قيادة ص (66-67).

للإعلام والدراسات الذي يديره ويشرف عليه، وجاء في غلافه الخلفي: «يفند صاحب المحاضرة (وهو مفكر وفقيه إسلامي تشغله هموم شعبه عبر منفاه) مشروع قانون تحرير العراق. ويرى أن هذا القانون السيء الصيت لا يستهدف شعب العراق وحسب بل يستهدف الدول ذات النزعة الثورية الإسلامية منها والتقدمية»[1].

وفي هذه الفقرة الأخيرة لا أريد النيل من صديقي السيد أحمد البغدادي الذي أكن له الاحترام، ولكني أسلط الأضواء على العدالة المضيعة والأمانة العلمية المفقودة في كتابات صديقي الآخر عادل رؤوف.

وفي هذا المجال أود أن أُذكِّر لعل الذكرى تنفع المؤمنين، إنَّ الله تعالى أمرنا أن نزن بالقسطاس المستقيم ولا نبخس الناس أشياءهم، والشيخ الآصفي قد تعرض لعملية بخس في عطائه الفكري والحركي، وكانت مقصودة ومستهجنة وفيها من التحامل وعدم الإنصاف الشيء الكثير، وهو الذي أتحف المكتبة الإسلامية بالبحوث الجادة والكتابات المعمقة، وقد شهد الكثيرون له بطول باعه في مجال الفكر والعقيدة وفي مقدمة هؤلاء المفكر الإسلامي الكبير المرجع الشهيد محمد باقر الصدر في رسالته التي يشير فيها إلى كتابه ملكية الأرض ويسميه بـ (شيخ الدسمة) نسبة إلى منطقة الدسمة في الكويت. ولمزيد من الاطلاع يراجع الملحق رقم (10).

«والغريب جداً في أمر العميد الركن عبد الغني الراوي، إصراره على رغبة القتل حتى بعد أن ولى هارباً ولاجئاً سياسياً لدى شاه إيران... ففي مقابلة مباشرة مع إذاعة الأهواز أيام شاه إيران عام 1974 قال إنه: عندما بُلِّغ بتنفيذ

---

(1) السيد أحمد البغدادي: الطاغوت يحكم (الحلقة الثالثة) عودة الوعي. الغلاف الخلفي.

خطة الإعدام فرح جداً (حد الطيران) (على حد تعبيره هو)... كما عبر عن أسفه لعدم تمكنه عام 1963 من تنفيذ خطة إعدام مئات المعتقلين»[1].

وعلى أساس الموازين الإسلامية، وفي عملية استقصاء نادرة لتاريخ أكثر الذين شاركوا في انقــلاب 8 شبــاط 1963، لم نعثر على شــخصية واحــدة يم كن أن نضعها في دائرة الإسلاميين أبــداً، أما الثلاثة المار ذكرهم، فقـد حــاول البعض تجميل صورهم، خلافاً للأمانة التاريخية.

وقد سجّل هذا البعض لصالح البكر[2] انهماكه في تعمير أضرحــة الأولياء والصالحين، وإنّه سأل الذي فاتحه للانضمام إلى حزب البعث، عن موقف الحزب من الصلاة، واستفسر منه عن أداء البعثيين للصلاة. ولا ندري هل يحسب البــكر من الإسلاميين لأنه شيد بعض الأضرحة طلباً للشفاء من العلل والأسقام !! وهرباً من الوساوس النفسية الضاغطة، وأشباح الضحايا التي تطارده، وهو يماهي بذلك إيمان العجائز والمسكونين بالهواجس والأشباح، أو لأنه سأل مجرد ســؤال عن علاقة المنتمي للبعث بالصلاة !!

وبفعل الضغط والعمل التحريضي الذي مارسه عبــد الســلام عارف في اجتماعات المجلس الوطني لقيادة الثورة، يسانده في ذلك أحمد حسن البكر وعبــد الغني الراوي، الذي استخدم طرقاً ملتوية من أجل تحقــيق أمنيته في الإســراف

---

(1) مجلة الثقافة الجديدة: عدد تموز 1981. نقلاً عن علي كريم سعيد: البيرية المسلحة، ص 246.

(2) وعن البكر يفضل الاطلاع:

1- للمؤلف: حكومة القرية، فصل البكر وسلطة القرية من (191-340) وكذلك من (147-151).

2- حسن السعيد : نواطير الغرب، ص 410.

3- حسن العلوي: العراق دولة المنظمة السرية ، ص 169 .

4- هاني الفكيكي: أوكار الهزيمة ، ص 344.

بالقتل، إضافة إلى الشراهة في سفك الدماء التي جبل عليها هؤلاء الثلاثة، فصارت طبعاً ملازماً لكل منهم.

ورغم أنَّ عبد الغني الراوي خاض في دماء الشيوعيين العراقيين عام 1963 في محاولة منه لاستئصال أكبر عدد منهم، فإنَّ وتيرة حقده عليهم، ظلت تتصاعد باستمرار، بعد أن بلغ الثمانين من العمر. وفي مذكراته التي نشرت لاحقاً قال: «نعم أنا عدو الشيوعيين ولم أكن بعثياً في أي يوم أنا عربي مسلم، حصلت على فتاوى من رجال الدين الشيعة والسنة تجيز قتل الشيوعيين، الفتوى التي حصلت عليها من العلماء الشيعة تعتبرهم مرتدين وجزاء المرتد القتل، لست نادماً على ما فعلته بهم»[1].

لا يزال عبد الغني الراوي يحتج بأن انتقامه من الشيوعيين كان ناتجاً من البغض الشديد والعداوة المتأصلة التي يحملها لهم، وتعكز في تبرير تصفيتهم على فتاوى علماء من الشيعة والسنّة التي تجيز قتلهم كما يدعي- وخص بالذكر فتوى الشيعة التي تعتبرهم مرتدين، واستنتج من ذلك أنَّ جزاء المرتد القتل، وهو غير نادم على ما فعله بهم.

إن العديد من الشيوعيين العراقيين المعاصرين لفترة 8 شباط السوداء، تحولوا فكرياً شأنهم شأن غيرهم من حملة الأفكار الأخرى، باعتبار الإنسان كائن مفكر، وعلى أساس ذلك فهو مشروع قابل للتغيير، ومن الشيوعيين من تحول إلى التدين، ومنهم من التحق بالحركات الإسلامية، ومنهم من ترك العمل السياسي نتيجة للهجمة الشباطية الشرسة، أو تحول إلى حزب ميشيل عفلق بفعل الضغط والإكراه الذي لا يقاوم، ودخلت الحزب الشيوعي دماء جديدة وطاقات شابة،

---

(1) صحيفة الحياة: العدد 14717، الخميس 10 تموز (يوليو) 2003، الموافق 10 جمادى الأولى 1424 هـ، من مذكرات عبد الغني الراوي.

وخرجت منه أخرى كغيره من الأحزاب، ولو وقع جميع هؤلاء بيد عبد الغني الراوي المتعطش لإراقة الدماء في تلك الفترة لنفذ بهم الإعدام فوراً.

ثم إنَّ مسألة ارتداد الشيوعيين مسألة غير محسومة لدى فقهاء الشيعة. وكان البحث والنقاش فيها قد سبق عام 1963 (عام الاندفاع لاجتثاث الشيوعيين على يد عبد الغني الراوي وعبد السلام عارف وأحمد حسن البكر وقطعان الحرس القومي)، وبرز في أيام تأسيس حزب الدعوة الإسلامية، عندما كتب المفكر الإسلامي الكبير محمد باقر الصدر (رض) أُسس الحكومة الإسلامية.

«وكان قد تمَّ استنساخ الأُسس على ورقة (كاربون) وتوزيعها على أعضاء القيادة يعني قيادة الدعوة – لقراءتها وإبداء الملاحظات عليها، بناءً على طلب السيد الصدر الذي كان يعتقد جازماً أن أسس الحكومة الإسلامية يجب أن تعرض على مجتهدين آخرين قبل تبنيها.

وفي اجتماع لاحق للقيادة، عرض السيد الصدر ما دار بينه وبين السيد الخوئي عندما زاره لعرض الأُسس عليه. يقول السيد الصدر : ذهبت إلى السيد الخوئي وشرحت له وضع المجتمع وضرورة وجود دولة إسلامية، وقلت له بغير وجود حزب منظم يتبنى مذهب أهل البيت ويعرض الإسلام الحقيقي الذي أتى به الرسول ﷺ، بغير هذا لا يمكن إقامة الدولة. فاستبشر السيد الخوئي بذلك وقال: هذا هو الذي يجب أن يكون، وعندما ذكرت له والقول للسيد الصدر بأننا شكلنا هذا الحزب، فرح للغاية. بعد ذلك عرضت عليه الأُسس وطلبت منه إبداء ملاحظاته عليها فاستلمها ووعد بذلك. وبعد إطلاع السيد الخوئي على الأسس ناقشها معه في جلسة أخرى، فكانت له العديد من الملاحظات عليها، ومن أهمها

عدم قبوله بدلالة آية الشورى على الحكم الإسلامي، وكذلك إشكاله على ما يتعلق بموضوع المرتد الفطري والمرتد الملي. حيث جاء في الأُسس أن توبة المرتد الفطري تقبل في زمن الشبهة وهذا خلاف رأي باقي العلماء الذين كانوا يرون أن توبة المرتد الفطري لا تقبل وتقبل توبة المرتد الملي الذي يسلم ثم يرتد ثم يسلم، يقول السيد الصدر: فبدأت أناقش السيد الخوئي في إشكاله، وكان النقاش ينصب حول (إلحاد الشيوعيين) وهؤلاء حسب العرف السائد مرتدون فطريون لذا فلو أقمنا الدولة الإسلامية هل نعتقلهم، وإذا شهد عليهم الشهود بالردة هل نقيم عليهم الحد ونقتلهم، الحل غير عملي (والكلام لا زال للسيد الصدر) بعد ذلك أخذ النقاش بين السيدين منحى فقهياً خلص فيه السيد الصدر إلى اعتبار هذا الزمن زمن شبهة (بالاصطلاح الفقهي) فيما إذا أقيمت الدولة الإسلامية وبذلك يمكن أن تقبل توبة المرتد الفطري، فوافق السيد الخوئي السيد الصدر فيما ذهب إليه من حكم شرعي، بعد ذلك عرض السيد الصدر الأسس على (خاله الشيخ مرتضى آل ياسين). فيما عرضت نسخة من الأسس على الشيخ حسين الحلي وإن كان موقفه الفكري مغايراً. وقد ظلت الأسس مادة للتثقيف المركزي في حلقات الدعوة لسنوات عدة، وذلك حتى قيام الحكم العارفي »[1].

ومن الثابت لديَّ أن عبد الغني الراوي كان يمارس هواية القتل بسبب نزعته الدموية المتجذرة، وقد مرَّ بنا اعترافه الخطير على نفسه الذي تمثل في إصدار أوامر القتل التي راح ضحيتها، عبد الكريم قاسم، وطه الشيخ أحمد

---

(1) صلاح الخرسان: حزب الدعوة الإسلامية ... حقائق ووثائق، ص (95-96).

وفاضل عباس المهداوي وكنعان خليل حداد، وقد جرى ذلك دون أن يستفتي أياً من علماء الشيعة والسنة، وإنما تلقى أوامره من صاحبه الذي يخضع لذات الضغوط النفسية المدمرة، وبسبب ذلك: »فقد قُتل من الشيوعيين بعد 3 تموز، أكثر من كل قتلى المرحلة السابقة أي منذ 8 شباط حتى 3 تموز، مقارنة بقتلاهم من 3 تموز حتى منتصف تشرين الثاني 1963 »[1] .

وكان عبد السلام عارف الأكثر حماساً من صاحبيه وأشدهم اندفاعاً لتصفية الحساب عن طريق الإعدام، «وأشرف بنفسه مباشرة على عمليات قتل وإذلال جماعية، راح ضحيتها خلال الساعات الأولى من فشل التمرد بين 150 إلى 200 جندي ومدني قتيلاً بعد استسلامهم«[2] .

وبعد أن انقلب عبد السلام عارف على البعثيين في 18 تشرين الثاني 1963، لم تتوقف ماكنة الإعدام في عهده، فقتل «من الضباط في مطلع عام 1965 الملازمين عزيز حميد ومشكور مطرود وحسين علي جعفر بعد تعذيبهم بقصد انتزاع الاعترافات. ومنذ 18 تشرين الثاني 1963 باشرت السلطة تنفيذ أحكام الإعدام بعدد كبير من الجنود وضباط الصف المساهمين بحركة معسكر الرشيد، بينهم نزار حبيب الأعرجي ومحمد عليوي خليفة وطالب ناجي ومحمد أبو المراجيح»[3] .

وليس صحيحاً أن الفترة التي أعقبت فترة 8 شباط 1963 كانت فترة هدوء ولم يقتل (فيها) سوى أشخاص معدودين، فقد شهدت ساحات الإعدام في عهد

---

(1) د. علي كريم سعيد: البيرية المسلحة، ص 93.
(2) المصدر نفسه: هامش ص 70.
(3) رسالة العراق، العدد 83، رثاء متأخر د. محمد حسين الأعرجي. نقلاً عن د. علي كريم سعيد: البيرية المسلحة هامش ص 195.

عارف الأول مقتل العشرات «بقدر قليل من الضجيج وكأنما تنفذ أحكاماً خاصة بمجرمين عاديين، وكان قتلى حكومة عبد السلام عارف وطاهر يحيى خلال سنتها الأولى، أضعاف مجموع الذين أُعدموا خلال السنوات الأربع والنصف التي قضاها عبد الكريم قاسم في الحكم، وأضعاف ما أُعدم في العهد الملكي، رغم أن سنواته (قاسم) كانت مشحونة بالصراعات والمحاولات الانقلابية المدعومة من الخارج»[1].

(1) د. علي كريم سعيد: البيرية المسلحة، مصدر سابق، ص 195.

شبهات حول ثورة تموز وقيادتها

ومما يحز في النفس أن نقرأ في رسالة كتبها سماحة الشيخ محمد مهدي الخالصي من محل إقامته في ليدز إلى الدكتور عبد الكريم حسين بتاريخ 4 أيلول 1996، ويتحدث فيها عن دور والده الإمام محمد الخالصي (رض) في عهد الزعيم عبد الكريم قاسم، يقول فيها:

«إن المرحوم الوالد خلافاً لكل المظاهر الخادعة كان يرى في انقلاب تموز سنة 1958، انقلاباً وقائياً فجرته الدوائر الغربية بواسطة عميلها عبد الكريم قاسم، الذي كان قد دُسَّ منذ برهة في تنظيم الضباط الأحرار، وقد جاء هذا الانقلاب إثر التوافق الأنكلو-أمريكي على تفجير الموقف بانقلاب مُسيطر عليه، تحت طائلة التوجس المشترك للدوائر الغربية والصهيونية والشيوعية المحلية، من امتداد نفوذ عبد الناصر إلى العراق بثورة شعبية يقودها الضباط الأحرار، الأمر الذي كان يخشاه الغرب بعد قيام الوحدة بين مصر وسوريا كما كان يخشاه الشيوعيون الذين صادر عبد الناصر شعاراتهم وحلَّ أحزابهم في البلدين، هذا إضافة إلى خوف شاه إيران وسائر الحكام العملاء من امتداد هذا النفوذ (يقصد نفوذ عبد الناصر)، ولهذا عمد عبد الكريم قاسم فور وصوله إلى السلطة إلى إبعاد الضباط الأحرار من مراكز القرار تمهيداً لتصفيتهم فيما بعد، بينما أطلق يد الشيوعيين للنزول إلى الشارع للتصدي لشعار الوحدة العربية وسوق الجماهير بعيداً عنه بطرح شعارات بديلة مزيفة مثل شعار الاتحاد الفدرالي، وصداقة

سوفيتية مع الصين الشعبية، وقد نفذ الشيوعيون ذلك مقروناً بموجة القتل والسحل في الشوارع والإرهاب العام، مما عرف بالمد الأحمر، إزاء هذا الوضع وبهذا المنظور قام الشيخ بالتصدي لسلطة قاسم وأمر بالتصدي للإرهاب الشيوعي، بعد أن سمح هذا الحزب لنفسه أن يقوم بدور المنفذ لأهداف الدوائر الغربية بالتصدي لطموحات الأمة في التحرر والوحدة...، نعم قد أيد الشيخ رحمه الله ثورة 14 رمضان ثقة بالإسلاميين المستقلين وقد أصدر سماحته بيانات في الوقوف بجانبها والتصدي لمن يقاومها »[1].

لقد قرأت الكثير الذي يبحث عن ثورة 14 تموز 1958، كتباً وبحوثاً ورسائل جامعية ومذكرات، وتجمّع لديّ كم هائل من المعلومات حولها، سواء كان ذلك عن طريق الذين ساهموا فيها أو الذين ناصبوها العداء، وكل هؤلاء الأعداء والأصدقاء يجمعون على نزاهة الثورة من شبهة الارتباط بالجهات الأجنبية، إلا الإسلاميون العراقيون، فهم يصرون على أنها من تدبير المخابرات العالمية، ويؤكدون على تورط قائدها الزعيم عبد الكريم قاسم بالعمالة للأجنبي، ولكن الحجج التي يسوقونها لا يمكن الاطمئنان بصحتها أو الاعتماد عليها، وهي أقرب للتحليل منها إلى الحقيقة.

وسنستعرض بعضاً من هذه الآراء التي تنحو هذا المنحى وتؤكد عليه.

وعن خلفية 14 تموز، يقول الشهيد السيد مهدي الحكيم (رض): «في عقيدتي أنّ الخلفية كانت انكليزية حقيقية 100% »[2].

ويضيف قائلاً: «وإنني أتصور أنّ الانقلاب كان إنكليزياً، ولعل من أبرز صوره هو أن الإنكليز احتلوا الأردن حتى يمنعوا الأردن من التحرك، وكان في

(1) مجلة الموسم: العدد الثاني والثلاثون (1997م 1418 هـ) ص (87-88).

(2) مذكرات الشهيد السيد مهدي الحكيم. مصدر سابق، ص 66.

وقتها لو قامت طائرتان أردنيتان لاستطاعت أن تقضي على الانقلاب وذلك بقصف الإذاعة.. ولكن الإنكليز لم يسمحوا.. وأكثر من ذلك أن جميع الشعارات التي أُطلقت في بداية الثورة وإلى ما بعد ذلك كلها كانت ضد أمريكا ولم يكن شعاراً واحداً ضد الإنكليز.. وحتى من يُتَّهم بالعمالة يقال له دولارات استعمار أمريكي ولكن الجنيهات الاسترلينية أين هي؟»[1].

أما حزب الدعوة الإسلامية فثقافته الخاصة تقول: «ولم تنجح محاولات أمريكا لدخول العراق إلا بشكل جزئي بانقلاب (عبد الكريم قاسم) الذي اكتشفت أمريكا بعد مدة من ممارسته الحكم، أنها لم تعثر على العميل الذي تريد فسحبت تأييدها له. ونجح الإنكليز باستعادة مركزهم بانقلاب 14 رمضان الذي حمل تناقضاً بين طياته، إذ حاول حزب البعث الاستفادة من اسم عبد السلام عارف فشاركه بالحكم وانقلب عليهم، وكان مرتبطاً بعملاء أمريكا في المنطقة»[2].

قرأنا قبل قليل ثلاثة نصوص من مصادر إسلامية، كلها تتهم ثورة 14 تموز 1958 وتضعها في دائرة الارتباط بالأجنبي، وتتهم قيادتها المتمثلة بالزعيم عبد الكريم قاسم بالعمالة والخيانة الوطنية، وقد اختلفت النصوص الثلاثة اختلافاً بيناً في التشخيص المبني أساساً على التحليل الفاقد للأهلية، فواحد منها يجعل

---

(1) المصدر نفسه، ص 66.

(2) ثقافة الدعوة الإسلامية: القسم السياسي، الجزء الأول، ص 298. راجع أيضاً: حسن السعيد: نواطير الغرب ص 187.

الفقرة المتقدمة وردت في ثقافة الدعوة الإسلامية كما أسلفنا، ووردت لاحقاً في (نواطير الغرب) للكاتب حسن السعيد، ولم يضعها الكاتب بين علامتي اقتباس (مزدوجتين). وفيما يبدو لي أن الأستاذ السعيد هو الذي كتبها في المصدر الأول، واعتمدها حزب الدعوة الإسلامية في فكره المتبنى.

الثورة إنكليزية 100%، والآخر يضع قائدها في خانة أمريكا، أما الثالث فيصفها بأنها صنيعة التوافق (الأنكلو-أمريكي). وهذا التباين في تحديد الجهة التي تقف وراءها يقلل إلى حدٍ ما من صدقية ما يثار ضدها من اتهامات لا تعضدها الحجة الدامغة والوثيقة التاريخية والدليل المقنع، وفي الوقت نفسه يعزز الرأي الآخر الذي ينفي شبهة الارتباط وتقف معه شواهد التاريخ.

كان «والدمار غولمان السفير الأمريكي في العراق من 1954-1959 يعتقد عند سماعه الإطلاقات النارية (في صبيحة يوم 14 تموز) أنها جزء من حفلة مراسيم توديع الملك وحاشيته»[1].

وقد فاجأت ثورة 14 تموز 1958 العالم بأسره، وكان وقعها أشد على القوى الاستعمارية ومن يدور في فلكها من الحكام في المنطقة، ومما يؤكد ذلك، أنه عندما «دق جرس الهاتف الموضوع إلى جانب سرير (جون فوستر دالاس) وزير خارجية الولايات المتحدة عام 1958 فامتدت يد السياسي العجوز الذي طالما هدد العالم بسياسته الرعناء المعروفة بـ (حافة الهاوية)، وخاض غمار الحرب الباردة على حساب مصالح الشعوب الفقيرة والمستعبدة إلى الهاتف ووضع السماعة على أذنه التي عانى من ألم شديد فيها مما أثقلت عليه السمع فقال بكسل: من ؟ فجاءه الجواب من الطرف الآخر مثل لسعة حادة: سيدي حصل انقلاب في بغداد. انتفض (دالاس) من فراشه مذعوراً وأحس بألم عارم في بطنه. مغص راح يشتد عليه ويقطع أنفاسه، لم يستطع مغادرة فراشه وامتدت يده إلى الهاتف مرة أخرى وراح يطلب إسعافه بسرعة.

---

(1) شامل عبد القادر: عبد الكريم قاسم.. البداية والنهاية، ص 214.

نُقل (دالاس) إلى أقرب مستشفى، في ذلك الوقت كان العراقيون ينقلون (جثة) نظام مهترئ كان عمره (37) عاماً إلى أقرب قبر ليدفنوه إلى الأبد»[1].

«واستدعت لجنة العلاقات الخارجية في الكونكرس الأمريكي في 22 تموز مسؤولين عن المخابرات المركزية الأمريكية (CIA) للاستفسار عن سبب حدوث ثورة 14 تموز في العراق وعدم علم الولايات المتحدة بها مسبقاً، إلا أن اللجنة رغم أنها اجتمعت وقتاً طويلاً لم تتوصل إلى شيء»[2].

فإذا كان والدمار غولمان السفير الأمريكي في بغداد يعتقد عند سماعه الإطلاقات النارية صبيحة يوم 14 تموز 1958 أنها جزء من حفلة مراسيم توديع الملك وحاشيته. وينتفض جون فوستر دالاس وزير خارجية الولايات المتحدة مذعوراً عند سماعه خبر الثورة في العراق، ويشتد عليه الألم في بطنه وينقل إلى المستشفى. وتستدعي لجنة العلاقات الخارجية في الكونكرس الأمريكي مسؤولين من المخابرات المركزية الأمريكية للاستفسار عن سبب حدوث ثورة 14 تموز في العراق، وعدم علم الولايات المتحدة بها مسبقاً. فمن هي الجهة الأمريكية التي صنعت هذا (الانقلاب المشبوه) يا ترى ؟ !

إنّ ثورة 14 تموز في العراق، لم تعد حدثاً عابراً، وإنما كانت عملاً ثورياً فاجئ العالم بأسره، وأنهى النفوذ البريطاني في البلاد وتأثيره الكبير على السياسة العراقية لما يقرب من أربعين عاماً. كما أنها قلصت هذا النفوذ في المنطقة

---

(1) المصدر نفسه: ص 314-315.

(2) Andrew Tully, CIA The Inside story, William Morrow and company, New York, 1962. Third printing, P. 75.
نقلاً عن : ليث عبد الحسن الزبيدي: ثورة 14 تموز 1958 في العراق ص 214.

العربية، بعد أن قررت الثـورة تصفية الهيمنـة البـريطانية الاستعمارية منذ اليوم الأول لنجاحـها. فلا ريب أن تتخذ بـريطانيا موقـفاً عدائياً من الثورة منذ انطلاقتها في صبيحة الرابع عشر من تموز 1958، وحاولت جهدها أن تجهض الثـورة ولكـن محاولاتها جميعاً باءت بالفشل الذريع، رغـم أنـها خططت بالاتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية للإنزال في لبـنان والأردن من أجل هذا الهدف.

وتجلى موقف بريطانيا «المعادي للحكومة الجديدة في العراق عبر سلسلة من الإجراءات، فعلى الصعيد الخارجي حاولت عرقلة تسـلم هاشـم جواد ممثل العراق الجديد مقعده في الأمم المتحـدة بـهدف الضغط على النظام الجديد دولياً وعدم الاعتراف به[1]. وسعت لتجميد أرصدة العراق في البنوك البـريطانية[2]. كما أوعزت للبعثات الدبلوماسية البريطانية العاملة في الدول العربية بمناشدة قادة الحكومات العربية بعدم الاعتراف بالحكومة الجديدة في بغداد، ومن جانبها أبقت تعاملها مع طارق العسكري (السفير المفوض في السفارة العراقية) في لندن الذي استمر ولائه للنظام السابق، معلناً بأنه يمثل البعثة العراقية في لندن[3].

كما مارس السفير البريطاني في بغداد ضغطاً على الحكومة الجديدة بهدف الحفاظ على حياة أركان النظام السابق كما جاء في تعليمات حكومته[4]. وهو أمر بالغ الأهمية بالنسبة للدوائر البـريطانية التي كانت تعلق عليه آمالاً كبـيرة كون

---

(1) F.O. 371/134199, From Dixon to F. O, No. 628, July 15, 1958.

(2) F.O. 371/134226, From Amman to F. O, No. 837, July 15, 1958.

(3) مؤيد إبراهيم الونداوي: وثائق ثورة تموز 1958 في ملفات الحكومة البريطانية، ص193.

(4) F.O. 371/134199, From Baghdad to F. O, No. 1267, July 14, 1958.

الهوامش 1، 2، 3، 4 أعلاه نقلاً عن: محمد حمدي الجعفري: عبد الكريم قاسـم والضبـاط الأحـرار والموقف من بريطانيا حتى عام 1958، ص 192-193.

بقائهم على قيد الحياة يعطيهم الحجة على مقاومة الثورة وإعادتهم للسـلطة، وهي آخر فرصة كانت تتشبث بها الحكومة البريطانية»[1] .

ورغم كل ذلك يقال أن انقلاب تموز في العراق كان إنكليزياً 100%، وأن الملك حسين تلقى تهديداً من الحكومة البـريطانية يمنعه من التدخل في الشـؤون الداخلية للعراق، وهذا الرأي أقرب إلى الطرفة منه إلى الحقيقـة، لأنه ليس هناك من أحد في هذا العالم يصدّق أن بريطانيا تقلب نظام حـكمها في العراق. وإذا لم يكن الوصف دقيقاً فإن النظام الملكي في العراق يمثل ظلاً للحكم البـريطاني في العراق. ثم إنّ الملك حسـين لم يدخر جهده من أجل القـضاء على ثورة العراق، وكثّف محاولاته لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، بعد أن فوجئ هو الآخر بهذا الحـدث وظل «يوجه ندائه للقوات الجوية في الحبانية وضباط الجيش لاستلام الأوامر منه فقط وإعلان ولائهم له، باعتباره أصبح رئيساً للاتحـاد الهاشـمي الذي يضم العراق والأردن بعد مقتل ابـن عمه الملك فيصل الثاني، اسـتناداً إلى ما جاء بدسـتور الاتحاد، وأبدى استعداده لتحمل المسؤولية وفرض النظام بالقوة في العراق[2]. لقد كانت تحركات الملك حسين تجري تحت افتراض أن العراقـيين في الحبـانية لا زالوا موالين للنظام المنهار[3]. ثم اتصل برئيس الحكومة التركية عدنان مندريس وحرضه على وجوب تدخل القـوات التركية للإجهاز على الثورة في العراق[4].

---

(1) محمد حمدي الجعفري: عبد الكريم قاسم والضباط الأحرار والموقـف من بـريطانيا حـتى عام 1958، ص 192 193.

(2) F.O. 371/134198, From Amman to F. O, No. 816, July 14, 1958 .

(3) F.O. 371/134199, From Schatauk to F. O, No. 826, July 14, 1958 .

(4) ليث عبد الحسن الزبيدي: ثورة 14 تموز 1958 في العراق، مصدر سابق ص 212.

ملاحظة الهوامش 2، 3، 4 أعلاه نقلاً عن: محمد حمدي الجعفري: عبد الكريم قاسـم والضبـاط الأحرار والموقف من بريطانيا حتى عام 1958، ص 187.

وقد أجج الملك حسين حماسة المسؤولين الأتراك بهذا التحريض وأيقظ أحلامهم القديمة بالهيمنة على منطقة الموصل»[1].

ويروي أحد أعضاء الهيئة العليا للضباط الأحرار المقدم الركن عبد الكريم فرحان، معاون آمر الفوج الأول الآلي المرابط ضمن تشكيل عسكري في الأردن، عند انطلاقة الثورة صبيحة الرابع عشر من تموز قائلاً: «إن الملك ورئيس أركان الجيش الأردني كانا حريصين على بقاء القوات العراقية في الأردن بغية استخدامها مع الجيش الأردني ضد ثورة العراق بعد إجراء التغييرات في قادتها، ولقد طلبت السلطات الأردنية التريث في العودة لتتاح الفرصة لتوديع القطعات قبل مغادرتها الأردن، ولما تبين للمسؤولين الأردنيين إصرار القوات العراقية على العودة سريعاً لجأوا إلى التهديد والوعيد وقالوا أن الطريق مسدود وأن القطعات الأردنية تسيطر عليه، ثم قالوا أن الملك يؤثر توديع القطعات بنفسه ولا بد من التريث. وجرت مداولات كثيرة في القصر والبلاط الملكي ورئاسة أركان الجيش حضر بعضها الملحق العسكري العراقي وآمر اللواء السادس والزعيم الركن أحمد محمد يحيى، وإني وإن كنت أجهل ما دار في هذه الاجتماعات لكنها لا شك لم تكن في مصلحة ثورة العراق، واستمرت مناورات السلطات الأردنية وتدابيرها طيلة نهار يوم 14 تموز 1958. وأخيراً قالوا أن الأوامر قد صدرت للقطعات الأردنية بفتح النار على القوات العراقية المنسحبة وهكذا اضطررنا إلى اتخاذ تشكيل القتال ولم نحمل الدبابات على ناقلاتها بل تقدمت على السرفة، وهذا لا يتفق مع مبادئ استخدام القوات المدرعة، إذ كنا فعلاً

---

(1) محمد حمدي الجعفري: عبد الكريم قاسم والضباط الأحرار والموقف من بريطانيا حتى عام 1958، ص 187.

نتوقـــع أن نصطدم مع الجيش الأردني ولا بـــــد أن نضع نصب أعيننا أســــوأ الاحتمالات »[1] .

«إضافة للموقف الســـوفييتي الذي ورد في برقـــية رئيس حـــكومته نيكيتا خروشوف، التي وجهها إلى رئيس وزراء بريطانيا مكميلان مهدداً بشن حـــرب عالمية ثالثة في حالة تدخل الولايات المتحـــدة الأمريكية وبـــريطانيا في العراق (راجع الملحق رقم 9) كما أن الإعلان المبكر لمقتل أقطاب النظام الثلاثة واعتقال بقية قـــادة النظام، قـــد أدى إلى التخلي عن فكرة التدخل في العراق وعدم جدوى القيام بمثل هذا العمل »[2] .

---

(1) اللواء الركن عبد الكريم فرحان: ثورة 14 تموز في العراق، ص (114-115).

(2) محمد حمدي الجعفري: عبد الكريم قاسم والضباط الأحرار، مصدر سابق، ص 200.

عبد الكريم قاسم المفترى عليه

أما الفرية التي تقول بعمالة عبد الكريم قاسم للأجنبي فهي اتهام اعتباطي لا يصمد أمام النقد والبحث العلمي، وقد توقف عن إلصاقها به ألد أعدائه وخصومه السياسيين، وربما أدركوا أنها تدحض نفسها بنفسها، ولو كان لها نصيب من الواقعية لما تخلى عنها هؤلاء الأعداء الذين لم يتركوا لوناً من ألوان الشتائم والسباب البذيء إلا وكالوه لعبد الكريم قاسم، واستخدموا ضده كل الكلمات الرخيصة حتى نفدت معظم الكلمات الهابطة من قاموسهم البغيض، ولم نجد في هذا الكم الهائل من كلمات التجريح والإساءة ما يمس وطنيته وإخلاصه للشعب. حتى أن علي صالح السعدي وهو من أبرز قادة انقلاب 8 شباط 1963، وعدو قاسم اللدود وأحد قاتليه قال: «إنَّ عبد الكريم قاسم زعيم وطني تقدمي جريء، إلا أنَّ وسائل تحقيقه لأهدافه ملتوية»[1].

بهذه الكلمات الجريئة ينفي علي صالح السعدي عن عدوه عبد الكريم قاسم شبهة الارتباط بالأجنبي، وفي لحظة من لحظات استيقاظ الضمير وصحوة الذات، لم يتوانَ السعدي عن جلد ذاته وكشف الارتباطات المشبوهة للانقلاب

---

(1) ليث عبد الحسن الزبيدي: ثورة 14 تموز 1958 في العراق، مصدر سابق، ص 332-333.

الذي أتى به إلى سدة الحكم، بقــوله معترفاً: «وصلنا إلى الســلطة بقــطار أنكلو أمريكي»[1] .

إنَّ هذا التصريح الخطير الذي أدلى به علي صالح السعدي له ما يؤكده على لسان عبد الكريم قاسم، وهو يواجه اللحظات العصيبــة في اليومين الأخيرين من حياته.

وقد نقل لنا مرافقةُ المقدم الركن حافظ علوان رواية مهمة وخطيرة ســجّل فيها بعضاً مما نطق به قاسم، وما قام به من عمل في ذلك الموقف الرهيب.

يقول حافظ علوان: «الشــيء الغريب الذي تســرب في أعماقــي في تلك اللحظات، إنني تساءلت مع نفسي وأنا أنظر إلى قاسم وهو يكلفني ونحن تحتوابل من القصف الجوي بأن أجلب له ملف قانون شركة النفط الوطنية.. قلت مع نفسي وأنا أرمقه وهو يوقع على القانون بهدوء عجيب: (أشو عبــد الكريم ترك كلشــي وراح يوقع على قانون).. وبعد توقيعه طلب مني أن أعيد الملف على منضدته، ثم اتصل بجاسم العزاوي ســكرتيره الخاص والمشــرف على الإذاعة والتلفزيون، وأخبره العزاوي بأن الإذاعة طوقت بالثوار، فأجابه قاســم: (اذهب إلى بــيتك.. خلص نفسك) وفعلاً ذهب جاسم ولم يعد، وازداد القصف وسمعت قاسم يقول لي: كل هذه الهوسة من أجل قانون رقم 80 »[2] .

ومنذ عام 1938 وفي الوقت الذي كان فيه النقيب عبد الكريم قاسم أســتاذاً في الكلية العسكرية، وعمره آنذاك لم يتجاوز الخامسة والعشــرين، وكان معبــأ

---

(1) حسن السعيد: نواطير الغرب، ص 40.

(2) شامل عبد القادر: عبد الكريم قاسم: البداية والنهاية، مصدر سابق، ص 340.

بالآمال الوطنية ويلقي دروسه في الإخلاص لتربة الوطن، والتحريض على مقاومة الاستعمار وإزالة آثاره في العراق والبلاد العربية، وهي دروس لم يكن طلابه قد سمعوها من قبل، وكان من بين هؤلاء التلاميذ الشباب، عبد السلام عارف، وأحمد حسن البكر، وطاهر يحيى وآخرين غيرهم، ورغم أن هؤلاء التلاميذ وغيرهم قد اختلفوا مع أستاذهم الذي غرس في نفوسهم الوطنية، وصاروا في دائرة الأعداء وفجروا معه الخلافات، وسالت بينهم الدماء الغزيرة، إلا أنهم لم يتناولوا سيرته الأولى بالنقد والتجريح أو وصمه بالخيانة الوطنية، وكان من بين طلابه القوميين في الدورة السابعة عشر في الكلية العسكرية، اللواء (فيما بعد) مدحت السيد عبد الله الذي وصف معلمه عبد الكريم قاسم بقوله: «كانت الدورة مؤلفة من 245 طالباً ضمتهم السرية الأولى آمرها الرائد محمد نوري سعيد، وكان يقود فصيلنا الثاني المؤلف من ستين طالباً الملازم الأول (العميد الركن بعدئذٍ) أحمد محمد يحيى وهو ضابط ممتاز كفاءة وأخلاقاً وقد أحسن تدريبنا مدة دورة المستجدين، ولقبوله في كلية الأركان فقد نقل إلينا محله في قيادة الفصيل الملازم الأول (الفريق الركن بعدئذٍ) عبد الكريم قاسم الذي وجدناه ضابطاً ذا همة ونشاط كبيرين وجدياً وبشوشاً بعين الوقت، وكان يحرص على تدريبنا وتدريسنا ويحثنا على المزيد من الجهد في التدريب والدراسة، وقد تميز عن غيره من آمري فصائل الدورة بمحاضراته المتواصلة منتهزاً كل فرصة ليلقي علينا كلمة حماسية مطولة يحثنا فيها على التمسك بالروح الوطنية، طالباً منا أن نكون ضباطاً مخلصين مسلحين بالإيمان والعلم والروح الوطنية، وأن نسعى لتقوية الجيش بعد تخرجنا وإنقاذ الوطن من الاستعمار والتبعية واستعادة مجدنا الزاهر[1].

---

(1) العميد المتقاعد خليل إبراهيم حسين: موسوعة 14 تموز، الجزء السادس (عبد الكريم قاسم اللغز المحير) مصدر سابق، ص 14.

ولم يتغير كره عبد الكريم قاسم للاستعمار المتمثل ببريطانيا آنذاك ولم يتبدل، ويمكن أن نلمس ذلك جلياً واضحاً فيما ذكره اللواء مدحت السيد عبد الله بقوله: «ذات يوم زارنا مفتش الجيش الجنرال وونر هاوس – وهو إنكليزي الجنسية ليفتش الدورة المتخرجة من الكلية العسكرية ووقفنا في ميدان العرض بوضع التفتيش، والتفت إلينا عبد الكريم قاسم وهو واقف أمام الفصيل قبيل وصول المفتش إلى قاطعنا وقال: انظروا إلى هذا الجنرال الإنكليزي الكلب، إننا إذا نؤدي التحية نؤديها لرتبته لا لشخصه»[1].

فإذا كان قاسم وهو في مقتبل عمره العسكري يحرض على الاستعمار، وينمي حب الوطن والإخلاص له في نفوس رفاق السلاح، فمن حقنا أن نتساءل عن الفترة التي تعايش فيها مع الاستعمار وصار عميلاً كما يدعي المدعون؟ في الوقت الذي يؤكد فيه كتّاب سيرته الذاتية على أنه بقي على حماسه الوطني في كل مراحل حياته، حتى عندما أُرسل ليلتحق بدورة الضباط الأقدمين في بريطانيا معقل الاستعمار آنذاك، كان حبه للوطن يتنامى بشكل مطرد وحماسه الوطني يتأجج. وفي كلمة طافحة بالثورية والشعور الوطني صدرت عنه، ولو لم يكن غيرها من مآثره العظيمة لكفت وحدها في البرهنة على وطنيته وإخلاصه، ولوضعته في مقام العظماء والخالدين، ومما ينقل عنه في تلك الفترة من حياته أنه لما كان «في دورة أركان في كلية سانت هيرز في إنكلترا، والامتحان النهائي كان يتمثل في سؤال واحد هو: اكتب خطة مفصلة لاحتلال عاصمة بلادك؟ وحين وزعت الأسئلة، استجاب شباب الدورة من مختلف أصقاع الدنيا، إلا ضابطاً

(1) المصدر نفسه، ص 15.

واحداً أمسك بورقة الأسئلة وقام صارخاً لا لاحتلال بغداد، أتعرفون من هو هذا الضابط؟ عبد الكريم قاسم!!» (1).

ولم يقتصر الأمر على الشهادات المتقدمة، بل تعداه إلى ما يشبه الإجماع على تأكيد نزاهة عبد الكريم قاسم الوطنية، ولم يكن الأمر خاصاً بمحبيه ومؤيديه أو الذين جمعتهم معه رفقة طويلة، وإنما تجاوز ذلك ليشمل كل أعضاء الهيئة العليا للضباط الأحرار التي يقال تكهناً بأن عبد الكريم قاسم قد دُس فيها، وقد مرَّ بنا تصريح السيد عبد الكريم فرحان أحد أعضاء هذه اللجنة، الذي وصف قاسم بعفة اللسان ونظافة اليد والإخلاص للوطن والشعب، ولم يكن فرحان مجبوراً على إيراد هذا الوصف، وإنما جاء محض إرادته واختياره، ولو لم يكن عبد الكريم قاسم قد ألزم نفسه وروضها على نوع من أنماط السلوك العجيب، لم تأتِ مثل هذه الشهادة لصالحه ، فالإنسان الذي يلج أعلى موقع في السلطة بالبدلة العسكرية، ولم يتأثر بزخارف الحياة ومتعها المتنوعة، ويخرج من الدنيا بالبدلة العسكرية أيضاً، لا بد وأنه قد أخضع نفسه لنظام صارم من أنماط السلوك. ويبحث قاتلوه ويجدّوا في البحث فلم يجدوا له حسابات في المصارف أو مدّخرات أخرى، غير دراهم معدودة في بدلته العسكرية كانت كل متاعه في هذه الدنيا، وبعد التفتيش الدقيق عثروا في مكتبه بوزارة الدفاع على قوائم كان يصرف فيها راتبه على الفقراء من سكان الصرائف، والمدهش العجيب أن راتبه هذا لم يكن

---

(1) صحيفة الوفاق، العدد 222 في 11 تموز (يوليو) 1996. لندن، بقلم طالب خزعل القطان، نقلاً عن: د. عبد الخالق حسين: ثورة 14 تموز 1958 العراقية وعبد الكريم قاسم (ص 217-218).

الراتب المخصص لرئيس الوزراء، وإنما ظلَّ طيلة فترة حـــكمه من 14 تموز 1958 إلى 8 شباط 1963 يستلم الراتب المخصص للعسكري برتبة زعيم ركن، وهو أقل من نصف راتبـــه كرئيس وزراء، فقـــد كان الراتب المقـــطوع لرئيس الوزراء آنذاك 400 دينار بينما كان راتب العسكري برتبـــة زعيم ركن لا يتعدى 190 ديناراً.

إنَّ ما يزيد اطمئناننا بصحة ما ذكرناه هو تواتر هذه الخصائص والصفات النادرة على ألسنة الأصدقاء والأعداء معاً، وإنَّ ما ورد عن طريق أعدائه يفوق ما وَصلنا عن طريق أعوانه ومؤيديه كماً ونوعاً.

ومن أجل إنصاف الرجل، وإبعاد تهمة الخيانة الوطنية عنه، بعد أن ألصقها مناوئوه جزافاً، وتحمس لها الإسلاميون بلا دليل، نورد هذه الشهادة الخطيرة على لسان المقدم الركن حافظ علوان الذي رافقه في أشد المواقف خطورة يومي الثامن والتاســع من شبــاط 1963، حــيث أزيز الرصاص ودوي المدافع وقــصف الطائرات.

هذه الشهادة التاريخية المهمة جزءٌ من حوار أجراه معه شامل عبد القــادر الذي يصف لنا هذا اللقاء المشحون بالمفاجآت بقوله: «يصمت حــافظ علوان ثم يرفع رأسه قليلاً ويقول لي: في هذه اللحظات بــالذات.. دق جرس الهاتف، وهذه الحادثة شيء مهم جداً... لم أقــرأ عنها في أي مكان، ولم يتطرق لها أحــد طيلة عقود مرّت على نهاية عبد الكريم قاسم، ولم تذكرها الرســائل الجامعية بــجميع اتجاهاتها، أو أي كتب أخرى صدرت في الداخل أو في الخارج، لأن شهودها هم ثلاثة أشخاص: عبد الكريم قاســم ووصفي طاهر وأنا... وأنا الشــاهد الوحــيد المتبقي بعد رحيلهما، وللأمانة التاريخية يجب تثبيت هذه الحــادثة خدمة لتاريخنا

العراقي السياسي الحديث... أقــول لك في تلك الســاعات العصيبــة دق جرس الهاتف وتحرك وصفي طاهر نحوه، وتكلم مع الطرف الآخر الذي كنا نجهل من يكون.. ثم ترك الهاتف وقال لعبد الكريم قاسم: إن السفارة الســوفييتية في بــغداد على الخط وتطلبك.. ولكن عبد الكريم طلب من وصفي إكمال حديثه مع المتحدث نيابة عنه والاستفسار منه ماذا يريد.. وفعلاً تحدث وصفي ثم وضع السماعة جانباً وقال لقاسم: إن السفارة تود إخبارك بأنهم على استعداد للاتصال بموسكو لتدبــير إنزال عسكري سوفييتي على بغداد خلال 12 ساعة من الآن أو حــتى خلال هذه الليلة، فرد عبد الكريم قاسم قائلاً: لا .. أنت خابرهم وقل لهم إحنا لا نحــتاج إلى مثل هذا الإنزال.. إني ما أريد أبدل.. إحنا خلّصنا البلد من اســتعمار الإنكليز وما أريد أبدل استعمار إنكليزي باستعمار روسي »[1] .

تأتي أهمية هذا الحديث من تصورنا للظرف العصيب الذي يحــيط بعبــد الكريم قاسم ومرافقيه، حيث يتهددهم الموت من فوقــهم ومن بــين أيديهم. وفي ساعات الصراع المرير هذه، تأتي القوة التي تنتشلهم وتنقذهم من الموت بــعد أن ماجت بهم الأرض وبلغت القلوب الحناجر، ويشعر قاسم أن هذا الإنقاذ والانتشال سيكون على حساب سيادة الوطن ومستقبل أبــنائه، فيأتي رفضه ســريعاً وعلى الفور.

وتزداد دهشتنا عندما نعلم بأن هذه الرواية المثيرة وصلت إلينا عن طريق (شامل عبد القادر)، أحد محرري مجلة ألف باء البــغدادية الحــكومية المعروفة بحقدها وعدائها لعبد الكريم قاسم وفترة حكمه، ولو أن هذه الظروف القاسية التي

(1) شامل عبد القادر: عبد الكريم قاسم .. البداية والنهاية، مصدر سابق، ص 341.

حاصـرت عبـد الكـريم قاسـم يومـي 8 و 9 شباط، ألمـت بصـديقه عبد السلام عارف، فإن الأخير لن يتوانى من أجل التشبث بالحياة والبقاء على كرسي الحكم، من استخدام شتى الوسائل، وسرعان ما يبـرر ذلك بطريقـته المكيافلية المعهودة.

أما القول بأن عبد الكريم قاسم قد دُسَّ في تنظيم الضباط الأحرار، فهو قول عار عن الصحة، وينطلق من الحقد والتحسس، وأقل ما يقال عنه بعده عن الصدق والموضوعية، ولا تؤيده الأحداث والوقائع التاريخية، فتأريخياً يُعد عبـد الكريم قاسم من المؤسسين الأوائل لتنظيم الضباط الأحرار، وهو ثالث ثلاثة أسسوا أول تنظيم عسكري سري عام 1948 أثناء حرب فلسـطين أطلقـوا عليه اسـم تكتل الضباط الوطنيين، وكان المبشر الأول به النقيب رفعت الحاج سـري الذي فاتح العقيد الركن نجيب الربيعي، ثم فاتح المقـدم الركن عبـد الكريم قاسـم، وهم لا يزالون بعد على التراب الفلسطيني، بعد أن وقـفوا على خيانات الحـكام العرب آنذاك تجاه فلسـطين، ومن هناك تعاهدوا على تغيير النظام الملكي الحـاكم في العراق .

وكان هذا التنظيم يضم إضافة إلى مؤسسه رفعت الحاج سري كل من:

«1- العقيد الركن نجيب الربيعي	آمر جحفل اللواء الأول.
2- المقدم الركن عبد الكريم قاسم	آمر الفوج الأول من اللواء الأول.
3- المقدم طارق سعيد فهمي	آمر كتيبة مدرعات.
4- الرائد الركن عبد الوهاب الأمين	ضابط ركن القيادة.
5- الرائد الركن داود الجنابي	ضابط ركن القيادة.
6- الرائد طاهر يحيى	آمر سرية مدرعات.

7- النقيب محسن الرفيعي ضابط استخبارات الفوج الأول من اللواء الأول (مساعد فوج عبد الكريم قاسم)

8- الملازم الأول خليل إبراهيم حسين معاون آمر سرية الهندسة الثالثة[1].

وسمي هذا التكتل بحركة الضباط الأحرار بعد قيام ثورة 23 تموز في مصر، وأخذ الاسم منهم »[2] .

«ومن المعلوم أن حركة الضباط الأحرار ولدت في أرض فلسطين في سنة 1948 على يد مؤسسها المرحوم رفعت الحاج سري، وانضم عبد الكريم قاسم لها في أرض فلسطين، وكان يتشاور مع المرحومين رفعت ونجيب الربيعي وغيرهما في كل شؤون الحركة ومحاولات الثورة»[3] .

لا ندري كيف يكون عبد الكريم قاسم وهو ثالث ثلاثة قد أسسوا حركة الضباط الأحرار على التراب الفلسطيني عام 1948 قد دُس فيها، لأننا نعرف أن الاندساس يأتي لاحقاً على التأسيس والتجذر والظهور، إلا اللهم أن تكون حركة الضباط الأحرار في العراق قد أسستها الدوائر الغربية، وهذا ما لا يقول به أحد من منتسبي الحركة الذين يربو عددهم على المئتين ولم نسمع به من قبل، ولا يرى ذلك أيضاً سماحة الشيخ محمد مهدي الخالصي الذي أثار التهمة.

---

(1) إن الأخير في الأسماء المدرجة أعلاه هو لمؤلف موسوعة 14 تموز وهو من المناوئين لعبد الكريم قاسم، إلا أنه رغم موقفه المضاد منه لم يستطع طمس الحقيقة.

(2) العميد المتقاعد خليل إبراهيم حسين: موسوعة 14 تموز، الجزء السادس، مصدر سابق، ص 65-66.

(3) المصدر نفسه، ص 282.

والتاريخ يقـول أيضاً أنه : «في كانون الثاني سـنة 1957 تم دمج تنظيم بغداد الذي يترأسه محيي الدين عبـد الحـميد مع تنظيم المنصور الذي يترأسـه الزعيم الركن عبد الكريم قاسم آمر لواء المشاة التاسع عشـر من الفرقـة الثالثة، وكانا من أنشط التنظيمات «وأوسعها انتشاراً »[1]. وفي نيسان من العام نفسـه تمّ انتخاب عبد الكريم قاسم رئيساً للجنة العليا حسب الأقدمية، وانتخاب محيي الدين عبد الحميد والعقيد الركن ناجي طالب نائبين له، وانتخب العقـيد المهندس رجب عبد المجيد سكرتيراً للجنة العليا.

وقد بلغ عدد أعضاء اللجنة العليا في منتصف سنة 1958، أي قبـل قـيام الثورة خمسة عشر ضابطاً»[2] .

هذا النص التأريخي نقلناه من الجزء الأول من تاريخ الوزارات العراقـية في العهد الجمهوري ، واشترك في تأليفه ثلة من الأساتذة والأكاديميين، وبإشراف دار الحكمة ببغداد، وفي عهد صدام حسين العدو اللدود لعبد الكريم قاسـم، ورغم ذلك فإن الحقائق فرضت نفسها بقوة، فجاء التأكيد على أن عبد الكريم قاسـم كان على رأس جناح كبير من تنظيم الضباط الأحرار، وكان هذا التنظيم وتنظيم بغداد من أنشط التنظيمات في القوات المسلحـة ومن أوسـعها انتشـاراً، وكان تنظيم المنصور يضم كلاً من عبد السلام عارف، وطاهر يحيى وأحمد صالح العبـدي وغيرهم كثيرون قبل أن يندمج التنظيمان.

وبعد اندماج التنظيمين بأشهر معدودة جرت انتخابات لرئاسة اللجنة العليا للضباط الأحرار، وتمّ انتخاب عبد الكريم قاسم رئيساً، أي أنه انتخب انتخابـاً ولم

---

(1) ليث عبد الحسن الزبيدي، ثورة 14 تموز 1958 في العراق، مصدر سابق، ص 111.

(2) د. نوري عبـد الحـميد العاني وآخرون، تاريخ الوزارات العراقـية في العهد الجمهوري، الجزء الأول، مصدر سابق، ص 11.

يُدس دساً (على حد تعبير الشيخ محمد مهدي الخالصي)، وشهدت الانتخابات معارضة من العقيد المهندس رجب عبد المجيد الذي رشح ناجي طالب للرئاسة «باعتباره أنضج الضباط سلوكاً ومسلكاً »[1] .

ثم إن ناجي طالب القومي المعروف ورئيس وزراء العراق الأسبق، والمستوزر لعدة مرات في عهد عبد السلام عارف وأخيه عبد الرحمن- قد عمل نائباً لعبد الكريم قاسم في اللجنة العليا للضباط الأحرار، ثم وزيراً في أول وزارة بعد انتقال العراق إلى النظام الجمهوري، وراقب عبد الكريم قاسم عن قرب من خلال المعايشة والممارسة الميدانية، ورغم الاختلاف بين الاثنين في الاتجاهات السياسية والنظرة إلى الأمور، وعند إيلاء متابعة فاحصة لتاريخ ناجي طالب الشخصي وسيرته العسكرية والسياسية، لم نجده من مؤيدي قاسم أو المحسوبين عليه في يوم ما، وهو أقرب إلى تكتلات أعداء قاسم منه إلى أصدقائه. إلا أن ناجي طالب الذي وصف بأنه «أنضج الضباط سلوكاً ومسلكاً» لم يكتم الحق وأدلى بشهادته في عبد الكريم قاسم قائلاً: «كان وطنياً غيوراً حاول مخلصاً أن يخدم شعبه، وأن يحقق بعض الإصلاحات التي كان يعتقد أنها تخدم الشعب والوطن»[2].

وفيما يخص التوجس المشترك للدوائر الغربية والصهيونية والشيوعية المحلية، وشاه إيران وسائر الحكام العملاء من نفوذ جمال عبد الناصر في العراق. والتقاء مصالح الجميع أمام هذا الخوف والتوجس لتعمل بالتعاضد على مجيء انقلاب 14 تموز المسيطر عليه. إن هذا النوع من الكلام لا يمكن الاطمئنان له، وليست العبرة في الكلام المرصوف الجميل لتمريره على السذج

(1) ليث عبد الحسن الزبيدي، ثورة 14 تموز 1958 في العراق، مصدر سابق، ص 125.

(2) مجيد خدوري: العراق الجمهوري ، ص 208.

والبسطاء، ولكن العبرة في مدى صحته وموضوعيته، وبغير التوثيق والمصداقية والتحقيق العلمي لا يمكن الإذعان له والاعتماد عليه، وهو في نفس الوقت يدحض نفسه بنفسه. والغريب أنّ شبهة العمالة التي أصابت ثورة 14 تموز في نحـرها، خرج عبد السـلام سـالماً من رذاذها مع أنه ثاني اثنين فيها، وإذا كان هناك ثمة حسنات في هذا الانقلاب المغدور فإنها تذهب إلى عبد السلام عارف من أجل رفع مستوى رصيده الوطني، أما الشبهات المزعومة التي تحـوم حـوله فإنها توضع على أكتاف عبد الكريم قاسم لغرض تشويه سمعته.

أما دور عبد الناصر فمبالغ فيه إلى درجة كبـيرة، وقـد عانى من التهويل والتضخيم على لسان الشيخ محمد مهدي الخالصي في رسالته المذكورة. ولسـنا بصدد الحديث عن عبد الناصر ودوره المبـالغ فيه وسياسـته وعلاقـاته، ولكن الراصد لتاريخ العراق السياسي الحـديث والمراقـب لتطورات الوضع في تلك المرحلة، يحكم بما لا يدع مجالاً للشك بأن جمال عبـد الناصر تدخل في شـؤون العراق الداخلية وتآمر للإطاحة بعبد الكريم قاسم، وبعكسه تماماً كان الأخير الذي لم يفكر في التدخل بشؤون الجمهورية العربية المتحدة، ولا حتى بإقليمها الشمالي الذي يقع على مرمى عصا منه، ولا يبعد عنه سوى عدوة فرس، ولم يفكر مجرد تفكير بالتآمر على جمال عبد الناصر حتى من باب (رد الشر من حيث أتى).

وخير ما يرد على تنزيه جمال عبد الناصر والإعجاب به والمغالاة بدوره كقائد قومي، ما رواه المقدم الركن حافظ علوان لأول مرة قائلاً: «لعبد الكريم قاسم مواقف معروفة من القضية الفلسـطينية عام 1948، لا تحـتاج إلى كلام كثير، وكانت هذه القضية شغله الشاغل، وله أمنية أن يقود الجيش لاحتلال إسرائيل بعد

تهيئة الظروف الملائمة، واعتقد حسب معلوماتي أن العلاقة ساءت بين عبد الكريم قاسم وجمال عبد الناصر من خلال حالة معينة تردت بعدها العلاقات بين العراق ومصر، ففي الأشهر القليلة الماضية على الثورة طلب الأشقاء في مصر فرقة عسكرية عراقية لحماية سورية باعتبارها الإقليم الشمالي للجمهورية العربية المتحدة من العدوان، وجاء وفد مصري لهذا الغرض – وهذه المعلومة لم تنشر في كتاب أو مقال عن فترة حكم قاسم وأذكر أن الوفدين المصري والعراقي جلسوا سوية عام 1959، وكان الوفد المصري برئاسة اللواء (حسن) ولا أتذكر اسم أبيه، أما الوفد العراقي فكان برئاسة عبد الكريم قاسم باعتباره القائد العام للقوات المسلحة، وعضوية أحمد صالح العبدي رئيس أركان الجيش، والفريق ضياء الدين محمود، ومحيي عبد الحميد قائد الفرقة المدرعة والمرشح أن يغادر العراق إلى سورية بفرقته لو جرى الاتفاق. ومما أذكره جيداً الحوار الذي دار بين قاسم ورئيس الوفد المصري عندما سأله قاسم: هل عندكم في القاهرة الاستعداد للتوقيع على عمل معين ضد إسرائيل؟ أو صلاحية للتوقيع على هذا العمل؟ فأجابه رئيس الوفد المصري: كلا.. فقال عبد الكريم قاسم له: في الأسبوع القادم وفي مثل هذا الوقت نجتمع هنا مع صلاحية لديكم للتوقيع على عمل معين ضد إسرائيل. وعندما رجع الوفد المصري في الأسبوع الجديد، قال له قاسم: إسرائيل (دوخت) العرب وهي سرطان في جسد الأمة العربية، وفي كل معاركنا معهم لا تتجاوز حدود المعارك عن استيلائهم على قرية عربية، أو احتلالنا لتلة عربية، وهذه أمور غير مجدية إزاء الخطر الأكبر الذي يهدد الأمة العربية.. هل لديكم الاستعداد من هذه اللحظة بوضع خطة هجومية لاكتساح إسرائيل وليكن بعد ذلك

ما يكون؟ فأجابه رئيس الوفد المصري: الموقف الدولي لا يساعد، فرد عليه قاسم : يا أخي الموقف الدولي لا تتوقعه أن يكون يوماً إلى جانب العرب، ولا تتوقع أن تكون أمريكا مع العرب أو حـتى بـريطانيا ولا الغرب كله، إنني أضمن لك دول عدم الانحياز، وأضمن الاتحاد السوفيتي والصين (وخلي نتوكل على الله) ونمسح إسرائيل من الوجود.. لم يوافق الوفد المصري وقال رئيس الوفد: نحن لم نأتِ إلى بغداد لهذا الغرض، نحن جئنا من أجل وصول فرقة مدرعة عراقية إلى سورية... فرد عليه قاسم بشدة: أنا لدي معلومات مؤكدة أنكم تريدون اسـتخدام هذه الفرقـة العراقية لضرب الجيش العراقي وإشعال حرب بين قطعات جيشنا، وإلا ما معنى أن تربض فرقة مدرعة في سـورية من دون مهمات قـومية؟ إنني أعرف نياتكم هذه.. ثم التفت إلى العميد محيي الدين عبد الحميد، وقال له: خلي فرقـتك جاهزة للتحرك إلى سورية خلال (6) ساعات وتنذر قـطعاتك فوراً. ثم غادر الاجتماع ممتعضاً»[1].

(1) شامل عبد القادر : عبد الكريم قاسم .. البداية والنهاية، مصدر سابق، ص 334-335.

عبد السلام عارف يقصي الضباط الأحرار

أما القول بأن عبد الكريم قاسم عمد فور وصوله إلى السلطة إلى إبعاد الضباط الأحرار من مراكز القرار تمهيداً لتصفيتهم فيما بعد. وهو قول عار من الصحة وأقل ما يقال عنه بعده عن الصدق وروح الموضوعية أيضاً، وتدحضه كل الوقائع التاريخية. وإن هذا المقطع ينطبق على عبد السلام عارف (صديق الشيخ محمد مهدي الخالصي) أكثر من انطباقه على عبد الكريم قاسم.

ولنبدأ بأعضاء الهيئة العليا للضباط الأحرار، ومنهم العقيد الركن عبد الوهاب الشواف الذي عُين في 14 تموز 1958 «حاكماً عسكرياً عاماً، وطلب منه تنسيب رئيس المحكمة العرفية العسكرية، فنسب العقيد شمس الدين عبد الله، ولكن في صباح اليوم التالي الموافق 15 تموز 1958 أُلغي تعيين العقيد الشواف.. وقد كان السبب في إلغاء تعيينه السابق هو العقيد عبد السلام عارف، حيث كان على خلاف شديد مع العقيد الشواف ولذلك أراد إبعاده عن بغداد، فتمّ تعيينه بمنصب آمر حامية لواء الموصل.. وترك ذلك أثراً بليغاً في نفس العقيد الشواف»[1].

---

(1) ليث عبد الحسن الزبيدي: ثورة 14 تموز 1958 في العراق، مصدر سابق (مقابلة شخصية للمؤلف ليث الزبيدي مع العقيد شمس الدين عبد الله والزعيم محمد علي سعيد، وكلاهما من الضباط الأحرار) ص 320.

من خلال ما تقدم يتضح أن عبد الكريم قاسم المظلوم دوماً، كان موافقاً على تعيين العقيد الركن عبد الوهاب الشواف حاكماً عسكرياً عاماً، ويبدو أن الشـواف كان راضياً على هذا التعيين والمنصب الهام، ولذلك أسرع في تنسـيب العقـيد شمس الدين عبد الله رئيساً للمحكمة العرفية العسكرية ، ومضى الأمر في وئامتام، لولا تدخل عبد السلام عارف واعتراضه على هذا التعيين ووقوفه الند منه، فترك ذلك أثراً بليغاً في نفس الشواف وثارت ثائرته، وأخذ يسعى للإطاحة بالحـكم منذ تلك اللحظة، مما جرَّ على عهد الزعيم قاسم وعلى العراق كارثة لم تكن بالحسبان.

إن الأزمة مع العقيد عبد الوهاب الشواف بدأت من اعتراض عبد السـلام والحيلولة دون تعيينه حاكماً عسكرياً عاماً، ولم يكتفِ عبد السلام بذلك وإنما عمل على إبعاده عن بغداد إلى الموصل بمنصب آمر لحاميتها. ولم يرق للشـواف هذا العمل «وقد أصر على عدم الالتحاق بمنصبه في الموصل، كما أخذ يجمع الضباط الأحرار من خليته وبعض الخلايا الأخرى، للقيام بحـركة انقلابـية ضد قاسـم وعارف للاستيلاء على السلطة، وتشكيل مجلس قـيادة الثورة. إلا أن جهوده هذه باءت بالفشل بسبب الإنزال الأمريكي في لبنان، ومن ثم ظهور خطر على الثورة من دول حلف بغداد والدول الاستعمارية الأخرى، كما سعى الضبـاط الموالون لقاسم بإقناع العقيد الشواف للالتحاق بمنصبه في الموصل، بعد تدهور الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط، وظهور بوادر الزحف على العراق، وإسقـاط ثورته من قبل الجيوش التركية المحتشـدة على طول خط الحـدود التركية العراقـية، والقوات الأمريكية والبريطانية في لبنان والأردن، ولذلك تأجلت حركة الانقلاب التي كان الشواف يخطط للقيام بها »[1] .

(1) المصدر نفسه، ص (320-321). (مقابلة شخصية للمؤلف ليث الزبيدي مع العقيد شـمس الدين عبد الله والزعيم محمد علي سعيد وكلاهما من الضباط الأحرار).

أي أن عبد السلام عارف باندفاعه وتهوره المعروف للجميع، وضع اسفيناً في جسم الثورة منذ اليوم الأول لانطلاقتها، بإقصائه عبد الوهاب الشواف الذي سعى بلا هوادة لنيل حقوقه المهدورة من خلال حركته الانقلابية الفاشلة. وبعد مقتل الشواف كان عبد السلام عارف خارج الحكم، وسرعان ما رفع شعار الثأر للشواف في وجه عبد الكريم قاسم، بطريقة تشبه إلى حدٍ ما قضية رفع قميص عثمان المعروفة.

ونتيجة لطموح عبد السلام عارف اللا محدود، وبسبب حب الذات المتأصل في نفسه؛ فهو يرزح تحت وطأة (أنا) غريبة، وينوء بحقد دفين لكل من يقف أمام تحقيق أهدافه الشخصية «فهو يحقد على جميع من تخاصم معه سواء في أيام الطفولة، أو في مرحلة الدراسة، وحتى عندما أصبح عضواً في اللجنة العليا للضباط الأحرار. فنتيجة لخصومته مع سكرتير اللجنة العليا للضباط الأحرار العقيد المهندس رجب عبد المجيد، نراه بعد قيام ثورة 14 تموز يعارض إسناد أي منصب مهم إليه، ويحاول إبعاده عن القطعات العسكرية وذلك بإسناد منصب مدير عام مجلس الإعمار إليه»[1].

لم يكن عبد السلام عارف إنساناً سوياً، وإنما كانت تعصف بكيانه أمراض نفسية قاتلة سببت له مشاكل كثيرة، فمزاجه مبني على الجدل والخصومة والمعارضة. وبسبب صفاته السالفة الذكر «فقد نفر منه كثير من الضباط الأحرار، على الرغم من أن هؤلاء الضباط هم أقرب إليه من حيث ميوله القومية والإسلامية من عبد الكريم قاسم»[2].

---

(1) المصدر نفسه، ص 344، ومن خلال مقابلة شخصية للمؤلف ليث الزبيدي مع الزعيم الركن ناجي طالب والعقيد المهندس رجب عبد المجيد.

(2) المصدر نفسه، ص 345.

أما قصة إبعاد العقيد الركن عبد الوهاب الأمين عضو الهيئة العليا للضباط الأحرار ودور عبد السلام عارف في تنفيذها فقد أكدها الأمين نفسه في شهادته أمام محكمة الشعب، وقد كان العقيد الأمين بعد ثورة 14 تموز 1958 في زيارة للقاهرة ممثلاً للجيش العراقي ضمن الوفد الوزاري العراقي الموفد إلى القاهرة لتقديم التهاني للرئيس جمال عبد الناصر بمناسبة الذكرى السادسة لـ (23 تموز 1952)، وفي يوم 24 تموز (1958) سلَّمَ الملحق العسكري للجمهورية العربية المتحدة في بغداد العقيد الركن عبد المجيد فريد برقية للعقيد الركن عبد الوهاب الأمين مفادها: «طلب العقيد الركن عبد السلام عارف إبقاء العقيد الركن عبد الوهاب الأمين في القاهرة، وسيصدر أمر نقله قريباً كملحق عسكري، وعليه أن يخبرنا باحتياجاته الرسمية والشخصية لإرسالها له »[1] .

وكانت البرقية مفاجأة مدهشة للعقيد عبد الوهاب الأمين في جوانب شتى، خصوصاً في وجهة استلامها من الجانب المصري. وصبر على مضض بعد أن عرف الهدف من إرسال البرقية وهو إبعاده عن بغداد، كما تأكد أيضاً من النوايا المبيتة التي يضمرها عبد السلام عارف له.

وبعد أن اطلعنا على الدور الذي لعبه عبد السلام عارف في إبعاد العقيد الركن عبد الوهاب الشواف عن الموقع الذي أُسند إليه يوم 14 تموز 1958، وكذلك الأمر بالنسبة للعقيد الركن عبد الوهاب الأمين، إضافة إلى نشاطه المحموم للحيلولة دون تسلّم العقيد المهندس رجب عبد المجيد لأي منصب مهم بعد الثورة. ولم يكن هؤلاء الثلاثة من المنتسبين العاديين لتنظيم الضباط الأحرار، وإنما كانوا أعضاء بارزين في الهيئة العليا المشرفة على التنظيم في القوات المسلحة .

---

(1) محكمة الشعب ، الجزء الخامس، مصدر سابق ، ص 257.

فإذا كان الأمر كذلك فإن ما دونه سماحة الشيخ محمد مهدي الخالصي في رسالته الآنفة الذكر، التي يسجل فيها الموقف السلبي لعبد الكريم قاسم من الضباط الأحرار يتهافت تماماً وتسقط حجته، وحسب الأحداث المدونة تأريخياً لم يكن عبد الكريم قاسم قد عمد فور وصوله إلى السلطة إلى إبعاد الضباط الأحرار من مراكز القرار تمهيداً لتصفيتهم فيما بعد، وإنما اضطلع بهذه المهمة عبد السلام عارف (صديق الشيخ نفسه)، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، وإنما «بادر عدد من (الضباط الأحرار) إلى مقابلة عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف، واستفسروا عن سبب عدم تشكيل مجلس لقيادة الثورة، فقال عبد الكريم قاسم: إنه لا مانع لديه إذا وافق عبد السلام عارف، ولما فاتحوا عبد السلام عارف بالموضوع قال: إنّ جماعة اللجنة العليا تركوا العمل، وإنه (نفذ الثورة ليلاً بينما كانوا نائمين قرب زوجاتهم). ولا مانع لديه من تكوين مجلس قيادة الثورة من ضباط فوجه وذكر أسماء مثل فاضل محمد علي وبهجت سعيد ومنذر سليم. ولما أثيرت المسألة مرة أخرى أمامه قال: الثورة انتهت كل واحد يذهب إلى شغله»[1].

كان عبد السلام عارف عقبة كأداء واجهت أعضاء الهيئة العليا للضباط الأحرار، فور انتصار ثورة 14 تموز، وقد فضحت شهادات التاريخ المتقدمة المواقف التي اتخذها ضدهم. وكشف منطق التاريخ الستار الكثيف الذي لفّ الكثير من القضايا والأحداث الخطيرة بدوافع العصبية القومية والعلاقات الشخصية.

---

(1) د. نوري عبد الحميد العاني وآخرون: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، الجزء الأول، مصدر سابق، ص 32-33.

أما بقية الضباط الأحرار من أعضاء الهيئة العليا الذين لم يمسهم إلا شـــرر من كيد عبد السلام وسطوته، فقد تم تعيينهم جميعاً من خلال المراسيم الجمهورية التي صدرت في يوم الثورة.

فصدر المرســوم الجمهوري رقــم (2) بتشـــكيل أول وزارة في العهد الجمهوري من اثني عشــر وزيراً، بــينهم الزعيم الركن ناجي طالب الذي عيّن بمنصب وزير الشؤون الاجتماعية. إضافة إلى الزعيم الركن عبد الكريم قاســم الذي عين بمنصب رئيس الوزراء ووزير الدفاع وكالة. والعقيد الركن عبد السلام محــمد عارف الذي عيّن بــمنصب نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية وكالة. والثلاثة هم أعضاء في الهيئة العليا للضباط الأحرار، كما مرَّ معنا.

وصدر المرسوم الجمهوري رقم (3) وفيه تمَّ تعيين الزعيم الركن محــيي الدين عبد الحميد قائداً للفرقة الرابعة، وقد شغل قبل الثورة موقع نائب أول لرئيس الهيئة العامة للضباط الأحرار. وضم المرسوم نفسه التعيينات التالية :

1- الزعيم الركن أحمد صالح العبدي	بمنصب رئيس أركان الجيش.
2- الزعيم الركن صديق حسن	بمنصب المعاون الإداري لرئيس أركان الجيش.
3- الزعيم الركن عبد العزيز العقيلي	بمنصب قائد الفرقة الأولى.
4- الزعيم الركن ناظم الطبقجلي	بمنصب قائد الفرقة الثانية.
5- العقيد الركن خليل سعيد	بمنصب قائد الفرقة الثالثة .
6- عقيد الجو الركن جلال الأوقاتي	بمنصب قائد القوة الجوية.

وجميع هؤلاء عدا الأخير كانوا أعضاء في تنظيم الضباط الأحرار.

وصدر المرسوم الجمهوري رقم (5) وفيه تم تعيين :

العقيد المتقاعد طاهر يحيى بمنصب مدير الشرطة العام.

والرئيس الأول الطيار المتقاعد محمد سبع بـــمنصب مدير المطار المدني.

وكلاهما عضوان في الهيئة العليا لتنظيم الضباط الأحرار.

وفي يوم 14 تموز ذاته تم تعيين العقيد الركن عبد الوهاب الأمين بمنصب مدير الحركات العسكرية، واستغل عبد الســلام عارف ســفر الأمين ضمن وفد وزاري إلى الجمهورية العربية المتحــدة، فعمل على عزله من منصبــه وتعيينه ملحقاً عسكرياً في القاهرة. كما مرَّ معنا.

وتمَّ تعيين العقيد عبد الرحمن عارف بمنصب آمراً للواء المدرع السادس.

وصدر مرسوم جمهوري يقضي بإعادة المقدم المتقاعد رفعت الحاج سري إلى الخدمة. وتعيينه بمنصب معاون مدير الاستخبارات العسكرية. وعيّن المقدم الركن صبيح علي غالب بمنصب ملحق عسكري في أنقرة. وعيّن المقــدم الركن عبد الكريم فرحان بمنصب آمر الفوج الآلي الأول .

كما شغل منصب آمر اللواء المدرع السادس وكالة.

وعين اللواء الركن نجيب الربيعي بمنصب رئيس مجلس السيادة وهو من الضباط الأحرار، ولكنه لكم يكن ضمن الهيئة المشرفة على التنظيم.

بعد هذا التفصيل الدقيق هل تبقى حجة أمام سماحة الشيخ الخالصي ليقول: بأن عبد الكريم قاسم عمد فور وصوله إلى السلطة إلى إبعاد الضباط الأحرار من مراكز القرار تمهيداً لتصفيتهم.

ثم إنَّ الكلام عن الهيئة العليا لتنظيم الضباط الأحرار أعطاها بــعداً أكبــر بكثير من حجمها، وفي الحقيقة أنَّ هذه الهيئة المشرفة على كل التنظيم في القوات

المسلحة تنازعتها الصراعات ومزقتها الخلافات الشخصية قبـل انتصار الثورة، وأول من قاطع اجتماعاتها عبد السلام عارف، وكان آخر اجتماع له فيها يوم 19 حزيران 1958.

«هذه الهيئة التي قال عنها عبد السلام أمام عبـد الكريم وضيوفه في دعوة الغداء في المديرية : ما هي دالتهم علينا ومعظمهم كانوا نائمين في بيوتهم سـاعة إعلان الثورة، ماذا عملنا في الاجتماعات غير أكل البقلاوة والبرتقال. وقد يكون في قـوله تجاوز وغلظة لدرجة ما، ولكن الحقيقـة أن هذه الهيئة لم تكن المركب الكيمياوي المطلوب لعلاج أمراض البلد الاجتماعية والاقتصادية »[1] .

كان عبد السلام عارف مأزوماً من أعضاء الهيئة العليا للضباط الأحـرار إلى درجة كان يجاهر فيها بموقـفه الحـاد منهم، وهو يصب عليهم سـيل التهم وجارح القول والكلمات القاسية، أو يصفهم بالنائمين في أحـضان نسـائهم ليلة انطلاق الثورة. وكان يقرن قوله العنيف هذا بـالعمل على إبـعادهم عن مصدر القـرار، ولكنه ظل في أذهان مؤيديه الشـخص القـريب من أعضاء هذه الهيئة والمدافع عنها والضامن لحقوقها، واستلت هذه الفئة أقلامها لتعير عبـد السـلام محاسن غيره وتزوق صورته، وتسلب من عبد الكريم قاسم محاسنه وكل أعماله الفريدة، وتضعه في دائرة الاتهام دائماً.

يبـدو أن سماحة الشيـخ محمد مهـدي الخالصي لم يقرأ تاريخ المرحلة جيداً، أو أنه انساق تحت تأثير ضغط العلاقات الوديـة والصـداقة التي تربطه بعبد السلام عارف، أو أنه لا يريد إدانة موقفهم المؤيد لانقلاب 8 شـباط 1963، أو على الأقل تخطئته ونقده، بعد أن تبين للقـاصي والداني أنه انقـلاب مشبـوه

---

(1) خليل إبراهيم حسين: موسوعة 14 تموز، الجزء السادس، مصدر سابق، ص 290.

ربطت أقطابه علاقات عمالة بـ (ليكلاند)[1] و(إيليا زغيب)[2] ونقلهم إلى سدة الحكم قطار (انكلو-أمريكي) على حد تعبير علي صالح السعدي أحد قادة الانقلاب, وقد تبرأ من تبعات هذا الانقلاب المأجور عدد كبير من أصحاب الضمائر الحية من البعثيين والقوميين ووصفه بعضهم بالانقلاب، وأنف أن يسميه بالحركة والثورة، إلا الشيخ محمد مهدي الخالصي الذي لا يكف عن الإشادة به ويصر على تسميته بـ (ثورة 14 رمضان) فهو بهذا (ملكيٌّ أكثر من الملك).

وإذا كانت (الثورة هي عمل من أعمال العنف، يتخذ صورة نضال مسلح، يقوم به جانب من الشعب في وجه حكومتهم خروجاً على قوانينها)[3].

فإن هذا التعريف لا ينطبق إلا على عدد قليل من الثورات، التي ساهم فيها معظم الشعب ووضع فيها كل ثقله، كالثورة الفرنسية والثورة الروسية والثورة الإسلامية في إيران.

ويمكن أن نجد لهذا التعريف ولو من باب المجاز مصداقاً ينطبق على ما جرى في صبيحة يوم 14 تموز 1958، لأن قطاعات الشعب في بغداد اندفعت كالسيل الجارف إلى الشوارع حال سماعها البيان الأول للثورة على لسان العقيد الركن عبد السلام عارف وعلى الهواء مباشرة من إذاعة بغداد، والتحمت جماهير الشعب بقوات الجيش الثائرة، وكان الوضع لما يستقر بعد لصالح الثورة . وبعكسه

---

(1) راجع : آ- جعفر الحسيني: على حافة الهاوية.. العراق 1968 2002، ص 53.

ب- د. علي كريم سعيد: عراق 8 شباط 1963، مصدر سابق، ص 276.

جـ- هاني الفكيكي : أوكار الهزيمة، مصدر سابق، ص 183.

(2) هاني الفكيكي: أوكار الهزيمة، ص 269- 270.

(3) أحمد عطية الله: القاموس السياسي ، ص 354 .

تماماً ما جرى في يوم 8 شباط 1963 فلا ينطبق عليه هذا التعريف البتة. لأنه كان انقلاباً معزولاً عن الشعب، وقاومته الجماهير وشحذت سلاحها البسيط ضده، وحالت الجموع بين الانقلابيين والوصول إلى وزارة الدفاع، ودمرت دبابات الوجبة الأولى المغيرة عليها، مما جعل الانقلابيين يلصقون صور عبد الكريم قاسم على الدبابات متظاهرين أنهم جاؤوا لنصرته، وانطلت الحيلة على الجماهير فتمكن الانقلابيون من عزلها عن وزارة الدفاع.

« لقد أسيء استخدام هذين المصطلحين (الثورة والانقلاب) أيما إساءة وذلك بناءً على الموقف العاطفي، لا الموضوعي، الذي يتخذه الشخص مما حدث في ذلك اليوم، فإن كان مؤيداً له استخدم كلمة ثورة، وإن كان معارضاً، قال إنه مجرد انقلاب عسكري. إن هذين المصطلحين، الانقلاب والثورة، لهما مدلولاتهما العلمية والتاريخية ويجب عدم ترك استخداماتها للعواطف.

والفرق بين الاصطلاحين، ببساطة واختصار شديد هو كما يلي: الانقلاب يعني تبديل رجال الحكم بالعنف المسلح وغالباً بعملية عسكرية، دون أن يكون مصحوباً بأي تغيير للنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي. أما الثورة فهي عملية تبديل الحكام وقد يتم بالعنف المسلح أو بدونه، ولكن بالضرورة تكون مصحوبة بتغيير النظام السياسي والإجتماعي والاقتصادي. المهم هنا تغيير القاعدة الاقتصادية والاجتماعية وتطورها من مجتمع قبلي متشظي ذي سمات شبه إقطاعية في الريف وعلائق كومبرادورية في المدينة، إلى مجتمع قائم على تعددية الأنماط الاقتصادية نحو العصرنة والتحديث وبالتالي تغيير الفئات الحاكمة من حيث جذر الإنتماء الطبقي.

وعليه، فماذا حصل يوم 14 تموز وما تلاه؟

إن (الحدث) الذي حصل في ذلك اليوم وما تلاه من تغييرات هائلة مثل: إسقاط النظام الملكي وإقامة النظام الجمهوري، وتبني سياسة عدم الانحياز وإلغاء جميع المعاهدات الاستعمارية الجائرة المخلة بالاستقلال الوطني، والخروج من الأحلاف العسكرية (حلف بغداد)، وتحقيق الاستقلال السياسي التام والسيادة الوطنية الكاملة، وتحرير الاقتصاد والعملة العراقية من الكتلة الإسترلينية، وإلغاء حكم العشائر والنظام الإقطاعي، وتحرير الملايين من الفلاحين الفقراء من سيطرة الإقطاعيين بإصدار قانون الإصلاح الزراعي، وتحرير 99,5% من الأراضي العراقية من سيطرة الشركات النفطية الاحتكارية بإصدار قانون رقم 80، وازدهار الصناعة، وبناء عشرات الأحياء السكنية للفقراء، والتفاف الجماهير حول قيادة الثورة وحماية منجزاتها... وغيرها والقائمة تطول... وبعد كل هذه التغييرات التي حصلت في المجتمع العراقي بعمق، فلا يمكن لأي باحث منصف إلا أن يعترف بأن ما حصل يوم 14 تموز، كان ثورة بكل معنى الكلمة.

ولعل أدق شهادة بهذا الخصوص ما قاله الباحث الفرنسي مكسيم رودنسون بأن (ثورة العراق هي الثورة الوحيدة في العالم العربي) وأيد ذلك بقوة الموضوعية الباحث حنا بطاطو عندما سأل»[1]. «هل ترقى أحداث 14 تموز (يوليو) إلى مستوى الثورة أم أنها مجرد انقلاب؟ ويجيب قائلاً: «والواقع إن إلقاء نظرة سريعة على الآثار اللاحقة، يكفي لجعلنا نعرف أننا أمام ثورة أصيلة. ولم يكن لظاهرة سياسية سطحية أن تطلق كل تلك المشاعر بهذا العنف... والواقع إن

---

(1) د. عبد الخالق حسين: ثورة 14 تموز 1958 العراقية وعبد الكريم قاسم، ص (13-14).

14 تموز أتى معه بأكثر من مجرد تغيّر في الحكم. فهو لم يدمِّر الملكية أو يضعف كل الموقع الغربي في المشرق العربي بطريقة جذرية وحسب، بـل إن مستقبـل طبقات بأسرها ومصيرها تأثر بـعمق، ولقـد دمرت إلى حـد كبـير السـلطة الاجتماعية لأكبر المشايخ ملاكي الأراضي ولكبـار ملاكي المدن، وتعزز نوعياً موقع العمال المدينيين والشرائح الوسطى والوسـطى الدنيا في المجتمع. وتغير كذلك نمط حياة الفلاحين نتيجة لانتقال الملكية من ناحية، ولإلغاء أنظمة النزاعات القبلية وإدخال الريف في صلب القانون الوطني من ناحية أخرى»[1] .

ورغم كل هذا ما فتئ سماحة الشيخ محمد مهدي الخالصي يسمي 14 تموز 1958 انقلاباً، وانقلاب 8 شباط 1963 ثورةً. وظل يتحدث عن دعم وإسناد والده الشيخ رحمه الله لهذا الانقلاب المأجور، ويبرر هذا الإسناد والدعم الكبيرين بأنه وليد الثقة بالإسلاميين المستقلين، ولا ندري من هم هؤلاء الإسلاميون المستقلون، فهل هم عبد السلام عارف وعبد الغني الراوي ورشيد مصلح التكريتي، أو هم أقطاب حزب البعث في تلك المرحلة من عسكريين ومدنيين؟ فإن هؤلاء جميعاً لا يصدق عليهم هذا الوصف الغريب عنهم أبداً !!.

وتحت ستار هذه الذريعة الواهية (الثقة بالإسلاميين المستقلين) شدَّ أنصار الخالصي على سواعدهم علامة الحرس القومي (ح.ق) ونزلوا إلى الشوارع لقتال أنصار عبد الكريم قاسم الذين امتلأت بهم شوارع بـغداد، وكان معظم هؤلاء من سكان الصرائف القادمين من ضواحي بغداد، إضافة إلى الشيوعيين والقاسميين، وكان موقف الخالصيين واضحاً لا شائبة فيه ومكرساً من أجل دعم وإسناد انقلاب

---

(1) حنا بطاطو: العراق .. الشيوعيون والبعثيون والضبـاط الأحـرار،، ج3، ص 116، نقـلاً عن المصدر السابق، ص (14-15).

8 شباط المشبوه، ومن أجل إسقاط عبد الكريم قاسم وحكومته، وبهذا الخصوص حدثني عديلي الأخ عبد الرسول عودة القيسي وهو من أنصار الخالصي من قبل ولا يزال ضمن هذا الإطار، وجاء في جانب من الحديث قوله: «شاركنا في القتال منذ صباح يوم 8 شباط، وبعد ثلاثة أيام سحبتُ نفسي عنهم بعد أن كثرت مداهمة البيوت بحجة البحث عن الشيوعيين والفوضى التي صاحبتها، وبقي أخي (الحاج ستار) متطوعاً في صفوف الحرس القومي لمدة ثلاثة أشهر، شأنه شأن البقية من أنصار الخالصي الذين واصلوا العمل في قطاعات الحرس القومي لمدة أكثر من ذلك. فقلت له مازحاً كل ذلك من أجل المحافظة على عروس الثورات.

ولما سألته عن مسؤول قطاع الحرس القومي في المنطقة إبان اندلاع المعارك في يومي 14، 15، رمضان وما بعدهما فأجاب إنه المرحوم (عبدو الخالصي) ابن (الإمام محمد الخالصي رحمه الله) وكنا نرجع إليه »[1] . وهكذا تسلح المرحوم عبدو الخالصي بأوامر وبيانات والده الشيخ رحمه الله في لذب عن (ثورة 14 رمضان) والتصدي لمن يقاومها، ومن جهة أخرى في التقيد بأوامر حزبه حزب البعث العربي الاشتراكي الذي كان عضواً فيه «ولم يكن تنظيم حزب البعث في الكاظمية ضعيفاً، بل ضم حوالي 60 عضواً ونصيراً، يحف بهم عدد كبير من المؤيدين، ويقف على رأسه حمزة الباهلي الذي منحته الحركة رتبة ملازم، لكنه جرح صباح 8 شباط ونقل إلى البيت في العطيفية لعلاجه، لعله بيت صباح محمد علي أو بيت هاشم زيدان. وكان من بين أعضاء الحزب الذين

---

(1) تم اللقاء في بيتنا في ضاحية السيدة زينب بدمشق في رمضان (1423) الموافق أواخر عام 2002م.

حضروا: مدحت محمد جميل ومعز الخطيب وعبد الرزاق لفته ومحيي الخطيب وإبراهيم الموسوي وسهيل السهيل وعمرو آل ياسين وعبد الحسين مسلم وهادي الرياحي وستار الباير وسعدي أصلان وأحمد شبوط وزهير الدوري وهاشم الياسري وحسين ونوري الزكم وإبراهيم التميمي ورياض القيسي وهاشم زيدان وسمير الكتبي ووليد الخشالي وحكمت الطائي وعدنان الإدلبي وسعيد العبد الله وسعدي طعمه الجبوري (ملازم متقاعد) وعبدو الخالصي وصباح رحيم وقاسم حسن وعبد الرضا القصاب. ومع توسط النهار تزايد عدد الملتحقين والمستعدين لحمل السلاح»[1] .

صحيح أن تنظيم حزب البعث في الكاظمية لم يكن ضعيفاً، بل كان منتشراً فيها والدليل على انتشاره دخوله إلى بيوت شيوخ الإسلام وأئمته. وفيما يبدو أنَّ أبناء مراجع الدين والعلماء المجاهدين في تلك المرحلة قد أخذوا كامل حريتهم في الاتجاه ذات الشمال وذات اليمين وفي ممارسة العمل الحزبي بلا حدود. فعبد الحليم بن الإمام المجاهد محمد حسين كاشف الغطاء كان شيوعياً، وأتذكر أنَّ رابط حلقتنا الرأسية في حزب الدعوة الإسلامية في ناحية الفهود منتصف السبعينيات أعارني كتاباً للإمام كاشف الغطاء (رض)، وفي الكتاب تقديم مذيل بعبارة (ابنك عبد الحليم كاشف الغطاء) وقد كتب رابط حلقتنا تحت العبارة الأخيرة الآية الكريمة **إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ**[2]. ولما سألته في اليوم التالي عن مقصده فأجابني إنه كان شيوعياً .

أما الشيخ أحمد ابن آية الله المجاهد عبد الكريم الجزائري (رض) فكان قومياً، وعنه يقول المحامي أحمد الحبوبي: »توثقت علاقتي بالشيخ أحمد الجزائري فلا نكاد نفترق، خاصة أثناء تواجدي في النجف في العطلة الصيفية،

---

(1) غلي كريم سعيد: عراق 8 شباط 1963 من حوار المفاهيم إلى حوار الدم، مصدر سابق، ص124.
(2) القرآن الكريم: سورة هود، الآية 46.

وكان (البراني)[1] يشهد لقاءاتنا الحزبية مع الشباب القومي، الذين يفدون إليه ليلاً لسماع الأخبار أو تلقي الأوامر الحزبية أو إجراء حوارات تمتد لساعات طويلة»[2].

ويقول أيضاً: «التحقت بكلية الحقوق وانتقلت إلى بغداد سنة 1951، فكان يزورني عندما يجيء إلى بغداد، وعندما أعود إلى النجف في العطلة الصيفية أزوره في (البراني)، وقد اتخذ منه صومعة له فقد ملأ الغرفة الكبيرة بأحسن أنواع الفرش لاستقبال ضيوفه، خاصة وأن للبراني مدخلاً خاصاً بعيداً عن بقية البيت والعائلة، فكان يقضي أغلب أوقاته فيه، وقد اتخذ منه مكاناً يلتقي فيه مع أصدقائه، واتخذناه أخيراً بعد تطور عملنا السياسي مكاناً للقاءاتنا، حيث نعقد فيه الاجتماعات الحزبية مع منتسبي حزب الاستقلال من طلاب أو عمال أو كسبة»[3].

ورغم أن (البراني) يكاد يكون دائرة شبه رسمية معدة سلفاً لتصريف شؤون المرجع الديني العامة والخاصة، إلا أن الشيخ أحمد الجزائري اتخذ منه مقراً حزبياً للقاءات السياسية الخاصة بالقوميين، وتلقي الأوامر الحزبية الصادرة عنهم.

ويضيف الحبوبي قائلاً: «ولعبَ (ديوان) العلامة الشيخ عبد الكريم الجزائري (والد الشيخ أحمد) دوراً مهماً في أحداث النجف إذ يجتمع فيه صباح مساء رجال دين وشيوخ لبحث الأمور الخاصة والعامة، وهنا يأتي دور الشيخ

---

(1) (البراني): غرفة استقبال كبيرة تنفصل عن دار المرجع الديني، وتستخدم كدائرة شبه رسمية لتيسير شؤون المراجعين الدينية والخاصة، وعقد اللقاءات.

(2) أحمد الحبوبي: أشخاص كما عرفتهم، ص 47.

(3) المصدر نفسه، ص 46.

أحمد فراح يحضر هذه الاجتماعات ويحاول بطريقته اللبقة توجيه الحـديث إلى الوجهة التي تخدم أهدافنا، إذ يزود المجتمعين بمعلومات عن قرارات وتصرفات تقوم بها الحكومة العراقية ضد إرادة الشعب حتى يبقي جبهة العلماء متراصة ضد الحكومة»[1] .

ويقــول واصفاً صديقــه أحــمد الجزائري: «لم يميزه عن أي (أفندي) إلا العمامة البيضاء والجبة، فرغم سمته الديني الذي التزم به لباساً، إلا أن قــراءاته ومطالعاته حديثة ومتطورة فكان يقرأ في السياســة والتاريخ والجغرافية والأدب لمؤلفين عرب وأجانب، وله محاولات تعلم اللغة الإنجليزية، ويقــرأ في الشــعر ويستمع إلى الغناء ويحب المسرح، وكثيراً ما كان يذهب إليه وإلى السينما عندما كان في القاهرة، حليق اللحية إلا من بعض شعرات تغطي حنكه، يحـب الطيب، وعندما كنت أقسو عليه أحياناً لتصرف يصدر عنه لا أرتضيه، كان يجيبــني أنه (هو الآخر شاب... ويحب الحياة »[2] .

ما ذكرناه ما هو إلا غيض من فيض وما يمثل إلا نماذج محــــدودة جداً، والقائمة تطول عندما نتحدث عن زيغ بعض أبناء المراجع وذويهم من المرتبطين بالمؤسسة الدينية .

وكان سبب وفاته »بحادث سيارة مشؤوم حيث كان بصحبة (محمود الدرة) عائدين من المطار، فاصطدمت السيارة التي يقودها الدرة بسيارة عسكرية معطلة في طريق المطار المظلم، فكان أن توفي الشيخ أحمد في الحال نتيجة نزيف دموي برأسه، وأصيب الدرة برضوض بسيطة«[3] .

---

(1) المصدر نفسه ، ص 50.

(2) المصدر نفسه ، ص 54.

(3) المصدر نفسه ، ص 53.

وفي معرض حملته على الإمام السيد محسن الحكيم (رض) يقول الكاتب عادل رؤوف: «لقد حورب الشيخ المجاهد عبد الكريم الجزائري من الحكيم وحاشيته واتهموه بأنه حكومي، في الوقت الذي هو أول من رفض الاشتراك في وزارة النقيب المؤقتة حينما عينه وزيراً للمعارف، وأول من أيد حكومة رشيد عالي الكيلاني الثائرة ضد الإنجليز، وقد (طورد) ولده الشاعر أحمد الجزائري من قبل حكومة عبد الكريم قاسم، وهرب إلى القاهرة وأصبح عضواً في مكتب التجمع القومي الذي يمثل حزب الاستقلال في العراق، وقد استشهد بحادث سيارة في ظروف غامضة عام 1962م »[1] .

في كتابه (أشخاص كما عرفتهم) بيّن السيد أحمد الحبوبي ما عرفه عن رفيقه أحمد الجزائري بشكل يُغني القارئ في الوقوف على شخصيته ومدى التزامه الديني، ووجهته السياسية، والظروف التي أجبرته على اللجوء إلى القاهرة، وقد اقتطعنا فقرات مطولة من سيرته لأجل أن يطلع القارئ على شخصية الجزائري (الابن)، وما قام به في كنف والده (رض) ومدى تأثيره عليه باعتباره الابن الوحيد المدلل، ومن ثم انتمائه الحزبي، وظروف وفاته التي كانت في حادث سير عادي في طريق المطار المظلم بالقاهرة، بعد أن اصطدمت السيارة التي يقودها رفيقه القومي محمود الدرة بسيارة عسكرية عاطلة، ولم تكن (شهادة في ظروف غامضة) على حد تعبير الأخ الكاتب عادل رؤوف، الذي يحيد كثيراً في الوقت ذاته عن وصف السيد مهدي الحكيم (رض) بـ(الشهيد).

إنها لمفارقة عجيبة تُجهز على البحث بثغرة أخرى تضاف إلى الوهن الكبير الذي يعانيه في الأمانة والموضوعية.

---

(1) عادل رؤوف: محمد باقر الصدر بين دكتاتوريتين، ص 257.

إني أشم رائحة التحزب القومي الصارخة في كل ما تقدم، وإلا بماذا تُفسر الاستماتة في الدفاع عن جمال عبد الناصر الذي ارتكب أخطاء قاتلة ضد الإسلاميين في أرض الكنانة، وهو أول من تجرأ على الوقوف بوجه الدعاة إلى الله وتفنن في قمعهم، وملأ بهم السجون وشتتهم بالمنافي، وقد تأثر بنهجه هذا صدام التكريتي وسار فيه إلى أقصى مدياته، وفي جوابه على سؤالٍ قُدِّمَ له في مطلع الثمانينيات لتقييم شخصيات تاريخية منها عمر وعلي وعثمان ومعاوية وجمال عبد الناصر.

فأجاب صدام قائلاً: يعجبني من عمر عدله، ومن علي مبدأيته وعثمان كان أضعف الثلاثة ومعاوية لم تستوقفني حياته، وكل ما عندي من جمال عبد الناصر، إلا أنه كان لا يستطيع أن ينقل ضابطاً من وحدة عسكرية إلى أخرى إلا باستشارة عبد الحكيم عامر.

ويقارن الكاتب الكبير خالد محمد خالد بين جمال عبد الناصر وصدام قائلاً: «الفارق بعيد وشاسع جداً بين صدام وعبد الناصر!! فعبد الناصر رغم خطاياه الفادحة التي سببها الأول والأكبر الديمقراطية، يمكن القول بأنه كان رجلاً، أما صدام حسين فلا يمكن أن يرقى ولا إلى ربع قامة عبد الناصر، إنه رجل صغير في نفسه ومن ثم فهو شغوف بتأليه ذاته، وصغير في تصرفاته، ومن ثم فهو لا يبالي بأي رأي أو نصيحة تجعل عبقريته المزعومة موضع شك عند المتسائلين أو الناصحين»[1].

وبماذا يفسر الدفاع عن انقلاب 8 شباط 1963 المشبوه وما رافقه من انتهاكات هائلة، وتسميته بثورة 14 رمضان على لسان الشيخ محمد مهدي الخالصي؟

---

(1) محمود فوزي: خالد محمد خالد في مواجهة عبد الناصر والسادات وصدام، ص 147.

وبماذا يفسر الهجوم العنيف والحملة السافرة على عبد الكريم قاسم مع أنه لم يحكم على أي إسلامي طيلة فترة حكمه، أما الذين وافق على إعدامهم فهم من الذين تآمروا عليه، واعترفوا على ضلوعهم بمؤامرة وشهدوا على أنفسهم بذلك. ولا نريد هنا تبرير الخطأ الذي وقع فيه قاسم، ولكن مَنْ من حكام العالم لم يتخذ هذا الموقف ضد المتآمرين على نظام الحكم في بلدانهم ؟ بل إننا نجد حالات من التمرد والتآمر موجهة ضد عبد الكريم قاسم استخدم فيها العفو مع الضالعين بها، بينما لا نجد ولا حالة عفو واحدة لدى جميع الحكام الذين جاءوا بعد قاسم ومن بينهم عبد السلام عارف.

وبماذا يفسر تلميع صورة (القومي المتشدد) عبد السلام عارف وتزويقها، وطمس كل ما اقترفت يداه من آثام، رغم أنه وافق على عمليات قتل وإعدام، قُتل فيها أضعاف من قُتلوا في فترة حكم عبد الكريم قاسم ؟

وفي حوار مع الرئيس الأسبق عبد الرحمن عارف أجرته معه صحيفة الحياة قال: «أنا لم أوقع طيلة فترة حكمي على أي قرار إعدام »[1] .

وفي هذه الكلمة شهادة ضمنية تدين جميع الحكام الذين سبقوا حكم عبد الرحمن عارف والذين جاءوا من بعده، لأن الحوار تمَّ بعد سقوط حكومة القرية في بغداد. وتنطوي أيضاً على إدانة واضحة لفترة حكم أخيه عبد السلام عارف، الذي وقّع هو الآخر قرارات حكم بالإعدام على العديد من الضحايا.

أما القول بأن الشيخ المجاهد عبد الكريم الجزائري هو أول من أيد حكومة رشيد عالي الكيلاني الثائرة ضد الإنجليز، هو الآخر تفوح منه رائحة

---

(1) صحيفة الحياة: العدد 14690 الصادرة في 13 حزيران (يونيو) 2003م الموافق 13 ربيع الأول 1424 هـ.

الحزبية القومية، وتصب في ذات التوجه القومي، ويمكن أن يضاف إلى الأسباب التي حملت الشيخ الجزائري إلى هذا التأييد المبكر بدفع من ابـــنه المدلل القـــومي الاتجاه الذي جعل من براني الشـــيخ الوالد صومعة للتبشـــير بـــأفكاره القـــومية واجتماعاته الحزبية.

المقاطعة الحركية للإمام محمد الخالصي رحمه الله

وإذا كان أحد الكتاب يرى وجود مقاطعة موهومة من الخطوط الحركية في العراق للإمام محمد الخالصي (رض)، فلا يمكن أن تكون وليدة سبب واحد فقط كما يؤكد ذلك بقوله: «بالتأكيد إنّ هنالك استثناءً صارخاً، لكن ليس من موقع (مرجعية عليا) التقط ضرورة تجاوز الثقافة الطائفية، والتأسيس لثقافة وحدوية في إطار ثقافته الإسلامية العامة وانطلاقاً من دوافع حريصة على الإسلام، وهذا الاستثناء تمثل بآية الله محمد الخالصي الذي من سوء حظ العراق لم يتبوأ موقع المرجعية العليا، وبخلاف ذلك حورب حرباً شعواء هو وخطه بعد وفاته، وانهالت عليه خطب الخطباء وشعر الشعراء المقربين من المؤسسة الدينية الواصفة إياه بالتسنن.

ولم أعرف بالضبط إذا كان الخالصي كان قد التقط ذلك انطلاقاً من الأفق الاستراتيجي العام الافتراضي لأن يكون شيعة العراق جسراً رابطاً إيجابياً توحيدياً بين العرب والإيرانيين من جهة، وبين سنة العالم الإسلامي وشيعته من جهة أخرى، إلا أنّ دوره الريادي في هذا الإطار وفي الأطر الإسلامية في كل من إيران والعراق تجعل منه مؤهلاً لأن يلتقط هذا الممكن وأن يعمل عليه، ولو أن

عمله كما أشرنا ما كان سيحل الإشكالية، لأنه لم يتبوأ لسوء حظ العراق مرة أخرى موقع المرجعية العليا ولأنه حورب حرباً شعواء في اتجاهه الوحدوي من مواقع هذه المرجعية، وقوطع إلى حدٍ ما من الخطوط الحركية في العراق أيضاً تحت ذريعة توجهاته السنية »[1].

إن المعني بالخطوط الحركية هو حزب الدعوة الإسلامية أكثر من غيره، لأنه الحزب الوحيد الذي عاصر تلك الحقبة الزمنية ولا يزال ماضياً في خط سيره، ويصبح الأمر أكثر وضوحاً إذا عرفنا أن الإمام محمد الخالصي رحمه الله قد توفي عام 1963[2] وأن جميع الأحزاب والحركات الإسلامية المعاصرة في الساحة الشيعية، لم تكن قد تأسست قبل هذا التاريخ إلا العقائديين والشباب المسلم، وكان حزب الدعوة الإسلامية في بداية نهوضه، وإن الجيل الذي يتحمل مسؤولية الدعوة والتغيير في الوقت الراهن لم يكن قد انتمى للحزب بعد، عدا بعض الاستثناءات المحدودة جداً. وقضية المقاطعة المذكورة مبالغ فيها إلى حدٍ ما، وفيها من التحميل أكثر مما ينبغي. وفي محاولة اختصار عواملها بعامل واحد، خصوصاً إذا عرفنا أن الخالصيين لم يضعوا حواجز أو خطوطاً حمراء في علاقتهم مع أقطاب الحكم في المراحل التي تلت فترة حكم عبد الكريم قاسم والتقرب من حكام الجور كعبد السلام عارف وبطانة أحمد حسن البكر. والتي بدأت في حياة الشيخ محمد الخالصي واستمرت بعده. وقد شاهدتُ مرةً لافتة يعلن فيها الخالصيون عن محاضرة للمؤرخ الأستاذ خير الله طلفاح في جامعهم

---

(1) عادل رؤوف: عراق بلا قيادة، مصدر سابق، ص (155-156-157).

(2) حميد المطبعي: موسوعة أعلام العراق في القرن العشرين، الجزء الثاني، ص 213.

الملاصق للحرم الكاظمي، وبداخلي استنكرت هذا العمل وشجبته، وظلت هذه القضية تؤرقني، وبعد هجرتي في مطلع الثمانينيات تكررت لقاءاتي بالأخ (عبد الرسول عودة القيسي) بحكم العلاقة التي نشأت بيننا، وكانت تدور بيننا نقاشات متنوعة. وأتذكر أنني سألته يوماً عما يبرر به علاقتهم بـ (خير الله طلفاح) بعد أن سردت له قصة اللافتة التي قرأتها في أواخر السبعينيات. لم ينفِ العلاقة وأجاب قائلاً: إنَّ خير الله طلفاح لم يكن بعثياً. ولم يقنعني جوابه، وقلت له إنني أعجب من هذا التفكير لأنني أعتبر بعث العراق هو خير الله طلفاح، لأنه ابن عم البكر وصديقه الحميم والمؤثر عليه، وهو خال صدام ومربيه ووالد عدنان، والثلاثة هم بعث العراق وما عداهم من الحزبيين زعانف طافية وذيول، لأن الأول هو أمين سر القيادة القطرية، والثاني نائب أمين سر القيادة القطرية، والاثنان عضوان في القيادة القومية، أما ابن خير الله طلفاح فهو عضو في القيادة القطرية ووزير دفاع دولة البعث في العراق. ناهيك عن برزان مدير المخابرات وبقية أفراد العشيرة التي بدأت زحفها لالتهام أهم مواقع الدولة.

وقد زاد يقيني في وجود هذه العلاقة المدانة في أول زيارة لي للعراق في أعقاب سقوط نظام صدام، وانهيار حكومة النازحين من ريف تكريت. التقيت فيها سماحة الشيخ جواد الخالصي في مدرستهم العامرة، وأطلعني سماحته على ملفين من الوثائق التي تخصه وتخص أخاه سماحة الشيخ محمد مهدي الخالصي، كان قد حصل عليها من أمن الكاظمية، وفي أحد التقارير المرفوعة للأمن، كتب مخبر الأمن (رائد)! (أن الشيخ محمد مهدي الخالصي ألقى كلمة بعد الصلاة واعتذر للمصلين فيها عن عدم حضور السيد خير الله طلفاح).

إن خير الله طلفاح الطائفي البذيء المتجاوز على حقوق العراقيين والملقب بـ (اللقّاح) و (حرامي بغداد) ليس أهلاً للعلاقة مع أحفاد الإمام الخالصي الكبير

(رض). وهو المستفيد الوحيد منها، في تحسين صورته وتمرير سرقاته وصفقاته على السذج والبسطاء.

وإذا كانت علاقة الشيخ محمد مهدي الآصفي مع الهمداني المتعاون مع السفارة الشاهنشاهية في بغداد سيئةً في نظر الأخ الكاتب عادل رؤوف، لأن إعلام الجمهورية الإسلامية صوّر لنا محمد رضا بهلوي (شاه إيران) على أنه أسوأ حاكم في التاريخ المعاصر، فإن العلاقة مع خير الله طلفاح لا تقل سوءاً وخطراً عنها، لأن خير الله طلفاح أهم رموز بطانة ابن أخته صدام التكريتي الأسوأ في حكام الجور.

إن صدام التكريتي وشاه إيران وأحمد حسن البكر وعبد السلام عارف قتلةٌ وسفاكون، والعلاقة معهم مرفوضة، رغم تباينهم في القسوة والبطش وأعداد الضحايا وأساليب التنكيل.

أما المقاطعة الحركية المزعومة فليس لها وجود واقعي إلا في ذهن الكاتب. خصوصاً إذا استثنينا الأحزاب الإسلامية في الساحة السنية كالإخوان المسلمين وحزب التحرير، لأنها غير معنية بهذا التصنيف. لم يبق أمامنا إلا حزب الدعوة الإسلامية الذي مضى على تأسيسه بضعة سنوات، وهي السنوات الأخيرة من عمر الإمام محمد الخالصي (رض).

وإذا سلّمنا جدلاً بوجود هذه المقاطعة الحركية، وأصبحت أمراً مفروغاً منه، وقد فرضت على الواقع والتاريخ فرضاً، فليس من المعقول أن تعلل بعامل واحد فقط. بل إنّ عوامل أخرى كالمشاركة في انقلاب 8 شباط المشبوه، والانضواء في قطاعات الحرس القومي والعلاقة مع عبد السلام عارف هي أهم بكثير من يافطة التوجهات السنية، ومن الأجدى أن تأخذ هذه العوامل طريقها إلى البحث ولكن الكاتب أغفلها وتجنب الخوض فيها.

الفصل الرابع

طائفية

عبد السلام عارف

مدخلٌ لطائفيةِ الرئيس

إن عدداً ليس بقليل من العراقيين الذين عملوا عن قرب مع عبد السلام عارف وفي ميادين مختلفة، واطلعوا عن كثب على صفاته ومزاياه وأنماط سلوكه، من خلال المعايشة والممارسة العملية، وكان منهم الوزراء ورجال السياسة والعسكريون من الضباط الأحرار ورجال القانون والكتاب، وقد أكد معظم هؤلاء على أن عبد السلام عارف ينقصه الاتزان، ويطغى على أعماله الاندفاع والتهور، ويأكل قلبه حقد دفين تلبس به منذ المنشأة، وتطفح على تصرفاته الأنانية وحب الذات والغرور والتعالي، ولا يأمن جانبه أخ أو صديق أو مشارك في العمل، لتمكنه من استعمال كل أسلحة الغدر، يجيد الانتهازية واللعب على الحبال، ولا يخفى على المراقب عنصريته وتقلب مزاجه، وقد ثبت لدينا خلو قلبه من الرحمة المشفوع بروح متعطشة إلى سفك الدماء، وقد يكون هناك شبه إجماع على طائفيته، وإنَّ نفراً قليلاً كانوا بعيدين عن معايشته، أو جمعتهم معه علاقات رسمية، أو لوّح لهم بصداقته التي لم يثبت عليها مع أحد لفرط تقلب مزاجه، يحاول هذا النفر جادين بذل جهود استثنائية من أجل تحسين صورته وإضفاء المرونة على تعامله وسلخ الطائفية عن سلوكه، حتى أن أحدهم وفي نقاش سريع ادعى بأن عبد السلام عارف ليس طائفياً، ولما ذكرت له بعض النصوص التي تؤكد طائفيته، قال: إنَّ هذا يشبه التعصب الموروث لدى بعضنا

لخط آل البيت، فأجبته بأن هذا البعض رغم تشدده إلا أنه لا يفكر بـإلغاء الآخر أو استئصاله كما هو وارد على لسان عبـد الســلام عارف، وأمام كثافة النصوص والشهادات الصريحة التي تدمغ حجته، تراجع قـليلاً وقـال رغم كل ذلك فإنه لم يحمل مشروعاً طائفياً، ولكن من خلال المطالعات المكثفة والمتابعات المستفيضة ثبت بما لا يقبل الشك أنّ عبد السلام عارف كانت تسيطر عليه طائفية حادة تطبع أكثر تصرفاته، وعمل على تطبيق مشـروعه الطائفي، وكان ماضياً فيه، وقـد ظهرت بدايات ذلك في عهده القصير، ولولا أنّ الموت الذي عاجله بعد مرور أقل من سـنتين ونصف قـضاها في حـكمه منفرداً، لرأينا آثار طائفيته الموتورة وعنصريته البغيضة، شاخصة للعيان.

كان عبد السلام عارف لا يكف عن استخدام لفظة الشعوبية، وفي صبيحـة 18 تشرين الثاني 1963 يوم انقلابه الذي غدر فيه بشـركائه البـعثيين بـعد أن أوصلوه إلى سـدة الحـكم، تكررت هذه اللفظة ثلاث مرات في البـيان الأول للانقلاب، ورغم أن هذا البيان كان مكرساً ضد الحرس القـومي، ولكنه لم يخف حقده على الشعوبية والشعوبيين، وهو مصطلح راج في عهد عارف إلى حد يثير القرف والاشمئزاز.

- **خلفية الطائفية في الدولة العراقية**

إن الترويج لهذا المصطلح وبهذه الكثافة، والحماس لاسـتخدامه بمناسبـة وغير مناسبة، لم يكن يجري اعتبـاطاً ومن دون تخطيط مسبـق، خصوصاً إذا عرفنا أنّ بعض الطائفيين وعبد السلام عارف واحد منهم، إنما يسـتخدمون هذا المصطلح لغمز الشيعة فيه من قناة طويلة. وإنّ عمليات تلقين مكثفة وتربية هادفة

بهذا الاتجاه قد سبقت عهد عبد السلام عارف بـــعدة عقـــود، كانت مهمتها تهيئة العقول وتنمية ذهنية التعصب المذهبي، من خلال ترسيخ مفهوم الطائفية المقيت. «وفي كتابه (العروبة في الميزان) الذي نشر في ثلاثينيات القرن العشرين. قـــال عبد الرزاق الحصّان: إن الشيعة شعوبيون بالإجماع، فرس بـــالإجماع، وهم من بقايا الساسانيين في العراق، ولا حق لهم في السلطة، أو في تمثيل في السلطة»[1].

إن هذا الحـــصان وأمثاله من العاملين على غرس بـــذور الفتنة والتعصب المذهبي بين أبناء الأمة الإسلامية في العراق، قد هيأوا جيلاً من المتلقين الســـذج لأفكارهم والعاملين على ترويجها بين البسطاء، فضلاً عن تجسيدها في مشـــاريع مختلفة كان القصد منها إلغاء دور الأكثرية، أو إبعادها عن المراكز الحساسة في الســـلطة. وقـــد أثمرت هذه الدعوات المدانة، ظهور حـــكام ورؤســـاء وزارات ووزراء ومسؤولين من مختلف الاتجاهات يعملون على تجســـيدها في مشـــاريع حكومية مختلفة.

وتمتلكنا المفاجأة المدهشة إذا عرفنا أنّ الجاسوسة البـــريطانية (غروترود لوثيان بيل) المعروفة بـــ (المس بيل)، قد سبقـــت الجميع لإعلان عدائها الســـافر وبغضها الشديد للعرب الشيعة، بتركيزها على وصمهم بالغربة في بـــلدهم الذي شيدوه بالجماجم وحنايا الأضلاع، وســـفكوا من أجله الدماء الغزيرة في مقـــاومة الغازي المحـــتل، وجنبـــاً إلى جنب تأســـــــت الطائفية مع ولادة أجهزة الدولة، وتوطدت أركانها في ظل السياسة البريطانية، التي عمدت إلى إقـــصاء الأكثرية العراقية عن مواقع الحكم.

---

(1) حسن العلوي: التأثيرات التركية في المشروع القومي العربي في العراق، ص 144 .

إن المس بيل التي تبوأت موقـع السكرتيرة الشـرقية للمندوب السـامي في العراق، وأسهمت في توجيه وتنفيذ السياسة البريطانية في العـراق، هـي التي اختارت لعرش العراق من أبناء الشريف حسـين « فيصلاً ... لأنها تعتقـد أنـه (أفضل عـربي فـي زمانه) وأنه (أحسن من يمثل قومه وعنصره في تلك الفترة»[1].

ولولا جهود المس بيل لم يستطع فيصل بن الحسين أن يتبـوأ مقـعده على كرسي الحكم في العراق، وفي أول زيارة قـامت بـها بـعد وصوله إلى بـغداد «استقبلها فيصل استقبالاً حسناً وشكر لها موقفها منه قائلاً: لم أسـتطع أن أصدق أنك كان من الممكن أن تساعديني بالمقدار الذي بدر منك »[2] .

«ومن هنا أصبحت العلاقة بين الاثنين على درجة من القـوة، فلا يكاد يمر أسبوع دون أن يحصل لقاء بمبـادرة شـخصية من غروترود إذ تزور الملك، أو يدعوها هو للحضور، وتعددت الأغراض من هذه اللقاءات»[3] .

وذهبت مرة (المس بيل) «لزيارة الملك والتحدث إليه في بعض القـضايا التي كانت تشغل فكرها، وكان الجو مهيأً لطرح ما تود الحديث بشأنه معه، فجرى اللقاء في إحدى غرف القصر الملكي وكانت معتمة تهتز فيها المروحة الكهربائية وهي تدور، وكان الملك يرتدي ملابسه غير الرسمية ويغطي رأسه بقطعة قماش، وتشير (المس بيل) (كنا نحن الاثنين نشعر بجو عاطفي). ملمحة إلى رغبـتها في

---

(1) محمد يوسف إبراهيم القريشي: المس بيل وأثرها في السياسة العراقية، ص 108.

(2) المصدر نفسه، ص 119.

(3) المصدر نفسه، ص 139.

استغلال هذا الجو وما تحسه من مودة يكنها لها فيصل للتأثير فيه، جعله أقل استجابة لرغبات العناصر الوطنية المتطرفة»[1].

حتى اللقاءات العاطفية التي جمعتها بالملك فيصل كانت مكرسة للحيلولة بين الملك وبين استجابته لرغبات العناصر الوطنية المتطرفة، وكان الشيعة العرب يشكلون الأكثرية المطلقة في تيار العناصر الوطنية غير المرغوب فيها من قبل الدولة العظمى آنذاك.

ولم يتوقف الأمر في حدود اختيار الملك وتهيئة شتى الظروف المناسبة لاستلامه مقاليد الأمور في المملكة، وإنما اقترحت المس بيل على برسي كوكس عرض منصب رئاسة الحكومة على عبد الرحمن النقيب، الذي تردد في بادئ الأمر ولكنه وافق بعد حين، وفرحت المس بيل بموافقته على قبول هذا المنصب «لأنها عدت مشاركة النقيب في الشؤون العامة للبلد شيئاً قريباً من المعجزة»[2].

وكان نوري السعيد أحد السياسيين المقربين، وبعد أول مرة شاهدته فيها قالت: «إننا وجهاً لوجه أمام قوة قاهرة مطواعة، ينبغي لنا إما أن نتعاون معها ونعمل معاً يداً بيد، وإما أن نشتبك معها في صراع عنيف يكون من الصعوبة إحراز النصر فيه»[3].

وأخيراً لم تشتبك (المس بيل) مع هذه القوة القاهرة المطواعة، وإنما عملا يداً بيد من أجل تحقيق مصالح بريطانيا في العراق.

وإلى جانب اختيار الملك وتعيين رئيس الحكومة وتصميم أول وزارة على المقاسات البريطانية، كان السير حثيثاً باتجاه زرع بذور الفتنة والعزف على وتر

---

(1) محمد يوسف إبراهيم القريشي: المس بيل وأثرها في السياسة العراقية، ص 139.
(2) المصدر نفسه ، ص 103.
(3) المصدر نفسه، ص 151.

الطائفية وتمزيق أبناء الأمة الواحدة، في ظل سياستها القـائمة على مبـدأ (فرق تسد) البغيض .

وعلى أساس هذا الرهان الخاسر استطاعت الدولة العظمى آنذاك أن تحكم قبضتها على البلاد ويستمر استعمارها إلى حين.

وفي أول وزارة صممتها المس بيل في العراق «استُبعد الكثيرون لا لشيء إلا لأنهم موضع شك من البريطانيين، أو لأنهم أسـهموا في ثورة العشـرين، أو صرحوا بمعاداتهم للوجود والسياسة البريطانيين في العراق »[1].

وبرز عداء (المس بيل) للشيعة العرب واضحاً، ودونت ذلك في مذكراتها التي نشرتها عام 1929 في جريدة البلاد البغدادية قائلة: «أما أنا شخصياً فأبـتهج وأفرح أن الشيعة الأغراب يقعون في مأزق حرج، فإنهم من أصعب الناس مراساً وعناداً في البلاد»[2] . وبهذه الطريقة أوحـت إلى عملائها لترويج هذه التهمة في أوساط الطائفة السنية في العراق، وعملت بخبـث على تعميق هوة الخلاف بـين أبـناء الأمة الواحـدة، من خلال العزف على وتر الطائفية البـغيضة والغربـة المفتعلة.

وجوبه عملها المدان هذا بالرفض والاستنكار الشـديدين، وكان للشـاعر الكبير محمد مهدي الجواهري دوره الفاعل في هذه المواجهة الحادة. إذ هجاها في قصيدته الرائعة :

قل للمسِ الموفورة العرض التي ... لبست لحكم الناسِ خير لباسِ
إن تهـزأي منهم فعذركِ واضحٌ ... فهم الذيـن سقوكِ أوبا كاس

(1) المصدر السابق نفسه، ص 105.

(2) د. سعيد السامرائي: الطائفية في العراق.. الواقع والحل، ص 55.

وهـــمُ الذين أرَتْكُمُ وَقَفاتُهـــمْ ... لطمَ الخدودِ ونتفَ شعر الراسِ

وهـــمُ الذين عظامُهم وعظامكمْ ... عروضةٌ للناسِ في أكـــياسِ

لو كـــان فيـــهم للخيانةِ مطمعٌ ... لعرفت كيـــف إقامة القُـــداسِ

لكنـــهنّ شناشنٌ معـــروفةٌ ... لكمُ تليـــق بعرقِك الدسّـــاسِ

ملء العراق أماجـــدٌ لولاهـــم ... هو مثل بنيان بغيـــر أســـاسِ

قد أصبحوا، ولهم عليه دخالـــةٌ ... يا للظليمة مـــن قضاء قاســـي

للحشر بين حلوقكم وضلوعكم ... من فضل ما صنعوا كحزٍّ مواسي

لا بأس، أخدانـــي فهـــذا كلـــه ... من أجل أنكم شديدو الـــباسِ[1]

---

(1) محـــمد مهدي الجواهري : ديوان الجواهري ، الجزء الأول ، طبـــعة وزارة الإعلام العراقـــية ، ص 507.

الشعوبية تطارد قاسم

إنَّ للتعليم السليم والتربية القويمة أثرهما الكبير في إبعاد شبح الطائفية عن عقول الناشئة من أبناء الأمة الإسلامية، ويمكن أن نعتبر عهد عبـد الكريم قاسـم الوحـيد الذي خلا من النعرات الطائفية، مما جعله عهداً مختلفاً تماماً عن عهود سبقته وأخرى جاءت بعده. إنَّ تبني «قاسم سياسة التدرج بـإلغاء التمايز الطائفي التي سـارت عليها الحـكومات السابقـة، قـد أثارت المخاوف في نفوس غلاة الطائفية، فقد عثر انقلابيو 8 شباط (فبراير) عام 1963 في مكتبـه على مسـودة القانون الجديد للجنسية العراقية، والذي كان سيلغي القـانون القـديم الذي يقسـم العراقيين إلى مواطنين من الدرجة الأولى والثانية، والذي استغله صدام حسـين فيما بعد لتهجير أكثر من نصف مليون مواطن»[1] إن سلوك قاسم في نبذه للتمايز الطائفي يعود سببه إلى التربية التي تلقاها في بيئته الأولى ومسقط رأسه، فقد كان بيت عبد الكريم قاسم منقسماً على نفسه، فنصفه كان سنياً يمثله أبوه قاسم محـمد البكر الزبيدي، بينما كان نصفه الآخر شيعياً تمثله أُمه كيفية حسن يعقوب الساكني من عشيرة السواكن من بني تميم. وقد تلاشت النعرة الطائفية في هذا البيت، وبعد

---

(1) جريدة المؤتمر: العدد 162 في 2 آب 1996، تحت عنوان (عبد الكريم قاسـم والطائفية بقـلم د. عدنان فاضل) نقلاً عن د. عبد الخالق حسين: ثورة 14 تموز 1958 العراقية وعبد الكريم قاسـم، ص 217.

وفاة أبويه دفنا في النجف الأشرف[1] حيث مرقد أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام [2]. ورغم أن عبد الكريم قاسم من أبوين عربيين إلا أنّ أعداءه يدّعون تعسفاً بأنه ليس عربياً لأن أمه شيعية.

وفي هذا الشأن يؤكد أحمد فوزي الاتهامات التي ساقها محمود الدرة ويغمز فيها نسب عبد الكريم قاسم ويصفه قائلاً: أنه «يشعر بمركب نقص عندما يرجع إلى عائلته وإلى بيته.. وهو يعيش في مجتمع متأثر بالأصل والفصل، وبالأخلاق البدوية الأصيلة العميقة الجذور.. فيرى نفسه أنه عربي، وليس من أصل عربي.. وأن الموجة الطاغية في بيئته العسكرية مسرفة في اندفاع جارف للقومية وللعروبة وأمجادها » [3].

والغريب أن أحمد فوزي هذا الذي يتحدث عن الأصل والفصل، والأخلاق البدوية الأصيلة، والعروبة وأمجادها، ويطعن في عروبة عبد الكريم قاسم، هو شركسي ولا يمت للعروبة بصلة !! ولكنها قاعدة (رمتني بدائها وانسلّت).

---

(1) ملاحظة: روى رعد عبد الجبار أن جده لأمه قاسم الزبيدي وجدته كيفية التميمي دفنا في النجف الأشرف بعد وفاتهما. وهذا على خلاف ما ذكره الأستاذ حسن العلوي بقوله: «وقد مات كلّ منهما في مدة متقاربة قبيل ثورة 14 تموز، فدفنت (كيفية) في مقبرة النجف، وقد خرجت بيوت كرادة مريم في وداعها حتى جسر الخر. ودفن قاسم البكر في مقبرة الشيخ معروف الكرخي». والأرجح هو الرواية الأولى لأن الناقل هو حفيدهما وأهل مكة أدرى بشعابها. انظر حسن العلوي: عبد الكريم قاسم رؤية بعد العشرين ص 14. وكذلك مجلة سيدتي. العدد 1130 ص 71.

(2) مجلة سيدتي، العدد 1130 السبت 2-8 نوفمبر 2002 م الموافق 27 شعبان- 3 رمضان 1423 هـ، (حوار مع رعد عبد الجبار ابن أخت عبد الكريم قاسم) ص 71.

(3) أحمد فوزي: قصة عبد الكريم قاسم كاملة، ص 63.

ويدعي بأن تحولات فكرية واضحة كانت قد طفحت على شخصية عبد الكريم قاسم، بعد أن كانت له ميول قومية، وكان في بداية عمله العسكري ضمن التيار القومي ولكنه والحديث لمحمود الدرة – «سرعان ما انحرف عنا ليقف إلى جانب بكر صدقي، وابن عمته محمد علي جواد في انقلابهما المعروف سنة 1936 بدافع من حقده الشعوبي الذي يعتمل في نفسه، وإيمانه بواقعية انتهازية، شأنه شأن كل ضعيف مزدوج الشخصية»[1] .

ويمكن أن يدخل ضمن هذا الادعاء الظالم، ما صرح به العقيد نعمان ماهر الكنعاني، وهو يشير إلى انحراف عبد الكريم قاسم عن أهداف ثورة 14 تموز 1958 قائلاً: «وقد يظن البعض أنّ موقف الرئيس عبد الناصر ومصر منه، أدى إلى انحرافه، وهو ظن خاطئ، فعبد الكريم قاسم شعوبي حاقد على العروبة ودعوتها، لأنه غير عربي الاتجاه»[2] .

لم يكن عبد الكريم قاسم حاقداً على العروبة، وموقفه المشرف في حرب فلسطين الأولى عام 1948 خالدٌ في الأذهان، فقد أبلى بلاءً حسناً في مقاومة الاحتلال، ملقياً بنفسه في أتون الحرب بشجاعة نادرة، وفي أشد المعارك خطورة ضد العدو الصهيوني، ورغم خيانة الحكومات العربية آنذاك استطاع تحرير أجزاء مهمة من الأرض الفلسطينية المحتلة، منتزعاً إياها من مخالب الغزاة الصهاينة ببطولة فذة، شهد له فيها الأعداء قبل الأصدقاء، أما موقفه من قضية تحرير الجزائر فهو الآخر كان مشهوداً ومعروفاً، ولم يكن خافياً على أحد دوره

(1) المصدر نفسه، ص 64.

(2) العميد المتقاعد خليل إبراهيم حسين: موسوعة 14 تموز، الجزء الثالث، ص 124، (من رسالة للعقيد نعمان ماهر الكنعاني كتبها إلى مؤلف موسوعة 14 تموز بخطه وتوقيعه).

في قضايا التحرير العربية الأخرى التي تزامنت مع فترة حكمه القصيرة. ولكن عبد الكريم قاسم لم يضع يده بيد المزايدين على قضايا الأمة من دعاة القومية العربية وما أكثرهم آنذاك، فصار في نظرهم شعوبياً لأن أمه شيعية، وحاقداً على العروبة لأنه لم يتفق مع هؤلاء المزايدين الانتهازيين.

«أما على المستوى الداخلي فكان حريصاً على التراث العربي والإسلامي، ولم يبدر منه أي شيء لكي تلصق به هذه التهمة، ومن الجدير بالذكر أنه بعد نجاح ثورة تموز، أصدر الزعيم قاسم في اليوم الرابع من أيلول القانون رقم 23 لسنة 1958، وأطلق عليه قانون العفو العام عن الجرائم السياسية التي وقعت في المدة من أول أيلول 1939 إلى ما قبل 14 تموز 1958، والذي بموجبه أعاد المكانة إلى العقداء الأربعة القوميين قادة حركة مايس 1941 واعتبرهم شهداء الوطنية، كما شمل القانون يونس السبعاوي ورشيد عالي الكيلاني وغيرهم. كذلك شمل العفو الضباط الأكراد الذين التحقوا بالحركة الكردية عام 1945 وأعدموا بعد استسلامهم للسلطة، ومنهم محمد أمين دربندي.

كما أخذ الزعيم قاسم يرعى شخصياً عائلة كامل شبيب بعد إعدامه، وحتى أنه عيّن ابنه الملازم عوض كامل في مقره بوزارة الدفاع وبقي ملازماً له حتى انقلاب شباط، حيث أُحيل على التقاعد وكان برتبة ملازم أول، كما عيّن عام 1961 محمد سلمان وزيراً للنفط تكريماً لأخيه العقيد محمود سلمان، وتمَّ طرده من قبل انقلابيي شباط وأودع السجن، لا لشيء سوى كونه وافق أن يكون وزيراً في حكومة عبد الكريم قاسم»[1].

---

(1) د. عبد الخالق حسين: ثورة 14 تموز 1958 العراقية، وعبد الكريم قاسم، ص 173.

وبعكسه تماماً كان عبد السلام عارف الذي عرف بشدته وغلظته وخلو قلبه من الرحمة. فقد توارى عن الأنظار جميع أفراد عائلة عبد الكريم قاسم وأقاربه صبيحة 8 شباط 1963، خوفاً من انتقام وبطش عبد السلام عارف الذي أمر برمي جميع رجال العائلة في المعتقل، وكان من بينهم ابن عمة الزعيم عبد الكريم قاسم العقيد عبد الجبار جواد المصاب بمرض القلب. ومكث حامد قاسم أكثر من سنتين في السجن، وفيه قابله الصحفي ناصر الدين النشاشيبي وطرح عليه أسئلته الاستفزازية الفجة التي لقنّها إياه انقلابيو 8 شباط، وظل حامد قاسم رهن الاعتقال حتى بعد أن تولى عبد السلام عارف السلطة منفرداً بعد انقلابه على شركائه في 18 تشرين الثاني 1963.

«وأُحيل إلى لجنة تحقيق غير محايدة حتماً- وهي محملة بقناعات سابقة ومواقف سياسية ليست لصالح هذا المتهم فخرجت بالنتائج التالية :

1- لم تكشف التحقيقات عن وجود تجاوزات مالية أو إثراء غير مشروع.

2- لم يعقد صفقات للحكومة.

3- لم يعقد صفقات خارجية مع أية دولة عربية أو أجنبية.

4- لم يغلف نشاطه التجاري بغلاف العمل السياسي، ولم يثبت تعاطيه للسياسة.

5- لم تثبت له أية صلة بأي مسؤول حكومي طيلة عهد عبد الكريم قاسم.

6- لم يتدخل في قضية ما مقابل رشوة أو صفقة تجارية.

7- ليست له سوى دار سكن واحدة، ويستأجر لزوجته الثانية داراً في جانب الرصافة.

ولهذا تم إطلاق سراحه دون الحكم عليه بأية عقوبة »[1] .

---

(1) حسن العلوي: عبد الكريم قاسم رؤية بعد العشرين ، ص 64.

• ويغمز بها عبد السلام الشيعة

وظلت تهمة الشعوبية تلاحق الشيعة في العراق، لأنهم فرس بالإجماع، ومن بقايا الساسانيين في العراق فهم شعوبيون بالإجماع ولا حق لهم بالسلطة أو التمثيل بالسلطة. بل لا حقّ لهم حتى في الحياة، وهذا ما تجلى في المقابر الجماعية التي نفذها وريث الفكر القومي صدام التكريتي، والتي أظهر الكشف عن بعضها عقب سقوط نظامه مدى الحقد الذي يكنه أدعياء العروبة للعراقيين الأصلاء.

«ومن ثم فقد استمر توجيه هذه التهمة في مختلف عهود الدولة العراقية الحديثة للغاية ذاتها. ولكن لما كان التعتيم على ثورة العشرين أمراً لا بد منه، صارت هذه التهمة على شكل بحوث وكتابات في الشعوبية تثبت أن الشعوبيين الأوائل كانوا فرساً، وطالما أن الشيعة العراقيين قد أصبحت فارسيتهم أو ولاؤهم الفارسي أمراً مفروغاً منه، فإنهم هم الشعوبيون الجدد، وصارت كلمة الشعوبية حتى على لسان من لا يعرف تعريف الكلمة أو مدلولاتها ولا من تعني »[1] .

ذكرنا أن البيان الأول لانقلاب 18 تشرين كان ينحي باللائمة على الشعوبيين، وقد تكررت الكلمة فيه ثلاث مرات، ولم يجرِ هذا التأكيد اعتباطاً وإنما لغاية في نفس الذي كتبه. وجاء في مقدمة كتاب (المنحرفون) وفي تبرير مقصود ومدروس، وضع عبد السلام عارف المخالفات القانونية التي ارتكبها الحرس القومي على أكتاف الشعوبيين، لأن الرسالة العروبية التي حملها الحرس القومي

---

(1) د. سعيد السامرائي: الطائفية في العراق، الواقع والحل، مصدر سابق، ص 59.

كانت نظيفة لا شائبة فيها !! «إلا أن فئات شعوبية وأخرى عميلة استغلت وجود الحرس القومي، فانضمت إليه مشوهة رسالته التي حملها يوم (14 رمضان 1383) للقيام بأعمال إجرامية تعسفية، سببت تعكير صفو البلد الآمن، وأقلقت راحة المواطنين، في وقت كان جيشكم العظيم يقوم بواجبه المقدس في الشمال لتصفية العناصر الشيوعية المحلية والانفصالية الرجعية.

إنّ هؤلاء العملاء المدسوسين والمعتادين على تعكير صفو الأمن لم يستفيدوا من التجارب الماضية في سحق (المقاومة الشعبية)، بل دفعوا فئة مرتزقة من الشعوبيين والعملاء والمنحرفين للانضمام إلى قوات الحرس القومي، للقيام بأعمال يندى لها جبين الإنسانية، ويخجل من سماعها كل مواطن مخلص لدينه وشرفه »[1] .

ضم الكتاب الذي نقلنا جزءاً من مقدمته شكاوى لمواطنين ارتكبت بحقهم وبحق ذويهم، جرائم قتل واغتصاب ومصادرة أموال منقولة وغير منقولة، وممارسات لا قانونية أخرى، وكانت الشكاوى المرفوعة ضد قيادة الحرس القومي بأسمائهم وضد أعضاء المكتب الخاص بالأسماء أيضاً، وعلى مسؤولي الحرس القومي وعناصره في المحافظات، وكل هؤلاء بعثيون وقد استخدم صدام التكريتي معظمهم فيما بعد في أجهزته الحزبية والأمنية والرسمية، ولما كانت الشعوبية تعني الحقد على العروبة والعمل على الانتقام منها، فإن البعثيين والقوميين عموماً لا يشملهم هذا التوصيف.

وإذا استثنت المقدمة المذكورة الشيوعية المحلية والأكراد ، فمن هو المقصود بالشعوبية التي اندست عناصرها في الحرس القومي وأساءت إلى رسالته، كما يرى عبد السلام عارف ؟!

---

(1) المنحرفون : ص 4، المقدمة .

يقول هاني الفكيكي أحد قادة البعث العراقي المشاركين في انقلاب 8 شباط في كتابه أوكار الهزيمة: «كان عبد السلام عارف يستخدم في حديثه كلمة الشعوبية بالمعنى والقصد الذي كان يستعملها بعض الطائفيين في محاربتهم لعرب العراق الشيعة، وأذكر أن محسن الشيخ راضي وأنا وصلنا مرة متأخرين إلى إحدى جلسات مجلس قيادة الثورة، فقال عبد السلام : جاء الروافض (وكان يقصد بذلك أننا شيعيان) الشيء الذي حمل أنور عبد القادر الحديثي على الاحتجاج طالباً إلى عارف الاعتذار عن هذا التعبير»[1] .

ويشير إلى المعنى ذاته وزير خارجية العراق الأسبق طالب شبيب بقوله: «وحتى عبد السلام محمد عارف الذي درج هو وبعض المحيطين به على استخدام كلمة الشعوبية كلما أراد الحديث عن مؤيدي عبد الكريم قاسم من أبناء الوسط والجنوب، اضطر إلى تغطية عداوته للمرجعيات الإسلامية، ولم تتضح نزعته الطائفية المتشددة إلا بعد خروج البعث من السلطة وانفراده هو بها »[2] .

ورغم قصر الفترة التي جلس فيها أعضاء قيادة حزب البعث جنباً إلى جنب مع الرئيس عبد السلام عارف في سدة الحكم عام 1963، ورغم كونها فترة مشحونة بالأحداث، فالصراع مع الحزب الشيوعي وملاحقة أعضائه استوعب كل الفترة، والقتال مع الأخوة الكرد في شمال العراق ظل مستعراً إلى نهايتها في 18 تشرين الثاني 1963، والتنافس مع الجهات القومية أخذ نصيبه منها، ومع كل

---

(1) هاني الفكيكي: أوكار الهزيمة، ص 273.

(2) د. علي كريم سعيد: عراق 8 شباط 1963، من حوار المفاهيم إلى حوار الدم، مصدر سابق، ص (307-308).

هذا استطاع البعثيون رصد مواقف عبد السلام عارف التي ترشحت عنها بعض التصريحات التي تنم عن طائفيته المكبوتة، وعداوته المقيتة التي يضمرها للمرجعيات الإسلامية، وللعرب في وسط العراق وجنوبه.

إنّ كل ما تقدم لا يعدو سوى مقدمة للدخول في صلب طائفية عبد السلام عارف، التي أكدها العديد من رجال السياسة في العراق.

يذكر السيد هديب الحاج حمود وزير الزراعة في عهد عبد الكريم قاسم، في مقابلة شخصية أجراها معه ليث عبد الحسن الزبيدي بتاريخ 21/6/1977: «أنّ عبد السلام عارف ذكر لأحد الضباط الأحرار الموجودين معه في الفوج ليلة 14 تموز 1958، بأنهم سينفذون الثورة، وهناك جماعات ثلاث يجب استئصالها وهم: الأكراد والمسيحيون والشيعة»[1].

وفي كتابه ثورة 14 تموز 1958 يؤكد ليث عبد الحسن الزبيدي: «أن نشأة عبد السلام عارف في محيط اجتماعي ضيق تسوده نزعة طائفية وطموح لا حدود له، خلق له مصاعب كثيرة منذ الأيام الأولى للثورة»[2].

إنّ الفقرتين المتقدمتين وردتا في الكتاب المذكور في طبعته الأولى عام 1979، وكنت قد اقتنيته آنذاك، وراج في العراق وتلاقفته الأيدي، وكان معظم وزراء عبد السلام عارف أحياءً في ذلك الوقت، وكذلك أعضاء حركة الضباط الأحرار بما فيهم أعضاء الهيئة العليا، والضباط الأحرار من اللجنة الوسطية التي كانت برئاسة عبد السلام عارف قبل الثورة. وقد أجرى المؤلف مقابلات مع عدد منهم، ولم أطّلع بعد صدور الكتاب على ردّ ينفي ما تحدث به الاثنان. كما أنّ

---

(1) ليث عبد الحسن الزبيدي: ثورة 14 تموز 1958 في العراق، مصدر سابق، هامش ص344 .

(2) المصدر نفسه، ص 344.

الكتاب كان رسالة جامعية لنيل شهادة الماجستير التي تراعى فيها الموضوعية والدقة العلمية إلى حدٍّ ما، ويظهر هذا في إنصافه لرجلي ثورة تموز، ولو أنه بدا أكثر ميلاً لعبد السلام عارف فتحدث عن وطنيته وشجاعته وإقدامه بتفوق ملموس على صاحبه ورفيقه في الثورة والسلاح، وثبّت رتبته العسكرية إلى جانب اسمه فيقول : (العقيد الركن عبد السلام عارف) حيثما وُجدَ اسمه في صفحات الكتاب، ولكنه سلخ الرتبة العسكرية عن عبد الكريم قاسم، ودوّن اسمه مجرداً منها في الكتاب كله إلا نادراً.

والغريب أن المؤلف سجّل قائمة طويلة بأسماء الضباط الأحرار بدأها باسم عبد الكريم قاسم مجرداً من رتبته العسكرية، بينما ثبّتها أمام كل الأسماء في القائمة التي تربو على 140 اسماً. وسيجد المطالع للكتاب ذلك واضحاً، سواء كان ذلك بين طياته أو في القائمة المذكورة، ولا يمكن تفسير هذا العمل بغير القصد والإصرار المسبق على حذف الرتبة العسكرية التي خص بها عبد الكريم قاسم وهي حق من حقوقه المشروعة كما هي حق لغيره أيضاً، والموضوعية تقتضي تثبيتها للجميع أو حذفها منهم كافة.

لا شك في أنَّ هذا العمل مقصودٌ، وربما كان قد فرض على المؤلف من أجهزة حكومة القرية التي طُبعَ الكتاب في عهدها، وفيما عدا هذه الهنة يُعدّ الكتاب مرجعاً مهماً عن ثورة 14 تموز 1958 ورجالها والمشاركين فيها.

ورغم أن الكتاب رسالة علمية كان ينبغي لها أن تتصف بالعلمية والحيادية وتنأى بعيداً عن تدخلات السلطة وضغوطاتها، التي بدأت صغيرة ومحدودة في بادئ الأمر ثم استفحلت وطغت طغياناً شديداً، ساهم في تردي العملية التربوية والعلمية بكاملها، وحرفها عن مسارها الصحيح. وأصبحت أبواب الدراسات العليا موصدة أمام الكفاءات العلمية. ومختصة فقط بأعضاء الحزب وأقارب

الرئيس من الأميين وأنصاف المتعلمين، ففي كل حين تُطالعنا صحف النظام ووسائل إعلامه على خبر مفاده منح شهادة علمية عليا لأبناء الرئيس وبطانته وأعضاء حزبه، فعلى إحدى صفحات مجلة ألف باء البغدادية نشر الخبر التالي :

«أشرف الرفيق عزة إبراهيم نائب رئيس مجلس قيادة الثورة ع لى إعداد رسالة جامعية تحمل عنوان (التراث النضالي لحزب البعث العربي الاشتراكي) وضعها السيد علي حسن مجيد مقدمة إلى كلية الدفاع الوطني بجامعة البكر للدراسات العليا.. أهدى السيد مجيد رسالته إلى (الشهداء الذين كتبوا بدمائهم وثيقة الانتصار، إلى الذين عبدوا طريق النضال بالدم الزكي الطاهر فأحالوها رياحينا).

وهي حافلة بنصوص تراثية قيمة. وزارة الثقافة والإعلام أصدرتها في كتاب ضمن سلسلة دراساتها الدورية»[1].

إنً هذا الخبر الصاعق يأتي على العملية التربوية والعلمية برمتها، وإنه مما يثير السخرية أن يشرف رجل متخلف لم يتجاوز المرحلة الثانوية، وقضى كل وقته في بيع الثلج مع كامل احترامنا للمهن الشريفة على رسالة في الدراسات العليا، أعدّها متخلف آخر، لا يحسنَ كتابة جملة مفيدة واحدة، ولم يتجاوز المرحلة الابتدائية، وأمضى كل فترة شبابه عسكرياً، وأهم ما وصل إليه رتبة عريف في القوة الجوية ولا يجيد غير استعمال كاتم الصوت وسموم الثاليوم والأسلحة الكيمياوية. إنها مرحلة انعدام المقاييس الصحيحة وتدني المستوى العلمي وهبوطه خلال خمس وثلاثين سنة عاشها العراقيون في ظل حكومة النازحين من ريف تكريت .

(1) مجلة ألف باء، العدد 658 السنة الثالثة عشرة 6 أيار 1981، ص 65.

«مما تقدم، لا بد أن يتوقع القارئ أن يكون نصيب عبد السلام عارف، الذي انقلب على البعثيين وسجنهم وشتت شملهم بعد أن أتوا به إلى السلطة، من حقد نظام صدام أكبر بكثير من نصيب عبد الكريم قاسم، الذي عفا عنهم بعد أن حاولوا قتله، إلا أن الذي حصل هو أنّ صداماً قد أطلق يد المؤلفين في تأليف كتب تحسن من سيرة عبد السلام عارف، في حين لا تؤلف الكتب في سيرة عبد الكريم قاسم إلا لشتمه»[1] .

ولا يوجد تفسير لهذا الموقف الغريب سوى كون عبد السلام عارف شديد الطائفية، وأنه سار على ذات السياسة الطائفية المرسومة للدولة العراقية، بل وزاد فيها، كما تؤكد ذلك مذكرة الشيخ محمد رضا الشبيبي التي قدمها إلى رئيس وزراء عبد السلام عارف سنة 1965، وقال فيها: «ولم تكن التفرقة الطائفية مشكلة سافرة من مشاكل الحكم كما هي اليوم»، ولكون عبد الكريم قاسم لم يسر على السياسة الطائفية للدولة بنفس الدرجة، بل كان يعطي التعليمات بمعاملة العراقيين على قدم المساواة دونما تمييز مذهبي أو ديني أو عرقي .

وممن وصفوا عبد السلام عارف بالطائفية من السياسيين العراقيين الدكتور تحسين معلّة، وجاء هذا الوصف على خلفية قضية تعود في تاريخها إلى المؤتمر القطري الاستثنائي المنعقد في 11/ 11/ 1963، على أثر الخلافات الحادة وصراع الأجنحة الذي عصف بحزب البعث العربي الاشتراكي في العراق ومزّقه إلى كتل ومحاور، وجاء عقد المؤتمر القطري الاستثنائي كواحد من العلاجات المطروحة، التي اتخذها الحزب لردم هوة الخلاف الناشب بين أعضاء قيادته، وتمخض المؤتمر عن انتخاب قيادة جديدة ضمت:

---

(1) د. سعيد السامرائي: الطائفية في العراق/ الواقع والحل، ص 80.

أحمد حسن البكر، حازم جواد، طالب شبيب، طاهر يحيى، محمد المهداوي، طارق عزيز، عدنان القصاب، علي عريم، عبد الستار الدوري، عبد الستار عبد اللطيف، حسن حاج وداي العطية، د. فائق البزاز، وفاز أعضاء احتياط حسب تسلسل الأصوات: صالح مهدي عماش، د. تحسين معلّة، ومنذر الونداوي. وعندما اطلع عبد السلام عارف على أسماء القيادة المنتخبة والأعضاء الاحتياط، مسح بقلمه اسم الدكتور تحسين معلّة.

وفي عام 1996 التقى الدكتور علي كريم سعيد الدكتور تحسين معلّة بدمشق، وسأله عن السبب الذي يكمن وراء تصرف الرئيس عبد السلام عارف، فأجاب معلّة قائلاً: «ليس بيننا شيء، وقد ساعدته عندما كان معي في نفس المعتقل، وزرته بداره بصورة سرية بعد إطلاق سراحه، وليس لديه معي غير طائفيته الموتورة»[1].

إن الدكتور معلّة لن يجد تفسيراً لمسح اسمه سوى الطائفية التي جُبل عليها عبد السلام عارف، ولا بد أنه قد شخصها فيه من خلال المعايشة كظاهرة انعكست على تصرفاته وأنماط سلوكه. وكما هو واضح لنا أنّ قيادة حزب البعث اشتركت مع عبد السلام عارف في سلطة واحدة لمدة تسعة أشهر، تلت انقلاب 8 شباط 1963، ومن خلالها توفر للطرفين التعايش عن قرب، واطلاع كل منهما على الطرف الآخر واكتشاف مكنوناته، ومن خلال الرصد المتبادل لبعضهما جاءت ملاحظة د. تحسين معلّة المتقدمة، وهي ليست الأولى من نوعها وإنما سبقتها شهادتان أخريان لكل من هاني الفكيكي وطالب شبيب كما مرّ معنا.

---

(1) د. علي كريم سعيد: عراق 8 شباط 1963، من حوار المفاهيم إلى حوار الدم، مصدر سابق، ص330.

الرواية التي أجهزت على كتاب

في كتابه (عراق بلا قيادة) يقول الكاتب العراقي عادل رؤوف: «إننا أثرنا إشكالية التحالف الخالصي العارفي في كتابنا (العمل الإسلامي في العراق.. بين المرجعية والحزبية) فيما يشبه الدعوة إلى قراءة تاريخ العراق القريب، وقد واجهت شخصياً العشرات بل المئات من المؤيدين والمعترضين على إثارة هذه الإشكالية، وناقشني العديد من المعترضين على ذلك انطلاقاً (من بديهية) طائفية عارف و (الإجماع) القائم على ذلك، وكان جوابي دائماً على هؤلاء المعترضين (إنّ أي إنسان أو باحث أو مفكر يثبت ذلك، فأنا مستعد أن أُعيد النظر بما كتبت، وأنشر وأتبنى وجهة النظر الأخرى في كتبي، أو مجلة (دراسات عراقية) التي أترأس تحريرها، ومع شدة قسوة المعترضين و (تألم) البعض منهم على هذا (الخطأ) الذي وقعت فيه!! ومع أن البعض منهم وعدني بالرد وإثبات طائفية عارف، إلا أنني لم أستلم ورقة واحدة، ولم ألق رداً علمياً موثقاً واحداً من خلال النقاشات التي خيضت معي في هذا الإطار. وفي ندوة عقدها (المركز العراقي للإعلام والدراسات) حول الكتاب المذكور، أُثيرت هذه الإشكالية على الكتاب من قبل العقيد الركن أحمد الزيدي الذي نقل رواية منسوبة إلى أحمد الحبوبي (تثبت) طائفية عارف، وكان الشيخ جواد الخالصي حاضراً في هذه الندوة، فلم يرد في حينها، وعندما سألته فيما بعد حينما كنت أحضر مسودات هذا الكتاب عن ذلك فأجاب:

بعد صدور كتاب (العمل الإسلامي في العراق) للأخ الأستاذ عادل رؤوف، عقـدت ندوة شـارك فيها العديد من المهتمين والباحـثين، وكنت مدعواً في هذه الندوة، وكان قد حضرها العقيد الركن أحمد الزيدي (الضابط العراقي الشجاع في موقفه خلال فتنة الحرب العراقية الإيرانية) وقـد اعترض السـيد الزيدي على فقرات الدفاع في الكتاب أمام موجة اتهام عبد السلام عارف بالطائفية، التهمة التي تمت تحتها حركة معارضة الحكم العارفي ومهدت ليوم 17 تموز 1968، وقـد قال الزيدي: إن هناك دلائل تؤكد طائفية عبد السلام عارف وقال: إنّ أهمها هو ما نقله عبد السلام عارف عن الرئيس المصري جمال عبـد الناصر، حـول دخول ضباط عراقيين إلى كلية الأركان المصرية بشرط أن يكونوا عرباً وسنّة، وقـال الزيدي: إن السيد أحمد الحبوبي الوزير في حكم عبد السلام عارف قد سأل عبـد الناصر عن صحة هذا الاشتراط – سنة وعرباً وليس شـيعة وأكراداً فنفى عبـد الناصر هذا أي أنه لم يقـل مثل هذا الكلام ولم يضع هذا الشـرط وفهم من كلام الزيدي أن عارف قد اختلق هذا الشرط وهذا دليل على طائفيته، وبقـي الأمر في ذاكرتي حتى لقيت الأستاذ الحبوبي أوائل عام 2002، وسـألته عن هذه الرواية للتأكد من تفاصيلها، لأنني لا أتهم السيد الزيدي ولا أحداً من الأصدقاء بـاختلاق الروايات ولكن احتمل الالتباس والارتباك في النقل، ففوجئت بأن السيد الحبوبـي نفى وجود مثل هذه الرواية جملة وتفصيلاً.

لقد فوجئت بـهذا النفي وبـعدم وجود مثل هذه الرواية أصلاً، فألحقـتها بالروايات الأخرى التي انتشرت دون معرفة مصدرها، مثل بنائه لقبـر معاوية، وقوله لأهل البصرة أنكم رجال ولستم أشباه رجال كما قال البعض، معرضاً بكلمة منسوبة لمولانا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب . وقد سـألت الحـاضرين في

الخطاب الأخير عن وجود مثل هذا الكلام فنفوه، ولم أجد أحداً سمع الرواية الأولى حول قبر معاوية، وقد أشرنا إلى ذلك سابقاً، حيث قال عبد السلام: إنني لا أدري أين هو قبر معاوية حتى أفكر في بنائه؟!»[1].

ويبدو فيما تقدم أن الأخ الأستاذ عادل رؤوف وسماحة الشيخ جواد الخالصي، أدهشتهما رواية العقيد الركن أحمد الزيدي المنسوبة للسيد أحمد الحبوبي التي تؤكد طائفية عبد السلام عارف، فراح سماحة الشيخ الخالصي يبحث عن مصداقيتها، ويسأل من المصدر الذي نُسب إليه نقلها، وبعد أن نفى الحبوبي سماعها من عارف، فوجئ الشيخ جواد الخالصي وألحقها بالروايات الأخرى التي انتشرت دون معرفة مصدرها، وإن نفي السيد الحبوبي لعلاقته بالرواية، لا يعني أنها مختلقة أو غير موجودة أصلاً، حتى يفاجئ الخالصي (بعدم وجودها أصلاً). ثم تصبح هذه الرواية في اعتقاد الشيخ والكاتب من نسج خيال الوضاعين المدلسين من خصوم عارف الذين لا هم لهم سوى الوضع والتزوير.

والأخطر من ذلك أنّ الأخ الكاتب توصل إلى «أنّ المؤسسة الدينية بزعامة السيد محسن الحكيم هي التي تشيع تهمة طائفية الحكم»[2]، واستهدفت بها الرئيس عبد السلام عارف، وألصقت به هذه التهمة، وهو بريءٌ منها (براءة الذئب من دم يوسف).

إنّ الرواية التي أثارها العقيد الركن أحمد الزيدي صحيحة ومسندة، وصحيح أنها لم ترد عن طريق المحامي أحمد الحبوبي، لأن عبد السلام عارف

---

(1) عادل رؤوف: عراق بلا قيادة، ص (200-201-202).

(2) المصدر نفسه، ص 111.

أطلقـها في اجتماع من اجتماعات المجلس الوطني لقـيادة الثورة، وفي الفترة الواقعة ما بين (18 تشرين الثاني 1963) و (23 /6 /1965) وفي هذه الفترة لم يكن السيد أحمد الحبوبي قد دخل الوزارة بعد. كما أن المؤسسة الدينية ليست لها علاقة بهذه الرواية، ولم تكن وراء ترويجها، وقد رواها السيد عبد الكريم فرحان الشخصية القومية المعروفة، وأحد أعضاء الهيئة العليا للضباط الأحرار قبل ثورة تموز 1958، وبعد انقلاب 18 تشرين الثاني 1963 وانفراد عبد السلام عارف بالسلطة، اختير عبد الكريم فرحان وزيراً للثقافة والإرشاد، وعضواً في المجلس الوطني لقيادة الثورة، وأميناً عاماً للاتحاد الاشتراكي العربي، وعضواً في القيادة السياسية الموحدة. وقد ثبّت السيد عبد الكريم فرحان هذه الرواية في كتابه (حصاد ثورة) بعد أن سمعها من عبد السلام عارف مباشرة في واحد من اجتماعات المجلس الوطني لقيادة الثورة، وكان المجلس يضم أعضاءً آخرين غيرهما، وقد سمعها هؤلاء كما تشير الرواية إلى ذلك.

يقول السيد عبد الكريم فرحان: «»في إحدى الجلسات أحاط الرئيس عبد السلام عارف الأعضاء علماً بقرب إيفاد (42) طالباً من الكلية العسكرية العراقية إلى الكلية الفنية بالإسكندرية، وموافقة الجمهورية العربية المتحدة على هذا الإيفاد، ثم استطرد قائلاً: ولكن الرئيس جمال عبد الناصر يفضل أن يكون هؤلاء من (السنّة). استغربنا قوله ونظر بعضنا إلى بعض ولذنا جميعاً بالصمت فلم يعلق أحد لحساسية الموضوع والشك في قول عبد السلام.. ثم انتقل المجلس إلى موضوعات أخرى، وأوفد الطلاب على أساس درجات الامتحان والقابلية والكفاءة، فالكلية تضم مسلمين ومسيحيين وصابئة ويزيدية، ولم تقتصر أبداً منذ تأسيسها على العناصر العربية المسلمة، وإن كان هؤلاء يؤلفون الأغلبية يليهم

الأكراد، والقبول يجري عادة بالنسبة لسكان المحافظة بصرف النظر عن الجنس والدين والمذهب، وأخيراً اتضح أن هذا الزعم من بنات أفكار رئيس الجمهورية عبد السلام عارف، دفعه إليه تعصبه الطائفي وارتيابه في ولاء الشيعة وإخلاصهم»[1].

إنّ نظرة المساواة التي يحملها السيد عبد الكريم فرحان لأبناء وطنه على اختلاف انتماءاتهم، عرباً أو أكراداً أو تركماناً، مسلمين أو مسيحيين أو من طوائف أخرى، لم تسمح له بالموافقة على هذا الطرح الطائفي، ولم يكن هذا الموقف غريباً على عبد الكريم فرحان الذي سبق وإن رفض الانصياع إلى أوامر الرئيس عبد السلام عارف نفسه عندما طالبه بتنفيذ حكم الإعدام بـ (القس) المتعاون مع الثوار الأكراد، وأصر على موقفه الرافض هذا، وفضل الاستقالة من قيادة الفرقة الأولى على القيام بمثل هذا العمل الطائفي المدان، وقد مرَّ بنا الكلام عن موقفه النبيل هذا في (الفصل الثالث) من هذا الكتاب.

ويظهر من خلال الشهادة المتقدمة أن عبد السلام عارف تطرف كثيراً وفاق في طائفيته الحكام الذين جاءوا قبله، فبعد أن كانت الكلية العسكرية تحتضن العراقيين المؤهلين بصرف النظر عن قومياتهم وأديانهم ومذاهبهم، حاول عبد السلام أن يكرسها بفئة واحدة من أبناء الوطن، من خلال كذبته المفضوحة التي أراد لها أن تأخذ طريقها إلى العقول بإسنادها إلى الرئيس جمال عبد الناصر.

إن عبد الكريم فرحان قد أماط اللثام ووضع النقاط على الحروف بعد أن سجل شهادته المتقدمة، وكشف فيها التعصب الطائفي الأعمى لدى عبد السلام

---

(1) عبد الكريم فرحان: حصاد ثورة، ص 137.

عارف، المشكك دوماً في ولاء أبناء الشيعة وإخلاصهم الذي يضطره إلى الكذب والاختلاق .

ومن أهم نقاط القوة في هذه الرواية غير ما ذكر، أنها وردت على لسان عبد الكريم فرحان الشخصية القومية المنصفة التي تعود بانتمائها المذهبي إلى إخواننا أهل السنة، وقد كان على معرفة تامة بعبد السلام عارف تمتد في تاريخها إلى أيام دراستهما في متوسطة الكرخ ببغداد، يوم كان عبد السلام عارف طالباً في الصف الثالث وعبد الكريم فرحان في الصف الثاني، وتوثقت أواصر العلاقة بينهما بعد تخرجهما في الكلية العسكرية أيام الوهج القومي وهما ينشدان الوحدة العربية معاً، ويلتقيان مع الضباط القوميين، وكانا يتبادلان الرسائل في بعض الأحيان خصوصاً في الفترة التي عمل بها عبد السلام عارف في الموصل، وبعد انضمام عبد الكريم فرحان لحركة الضباط الأحرار عرض اسم عبد السلام عارف وآخرين طالباً ضمهم إلى الحركة، ولكن المقدم رفعت الحاج سري أشار بتأجيل ضم عبد السلام. ولأن تاريخ العلاقة بينهما يمتد لأعوام طويلة، جاء اختيار عبد الكريم فرحان وزيراً للثقافة والإرشاد وعضواً في المجلس الوطني لقيادة الثورة، وأميناً عاماً للاتحاد الاشتراكي العربي، وعضواً في القيادة السياسية الموحدة، ولم يكن هذا الاختيار ناتجاً عن فراغ، رغم التماثل في البيئة والتلقي والانتساب المذهبي والتوجهات القومية، ولكن شتان ما بين تفكير عبد الكريم فرحان وعبد السلام عارف المتحدر من نفس المحيط.

ولو أن الرواية المتقدمة وصلتنا عن طريق السيد أحمد الحبوبي لشكك فيها الكثير، وقيل أنها صدرت تحت ضغط المحيط والمؤسسة الدينية لاعتبارات جمة منها أنّه شيعي، وابن النجف الأشرف معقل المؤسسة الدينية والحوزة العلمية، وفوق هذا وذاك أنه من عائلة الحبوبي الدينية المعروفة.

ومن سوء حظ عبد السلام عارف العاثر أن تأتي الرواية في غير صالحه، وعن طريق صديقه الذي يعرفه جيداً (السيد عبد الكريم فرحان)، ومن سوء حظ المعارضين الرافضين لهذه الرواية أن تأتي صحيحة ومسندة. ومما لا ريب فيه إنّ هذه الرواية المدهشة كشفت بجلاء لا لبس فيه أن عبد السلام عارف وضع الاشتراط المذكور فيها، وكان من بنات أفكاره، ونسبه إلى الرئيس المصري جمال عبد الناصر، وفيما يبدو أن عارفاً كان مسكوناً بهواجس طائفية ضاغطة، تضطره إلى الاختلاق والكذب، وتسبب له مشاكل كثيرة. وفي اعتقادي أن الذي يكذب في اجتماع خاص من اجتماعات مجلس قيادة الثورة وأمام نخبة من كبار المسؤولين في الدولة، وبهذه الطريقة الفجة لا يمكن الوثوق به، ولا يستبعد أن يكذب مرات كما هو ثابت لدي وسيأتي تفصيل ذلك إن شاء الله تعالى.

أما الرواية التي ينقلها الشيخ جواد الخالصي من أن عبد السلام قال: «إنني لا أدري أين هو قبر معاوية حتى أفكر في بنائه» فإني أعجب منها، وأظن أنها واحدة من مختلقاته، والأغرب منها أن يصدقها الشيخ الخالصي ويستخدمها في الدفاع عنه.

والكذب صفة ذميمة، يرفضها الإسلام ويحذر منها ولن يتساهل مع المتصفين بها، وقد تتحول من كونها صفة فردية محدودة الآثار إلى ظاهرة اجتماعية واسعة الانتشار. وهي كلما تغلغلت في شرائح المجتمع وتمكنت منها، تحولت إلى معول هدم للثقة المتبادلة والاطمئنان.

ولأنها تضر في عقيدة الإنسان المسلم وتتناقض مع إيمانه الفطري والتزامه الديني، فقد توجه لها الإسلام بالشجب والإقصاء.

في حديثٍ لرسول الله ﷺ جاء فيه «وحدثني مالك عن صفوان بن سُليم، أنه قال: قيل لرسول الله ﷺ : أيكونُ المؤمنُ جباناً ؟ فقال (نعم) فقيل له: أيكون المؤمن بخيلاً ؟ فقال (نعم) فقيل له: أيكون المؤمنُ كذاباً ؟ فقال (لا)» [1] .

إن الكذب نقيض الإيمان، وشتان بين المؤمن و الكذاب، و لا يمكن للإنسان المسلم الملتزم أن يتصف بالكذب، و لا يجوز أن نهب صفة الإيمان مجاناً للإنسان الذي يكذب في مواطن عديدة.

(1) الإمام مالك بن أنس : كتاب الموطأ، الجزء الثاني ، ص 990 .

انقلاب 17 تموز 1968

يقول سماحة الشيخ جواد الخالصي: إنَّ «موجة اتهام عبد السلام عارف بالطائفية، التهمة التي تمت تحتها حركة معارضة الحكم العارفي، ومهدت ليوم 17 تموز 1968»[1].

لأول مرة أسمع بهذا الرأي الذي لم يتبنّه أحدٌ سواه، ولا أعتقد أن هذا الاستنتاج سيحالفه الحظ كغيره من التحليلات والاستنتاجات المتهافتة، وهو تبرير غير موفق لآثام عبد السلام عارف التي أثقلت كاهل البلد، وظل ينوء بها، ويدفع فاتورة ضريبتها الباهظة طيلة أكثر من ثلاثة عقود سوداء مظلمة تلت نهايته المأساوية. إن انقلاب 17 تموز 1968، هو واحد من خطايا عبد السلام عارف وعقليته الطائفية والعنصرية المحدودة، لأن البطانة التي سلطها عبد السلام عارف لتتحكم بالعراق على أسس عشائرية وطائفية مقيتة، هي التي صنعت انقلاب 17 تموز، وليس العكس الذي يقول: إن «موجة اتهام عبد السلام عارف بالطائفية، التهمة التي تمت تحتها حركة معارضة الحكم العارفي ومهدت ليوم 17 تموز 1968»[2].

---

(1) عادل رؤوف: عراق بلا قيادة، مصدر سابق، ص 201.

(2) المصدر نفسه، ص 201.

وإنَّ إبراهيم عبد الرحمن الداود أبرز صناع الانقلاب المشؤوم الذي جر الويلات على العراق، وهو الوحيد الباقي على قيد الحياة من تشكيلة أول مجلس لقيادة الثورة بعد 17 تموز 1968 مباشرة، يروي في مذكراته التي نشرت صحيفة الحياة جانباً منها قائلاً: «البعثيون سبب كارثة العراق، ليس لهم أي دور أساسي في 17 تموز، أتحداهم، أدوارهم بدأت بعد خروجي. ثورة تموز من صنعي وتنفيذي، البعث سرق الثورة. عدد (جريدة الحياة) الصادر غداة خروجي حمل عنواناً عريضاً يقول: (البعث يقطف ثمار 17 تموز)»[1].

ويضيف قائلاً: «إن أول دليل على الدور الحاسم الذي لعبته، هو أنني توليت وزارة الدفاع ومنصب القائد العام للقوات المسلحة الذي كان البكر يتطلع إليه»[2].

من منا لا يعرف أن إبراهيم عبد الرحمن الداود هو واحد من أبرز رجالات عبد السلام عارف المقربين، وقد أشرنا إلى ذلك في الفصل الثاني من هذا الكتاب، والدهشة تتملكنا إذا علمنا أنَّ سعيد صليبي هو الذي مهد للقاء بين أقطاب البعث العراقي والداود، وقد جاء ذلك في جانب من مذكرات الأخير الذي يقول: «اتصل بي سعيد صليبي قائد موقع بغداد، وهو من منطقتنا أي من الأنبار، وقال إنهم تلقوا خروفاً من منطقة الرمادي ويريدونني أن أشاركهم العشاء. وسألته عن الحاضرين فقال: أنت وعبد الرزاق النايف وكمال جميل عبود آمر الفوج (الأول في الحرس الجمهوري). ذهبنا وما أن دخلت حتى فوجئت بوجود أحمد حسن

---

(1) صحيفة الحياة، العدد 14686 في الاثنين 9 حزيران (يونيو) 2003 الموافق 9 ربيع الثاني 1424 هـ، من مذكرات إبراهيم عبد الرحمن الداود.

(2) المصدر نفسه والعدد.

البكر وحردان التكريتي وصالح مهدي عماش، أنا سألت عن الحاضرين لأتفادى احتمال وجود هذا النوع من الناس. استقبلني البكر بالعتاب الودي قائلاً: (أنت يا رجل بلا وفاء لا تسأل عنا) كان يشير إلى أنه كان أستاذاً في الكلية العسكرية يوم كنت تلميذاً. أجبته : (يا أبو هيثم أنا وأنت لا نلتقي. أنت في خط وأنا في آخر ولا شيء يجمعنا).

وتناولنا العشاء فطلب سعيد صليبي أن نجلس بشكل معين أنا وعبد الرزاق النايف إلى يميني وكمال جميل إلى يساري. وفي المقابل جلس البكر وحردان وعماش، وقال الصليبي: تفاهموا. فقلت: على ماذا نتفاهم؟ قال البكر: بعد أحداث البصرة أصدر الشيوعيون ضدك حكماً بالإعدام. الناصريون ضربوك مرتين ولو نجحوا لقصونا (ذبحونا) نحن وأنتم. نحن لا نريد شيئاً. أنتم أقوياء وفي السلطة. أنتم تحموننا ونحن ننقل إليكم ما يجري في الشارع. قلت له: أنتم أخطأتم في 1963، الشعب يكرهكم. قتلتم وذبحتم. وممارسات قصر النهاية لا تزال في ذاكرة الناس. لا أحد يحبكم »[1].

إن سعيد صليبي قائد موقع بغداد، وإبراهيم عبد الرحمن آمر لواء الحرس الجمهوري، وعبد الرزاق النايف معاون مدير الاستخبارات العسكرية، ويضاف لهم سعدون غيدان آمر كتيبة دبابات الحرس الجمهوري، كلهم من بطانة عبد السلام عارف المفضلة لديه على جميع العراقيين، وقد ورثها من بعد وفاته أخوه عبد الرحمن عارف واعتمد هو الآخر عليها كلياً. وهؤلاء جميعاً ينتمون إلى محافظة الرمادي التي ينحدر منها الرئيسان عبد السلام عارف وأخوه عبد الرحمن، ويرتبطون بعلاقات عائلية وعشائرية ومناطقية راسخة ومتماسكة جداً.

---

(1) المصدر نفسه والعدد.

ويواصل الــداود حديثه عــن العشاء الــوخيم الــذي هــو بمثابة المدخل لإعداد خطة الانقلاب علــى عبد الرحمن عــارف قائلاً: « قــال البكر: نحن أخطأنا فعلاً ونريد أن نكفر عما فعلناه. قلت له هل تقسم بالقــرآن على ما تقــول، فأجاب: أقسمُ بالقرآن وبالطلاق أيضاً. قال: أنا وحردان وعماش نعترف بأخطائنا ونقسم. نحن لا علاقة لنا بحــزب البــعث ونريد العمل كمواطنين ونتعاون معكم للتكفير عن سيئاتنا. طلبت من الصليبي أن يحضر القرآن. وهكذا أقســم البــكر ورفيقاه. قلــت لحــردان: أنــت لك سمعة غير طيبة إذا تعاونت معي سأتحمل عبء سمعتك.

في ذلك العشاء لم تكن هناك فكرة لإطاحــة عبــد الرحــمن عارف. كانوا يعرفون أن لا فرصة لنجاح أي عملية تغيير من دون موافقة الحرس الجمهوري. وإنَّ الحرس ستكون له الكلمة الفصل في حال مقتل الرئيس لا سمح الله أو وفاته. وكانوا يعرفون أيضاً أنني لست في وارد القبول بأي علاقة مع الشــيوعيين وأن الباب موصدٌ بيني وبين الناصريين. طرحوا فكرة اللقاء كوطنيين. يمكن القول إنَّ فكرة التعاون كانت من باب الاستعداد للمفاجآت.

بدأ نوع من التعاون، وهنا أريد أن أسجل للتاريخ وبأمانة كاملة. كان البكر وحردان وعماش، وهم في التقاعد، يرفعون تقــاريرهم إلى عبــد الرزاق النايف معاون مدير الاستخبارات. أنا قرأت هذه التقــارير التي تتحــدث عن الأوضاع السياسية والمسائل المطروحة في الشارع، ومواقف مختلف القوى. وقد تكون هذه النقطة بالذات تفسر لماذا تآمروا علي وعلى النايف بــعد تولينا الســلطة في 17 تموز 1968. بعد إبعادنا بفترة وجّه النايف رسالة إلى البكر يطالب فيها بمحاكمة محايدة وعلنية يبرز فيها كل طرف مآخذه على الآخر. لم يقبل كتّاب التقارير ذلك

فقد سرق البعث ثورة 17 تموز وأوصل البلد إلى ما نحن فيه.

كنا نقيم عشاءً شهرياً. نجلس ونتبادل المعلومات ونتحدث في أوضاع البلد. كنا نلتقي في بيت مولود مخلص بناء على اقتراح حردان التكريتي. كان يحضر العشاء خمسة فقط البكر وحردان وعماش والنايف وأنا. هذه هي الأسماء الخمسة التي ستكون لها علاقة بـ 17 تموز، لكن الدور الحاسم سيكون لي. إذ أنني الوحيد القادر على إسقاط القصر الجمهوري بلا معارك وقادر في الوقت نفسه على حماية الرئيس من أي محاولة انقلابية. وإذا عدت إلى البيان الأول لثورة 17 تموز لم تجد عليه إلا الأسماء الخمسة»[1] .

ويؤكد الداود على أنه هو الذي اتخذ قرار الانقلاب فيقول: «أنا. لم يكن لعارف رصيد يحميه ولهذا كان مصيره معلقاً بموقف الحرس الجمهوري. أشعر بالألم من فرط التزوير الذي حصل ونشر وروّج. أنا اخترت بيني وبين نفسي موعد 17 تموز. كان النايف يعرف أنني أسعى إلى إزاحة عارف، لكنه لم يكن يعرف الموعد.

الحلقة تضم خمسة أنا والنايف والبكر وحردان التكريتي وعماش. قبل أكثر من شهر من موعد العملية اجتمعنا في منزل مولود مخلص. وأذكر أن ردان ذهب للإتيان بكباب للأكل، وأن البكر ناداه مرتين يوصيه بأن يضعوا شيئاً من الجوز مع الكباب.

كان (البكر) ينفي علاقته بالحزب. أقسموا بالقرآن فصدقتهم.

قرر الحاضرون أن أكون أنا رئيساً للجمهورية. فكرت للحظات ثم قلت لهم أنا عمري 36 عاماً، ولا أزال شاباً وأنا عسكري ولست سياسياً محترفاً،

---

(1) المصدر نفسه والعدد .

واعتذرت وقلت: أنا أتنازل لأبي هيثم (البكر) شرط ألا يكون قائداً عاماً للقـوات المسلحة في الوقت نفسه. أي رئيس جمهورية فقط. بعدها عرضوا عليّ رئاسـة الوزراء فقلت إذا لم أقبل الأولى فكيف أقبـل الثانية. عندها اتفق أن أكون وزيراً للدفاع وقائداً عاماً للقوات المسلحة.

تمّ اختيار البكر رئيسـاً للجمهورية وأنا وزير دفاع. طرح البـكر فكرة أن يكون هو أيضاً رئيساً للوزراء. عارض النايف وقـال له أنت عليك صفة بـعثية والأمر سيعقـد علاقـاتنا مع سـورية التي يمر نفطنا في أراضيها. كما عارض النايف إسناد المنصب إلى عماش أو حردان التكريتي للأسباب نفسـها. وهكذا لم يبق إلا النايف، فتقرر أن يكون رئيساً للوزراء. طلب حـردان أن يكون رئيسـاً للأركان فعارضت. أمضى النايف أسبوعين يحاول أن يقنعني حتى وافقـت. أما عماش فقد اتفق أن يكون وزيراً للداخلية. هكذا توزعت المناصب بـين الخمسـة على أن يعتبر الأربعة أيضاً نواباً لرئيس الجمهورية وهو البـكر، هكذا تم الاتفاق على مجلس قيادة الثورة.

أنا اخترت موعد 17 لأنني أتفاءل بـه، ابـنـي أركان ولد في 17 أيلول (سبتمبر). أعتبـر هذا التاريخ مبـاركاً. اخترت 17 تموز وكان ليل الأربـعاء الخميس.. أنا قررت الموعد وليل الأربعاء الخميس ذهبـت بـالزي المدني إلى مركز الاستخبارات العسكرية. قلت للنايف أريدك أن تأخذني إلى نادي المنصور لأنني أريد أن أشرب. استغرب سعدون غيدان الحـاضر وقـال: (خالي منذ متى تشرب أنت؟). وعرض أن يرافقنا، فقـلت أريد أن أشـرب مع النايف وحـده. والحقيقة أنها كانت ذريعة للتحدث إلى النايف. فأنا لم أشرب في حياتي، ذهبنا إلى مطعم الفاروق وجلسنا في زاوية. قلت للنايف: (أنا قررت إزاحة عبـد الرحـمن

عارف. إياك أن تبلغ أحداً، لم يكن البكر وحـــردان وعماش على علم بـــالموعد. كانوا يعرفون أنني قررت إطاحة عبد الرحـــمن عارف لكنهم لا يعرفون الموعد. ربما لهذا السبب راودتهم شكوك على رغم اتفاقنا على توزيع المناصب.

صارت الساعة الواحدة بعد منتصف الليل. قلت له أنا سأتوجه إلى البـــيت لارتداء ملابسي العسكرية. بعد قليل قرع الباب، وإذ بالنايف يقول أخبرت الثلاثة فجنوا وأصروا أن يروك ولو دقيقتين.

ذهبنا إلى بيت مولود مخلص فاستقبلني البكر قائلاً: (يا أخي أبو أركان هل حسبتها جيداً ؟) فأجبت: (ستكون كشربة السيجارة اطمئن). قـــال حـــردان: أنا لا أملك بزة عسكرية وجسمي قريب من جسمك فلو تعطيني واحـــدة. وكان عماش حاضراً.

رجعت إلى البيت وأعطيت النايف بزة عسكرية ليلبســـها حـــردان. وكنت وعدت البكر أن أرسل ضابطاً لإحضاره إلى القصر مع حـــردان وعماش، فطلب أن تكون السيارة ذات ستائر حتى لا يعرفه أحد.

ذهبت إلى بيت ابن شقيقتي محروس توفيق خلف، وهو ضابط في الحرس الجمهوري وطلبـــت منه أن ينادي مجموعة من الضبـــــاط وأصدرت أوامري. سيطرنا على القصر، ونحن حراسه أصلاً، وسيطرنا على بـــغداد. عرف عارف بوجود تحرك وقال لمن اتصلوا به الآن يأتيهم إبراهيم ويحبط التحرك فأبلغوه أنني قائد التحرك. عندها لم يبق عليه إلا أن يتقبل قدره.

اتصل به عبد الرزاق النايف وقـــال له هناك ثورة في البـــلد. فأجاب: الآن يأتيهم إبراهيم. فأجابه: إبراهيم هو القائم بها. أُخذ إلى بيت حـــردان وجاء ابـــنه الملازم أول قيس وأمّنَ حردان لهم طائرة إلى لندن»[1] .

---

(1) المصدر نفسه والعدد.

هذه هي قصة 17 تموز من ألفها إلى يائها كما رواها إبراهيم عبد الرحمن الداود، الذي ينطبق عليه المثل العربي (حاميها حراميها). وهل هناك أدنى شك بعد هذا السرد التفصيلي الذي يكشف بجلاء موضحاً أنّ الرجال الذين اختارهم عبد السلام عارف لحماية عرشه هم الذين انقلبوا على أخيه عبد الرحمن وخانوه، وقد صرح الأخير أكثر من مرة مشيراً إلى خيانة بطانته بعد أن أقسموا بالقرآن أمامه. وذكر أسماء إبراهيم عبد الرحمن الداود وعبد الرزاق النايف وسعدون غيدان في حوارات أجرتها معه صحيفتا العرب اليوم والحياة، بعد انهيار حكم البعث في العراق، وأفضى بذلك قبل سقوط نظامه إلى سياسيين بارزين، منهم الأستاذ جلال الطالباني زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني الذي سمع من عبد الرحمن عارف قوله: «استدعيت إبراهيم الداود آمر الحرس الجمهوري، وسعدون غيدان قائد كتيبة دبابات الحرس الجمهوري، وعبد الرزاق النايف نائب رئيس المخابرات العسكرية، وحلفوا لي بالقرآن أنهم لن يتآمروا عليّ»[1].

وفي مناسبات عديدة كان إعلام حزب البعث العراقي في فترتي حكم (البكر صدام) يشير إلى الدور الكبير الذي لعبه إبراهيم عبد الرحمن الداود في الانقلاب المذكور، ولم ينسَ أيضاً دوراً محدوداً أُنيطَ بسعدون غيدان، ولكن هذا الإعلام تجاهل أو عمد قاصداً إلى تهميش دور عبد الرزاق النايف لارتباطاته الخارجية المكشوفة التي تكلفهم كثيراً.

وبهذا ينكشف لنا خطل الرأي الذي يقول إن تهمة طائفية الحكم العارفي مهدت ليوم 17 تموز 1968، بعد أن تبين لنا بوضوح أن رجالات عبد السلام عارف الذين أورثهم لأخيه هم الذين قاموا بالانقلاب المذكور .

---

(1) مجلة الوسط العدد (355) من (16-24) تشرين الثاني (نوفمبر) 1998 م. الموافق 27 رجب 3- شعبان 1418 تحت عنوان : جلال الطالباني يتذكر، ص 11.

راجع : أمير اسكندر: صدام حسين مناضلاً ومفكراً وإنساناً، ص 104.

مذكرة الشبيبي

وبعد أن بلغ السيل الزبى، وطفح الكيل بطائفية الحكم في العهد العارفي الأول، وانكشفت للجميع، وصارت من أوضح الواضحات لدى عامة الناس فضلاً عن المراقبين والمهتمين، ومن أجل الحد من غلوائها وانتشارها، قام بعض المخلصين من أبناء الوطن في التصدي لها مستخدمين مختلف الوسائل وأنجع السبل في مقاومتها والتنبيه إلى مخاطرها الجسيمة في إثارة النعرات والأحقاد وتمزيق جسد الأمة، ومن بين تلك الوسائل الحكيمة المذكرة التي رفعها العلامة الشيخ محمد رضا الشبيبي رحمه الله وعرفت فيما بعد بـ (مذكرة الشبيبي) ، وتعد هذه المذكرة من أهم وسائل الشجب والإدانة في تلك المرحلة، ومن أفضل الحجج الدامغة في دحض إدعاءات المدافعين عن طائفية الحكم آنذاك، لما عُرِفَ به العلامة الشبيبي من حس سياسي متميز وذهنية علمية متقدة ومتابعة دقيقة للأوضاع السائدة، فهو رحمه الله يجمع بين شخصيتي رجل الدين والعلم، وهو الشاعر المفوه والوزير القدير، وعضو المجمع العلمي العراقي ورئيسه إلى أيام وفاته، كل ذلك ساعده على الاتصال المباشر بالعقول العلمية العراقية، وذوي الكفاءات ورجال السياسة، ومهد له الاطلاع الواسع على أحوال البلاد والأمراض التي تنخر فيها، وقد عاصر العلامة الشبيبي عهوداً مختلفة وحكاماً مختلفين، فقد عاصر العهد الملكي وتبوأ فيه مواقع مهمة حتى اختير وزيراً لأكثر من مرة، وقد

مكنه موقعه من الاطلاع على سلبيات هذا العهد وإيجابـــياته، وكان العهد الملكي يمثل مرحلة التأسيس لظاهرة الطائفية التي بـــرزت في الجيش والإدارة ومناهج التعليم وغيرها، وأدرك الشبيبي النظام الجمهوري وشهد منه فترة حكم عبد الكريم قاسم، ومرحلة البعث الأولى، ومعظم فترة عبد السلام عارف، واستطاع المقارنة والتمييز بين هذه الفترات، ولما كشرت الطائفية عن أنيابها في عهد الأخير وبلغت أعلى مدياتها، تصدى لها المرحوم الشبيبـــي بـــمذكرته المعروفة التي رفعها إلى رئيس الوزراء الدكتور عبد الرحمن البزاز، وكانت «موضحة لطائفة من القضايا والمشكلات الخطيرة التي تواجه البلاد»[1] . وفيما يبدو أن هذه المذكرة لم تأت من فراغ وإنما استُمزجت فيها آراء جمهرة من أبناء الشعب. وأكدها الشبيبي بقـــوله: «وقد تسنى لي أخيراً أن أتصل بجمهرة من أبناء البـــلاد، وأن ألمس مواقـــع الألم منهم والإحساس بما يخالجهم من سخط وتذمر، وفي وسعي، بل أرى من واجبي، أن أسجل ملخصاً مظاهر ذلك»[2]. إنَّ من المدهش حقاً أن تكون الطائفية إحـــدى مواقع الألم الغائرة التي يعاني منها جمهرة من أبناء البلاد، وبهذا التوصيف قـــد وضع الشيخ الشبيبي يده على الجرح، وحدد المعضلة.

لقد كان عهد عبد السلام عارف مليئاً بالإثارات الغارقة بالفرقـــة، فجاء في المذكرة «غير أن الأحداث الأخيرة برهنت مع بالغ الأســـف على انبـــعاث روح التفرقة بشكل أشد وأعنف من ذي قبل بكثير»[3] . أي أن عهد عبد الســـلام عارف الذي صدرت فيه المذكرة قد تجاوز جميع العهود التي سبقـــته في تفشـــي عوامل

---

(1) فقرة من مذكرة العلامة الشيخ محمد رضا الشبيبي رحمه الله .
(2) المصدر نفسه .
(3) المصدر نفسه .

الفرقة والانقسام والتشرذم. ويُواصل الشيخ الشبيبي تعريضه بجهاز الحكم فيقول: «ولا نذيع سراً، إذا قلنا أن كثرة الشعب ساخطة جداً جراء ذلك، وأنها تعتبر كرامتها مهانة وحقوقها مهضومة، ولا سيما وقد رافق ذلك سوء اختيار بعض من يمثلونها في جهاز الحكم»[1].

ويكشف الشيخ الشبيبي النقاب ويضع النقاط على الحروف وينتزع الحقيقة من رحم المعاناة المرة والآلام الممضة التي يقاسي منها أكثرية أبناء الوطن ويحدد مصدر القلق فيقول: «وإذا كان من الجائز أن تغض (كثرة الشعب) النظر عن التعريض بعروبتها وأصالتها وكرامتها وإخلاصها للوطن وللدولة التي أقامتها على جماجم شهدائها الأبرار، ذلك التعريض المثير الذي يلوح به بعض المسؤولين والصحف الأجيرة»[2]. وإنَّ ما كان يصرح به عبد السلام عارف من تعريض بالشيعة، وما يلوّح به بعض المسؤولين والصحف الأجيرة قبل ثمانية وثلاثين عاماً، ظهرت نتائجه هذه الأيام على شكل مؤامرة تستهدف هذه الشريحة الواسعة في أصالتها وإخلاصها، وتشترك فيها دول إقليمية ومؤسسات حكومية وشخصيات سياسية ودينية .

ولما كانت المذكرة مرفوعة إلى حكومة الدكتور عبد الرحمن البزاز، فهي تؤكد على انحراف الأوضاع التي سبقتها، وتطالب بتصحيحها، وتعتبر أن انحراف الأوضاع حقيقة وليست خيالاً ولا تهمة عابرة كما يحلو للبعض أن يسميها، وتربط بين هذا الانحراف وبين قضية في غاية الخطورة، وهي احتكار أجهزة الدولة ووظائفها لطائفة معينة دون أخرى.

---

(1) فقرة من مذكرة العلامة الشيخ محمد رضا الشبيبي رحمه الله .

(2) المصدر نفسه .

«هذا وما دامت الحكومة الحاضرة قـد أعلنت عن التزامها الصراحة في القول وتصحيح الأوضاع المنحرفة، بادرنا تذكيرها بهذه الحقيقة، إذ ليست الدولة وأجهزتها ووظائفها ومجالات العمل فيها وقفاً على طائفة دون أخرى، وإنما توزع واجباتها حسب الكفاية، ولعل نظرة فاحصة إلى الدواوين الكبيرة في الدولة ومن يشغلها تكفي دلالة على سياسة محاباة، خصوصاً وأنّ كثيراً من المقربين محرومون غالباً من المؤهلات والكفايات والإخلاص»[1].

تشير المذكرة إلى احتلال الدواوين الكبيرة في الدولة من قبل أقارب عبد السلام عارف وأبناء عشيرته والمتحدرين من محافظته، وهو بدوره قد سبق أحمد حسن البكر وصدام حسين في هذا الميدان، ويبدو أن الأخيرين قد تعلموا الدرس منه. وقد ذكر السيد عبد الكريم فرحان بعضاً من هؤلاء الذين تسنموا المواقع الرفيعة على أساس الامتيازات المتقدمة، وتلتقي مذكرة العلامة الشبيبي المن شورة في عام 1965، مع مذكرات السيد عبد الكريم فرحان (حصاد ثورة) المنشورة في عام 1994، في التأكيد على حقيقة طائفية النظام وتشكيكه في الأكثرية من سكان البلاد، ومما جاء في هذه المذكرات أن عبد السلام عارف مارس «سياسة فرق تسد، والاعتماد على العشيرة والقرابة والبلدة في إسناد المناصب المهمة، بصرف النظر عن الكفاءة والقابلية، وهكذا شجع الطائفية وشكك في الأغلبية»[2].

ولم تغفل مذكرة الشبيبي حقوق الشعب الكردي في شمال العراق، وأوصت بحقن الدماء وإعادة الطمأنينة والسلام إلى ربوع هذا الجزء الغالي من الوطن،

---

(1) فقرة مستلة من مذكرة العلامة الشيخ محمد رضا الشبيبي رحمه الله.

(2) عبد الكريم فرحان: حصاد ثورة (مذكرات)، مصدر سابق، ص 134.

وأكدت أنّ العرب والأكراد شركاء في هذا الوطن يتقاسمون غرمه وغنمه، وترى المذكرة أن لأخواننا الأكراد حقاً في التمتع بحقوقهم المشروعة «وذلك عملاً بالإدارة اللامركزية ضمن الوحدة العراقية. هذا الأساس الذي تقضي ضرورة الأخذ به أسلوباً للحكم في العراق من الناحية الإدارية»[1] .

وقد سبقت هذه المذكرة كثيراً من الرؤى السياسية الإسلامية في هذا الميدان. ولا نغالي إذا قلنا أنها سبقت طموحات الأخوة الكرد في نيل حقوقهم وما يفكرون به في الوقت الراهن.

ولمزيد من الاطلاع نلفت نظر القارئ الكريم إلى أنّنا نرفق نص مذكرة العلامة الشيخ محمد رضا الشبيبي بالملاحق في آخر الكتاب وتحت عنوان الملحق رقم (7).

وبعد أن بعث العلامة الشيخ محمد رضا الشبيبي مذكرته إلى الدكتور عبد الرحمن البزاز رئيس الوزراء في عهد الرئيس عبد السلام عارف. وقد ملأت هذه المذكرة الأسماع وشغلت الناس وكانت حديث الساعة في وقتها. وبعد مرور أسبوعين على تقديمها التقى الشيخ الشبيبي واثنان ممن يظن أنهما من الأشخاص البارزين في إعداد مذكرته بتاريخ 11/ 11/ 1965 السيد كامل الجادرجي. ودار البحث في هذا الاجتماع بشأن المذكرة، واقترح الجادرجي أن تبذل الجهود في هذا الشأن إلى إيجاد ميثاق يضم بقدر الإمكان الكتل الوطنية، على أن يقتصر الميثاق المذكور على الدفاع عن الحريات الديمقراطية فقط، لأنها الشيء الوحيد الذي يمكن الاتفاق عليه من قبل مختلف الجهات، وانفض اللقاء وقال الجادرجي

---

(1) فقرة مستلة من مذكرة العلامة الشيخ محمد رضا الشبيبي .

للشبيبي بأنه سيحاول وضع مسودة الميثاق المقترح وستكون جاهزة صباح الاثنين 15 /11 /1965. وفي اليوم المذكور حضر الشيخ الشبيبي وبصحبته ابن اخته السيد محمود آل مظفر، وعرض عليه الجادرجي مسودة الميثاق، فقرأها السيد محمود على خاله الشبيبي وبعد الانتهاء من قراءتها اعتذر الشبيبي لضيق الوقت وقال إنه سيدرس الموضوع بعناية ويوافي الجادرجي برأيه، وبعد ذلك مباشرة استقال الشيخ محمد رضا الشبيبي من رئاسة المجمع العلمي العراقي وسافر إلى القدس لحضور مراسم المعراج، وبعد مدة قصيرة زار السيد محمود المظفر السيد الجادرجي بتكليف من خاله الشبيبي للاعتذار من عدم الحضور والتداول بشأن مسودة الميثاق لأن السفر المفاجئ حال دون ذلك. وأضاف السيد محمود أن الشبيبي درس الميثاق المقترح ووجده جيداً، ولم يجد فيه أية فجوة، وأخبر الجادرجي بأن الشيخ الشبيبي سيلتقيه بعد رجوعه من السفر في 25 /11 /1965، وقد عاد فعلاً من السفر في اليوم المذكور، ولكن الجادرجي والعراقيين فوجئوا بوفاته σ في اليوم التالي[1].

ومن الذكريات التي تزامنت مع التاريخ المذكور أعلاه، واختزنتها ذاكرتي منذ ذلك الحين إذ كنت طالباً في الصف الثاني في متوسطة الجزائر في قضاء الجبايش، وفي يوم 25 /11 /1965 نفسه وقف مدرس اللغة العربية الأستاذ الكاتب سالم الدباغ أمامنا، وقرأ هذين البيتين :

« أَنْتُـمْ مُتَعْتُمْ بـالسُّؤدُدِ   يا شَبَابَ اليَومِ – أَشْيَاخُ الغَد
يـا شباباً دَرَسُوا فاجْتَهَدوا   لِينالـوا غايَةَ المُجتَهِدِ »[2]

---

(1) كامل الجادرجي : أوراق كامل الجادرجي ، ص 89-90.

(2) محمد رضا الشبيبي: ديوان الشبيبي، ص 81.

ثم كتبهما على السبورة، وطلب منا كتابتهما بــخط جميل، لأن الدرس كان مخصصاً للخط العربي، وكان هذا الأستاذ المربي يردد على أسماعنا دائماً بعد أن ينتهي من الكتابة على السبورة في درس الخط العربي قائلاً: »كيف أعلمكم الخط وأنا من أردأ خلق الله خطاً«. وفي اليوم التالي حضر الأستاذ نفسه وفاجأنا بقوله: بالأمس قد كتبت لكم بيتين من الشعر من قصيدة للشــاعر الكبــير محــمد رضا الشبيبي، واليوم سمعتُ نبأ وفاته من إذاعة بغداد، ثم استرسل في تأبينه بــكلمات رائعة.

في تأبين الشيخ الشبيبي

ونورد هنا وثيقة تأريخية أخرى، وهي الجزء المتعلق ببحثنا من القصيدة التي ألقاها الدكتور محمد حسين الصغير في المهرجان التأبيني العالمي للشيخ محمد رضا الشبيبي ، الذي أُقيم في جامع براثا في شباط 1966. ومطلعها :

فيم الوجومُ مضى الزعيمُ النيقدُ　　وعلى يديه من الرسالةِ مولدُ

ولما كان رئيس الوزراء الدكتور عبد الرحمن البزاز قد رفض تسلّم المذكرة التي كان الشبيبي قد قدَّمها له ونبزه في حال غيابه بقوله: «لم أكن أتوقع أن الشبيبي شعوبي». فقد عرض الشاعر إلى مذكرته تلك وتعريض البزاز ب الشبيبي بقوله :

سيّرت (تذكرةً) لمن لا يرعوي　　ورصفت إبريزاً لمن لا ينقدُ
وإذا اتُهمتَ بما تقوّل مرجفٌ　　فلربما اتهمَ الصباحَ الأرمدُ
لك من عروبتِكَ العريقةِ محتدٌ　　زاكٍ ، ومن شرف العقيدة محتدُ
سيقولُ عنك الجيلُ بعدَ مرورهِ　　بالتجرباتِ لأنتَ نعمَ المرشدُ

وواصلَ الشاعر نقده للنظام الحاكم آنذاك ورأسه بقولهِ :

ووقفتُ حيثُ تسعــرتْ أنفاسُنا ... جمراً، وحيث يُذابُ حتى الجلمدْ

أترصدُ الحكمَ الجديدَ ومحنتي ... أني بمنظار النهــى أترصـــدُ

وإذا الحديثُ كأمسِهِ متزأبــقٌ ... زَيفاً وبالكَذبِ الصريحِ معسجدُ

طوراً إلى أقصى اليمين وتارةً ... للكرملين هـــو الأخو المتَوددُ

وإذا بـــه الحاخامُ .. ثـــم إذا بـــه القسيسُ .. ثم العابدُ المتهجدُ

هو ذلكَ الذئبُ المغيرُ إذا خلا ... وهو الوقورُ إذا تراءى المسجدُ

فحذارِ يا هذي الجموع فإنما ... تحتَ الشِباكِ خديعـــةٌ تتجددُ

وإذا جهرتُ بهـــا فإني واثقٌ ... وإذا نطقتُ فإننــــي متأكـــدُ

سيقول عهد مقبلٌ عن حاضرِ ... غضباً عليكَ فأنتَ عهـدٌ أسودُ

* * *

وعندما التهبت الأكف بالتصفيق عقب هذه الأبــيات، طلب الشـــاعر إلى الجمهور الكفَّ عنه لأن المناسبة حزينة، فقام أحـــد الشـــخصيات العراقـــية في منتصف الحاضرين وقـــال: إننا في مهرجان وطني ولســـنا في حـــفل تأبـــيني .
وواصل الشاعر هجومه على النظام العنصري الطائفي بقوله:

ولقد سئمناهـــا عهـــوداً كلما ... حكمت تقوّسَ ضلعُها المتأودُ

وطنٌ يضـــامُ وأمةٌ مـــما بـــها ... ثكلى، وشعبٌ واجمٌ مستَعبَدُ

أما الجنوبُ فقد تمـــزقَ شملُـــه ... وبنوه عن أريافهم قد شردوا

وإذا سألتَ عن الشمالِ ووضعِهِ فإذا الجوابُ : عصابةٌ تتمردُ
أما القتالُ .. ففرضُهُ متـرجحٌ هـذا بهذا .. فالعدو موحّدُ[1]
(يا سهمَ مروانٍ)[2] عليكَ تحيتي فـلأنتَ سهمٌ طائشٌ متعمدُ
ماذا يُـراد بنا وأينَ مصيرُنا هـذا بمطّرحٍ وذاكَ مصفّدُ
والطائفيـةُ فتّحتْ أبـوابَها أما العدالةُ فهي بابٌ موصدُ
والجاهليـةُ قـرّبتْ أبناءهـا والمسلمون بعزلةٍ قد بُعّدوا
ومهازلُ استـيرادِنا أنَّ الملا طاوٍ ، وأن مـرفّهاً يستوردُ
وهناك مـا لا يستطيعُ بيانَه قلـمُ الأديبِ وفكرُهُ المتجردُ
ومتـى تُحلُّ مشاكلٌ إن لم تجدْ حكـماً بمجلسِ أمةٍ يتقيد

ولم يستطع النظام تحمل قول الحق والصراحة التي تضمنتها القـصيدة. واعتقل الشاعر في مديرية الأمن العامة، وأطلق سراحه بـعد ثلاثة أيام بـضغط جماهيري.

---

(1) إشارة إلى قول عبد السلام عارف عندما قيل له: إنّ عدد القتلى في معارك الشـمال مرتفع لدى الطرفين، فكان جوابه: لا يهم أن يقوم كاكه حمه بقتل عبد الزهرة أو العكس .

(2) المقصود مروان بن الحكم الذي كان يرمي سهامه على الجيشـين في معركة الجمل : جيش الإمام علي وجيش أم المؤمنين. فعندما سئل عن ذلك فقال: أينما أصابت فتحٌ. ومعنى ذلك. بأي الفريقـين وقعت سهامي فهو فتحٌ .

وجواب عبد السلام عارف بصدد قتلى الشمال هو صنو سهم مروان في معركة الجمل.

مسودة الميثاق المقترح
بقلم الأستاذ كامل الجادرجي

وبعد وفاة العلامة الشيخ محمد رضا الشبيبي رحمه الله ، ظلت مسودة الميثاق المقترح التي كتبها الجادرجي ضمن أوراقه، وبعد وفاة الأخير أيضاً، ضمت إلى أوراق أخرى، أشرف على جمعها نجله نصير الجادرجي، وأصدرها في كتاب تحت عنوان »من أوراق كامل الجادرجي«. وجاء في هذه المسودة نقدٌ لاذعٌ للأوضاع السائدة والفساد الإداري والطائفية المحمومة التي بلغت ذروتها في ظل النظام الحاكم آنذاك .

وافتتحت المسودة نقدها بالقول: «إنّنا الموقعين على هذا الميثاق نعتقد بأن المواطن العراقي أصبح يشعر الآن بفقدان حقوقه الأساسية أكثر من أي وقت مضى»[1] .

أي أن السيد كامل الجادرجي السياسي المعروف وزعيم الحزب الوطني الديمقراطي، هو الآخر يشهد بأن الحقوق الأساسية للمواطن العراقي باتت مهددة بالضياع في ظل نظام حكم عبد السلام عارف أكثر من أي وقت مضى .

وسمّت مسودة الميثاق الأشياء بأسمائها، وصرحت بالطائفية كواحدة من عوامل تفتيت المجتمع بقولها: «ومن جهة أخرى فإن فقدان الحياة الديمقراطية قد

---

(1) كامل الجادرجي: من أوراق كامل الجادرجي، ص 90.

أدى إلى تحكم الأهواء والأغراض سواء في تعيين المحسوبين والمنسوبين في المراكز الحكومية، أو في المعاملات التي تقوم بها أجهزة الحكم، وأصبحت العنصرية والطائفية تحل محل الكفاءة وتكافؤ الفرص مما كان من أهداف ثورة 14 تموز الأساسية»[1].

إن الحديث عن رواج روح الطائفية بهذه الكثافة التي وردت فيما تقدم من كلام، واعتبارها هي والعنصرية من الأمراض الخطيرة التي تنهش بنية المجتمع العراقي، لا يمكن إغفالها أو النظر إليها ببساطة أو نظرة تسطيح على أنها تهمة روجتها المؤسسة الدينية التي يتزعمها السيد محسن الحكيم، خصوصاً إذا تصدى للإعلان عنها وإدانتها نخبة من دهاقنة السياسة في العراق، مثل السيد كامل الجادرجي، والشيخ محمد رضا الشبيبي والسيد عبد الكريم فرحان وغيرهم كثير.

فعندما تحتل الطائفية موقع الأولوية في تفكير ومذكرة العلامة الشيخ الشبيبي، وتتكرر في مواقع مهمة في مسودة الميثاق المقترح للسيد كامل الجادرجي، وينشرها السيد عبد الكريم فرحان في مذكراته ويعتبرها ظاهرة خطيرة تفشت في عهد عبد السلام عارف، يعني ذلك أنها موجودة بشكل موضوعي، ولاحظها هؤلاء وغيرهم وأدركوا خطورتها. وهل يُعقَل أن يتصدى هؤلاء الساسة المجربون لظاهرة غير موجودة أصلاً.

وواصلت مسودة الميثاق التي كتبها السيد كامل الجادرجي شجبها وإدانتها للعنصرية والطائفية ولكل أسباب التشتت والتشرذم، كما أدانت التعسف والاضطهاد بقولها: «ونحن في سبيل هذا ندين العنصرية والطائفية وكل نوع من أنواع التفرقة، وندين الجور والظلم والاضطهاد مهما كانت الأسباب والأشكال،

(1) كامل الجادرجي: من أوراق كامل الجادرجي، ص 91.

ونسعى إلى إزالة آثار ذلك كله، وندعو المواطنين كافة إلى التعاون معنا في هذا السبيل والله على ما نقول شهيد»[1].

فالطائفية كظاهرة كانت موجودة منذ قيام الدولة العراقية ولكنها انتشرت واستفحلت في عهد عبد السلام عارف، بعد أن شجعها بأساليبه المفضوحة إلى الحد الذي جعلها تتعرض للنقد والشجب والإدانة.

إن كامل الجادرجي عمل في السياسة ضمن جماعة الأهالي، ثم زعيماً للحزب الوطني الديمقراطي منذ تأسيسه، حتى أنَّ هذا الحزب اقترن باسمه فيقال: «حزب كامل الجادرجي» عندما يراد الإشارة إلى الحزب المذكور. وهو في نظر السياسيين أشهر معارض للسلطة في العراق خلال العهدين الملكي والجمهوري، استمرت معارضته قرابة أربعة عقود. ولهذا امتاز بتشخيصه للأوضاع المنحرفة في البلاد، واستخدامه لشتى وسائل الشجب والإدانة ضدها. ورغم معارضته للسلطة القائمة آنذاك اختير وزيراً للأشغال في وزارة حكمت سليمان عام 1936.

«وخلاصة القول، إنَّ ما من شخصية عراقية خارج نطاق السلطة، قد لعبت دوراً يضاهي دور الجادرجي في حياة العراق السياسية لمدة تزيد على ثمانية وثلاثين عاماً تقريباً»[2].

وكامل الجادرجي من عائلة بغدادية لها مجلسها الخاص في بغداد و«تشير بعض المصادر التاريخية إلى أن (آل الجادرجي) هم في الأصل من الأتراك، بينما ينفي نصير الجادرجي أن يكونوا من أصول تركية، ويؤكد بأنهم أسرة عراقية سكنت العراق منذ فترة تقارب ثلثمائة سنة، ولكنه في الوقت ذاته يزعم عدم معرفته لأصل أسرته وموطنها الأصلي»[3].

(1) المصدر نفسه، ص 91.
(2) د. محمد الدليمي: كامل الجادرجي ودوره في السياسة العراقية، ص 287.
(3) المصدر نفسه: ص 19.

عمل والده رفعت الجادرجي في السياسة أيضاً وكان من المعارضين لسلطة الحكم الملكي، التي قررت إبعاده مع ولده (كامل الجادرجي) إلى تركيا. «وكان والده الشخصية الأولى التي تأثر بها، وفي هذا الصدد يذكر الجادرجي أن والده شخصية مهيبة لا يستطيع المرء أن يهرب من التأثر بها، فقد تعلم منه حسبما يذكر الصدق وتجنب قول الزور، وحبه للعمل، وعدم التطفل على أسرار الآخرين، وقد انعكست تلك الصفات في سلوكه فيما بعد وساهمت بشكل أو بآخر في بناء شخصيته»[1] .

تعد أسرة الجادرجي بالنسبة لابنها كامل المدرسة الأولى التي أكسبته خبرة كبيرة، تعلم فيها فنون التعامل السياسي مع الناس وأصول معارضة السلطة الحاكمة.

لم تكن مسودة الميثاق المقترح هي الوثيقة الوحيدة التي اعتمدها السيد كامل الجادرجي في معارضة سلطة عبد السلام عارف، وكان من بين إثاراتها المهمة موضوعة الطائفية، وإنما رفع الجادرجي عدة مذكرات تندد بالوضع القائم آنذاك. و «اقتصر نشاط الجادرجي خلال الفترة (8 شباط 1963-13 نيسان 1966) على تقديم المذكرات إلى السلطة العليا، خاصة وإن حزبه قد جمد نشاطه في تشرين أول 1961»[2]. والفترة المحصورة بين التاريخين أعلاه، هي كل فترة تسلم عبد السلام عارف رئاسة الجمهورية العراقية.

«توفي كامل الجادرجي في الساعة السادسة والنصف من مساء يوم الخميس الأول من شباط سنة 1968»[3].

(1) المصدر نفسه، ص 24.
(2) المصدر نفسه، ص 255.
(3) المصدر نفسه، ص 286.

«وشيع جثمانه في الساعة العاشرة صباح يوم الجمعة، الثاني من شباط بجماهير غفيرة من داره في الأعظمية إلى مقبرة الشيخ عبد القادر الكيلاني ببغداد، حيث دفن هناك»[1] .

«وقد أقيم للجادرجي حفل تأبيني في الثاني عشر من نيسان من العام المذكور في (قاعة الخلد) ببغداد، وشارك فيه العديد من الوفود الرسمية والشعبية وعدد من المفكرين والأدباء من داخل العراق وخارجه»[2] .

وقد شارك العلامة الكبير الشيخ آغا بزرك الطهراني في الحفل التأبيني برسالة بعثها إلى لجنة التأبين، جاء فيها: «تلقيت دعوتكم للمساهمة في ذكرى أربعين فقيد الوطن المغفور له الأستاذ المجاهد المصلح المعروف كامل الجادرجي، وأنا على فراش المرض بعيد عن مكتبي وسائر أعمالي العلمية، وعزّ علي أن لا أتمكن من الإسهام في ذلك لضيق النفس ورعشة اليد اللذين أصبحا حائلين دون القيام بكثير من المهام والواجبات، مع علمي بغنى الفقيد الراحل عن المدح والثناء، فهو صحيفة بيضاء خالدة في تاريخ هذا البلد »[3].

من خلال رسالة العلامة الكبير الشيخ آغا بزرك الطهراني المؤرخ ومؤلف الموسوعات الرجالية والعلمية والمعروف بتنوع وسعة الاطلاع ، وغيرها من المصادر التي تؤرخ لشخصية كامل الجادرجي، نستنتج من كل ذلك أنه شخصية سياسية مهمة في تاريخ العراق السياسي القريب، كما أن الاطلاع عن كثب على

---

(1) المصدر نفسه، ص 287.

(2) المصدر نفسه، ص 287.

(3) لجنة التأبين: تأبين الفقيد الراحل الأستاذ كامل الجادرجي . (نشرت الرسالة كاملة في كتاب التأبين، وفي صحيفة التآخي في عددها الصادر في 15 نيسان 1968).

ملامح سياسته يُنبئ عن معارضته الصادقة للأنظمة المتعاقبة، بعيداً عن تأثير المصالح الشخصية والحزبية والطائفية وغيرها، فكما كان معارضاً صلباً للنظام الملكي، فقد كان مناوئاً أيضاً للحكم العسكري الذي تلاه، باستثناء فترة حكم عبد الكريم قاسم، وقد طالب الجادرجي بضرورة الإسراع في طي فترة الانتقال من أجل الوصول إلى الديمقراطية، وقد كلفته معارضته ثمناً باهظاً إذ تعرض للنفي والاعتقال.

ورغم أنه ينتسب مع عبد السلام عارف إلى ذات المنحدر المذهبي إلا أنه يختلف عنه تماماً، ومما يتميز به شدة معارضته لطغيان سياسة عارف الطائفية في سني حكمه القصيرة، وهذا ما لمسناه في تصديه لتلك السياسة من خلال مسودة الميثاق المقترح، التي سيجدها القارئ في الملحق رقم (8) في آخر الكتاب.

وتأتي أهمية مسودة الميثاق المقترح من أهمية شخصية كاتبها السياسية، فقد عرف المسرح السياسي العراقي كامل الجادرجي معارضاً صريحاً، لا يختلق أسباباً خيالية لمعارضته ومن ثم يعززها بالكذب والتزوير وقلب الحقائق أو بالتطفل على أسرار الآخرين، هذا أولاً.

وثانياً: انتماؤه المذهبي إلى إخواننا السنة وهو مما يعطي لإدانته واستنكاره الطائفية التي تستهدف إقصاء الأكثرية من أبناء الوطن بُعداً كبيراً، وذلك لأنه لم يعد من المقصودين بشرورها أو المكتوين بنارها، باعتباره خارج الدائرة المستهدفة، وهذا يعني أن شجبه للطائفية لم يتمخض من مصلحة شخصية أو بفعل دوافع ذاتية.

وثالثاً: اتجاهه السياسي نحو الديمقراطية وميوله اليسارية، كل ذلك ينأى به بعيداً عن الدوران في فلك المؤسسة الدينية الشيعية أو التمحور حولها والاستجابة لها.

رسالة الشعر
للعلامة الدكتور الشيخ أحمد الوائلي

وبعد طغيان طائفية عبد السلام في سني حكمه المحدودة، رصدها الجميع وخشي من آثارها الوخيمة وقاومها المخلصون من أبناء الوطن، وتجاهلها الذين ينظرون بعين واحدة أو من تحت نظارة سوداء، ونافحوا عنها، ودبجوا المقالات في نفيها، وألفوا الكتب في طمس حقيقتها، واخترعوا لعبد السلام عارف عدواً، و رموه باختلاقها، فهي حسب رأيهم كذبة مختلقة لا أساس لها من الصحة رغم أنها ظاهرة مفضوحة ومشهورة .

لا يمكن لهؤلاء الذابين المنافحين عن طائفية العهد العارفي الأول إلغاء حقيقتها والعمل على نفيها إلا إذا داسوا على الحقائق الساطعة، وقفزوا على الحجج الدامغة، وتجاوزوا آثارها الشاخصة في تلك المرحلة، وصورها الثابتة في أذهان الناس .

ومن الأعلام الذين أكدوا طغيان الطائفية في تلك الفترة المحددة نفسها وحذروا من مخاطرها، عميد المنبر الحسيني العلامة الدكتور الشيخ أحمد الوائلي ﷺ ، في قصيدته العصماء (رسالة الشعر) التي ألقاها في مؤتمر الأدباء العرب المنعقد في بغداد عام 1965، فكانت بحق قصيدة رائعة في مناسبة مهمة، كشفت واحدة من أخطر مساوئ نظام الحكم آنذاك. وهي شكوى عاصفة

طرحها الشيخ الوائلي، حتى تناقلتها الألسن وتداولتها المحافل السياسية والمجالس الأدبية، وربما هي الأشهر في (ديوان الشيخ الوائلي) بجزئيه في سعة انتشـــارها وحضورها بين الناس، وأتذكر أنها حينما تنشد وبالأخص المقطع الأخير منها في أي من المجالس الأدبية والثقافية أول ما يتبادر إلى الأذهان طائفية عبـــد الســـلام عارف، وحقده على المســـلمين الشـــيعة في العراق وازدراؤه لهم، فصارت هذه القطعة الشعرية قرينة كاشفة لتلك الطائفية المحمومة.

إنَّ عالماً كبيراً مثل الشـــيخ الوائلي وفي مناسبـــة مهمة، وفي فترة بـــالغة الحراجة والخطورة، وأمام الأدباء العرب رُسل الثقافة والآداب في بلدانهم، يقف بكل شجاعة وصراحة منتقداً الطائفية باعتبارها أسوأ ظاهرة في نظام حكم عبـــد السلام عارف، ويتحمل المسؤولية الشرعية والقانونية عن ذلك الإعلان، لا يُعقل أن يقـــــــــدم على إعلان كهذا من دون أن يكون لهذه الطائفية وجود أو آثار أو مصاديق.

والصورة التي ترسمها القطعة الشعرية الأخيرة من قصيدة (رسالة الشعر)، للوضع القائم في العراق إبّان حكم عبد الســـلام عارف، تعطي دليلاً كافياً، وتأكيداً لا مجال لإنكاره على وجود يد مسمومة تصنف أبناء الأمة الإســـلامية في الوطن الواحد، إلى فريقين متقابلين متساوين في الواجبات وفي تحمل أعباء المســـؤولية كاملة تجاه العقيدة والوطن، أو عندما تحين ساعة المنازلة وبـــذل الدم رخيصاً في الدفاع عنهما، ومختلفين في الوصول إلى المناصب والتمتع بـــالامتيازات التي تكون حكراً على الأقلية، ونجد في هذه القطعة دعوة صادقة للوحدة والاتحاد، ونبذ الفرقة والانقسام، وأخذ الحيطة والحذر من المخططات المشبوهة التي تسعى إلى الوقيعة بين الأخوة أبناء الدين الواحد والوطن الواحد .

«يا مهرجان الشّعـر إنّ ثمالـة — من كأس غيرك عافها المتـرفعُ
مـا آمنت بك غـير أنّ ظروفها — تملي ولاءاً بالرّيـاء يُقنّعْ
ولجت حماك وفي الرؤوس مخطط — وأعيذ قومي مـن لظاه مروّعُ
وهي التي إن أوترت أقواسـها — في غفلةٍ فأنـا وأنت المصرعُ
فتوقّ أرقمـها فلست بواجـدٍ — صلاً على طول المدى لا يلسـعُ
لا تطربنّ لطبلهـا فطبـولها — كانت لغيرك قبل ذلك تقـرعُ
ما زلت أعرف في يديها من دمي — علقاً وهل تنسى ضناها المرضعُ
أيام نقتسمُ اللظى وصدرونـا — تضرى فيمنحنا الوسـامَ المدفعُ
ودماؤنا امتـزجت سواه فلم تكن — فرقاً يصنّفها الهوى وينـوّعُ
وتعانقت فوقَ الجراح أضالـع — منا فما ميـزت هـنالك أضلعُ
حتى إذا أرسى السّفين وعافـه — نوءٌ زحمنا منكبيه زعـزعُ
عدنا وبعض للسّفين حبالـه — والبعضُ حصّتـه السّفينةُ أجمعُ
ومشت تصنّفنا يدٌ مسمومـةٌ — متسنّن هـذا وذا متشـيعُ
يا قاصدي قتل الأخوة غيلـةً — لمّوا الشباك فطـيرنا لا يُخدعُ
غـرس الإخـاءَ كتابُنا ونبيُّنا — فامتدّ واشتبكت عليه الأذرع»[1]

وبعد هذه الاستفاضة في البحث والاستطراد في تعضيده بـمختلف الوثائق والبيانات والمعلومات، من أجل كشـف طائفية الحـكم في العهد العارفي الأول،

---

(1) الدكتور الشيخ أحمد الوائلي: الديوان الأول من شعر الشيخ الوائلي، الجزء الأول، ص 54-55.

ودور عبد السلام عارف في التأسيس والتبني، من خلال توظيف كل ما من شأنه إلقاء أضواء كاشفة على تلك الظاهرة، وعرضها كما هي وتوضيح ما خفي فيها والتعليق عليها. ورغم زخم المعلومات التي تميط اللثام عن هذه الظاهرة وتفضحها، إلا أننا آلينا أن نراعي الأولوية في تثبيتها والاحتجاج بها على أساس الدقة في صحتها ووثاقة مصادرها ودراسة الظروف المحيطة بها.

- **وثيقتان مهمتان:**

إنَّ من الضروري أن لا يبقى البحث في هذه الظاهرة مفتوحاً إلى ما لا نهاية، كما لا يمكن الاستغراق في حشد كل ما نشر في هذا المجال، مع اعتقادنا أن ما تمَّ تدوينه في بحثنا ما فيه الكفاية على تكوين اعتقاد راسخ بوجود ظاهرة طائفية الحكم وطغيانها في تلك الفترة، مع علمنا أن وثائق وبيانات وقرارات وتصريحات كثيرة جداً صدرت في تلك الفترة ولا يزال بعض شهودها أحياء داخل العراق، ولم يترشح منها إلى الخارج إلا النزر القليل الذي اعتمدنا عليه في بحثنا.

ولعل أهم ما يعزز اعتقادنا في التأكيد على طائفية الحكم، عثورنا على وثيقتين خطيرتين تستوعبان معظم فترة حكم عبد السلام عارف، وتكشفان عن الظواهر السلبية والأخطاء القاتلة في سياسة الحكم آنذاك، وتبرز أهمية هاتين الوثيقتين في صدورهما عن عضوين مهمين في المجلس الوطني لقيادة الثورة، وكونهما وزيرين مشاركين في الحكومة منذ فترة تولي عبد السلام عارف السلطة منفرداً، وبعد أن اكتشفا أن سياسة عارف قائمة على المناورات والمساومات والدسائس والمكر والخداع، قدما استقالتيهما بعد عجزهما عن تصحيح الأوضاع

المنحرفة، وبعد أن تناهى إلى علمهما أن لا جدوى من بقائهما في السلطة، وشاركهما في الاستقالة وزراء آخرون.

(1) استقالة السيد عبد الكريم فرحان

والوثيقة الأولى هي استقالة السيد عبد الكريم فرحان التي سبقت الجميع وقد جاء فيها :

«بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس الوزراء : جئت للوزارة كجندي آمن بأهداف أُمته، واختار طريق التضحية، وكنت على يقين أن مرحلة البناء صعبة وشاقة، لكنَي وجدت الجو يتحول بمرور الأيام إلى جو غريب مشحون بالشكوك والأوهام، لقد تحدثت بصراحة وبألم مرات ومرات وناقشت المسؤولين بتجرد وفسرت صراحتي على غير معناها، واستغلها أعداء الخير وأقطاب الرجعية والانتهازيون فنفذوا بمكر ودهاء، فزرعوا بذور الشك وأشعلوا نار الكراهية والحقد، يؤسفني أن أقول والمرارة تملأ نفسي إني لا أستطيع إنجاز واجبي للأسباب التالية :

1- هناك بداية انحراف عن الخط القومي وأهداف الثورة، تتجلى في تصرفات المسؤولين وسلوكهم وأقوالهم.

2- خلق المسؤولين بتعمد ظروفاً وأحوالاً أدت إلى تكتلات وانقسامات داخل الجيش وخارجه، مزقت الوحدة الوطنية والتريث في تحقيق الوحدة العربية.

3- شل المجلس الوطني، وعدم تمكنه من ممارسة واجباته، واتجاه الحكم إلى دكتاتورية فردية تكره المناقشة والنقد.

4- اضطهاد العمال وإهدار كرامتهم، والتدخل السافر بشؤونهم.

5- تفشي الفساد والرشوة والتهريب، واستغلال النفوذ، وعدم اتخاذ أية تدابير.

6- ضعف الحكومة وتردي سمعتها، وانعدام الثقة وفقدان الانسجام بين أعضائها.

7- المحاولات المستمرة للتأثير على أجهزة الإعلام، وتهديد العاملين فيها لاستخدامها في غير أغراضها وإرباك أجهزتها، وإكراه الصحفيين على نشر ما يمزق الوحدة الوطنية ويثير الطائفية والفتن والأحقاد.

8- عدم تطهير أجهزة الحكومة، والتستر على العاجزين والضعفاء والمرتشين.

9- ضياع المقاييس والضوابط في التعيين، وسد الشواغر وإملاء المناصب بسبب القرابة والصداقة والبلادة، دون النظر للكفاءة والأخلاق، وقد أسندت مناصب قيادية مهمة في الجيش إلى غير أهلها أساءت لمعنويات الجيش وثقته بقيادته، وأدت إلى ضحايا لا مبرر لها.

10- وضعت العراقيل بتعمد بوجه الاتحاد الاشتراكي، وشجع كبار الموظفين على مهاجمته والكيد له.

11- جمود أجهزة الدولة وقلق الموظفين وخوفهم، وسعيهم لإرضاء جميع الكتل والأحزاب ضماناً لمستقبلهم.

12- عدم تشخيص الحكومة لأعدائها.

إننا نعيش في ظروف حاسمة، تتطلب حلولاً جذرية وتخطيطاً وحزماً وثورة دائمة في جميع الميادين لتعويض ما فات. لقد فقدت الحكومة هيبتها وتزعزعت ثقة الناس بها، إن شعوري بتردي الأوضاع وفقدان الأمل بالتحسن وعدم استجابة المسؤولين، يدعوني إلى التخلي وتقديم استقالتي هذه من المجلس

الوطني ومجلس الوزراء، وسأظل على الدوام جندياً نذر نفسه لأمته ووطنه، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

عبد الكريم فرحان

23 /6 /1965 »[1]

هذه صورة دقيقة ومختصرة لفترة حكم عبد السلام عارف، رسمها رجل مشارك فيها ، وهل هناك أسوأ من هذه الصورة في تاريخ العراق القريب، إذا استثنينا فترتي حكم النازحين من ريف تكريت المتمثلة بأحمد حسن البكر وصدام حسين ؟

وقد اختصر السيد عبد الكريم فرحان طلب إعفائه في ورقة الاستقالة من منصبه في المجلس الوطني ومجلس الوزراء فقط، على اعتبار أن الاستقالة منهما تنسحب على المنصبين الآخرين اللذين يتولاهما، وقد أوضح السيد فرحان ذلك وأضاف أسباباً أخرى لاستقالته في مكان آخر من مذكراته بقوله: «كانت فترة صعبة حافلة بالمناورات والمساومات والدسائس والمكر والخداع. على حساب الأهداف الكبرى والمبادئ والقيم، قدر لي أن أشارك فيها ابتداءً من 18 تشرين الثاني 1963، حتى 23 حزيران 1965، حيث استقلت من وزارة الثقافة والإرشاد، وأمانة الاتحاد الاشتراكي، وعضوية مجلس قيادة الثورة، والقيادة السياسية الموحدة، بعد أن تأكد لي عدم جدوى البقاء لتعذر تقديم ما ينفع الناس والوطن والأمة، واستقال في أثري إخوان أربعة، علماً أني لم استشرهم أو أتداول معهم»[2].

---

(1) عبد الكريم فرحان: حصاد ثورة (مذكرات)، مصدر سابق، ص 173-174.

(2) المصدر نفسه، ص 132 .

إنّ النقاط الاثنتي عشرة التي أوجزها عبد الكريم فرحان في استقالته، تمثل إدانة فاضحة لفساد نظام الحكم وانحرافه، وتحتاج كل واحـدة منها إلى التوقـف عندها وتناولها بالبحث والتفصيل، ولما كان هذا الفصل خاصاً بالطائفية فما يهمنا منها هو النقطة السابعة، التي تكشف لنا من جديد أن عبـد السـلام عارف وراء محاولات مستمرة للتأثير على أجهزة الإعلام وتهديد العاملين فيها، لاسـتخدامها في غير أغراضها وإرباك أجهزتها، وإكراه الصحفيين على نشر ما يمزق الوحدة الوطنية ويثير الطائفية والفتن والأحقاد.

إنّ أهمية هذه الفقرة تأتي من ورودها ضمن الأسباب التي أدت إلى استقالة مسؤول كبير في الدولة يحتل حقيبة وزارية مهمة، ومشارك في الحكم جنبـاً إلى جنب مع عبد السلام عارف منذ انقلاب 18 تشرين الثاني 1963، وقد أهّله موقعه في مجلس قـيادة الثورة وفي وزارة الثقـافة والإرشـاد من رصد الأخطاء الجسيمة والانحرافات الكبرى، وقد أشار إليها مراراً ووضعها أمام المسؤولين بـعد أن نبه إلى مخاطرها وآثارها ومن أجل إيجاد الحلول المناسبة لها ومعالجتها ودرأ الأخطار الناتجة عنها، وكانت الطائفية واحدة من تلك الظواهر المستفحلة المشار إليها. وقد أزاح السيد عبد الكريم فرحـان السـتار عن ظاهرة الطائفية وكشـفها بالشكل الذي لا يدع مجالاً للتشـكيك فيها أو نفي وجودها. وفي هذه الحـالة ليس أمامنا إلا الإذعان إلى هذه الشهادة والأخذ بها، بعد أن صارت واضحـة للجميع، ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِنْ أَهْلِهَا﴾ (1).

سببت استقالة عبـد الكريم فرحـان أزمة حـادة في وزارة طاهر يحـيى منتصف عام 1965، خصوصاً بـعد أن تضامن معه واستقـال في إثره كل من:

---

(1) القرآن الكريم، سورة يوسف، الآية 26.

صبحي عبد الحميد وزير الداخلية، وفؤاد الركابي وزير الشؤون البلدية، وعبد الستار علي الحسين وزير العدل، وعزيز الحافظ وزير الاقتصاد.

ويضيف أمين هويدي، اسمَ أديب الجادر وزير الصناعة إلى الوزراء المستقيلين.

ويذكر أن استقالتَي محسن حسين الحبيب وعبد الحسن زلزلة كانتا في الطريق، ولكنهما أُجلتا لحين عودة ناجي طالب من الخارج، الذي بذل مساعيه بعد عودته من أجل تجميد الاستقالتين الأخيرتين، وإيقاف الانهيار في الوزارة.

2- استقالة السيد صبحي عبد الحميد

والوثيقة الثانية التي ترشحت عن هذه الأزمة، وأشرنا إليها آنفاً، هي استقالة صبحي عبد الحميد الذي تقدم بها هو الآخر يوم 30 /6 /1965 إلى رئيس الوزراء. وكان نصها:

«السيد رئيس مجلس الوزراء المحترم:

لقد تردت أوضاع البلد في الفترة الأخيرة، بشكل أصبح حتى أقرب الناس للحكم، وهم القوميون على اختلاف فئاتهم وأشخاصهم يتذمرون منتقدين تصرفات السلطة وضعف الحكم، ورغم تحذيرنا ونصحنا لم نجد أي استجابة لإصلاح الوضع بل استمر التدهور. وأخذ الحكم يجنح إلى الفردية متبعاً سياسة «فرق تسد». هذه السياسة التي أدت إلى تعميق الروح الطائفية، وتفتيت الوحدة بخلق الإقليمية، وبعثرة الصف القومي.

وقد استهين أخيراً بالوزراء، واعتبروا مجرد آلات تنفيذية، وبلغ الحد إلى توجيه الإهانات إلى وزير ثائر ومكافح معروف، بشكل لم يسبق له مثيل في أي عهد من العهود التي مرت على العراق.

لقد فكرت ملياً في الأمر، فوجدت أن البلد يحترق وأن الشعب يحملنا هذا الحريق، ولما كنا لا نستطيع إخماد الحريق فقد قررت تقديم هذه الاستقالة للأسباب التالية:

1- فقدان الثقة والانسجام بين الثوار .

2- انعدام الحكم الجماعي والاتجاه نحو الحكم الفردي .

3- تفتيت الوحدة الوطنية .

4- الاعتماد على العناصر الانتهازية الساذجة والمطبِّلة .

5- التدخل في شؤون الوزارات وفرض الموظفين على الوزراء دون اعتبار رأيهم الخاص .

6- تشجيع التكتلات في صفوف القوات المسلحة، وإثارة الحقد في نفوس الضباط بعضهم ضد الآخر .

7- عدم الالتزام ببرنامج العمل المتفق عليه في القاهرة في اجتماعات القيادة السياسية الأخيرة وذلك :

آ- لم يلتزم بمبدأ القيادة الجماعية.

ب- لم يقبل بحث موضوع إنهاء التكتلات في الجيش.

جـ- لم تسد الثقة والانسجام بين الثوار.

8- أصبح في اعتقادي أن الطريق إلى الوحدة بعيد المنال، وذلك لأن شروط إقامتها التي تستند على وحدة الجيش ووحدة القيادة ووحدة الصف القومي لم ولن تتحقق، لذلك أصبح مبرر وجودنا كوزراء وحدويين غير وارد.

وبناء على ما تقدم أرجو التوسط بقبول استقالتي من منصب وزير الداخلية، ومن عضوية المجلس الوطني لقيادة الثورة. كما أرجو إحالتي على التقاعد من الجيش .

وأخيراً أشكر لكم حسن تعاونكم خلال الفترة التي عملنا بها معاً، راجياً لكم التوفيق في خدمة الوطن .

المخلص

العقيد الركن صبحي عبد الحميد

وزير الداخلية

30 حزيران 1965 »[1].

أيبقى بعد كل هذا شك في انتشار ظاهرة الطائفية وطغيانها في فترة حكم عبد السلام عارف، بعد أن سجلها عضوان بارزان في مجلس قيادة الثورة ضمن الأخطاء القاتلة والممارسات المنحرفة التي دفعتهما إلى الاستقالة في منتصف عام 1965 ؟

إن صبحي عبد الحميد ضابط قومي معروف، كان قبل ثورة 14 تموز أحد أعضاء الحلقة الوسطية في تنظيم الضباط الأحرار، وكان مسؤول هذه الحلقة في بداية الأمر العقيد المهندس رجب عبد المجيد عضو الهيئة العليا للضباط الأحرار، ثم انتقلت هذه الحلقة إلى مسؤولية عضو آخر في الهيئة العليا هو العقيد الركن عبد السلام عارف الذي كان يجتمع بها دورياً، وآخر اجتماع له مع أعضائها كان بتاريخ 11 تموز 1958، وفي هذا الاجتماع كلف الحاضرين بواجباتهم في يوم الثورة، وكان لأعضاء الحلقة الوسطية دور مهم صبيحة 14 تموز 1958.

وقف صبحي عبد الحميد إلى جانب عبد السلام عارف في صراعه مع عبد الكريم قاسم، وظل على علاقته المتينة معه، وكان موضع أسراره، حتى أن عبد السلام عارف ما فتئ يطلعه على خططه التي ينوي فيها عزل عبد الكريم قاسم،

---

(1) أمين هويدي : كنت سفيراً في العراق (1963-1965) ص 250-251 .

بعد أن اختمرت فكرتها في ذهنه بعد شهر واحد من قيام الثورة. وبهذا الخصوص يقول صبحي عبد الحميد: «وأذكر أنه في أحد الأيام العشرة الأخيرة من شهر آب 1958، اتصل بمقر القيادة تلفونياً وطلب حضوري وحضور الأخ عبد الستار عبد اللطيف إلى مكتبه في وزارة الداخلية، ولما ذهبنا وجدناه وحيداً، وأخرج من جيبه دفتر مذكرات صغيراً وقال: إنني سأنفذ حركة ضد عبد الكريم قاسم وسأكون أنا رئيساً للوزراء، وقرأ علينا أسماء بعض الوزراء. أتذكر منهم الأخ عبد الكريم فرحان وقد عينه وزيراً للداخلية، والأخ محمد مجيد ولا أتذكر اسم الوزارة التي أسندها إليه، كما أتذكر اسم الأستاذ الأخ ناجي طالب وباقي الوزراء القوميين الذين أسند إليهم مناصبهم في وزارة عبد الكريم قاسم نفسها»[1].

ومما يلقي ضوءاً على عمق العلاقة بينهما واطمئنان أحدهما بالآخر، ما يرويه صبحي عبد الحميد قائلاً: »لقد بدأ السباق بين عبد الكريم وعبد السلام منذ أواسط شهر آب لكسب الضباط والأنصار بكل الطرق المشروعة وغير المشروعة. وأذكر حادثة حدثت مع الأخ محمد مجيد ومعي، حيث ترشحنا للذهاب إلى القاهرة ضمن وفد يضم إضافة إلينا العقيد عبد المجيد جليل مدير الأمن العام، والرئيس الأول الركن عبد الرزاق محمد سعيد من مديرية الاستخبارات العسكرية، للإطلاع على تنظيم مديرية المخابرات العامة، ومديرية المباحث العامة، ومديرية الاستخبارات العسكرية في الجمهورية العربية المتحدة، وأسلوب عمل هذه المديريات لتطوير تنظيم وأسلوب عمل مديرية الأمن والاستخبارات في العراق، وتشكيل مديرية مخابرات عامة، حيث لم تكن في العراق مثل هذه المديرية قبل الثورة.

(1) صبحي عبد الحميد: أسرار ثورة 14 تموز 1958 في العراق، مصدر سابق، ص136-137.

وكان المفروض أن نسافر يوم 4 أيلول ســنة 1958، إلا أن السـفر تأجل لسبب لا نعرفه.

وفي يوم 6 أيلول استدعانا عبد الكريم قاسم، محمد مجيد وأنا إلى مكتبه في وزارة الدفاع وقال لنا:

لقد تعمدت تأخير سفركما لأن عبد السلام كان يريد إبعادكما إلى القـاهرة، بالطريقة نفسها التي أبعد فيها عبد الوهاب أمين، والآن استعدا للسفر لأني سأمنعه من تنفيذ خطته، وكان يخطط من وراء ذلك كسبي وكسب محمد مجيد إلى جانبـه وتحريضنا ضد عبد السلام، وهو لا يعلم أننا قد اتفقنا مع عبدالسلام قبل ذلك الوقت لإزاحته.

ولقد أخبرت عبد السلام بما قاله لنا عبد الكريم فضحك وقال:

إن هذا الرجل قـد جنَّ وبـات يطرق كل الأبـواب المشـروعة وغير المشروعة لكسب الضباط.

في صباح يوم 9 أيلول كنا في المطار نستعد للسـفر، وصادف أن كان فيه العقيد الركن صبيح علي غالب(1) الذي كان ينتظر إقلاع طائرته للسـفر إلى تركيا حيث تعيَّن ملحقاً عسـكرياً فيها. وكان يوجد عدد من الضبـاط جاء قسـم منهم

---

(1) ملاحظة: ورد خطأ إلى جانب صبيح علي غالب رتبته (عقيد ركن) في كتاب أسرار ثورة 14 تموز 1958 في العراق لـ (صبحي عبد الحميد) أيضاً. وقد نوهنا في الفصل الثالث من كتابنا هذا إلى نفس الخطأ في كتاب تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، الجزء الأول لـ (د. نوري عبد الحميد العاني وآخرين). والصحيح أنه كان برتبة مقـدم ركن وظل بـهذه الرتبـة إلى ما بـعد ثورة 14 تموز 1958. فقد نُشرت صورة كتاب صادر عن وزارة الدفاع بـتاريخ 14/ 8/ 1958 بالموافقة على إيفاد هيئة تفتيشية إلى تركية، وكانت برئاسة المقدم الركن صبيح علي غالب الملحق العسكري في تركية، راجع موسوعة 14 تموز تأليف خليل إبراهيم حسين، الجزء السابع، ص368.

لتوديعنا، وجاء القسم الآخر لتوديع صبيح. وكان من بين الموجودين المرحوم رفعت. وقبل صعودنا إلى الطائرة بدقائق جاء الضابط المسؤول عن المطار وقال لصبيح إنّ العقيد عبد السلام ينتظر على التلفون ويريد أن يكلمك. فذهب صبيح وعاد وهو يضحك وقال لي: (إنك المطلوب ولست أنا). فذهبتُ إلى غرفة الضابط المسؤول ووجدت العقيد عبد السلام ينتظر على الخط ولما تأكد من شخصيتي قال لي :

كنت أريد أن أكون في توديعكم في المطار، ولكن مشاغلي الكثيرة حالت دون حضوري، فأرجو تبليغ تحياتي للأخوان في الجمهورية العربية المتحدة. ثم ضحك وقال:

يبدو أنك سيّء الحظ في الثورات، لأنك كنت صباح يوم 14 تموز في الأردن، واليوم تسافر إلى القاهرة وستفوتك فرصة المشاركة بتنحية عبد الكريم قاسم، لأني اتفقت مساء أمس مع ضباط اللواء العشرين على تنحيته، وانتخبت يوم 14 أيلول موعداً للتنفيذ لأني أتفاءل بيوم 14، وعندما ستعود سترى أن الأمور قد تبدلت.

فقلت له: إنّ هذا الكلام خطير لا يقال في التلفون.

فقال: لا تخف فليس هناك من يتنصت علينا لأن جماعتنا تسيطر على أجهزة الرقابة .

ويبدو أنه باح ببعض هذا الكلام إلى صبيح علي غالب عندما كلمه ظاناً أنه أنا، لأني لما عدت إلى ساحة المطار اختلى بي المرحوم رفعت وسألني عن ما قاله لي عبد السلام، فأخبرته بتفاصيل المحادثة، وقد لمست من اهتمامه بمعرفتها أن صبيح قد أخبره بما قاله له عبد السلام. ولقد أخبرت في الطائرة زميلي وصديقي الأخ محمد مجيد بتفاصيل المحادثة.

لبثنا في القاهرة عشـــرة أيام التحــق خلالها عبــد المجيد جليل بـــمديرية المباحث العامة، والتحق عبـــد الرزاق ســـعيد بـــمديرية الاستخبـــارات العامة، والتحقت أنا ومحمد مجيد بمديرية المخابرات العامة.

ولم يطلب مني المرحوم عبد السلام إيصال هذه المعلومات إلى القيادة في مصر. في الوقت الذي يقول صبيح إنه طلب منه ذلك أثناء مكالمته معه.

ويبدو أن الالتباس في الأسماء الذي وقع فيه الضابط المسؤول عن المطار، وجعل عبد السلام يبوح لصبيح بمعلومات خطيرة أربكه ولم يكرر ما قاله لصبيح لي. لذلك أني لم أخبر أي شخص في القاهرة بتفاصيل الحديث»[1].

تكشـــف لنا هذه الرواية الخطيرة عن أشـــياء كثيرة، أهمها عمق العلاقـــة الودية بين عبد السلام عارف وصبحي عبد الحميد، والثقة المتبـــادلة بـــينهما إلى الحد الذي لا يبوح فيه عارف بأســـراره إلى المقـــدم الركن صبـــيح علي غالب، ويعزف عن مواصلة الحديث معه في شأن المؤامرة بعد أن اكتشف شخصه، رغم كونه واحداً من أعضاء الهيئة العليا للضباط الأحـــرار، وعملا ســـوية ضمن هذا الإطار.

إن قراءة متأنية لكتاب (أســـرار ثورة 14 تموز 1958 في العراق) تدلنا على قوة العلاقة بين الاثنين وشدة رسوخها، حتى أن المؤلف صبحي عبد الحميد لا يزال مكثراً من الترحم على عبد السلام عارف دون أن يفعل الشـــيء ذاته مع عبد الكريم قاسم، مع أن الموت قد طوى قاسم وعارف قبل فترة طويلة من إصدار الكتاب المذكور. إن دلّ ذلك على شيء فإنما يدل على الغل المستحـــكم في قـــلب صبحي عبد الحميد لعبد الكريم قاسم، دون أن نجد أثراً لهذا الغل إزاء عبد السلام عارف.

---

(1) صبحي عبد الحميد: أسرار ثورة 14 تموز 1958 في العراق،مصدر سابق،ص(138-139-140)

وعلى أساس العلاقة التاريخية بين الاثنين، تم اختيار صبحي عبد الحميد وزيراً للخارجية، بعد أن انقلب عبد السلام عارف في 18 تشرين الثاني 1963 على حزب البعث العراقي الذي أتى به إلى سدة الحكم، ليكون أول رئيس للجمهورية العراقية في 8 شباط 1963. وبعد تشكيل مجلس قيادة الثورة كان صبحي عبد الحميد أحد الأعضاء البارزين فيه. كما اختير عضواً في القيادة السياسية الموحدة للقطرين العراقي والمصري.

عمل صبحي عبد الحميد بكل دأب وإخلاص في مواقعه المهمة، وظل موضع احترام قيادات التيار القومي، وفي عام 1965 انتقل إلى حقيبة وزارية أخرى لا تقل أهمية عن وزارة الخارجية، بعد أن اختير ليكون وزيراً للداخلية. وظلَ في موقعه هذا حتى استقالته في 30 /6 /1965.

إن استقالة صبحي عبد الحميد من وزارة الداخلية وعضوية مجلس قيادة الثورة والقيادة السياسية الموحدة، لم تؤثر سلباً في العلاقة بينه وبين الرئيس عارف، خصوصاً إذا عرفنا أن الأخير وافق على استقالة جميع الوزراء المستقيلين واعترض على استقالة صبحي عبد الحميد وألح عليه بالبقاء في مواقعه، ولكن الرئيس لم يفلح في إرضائه، لأن صبحي قيد رجوعه إلى مناصبه بعودة زملائه الوزراء المستقيلين إلى وزاراتهم.

شكلت استقالتا السيدين صبحي عبد الحميد وعبد الكريم فرحان كشفاً حقيقياً لمهزلة نظام الحكم ورداءته على مختلف الصعد، ولم تغفل الاستقالتان ظاهرة الطائفية التي احتلت موقعاً مهماً فيهما معاً. حتى صارت من الأسباب الوجيهة في هاتين الاستقالتين. وكاد الانهيار يعم كل وزارة طاهر يحيى التكريتي في منتصف عام 1965، بسبب تدهور الأوضاع في العراق حتى شبهه صبحي عبد الحميد

بالحريق الذي يلتهم البلاد. ورغم كل هذه الصراحة والشجاعة في الكشف عن الأوضاع المتأزمة في البلاد، من خلال أوراق الاستقالة التي قدمت إلى طاهر يحيى رئيس الوزراء – ولا يشك أحد في أن عبد السلام عارف كان قد اطلع على أسباب الاستقالة – ورغم ذلك أنه سعى إلى تجميد استقالة صبحي عبد الحميد محاولاً ثنيه عن المضي فيها، مع علمه أن استقالته وضعت النقاط على الحروف في الكشف عن التدهور الذي عم البلاد ومؤسسة الحكم في آن واحد.

إنّ السيدين صبحي عبد الحميد وعبد الكريم فرحان عضوان مشاركان في مؤسسة الحكم وفي أبرز مفاصلها المهمة، مما سهل لهما الإطلاع عن كثب على أسباب تخلف البلاد، والعوامل التي تنخر في وحدتها الوطنية وبناها الاجتماعية والاقتصادية، إلا أننا مع شديد الأسف نجد سماحة الشيخ جواد الخالصي وهو من خارج دائرة مؤسسة الحكم العارفية يقول: «وكان الادعاء الأكبر لعداء عارف (طائفيته) أي عداؤه للشيعة وللأكراد، حسب روايات عديدة نقلوها شاهدةً على الموضوع. وسنذكر نماذج منها وفق تقسيم عام، للدلالة على نوع الروايات والإشاعات التي استخدمت في تلك الفترة بشكل منظم وواسع لمواجهة الحكم الذي تمتع ولأول مرة في تاريخ العراق، باستقلالية قرار نسبي، وتوجه نحو الإسلام، وهي مجموعة روايات لا أصل لها بل كانت عبر إشاعات مختلقة وأكاذيب أريد بها تشويه صورة عبد السلام عارف خصوصاً من الناحية الطائفية»[1].

إنني لا أنفي أبداً أن ثمة روايات لا أصل لها أو إشاعات مختلقة، قد أخذت طريقها لتصطف جنباً إلى جنب مع حشد الوثائق والمذكرات والشهادات التاريخية الصادقة والحقائق التي لا تقبل الشك، في إثبات طائفية حكم عبد السلام

---

(1) عادل رؤوف: العمل الإسلامي في العراق بين المرجعية والحزبية، ص 48-49.

عارف المختلفة في طغيانها وسعتها عن كل مراحل الحكم السابقة، منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة، هذا لا يعني مطلقاً أن كل ما صدر من الحجج الدامغة والحقائق المطلقة في تأكيد طائفية الحكم آنذاك يمكن أن يوضع وبنظرة سطحية ساذجة في باب الروايات المنسوجة والإشاعات المختلقة.

لا شك في أن بعض القضايا المهمة في تاريخنا القديم والمعاصر معاً قد انضمت فيها الروايات المختلقة والأكاذيب المنسوجة إلى جنب الروايات الصحيحة المتواترة. غير أنّ ظاهرة طائفية الحكم في عهد عبد السلام عارف واحدة من القضايا المعاصرة، التي لا يزال بعض شهودها أحياء وعاصرها الكثير منا، وقد انتقدها بعض هؤلاء الشهود الذين كانوا من داخل المؤسسة العارفية الطائفية ، وهي أشهر من (قفا نبك) في ظهورها ونفوذها إلى مؤسسات الحكم يومذاك. وأعتقد جازماً أن إلغاء وجودها أو وضع الآثار الحقيقية التي تؤكدها في (خانة) الروايات المختلقة ما هو إلا تعميم غير موفق، وقفز على حقائق التاريخ في محاولة غير أمينة تعتمد الطمس والتشويه.

بناء قبـر معاوية

ويضيف سماحة الشيخ جواد الخالصي حول ما أُشيع عن رغبة عبد السلام في بناء قبر معاوية قائلاً: «والغريب أن هذه الإشاعة وسابقتها وأشبـاههما كانت تنتشر في نفس الوقت، وبنفس الوتيرة في شمال العراق وجنوبه، وحسب الحاجة والأجواء، وكانت تجد الكثير من الأفراد ليصدقوها. ولقـد سـأل أحـد العلماء البارزين (الشيخ الخالصي) -عبد السلام نفسـه- عن هذا الأمر فأجاب بـمعنى المثل الشعبي (عرب وين طنبورة وين) وقال إنني لا أعرف أين هو قبـر معاوية حتى أفكر ببنائه»[1] .

لا يمكن أن ندع الكلام المتقدم دون أن نسجل بعض الملاحظات على كلام الرئيس عبد السلام عارف الذي اعتمده الشيخ دليلاً لنفي فكرة بناء قبر معاوية.

ومن المفيد في هذا المجال أن تعود بنا الذاكرة إلى أواسط السـتينيات، أيام كنا طلاباً في الصف الثاني المتوسط المخصص منهج التاريخ فيه لدراسة التاريخ الإسلامي بدءاً ببعثة الرسول ﷺ وانتهاء بالدولة الأموية في الأندلس، وفي أحد فصوله تغطية هامة لنشأة الدولة الأموية في بلاد الشام ومؤسسها معاوية بن أبـي سفيان. ويذكر هذا التاريخ أن معاوية في أواخر حياته ألمَّ به مرض ومات حـتف أنفه في دمشق عاصمة إمبراطوريته. ومع هذا البيان من غير الممكن أن نتصور

---

(1) عادل رؤوف: العمل الإسلامي في العراق بين المرجعية والحزبية، ص49.

أن معاوية دفن بعيداً عن أسوار دمشق القديمة. ما زال أنه قد مات فيها. ولا شك في أن عبد السلام عارف كان قد اطلع على هذا التاريخ شأنه شأن أي طالب اجتاز المرحلة المتوسطة.

ومما يثير الاستغراب أن عبد السلام عارف رئيس الجمهورية العراقية والسني المتزمت الذي زار الشام أكثر من مرة لا يعرف أين هو قبر معاوية؟ ومما يضفي إيضاحاً أكثر أنّه من خلال دراستي المستفيضة لشخصية عبد السلام عارف القلقة، وجدت أنه لا يتورع عن الكذب والإصرار عليه وهي سمة أخطر وأردأ من الكذب نفسه، ويلجأ عادة إليه عندما يوضع في زاوية حرجة، أو يُجابه بفعل قد عمله، فإنه سرعان ما يتملص منه بالكذب السافر الذي يؤطره بالانفعال والبكاء أحياناً، وهذه بعض المواطن التي نلمس فيها الكذب جلياً واضحاً.

1- ادعاؤه بأنه كاتب البيان الأول لثورة 14 تموز 1958، وقد مرَّ بنا في فصل متقدم كذب هذا الإدعاء وزيفه.

2- في أول لقاء له مع الرئيس جمال عبد الناصر يوم 19 تموز 1958، على رأس وفد عراقي يضم صديق شنشل ومحمد حديد وعبد الجبار الجومرد وبعض العسكريين، صرح عبد السلام عارف بانضمام العراق إلى الجمهورية العربية المتحدة، وعندما سأله عبد الناصر ما عسى أن يكون مصير عبد الكريم قاسم إذا تمَّ الانضمام؟ فكان جواب عبد السلام سريعاً وحازماً (سيكون مصيره مصير اللواء محمد نجيب). ووصل هذا التصريح الخطير إلى عبد الكريم قاسم وواجهه به، فنفى عبد السلام أن يكون قد صدر منه مثل هذا التصريح الذي سمعه منه كل أعضاء الوفد المرافق[1].

(1) يراجع بهذا الخصوص: د. نوري عبد الحميد العاني وآخرون: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، الجزء الأول، مصدر سابق، ص 222.

3- صَوَّبَ مسدسه إلى عبد الكريم قاسم يريد قتله في الحادثة المعروفة في مكتب عبد الكريم قاسم بوزارة الدفاع، وبعد فشل خطته ادعى أنه يريد الانتحار بعد أن شهد معظم الحاضرين على تلبّسه بالجرم المشهود، إلا أنه ظل مصراً على موقفه وادعائه الكاذب المصحوب بالحالة الهستيرية والبكاء. وكان عبد الكريم قاسم قد سأله سؤالاً ذكياً: إذا كنت تريد الانتحار فانتحر في بيتك، لماذا تنتحر هنا؟ ولكنه ظل مصراً على كذبه وخداعه. ثم عاد بعد سنوات وكتب في مذكراته التي صدرت في سني حكمه عكس ما كان يدعيه ويصر عليه، وبيّن الفكرة التي اختمرت في ذهنه التي يريد بها الانتقام من صديقه القديم.

4- ادعى كذباً وزوراً أمام أعضاء المجلس الوطني لقيادة الثورة، أن جمال عبد الناصر اشترط أن يكون الموفدون من طلبة الكلية العسكرية العراقية إلى الكلية الفنية في الإسكندرية من (العرب السنة). وقد مرَّ علينا تفصيل هذا الموضوع في مكان متقدم من هذا الفصل، «وأخيراً اتضح أن هذا الزعم من بنات أفكار رئيس الجمهورية عبد السلام عارف، دفعه إليه تعصبه الطائفي وارتيابه في ولاء الشيعة وإخلاصهم»[1].

وجاء في إحدى رسائله من السجن إلى عبد الكريم قاسم:

«سيدي وقائدي وأخي عبد الكريم

إني منك، كهارون من موسى. لقد طال انتظار عطفك عليّ ورأفتك بي إنّ أطفالي ينتظروني ...»[2].

---

(1) عبد الكريم فرحان: حصاد ثورة (مذكرات)، مصدر سابق، ص 137.

(2) جاسم كاظم العزاوي: ثورة 14 تموز، أسرارها، أحداثها، رجالها حتى نهاية عبد الكريم قاسم، ص 166. نقلاً عن مجلة الموسم: العدد الثاني والثلاثون (1997 م 1418 هـ) ص 166.

لم يكن هذا الهارون صادقاً فيما يدعي، فقد غرس أظفاره في نحر سيده وقائده وأخيه عبد الكريم قاسم، وكان أول المحرضين على قتله ظهيرة يوم 9 شباط 1963.

إنّ أي شخص تسجل عليه مثل هذه الحالات من الكذب الصريح، لا يمكن الثقة به والاطمئنان إلى ما يصدر عنه، فضلاً عن اعتماده في الاستشهاد والاقتباس. وأمام حالات كهذه يحسن بنا التريث ولا يؤخذ الكلام الصادر عنه على أنه من البديهيات التي تستعصي على النقض.

وإذا عدنا إلى إدعاء عبد السلام عارف الذي ينفي فيه معرفته بالمكان الذي قُبِرَ فيه معاوية بن أبي سفيان، وأحسنّا الظن به ولم ندرجه ضمن سلسلة الأخطاء والتجاوزات السابقة، فمن الأجدر والأولى أن لا نلجأ للاستشهاد به وترويجه، لأننا مكلفون بالاستعانة بخبر الواحد الثقة كما يرى الأصوليون، وعبد السلام عارف لا ينطبق عليه هذا الاستثناء.

- **دفاع غير موفق**

ويواصل الشيخ جواد الخالصي دفاعه قائلاً: «لقد كان عارف في أواسط الستينيات، نفس الشخص العسكري الشجاع الصارم والمسلم الملتزم والقومي المتشدد، ولكن مع كثير من النضج والوعي السياسي، وكان عارف قد ازداد نضجاً وأصبح أكثر مرونة في أفكاره وأعمق خبرة في تكييف سلوكه مع ضرورات الساعة. وقبل هذا فإن عارف والزعيم الركن عبد الغني الراوي كانا عضوي مجلس قيادة الثورة غير المنتمين إلى الحزب، حيث كان الأخير مثل عارف يميل إلى التيار الإسلامي ومتعاطفاً مع فكرة الجامعة الإسلامية. وبهذه

الروح توجه عارف إلى علماء الدين الواعين والحركات الإسلامية، والضباط الجيدين والسياسيين النزيهين لعمل شيء ما يخدم العراق ويثبت أسس الحكم الدستوري والمدني فيه ولكن على أساس من الإسلام، لا العلمانية المعادية للدين والمستوردة من الغرب. وجاء بأول رئيس حكومة إلى السلطة وهو الدكتور عبد الرحمن البزاز، وجرت محاولات عديدة لإيقاف القتال في الشمال وإنهائه، وذلك بنصيحة من علماء الدين المجاهدين بعد مؤتمر عقد لهم في بغداد، وصار العراق أكثر استقراراً وأقوى استقلالاً وأقدر على الدفاع عن حقوقه»[1].

إنّ على الجمل الأولى من الدفاع المتقدم كلاماً كثيراً، وإنّ الصفات التي أطلقها سماحة الشيخ على عبد السلام عارف من أجل تحسين صورته لا تصمد أمام النقاش الموضوعي وحقائق التاريخ.

وكما هو واضح لدى الجميع أن الشجاعة من الصفات الحميدة سواء كان ذلك في نظريات الأرض أو في تعاليم السماء، وإذا لم تكن الشجاعة مؤطرة بالقيم الإنسانية والمثل الجليلة، فإنها تتحول إلى التهور والاندفاع غير المحمود، شأنها في ذلك شأن معظم الصفات الحميدة الأخرى التي تتعدى حدودها فتنقلب إلى ضدها من الصفات الذميمة. وعبد السلام عارف الذي لا نشك في شجاعته وإقدامه ظهر عليه الجمع بين الشجاعة والاندفاع الشديد اللامحدود، ونحن في هذا المجال لا نستطيع أن نجمع كل الملاحظات والشهادات التي تكشف هذه المزاوجة لديه، وهي كثيرة ومن أهمها ما كتبه إسماعيل العارف قائلاً: «وكان متوقعاً أن ينفجر الخلاف بين عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف في كل لحظة بعد الثورة،

---

(1) عادل رؤوف: العمل الإسلامي في العراق بين المرجعية والحزبية، مصدر سابق، ص (49-50).

لتناقض شخصيتيهما وتعارض مزاجيهما في السلوك والرغبات. وقد جمع بينهما هدف واحد هو تحقيق الثورة وإسقاط النظام الملكي. فعبد الكريم قاسم يختلف عن عبد السلام في اتزانه وقيمه الخلقية وعمقه وكتمانه وحذره، أما عبد السلام فقد كان متسرعاً كثير الكلام متعجرفاً محدوداً ولكنه جسوراً ومقداماً، وبالرغم من أنّ كليهما يتصفان بالشجاعة والإقدام إلا أن جرأة عبد السلام تتميز بالتهور. أما عبد الكريم قاسم فكان ينفذ ما يريد بجرأة وتصميم بعد حساب دقيق للاحتمالات، ولا يندفع وراء المغريات المادية وحب الظهور، ولم يكن ذلك حال عبد السلام»[1].

لم يكن إسماعيل العارف الضابط الذي عاش قريباً من رجلي ثورة 14 تموز في فترة ما، الوحيد الذي كشف عن التناقضات وما يسميه بعدم الاتزان في شخصية عبد السلام عارف، الذي يجمع في آن واحد بين الشجاعة والتهور وبين الإقدام والتسرع أو الاندفاع غير المحمود، ولم يكن ذلك سراً قد أماط اللثام عنه، وإنما هناك شبه إجماع لدى كثيرين ممن سمحت لهم الظروف بمرافقة الرئيس عبد السلام عارف أو العمل قريباً منه، أن يكتشفوا هذه الخصال الغريبة.

وأمامنا الآن تقييم لا يختلف فيما توصلنا إليه من نتائج عن التقييم السابق، يقول المحامي أحمد الحبوبي: «ويكاد الإجماع ينعقد على اندفاع عبد السلام عارف الشديد إلى حد التهور أحياناً، ولكنه لا يتجرد من الشجاعة والإقدام... إلا أنه ينطوي أيضاً على كثير من المراوغة والمخادعة والباطنية، لم تكن أوليات حياته هكذا، فقد كان الاندفاع غير المحسوب هو المسيطر على شخصيته كما يتحدث عنه عارفوه، إلا أنه وبعد التجربة التي مرّ بها مع رفيقه وصديقه المرحوم

---

(1) إسماعيل العارف : أسرار ثورة 14 تموز وتأسيس الجمهورية في العراق، ص 368. نقلاً عن د. عبد الخالق حسين: ثورة 14 تموز 1958 العراقية وعبد الكريم قاسم، ص 171.

عبد الكريم قاسم من نفي واعتقال ومحـاكمة وإدانة، تعلم كما يبـدو أن يتكتم في خططه ويخفي نواياه ويموه في كلامه»[1] .

ونظراً لأهمية ما يكتبه السيد أحمد الحبوبي، لأنه حصاد تجربة عاش فيها قريباً من مصدر القرار إبان العهد العارفي، استطاع فيها أن يرى ويسمع ويقـف على كثير من القضايا الهامة والخطيرة، وقد سبق للشيخ جواد الخالصي أن أحال القراء إلى مطالعة كتابه الأخير (أشـخاص كما عرفتهم) بقـوله: «ومن المهم أن يقرأ بإمعان رأي السيد أحمد الحبوبي في كتابـه الأخير عن شـخصيات بـارزة عاصرها وعاش معها، أن يقرأ بإمعان ما كتبه عن شـخصية طاهر يحـيى الذي اتهم بدوره بالطائفية وبالسرقة لأموال الدولة حتى شاع أنه حرامي بغداد، وقد ثبت أن تلك الإشاعات كانت تطبخ في السفارة الشاهنشاهية ببغداد بتوجيه من السفارة البـريطانية، وتصدر إلى السـذج والجاهلين عبـر العمائم المتعاونة مع هذين الأخطبوطين»[1] .

وإذا كان لا بد من قراءة دقيقة ومتأنية لما كتبه السيد أحـمد الحبوبـي عن شخصيات عاصرها، فمن الأولى أن لا يهمل رأيه المذكور في عبد السلام عارف وهو من الشخصيات التي عاصرها وعمل معها.

والأمر الذي يلفت الانتباه في التقييمين، أنَّ اندفاع عبد السـلام عارف إلى حـد التهور أحـياناً، وأن شـخصيته التي كانت تنطوي على كثير من المراوغة والمخادعة والباطنية، لم تكن أوليات حياته هكذا، وبعبارة أدق أنه في رأي أحـمد الحبوبي تغيّر في آخر حياته نحو الأسوأ.

---

(1) أحمد الحبوبي: مقالات ممنوعة، ص (42-43).

(2) عادل رؤوف: عراق بلا قيادة، مصدر سابق، ص (202-203).

ولكن الشيخ جواد الخالصي يُصر على أنَّ عبد السلام عارف في أواسط الستينيات، هو نفس الشخص العسكري الشجاع الصارم والمسلم الملتزم والقومي المتشدد، ولكن مع كثير من النضج والوعي السياسي، وكان عارف قد ازداد كذلك نضجاً وأصبح أكثر مرونة في أفكاره، وأعمق خبرة في تكييف سلوكه مع ضرورات الساعة.

والفرق بين الرأيين أن الأول ترشح نتيجة التجربة ومن خلال المعايشة الميدانية والممارسة العملية، في حين كان الثاني قد ظهر على أساس عاطفي نتيجة لعلاقة الصداقة والإعجاب من (الشيخ الصغير السن) بـ (رئيس الجمهورية) المراوغ والمخادع والباطني، الذي لا يتورع عن الكذب كما مرَّ بنا.

صفات تطلق بالمجان

المسلم الملتزم[1]، الرجل المتدين[2]

يبدو الاستعجال وعدم التأني واضحاً في التقييم الذي كتبه الشيخ لعبد السلام حتى وصفه بـــ (المسلم الملتزم) وهو ما لا ينطبق عليه أصلاً، لأن أخطاء قاتلة ارتكبها وجنايات كبرى مارسها قد حالت بينه وبين الالتزام الديني.

فهو قد شارك بالقتل أو أمرَ به أو أيده سواء كان ذلك في صبيحة 14 تموز 1958، أو في يومي الثامن والتاسع من شباط 1963 وما تلاهما من انتهاكات في فترة الأشهر التسعة من العام نفسه، أو في سنوات حكمه منفرداً، حيث نُفِّذَ حكم الإعدام في عامي 1964 و 1965 بموقوفين سبق وإن حُكموا بالإعدام لاشتراكهم في حركة حسن سريع، ولكن التنفيذ جرى في سنوات حكم عارف.

إن عودة سريعة إلى الفصل الثالث من هذا الكتاب تعطينا فكرة عن حجم جرائم القتل والتجاوزات التي حدثت في الفترات الآنفة الذكر، والتي لا يمكن معها تبرئة ساحة عبد السلام عارف منها بأي حال من الأحوال.

---

(1) عادل رؤوف: العمل الإسلامي في العراق بين المرجعية والحزبية، مصدر سابق، ص 49.

(2) عادل رؤوف: عراق بلا قيادة، مصدر سابق، ص 197.

وفي اعتقادي وقد يشاطرني كل الإسلاميين هذا الاعتقاد، أنه لم يتسلم الحكم في العراق مسلم ملتزم منذ قيام الدولة العراقية الحديثة وإلى يومنا هذا. إن الكذب الصريح والغضب الشديد الذي لا يرحم، والأنانية المفرطة التي تكتسح كل ما في طريقها بثورة انفعال عارمة، وعبادة الذات حتى أن «من يعرف (أبا أحمد)[1] يعرف تماماً أنه يغفر كل شيء إلا فيما يتعلق بذاته»[2] على حد تعبير أمين هويدي، كلها صفات لا تنسجم مع تعاليم الدين ومفاهيم العروبة. وإن واحدة منها تكفي للحيلولة بين الإنسان وبين الاتصاف بالالتزام الديني.

ولقد سعَّرت هذه الخلال الذميمة الخلاف الدائم بين الرئيس عارف وزوجته، وطالما تدخل عبد الكريم قاسم في حل مشاكل عارف العائلية وتسوية الخلافات، أيام كانت علاقة الود بين الاثنين لا تحدها حدود، وقد وصفها رعد عبد الجبار ابن أخت عبد الكريم قاسم بقوله: كانت «علاقتهما وطيدة فهو كثيراً ما قال إنَّ عبد السلام تلميذي وشقيقي وولدي، وكان دائب النصيحة لعبد السلام بضرورة التأني في كل شيء، وكان عبد السلام عصبياً لا يعرف الرحمة.

في جلولاء كنا جيراناً، وكثيراً ما جاءت زوجة عبد السلام غاضبة إلى دارنا، وكان خالي يقوم بإصلاح الأمور بين عبد السلام وزوجته، فقد عُرِفَ (عنه) شدته مع عائلته»[3] .

---

(1) ابو أحمد: كنية الرئيس عبد السلام عارف وأحمد أكبر أبنائه.

(2) أمين هويدي: كنت سفيراً في العراق (1963-1965) ص 142.

(3) مجلة سيدتي، العدد 1130 السنة الثامنة والعشرون السبت 2-8 نوفمبر 2002 م 27 شعبان 3 رمضان 1423 هـ، ص 72.

وبعد أن دار الزمن دورته ودب الخلاف بين قاسم وعارف، وانفصمت عرى الصداقة والوداد، وتحولت إلى عداوة وصراع انتهت بمقتل عبد الكريم قاسم، تولى حازم جواد حل أزمات عارف العائلية فقد كانت تربطه بالرئيس عبد السلام عارف علاقة وطيدة يصفها أمين هويدي بأنها «ترجع إلى صداقة قديمة، علاوة على تدخل حازم دائماً لحل مشاكل الرئيس عارف العائلية، والتي كانت تنتهي لتبدأ من جديد»[1].

ويبدو أن خلافاته العائلية ظلت معروفة للقاصي والداني وبعد مرور 35 عاماً على وفاته التقت مجلة (سيدتي) مع وفاء عبد السلام عارف، التي أكدت بدورها سرعة غضب والدها قائلة: «ولذلك كانت تحدث مشاكل بينه وبين والدتي بسبب أشياء تخص عائلته ، وقد كان يكره أن يتدخل أحد في عمله سواء قبل الرئاسة وبعدها »[2] .

وتواصل وفاء حديثها عن والدها الرئيس بكل عفوية، وعندما تسأل عن المطرب المفضل لديه؟ تجيب قائلة: «كان والدي يرحمه الله يستمع بشغف لأغنيات أسمهان، ويصغي إليها صباحاً ومساءً، وكان يبكي لسماع صوتها، كما كان يحب أغنيات أم كلثوم لدرجة أنه أطلق اسمها على شقيقتي المتوفاة، أما صداقته لعبد الحليم حافظ فقد كانت وثيقة بدأت بزيارة عبد الحليم حافظ للعراق عام 1964، حيث استقبله والدي فيها وأحسن وفادته»[3] .

---

(1) أمين هويدي: كنت سفيراً في العراق، مصدر سابق، ص 160.

(2) مجلة سيدتي: تحت عنوان: أبناء المشاهير إعداد عبد الغني أمسوحلي، ص 50، ولكني لم أستطع الحصول على رقم العدد وتاريخه لأني نقلت النص من أوراق مصورة للموضوع لم يثبت فيها العدد والتاريخ .

(3) المصدر نفسه، ص 52 .

وتعمقت علاقة الصداقة بين الرئيس عبد السلام عارف و (الفنان) عبد الحليم حافظ إلى مستوى متطور حتى وصفتها ابنه الرئيس بالوثيقة، وقالت: «أراد عبد الحليم حافظ أن يزور العراق بعدما قابل والدي في القاهرة، لكن بعد وفاة والدي أحجم الفنان الراحل عن زيارة العراق»[1] .

إن الكلام المتقدم لوفاء ابنة الرئيس العراقي الأسبق عبد السلام عارف، المرأة المفتونة بحب أبيها، والمعجبة به أيما إعجاب، والفخورة به إلى الحد الذي تجعله مَثَلَها في الحياة، وأمر طبيعي أن يقع الأبناء في دائرة الإعجاب والإنشداد هذه، خصوصاً إذا كان الآباء من المشاهير، وعبد السلام عارف أشهر من نار على علم، فهو ثاني اثنين صنعا عهد العراق الجمهوري في صبيحة 14 تموز 1958، وأول رئيس جمهورية في العراق.

وإنّ سر قوة الكلام المذكور تكمن في كونه قد صدر من أقرب الناس إلى الرئيس عارف، ولم يكن صادراً من أعدائه الحقيقيين أو خصومه السياسيين، والأخذ به كحجة مُسلّم بها يعتبر من البديهيات التي لا تقبل الشك، والحجج التي تستعصي على الرد، وبكلمة أخرى إنّ سر الاحتجاج به يبرز بقوة لأنه يكشف أسراراً وتصرفات خاصة جداً، مارسها الرئيس ورافقت حياته في داخل منزله، ولولا وفاء عبد السلام عارف لا يمكن لهذه المعلومات الخطيرة أن ترى النور وتأخذ طريقها إلى النشر، بعد أن ظلت قرابة خمس وثلاثين سنة حبيسة الصدور.

وكذلك لولا مصدرها المقرب جداً من الرئيس لا يمكن الأخذ بها أو تصديقها. مع قطعنا أن هذا المصدر لم يتعمد الإساءة ولا يقصدها أساساً، ولكن العفوية والاسترسال ساعدت على كشف هذه الأسرار.

---

(1) المصدر نفسه، ص 52.

وربما لا يرى البعض أهمية وخطورة ما أذهب إليه، ولكني أعتقد جازماً بأن الذين أطلقوا على عبد السلام عارف صفات المسلم الملتزم[()]، والرجل المتدين[(1)] أو الرئيس المؤمن، وألصقوا به صفة التدين الفطري يعتقدون مثلي أن الاستماع إلى الغناء إلى حد البكاء بالكيفية التي سجلتها لنا ابنته يتعارض تماماً مع الصفات التي تعمدوا إلصاقها به.

كما أني لا أعتقد أنَّ مرجعاً إسلامياً أو عالماً دينياً، ومن مختلف المذاهب الإسلامية ومهما تكن درجة تسامحه، سوف يجد مبرراً شرعياً لمن يستمع بشغف إلى أغاني أسمهان، ويبكي لسماع صوتها، ويتكرر الأمر لديه صباحاً ومساءً، ولا يحكم على ذلك بالفعل الحرام.

والغريب أنَّ هذا (المسلم الملتزم) كان يبدد الفائض من وقته على الاستماع بشغف إلى أغاني (أسمهان). وتتعاظم المأساة إذا عرفنا أن الوقت الفائض لديه عزيز جداً، نظراً لخطورة المرحلة وجسامة المسؤوليات التي يضطلع بها رئيس الجمهورية، وبدلاً من استغلال هذا الوقت في التفكير الجاد بمستقبل البلاد ووضع الخطط الكفيلة لتقدمها في مجالات التصنيع والطب والعلوم المختلفة، فقد كان الحاج عبد السلام عارف مشغولاً بغناء أسمهان وأم كلثوم وترتيب زيارة عبد الحليم حافظ، وبدلاً من استضافة العلماء وذوي الكفاءة والمفكرين والفنيين من أجل نهضة البلد وتقدمه، فإن الرئيس المؤمن يستضيف (الفنان) عبد الحليم حافظ ويستقبله ويحسن وفادته، ولم تخبرنا وفاء عبد السلام عارف عن حجم النفقات المرصودة لتغطية هذه الزيارة، وهل هي من أموال الدولة أو من المال الخاص؟!.

---

(1) عادل رؤوف: العمل الإسلامي في العراق بين المرجعية والحزبية، مصدر سابق، ص 49.

(2) عادل رؤوف: عراق بلا قيادة، ص 197.

ويُسجل التاريخ وشهوده حالات أُخرى غير ما ذكر. يقول السيد عبد الكريم فرحان: «وما زلت أذكر بمرارة وأسى آخر اجتماع حضرته في القاهرة قبل استقالتي من وزارة الثقافة والإرشاد، كان اجتماعاً حاسماً ومؤلماً نبه الحالمين، وأكد للرئيس جمال عبد الناصر صعوبة تحقيق الوحدة بين القطرين، فقبلَ الأمر الواقع واكتفى بالإبقاء على علاقات حسنة مع العراق في هذه المرحلة، لقد طلبت الكلام في الاجتماع بعد الاستئذان، وقلت ما خلاصته أن الثورة عمل جبار وحاسم وإن مرحلة البناء التي تعقب الهدم واجتثاث الفساد تستدعي تعاون الثوار وتضحيتهم إذا دعي الأمر.. لقد شعر الرئيس عبد السلام عارف أنه المقصود بكلمتي هذه، فوقف فجأة وأمسك الكرسي بكلتا يديه وتطلع إلى الرئيس جمال عبد الناصر قائلاً: سيادة الرئيس.. لقد (فلّتُها مرتين) ولن تفلت مني هذه المرة.. سأعض عليها بأسناني وأمسكها بيدي، ثم جلس وكان بادي الانفعال.. تغيّر جو الاجتماع وجرت مناقشات فاترة ثم انتهت الجلسة. وتقرر أن نذهب إلى مطعم في منطقة الهرم لتناول طعام العشاء.. واقترح معظم أعضاء الوفد العراقي ركوبي مع الرئيس عبد السلام عارف بسيارة واحدة، فاستجبت للاقتراح وما أن بدأت السيارة في مسيرها حتى بدأ الرئيس الحديث مؤكداً أخوتنا وصداقتنا.. ثم قال بإمكانك تنبيه السكرتير الرائد عبد الله مجيد إن أخطأ أو قصر.. قلت أنا لا أشك في وفائه وإخلاصه لك، لكنه يتصرف بخشونة مع الوزراء، ألا يرى كيف يتصرف السيد عبد المجيد فريد سكرتير الرئيس جمال عبد الناصر...!؟ لقد قال مرة للأخ صبحي عبد الحميد أن وزير الثقافة والإرشاد يعاملني بخشونة ألست أنا من الضباط الأحرار....!؟ وطال الحديث واستمر حتى بلغنا المطعم، وكان غاصاً

بالناس ولم ينتبه لدخولنا أحد، وتبين أنه حجز لإقـامة حـفلة توديعية فيه لرئيس الجامعة الأمريكية بمناسبة مغادرته لمصر، ويشاركنا في الحـفلة دون أن ندري، وما أن عرف المحتفلون بالوفد العراقي حتى رحبوا بنا وبالغوا في تكريمنا ثم قُدِّم لنا الطعام، وكان الرئيس عبد السلام بادي السرور فأكل بشهية لأول مرة جلبـت الانتباه، ثم رقصت إحـدى الفنانات المشـهورات وامتدت الحـفلة إلى سـاعة متأخرة»[1]. هذا الموقف الثاني الذي يتناقض تماماً مع الصفات التي يطلقها عليه مريدوه، ولا ينسجم أبداً مع صفات المسلم الملتزم والمتدين الفطري .

---

(1) عبد الكريم فرحان: حصاد ثورة (مذكرات)، مصدر سابق، ص 152.

المشروع الطائفي ... بدايات التأسيس

خلال سنتين ونصف تقريباً قضاها عبد السلام عارف على كرسي الحكم هي كل فترة حكمه منفرداً، ورغم قصرها إلا أن طائفية الحكم فيها قد كشرت عن أنيابها، وبرزت بشكل جنوني أكثر من أي وقت مضى.

إنَّ فترة حكمه القصيرة لم تكن كافية لظهور مشروعه الطائفي، ولو أن خطوات تأسيسية لهذا المشروع كانت في طريقها إلى الظهور، ولكن الموت عاجله قبل أن يظهر المشروع بشكله الكامل للعيان. وقد اتخذ المدافعون عنه والذابون عن صدق طويته من ذلك حجة لأنه لم يخلف بعده مشروعاً طائفياً، ويعتقدون أن هذا الضجيج المفتعل تجاهه ما هو إلا كلمات عادية سمعها منه أعداؤه، الذين ما برحوا يحصون عليه أنفاسه ويسجلون ضده كل كلمة يتفوه بها، ويجدّون في البحث عن إشارة إلى الطائفية من قريب أو بعيد، دون أن يكلف هؤلاء المدافعون أنفسهم عناء البحث ليروا أن الكلمات التي طفحت على لسانه كانت كثيرة وفي مناسبات عديدة إلى الحد الذي يمكن اعتمادها كدليل على طائفيته، وإنها بلا شك لم تصدر عفو الخاطر، أو أن بيئته السنية وتربيته المتزمتة مذهبياً كانت وراء ظهورها بهذا الشكل المكثف، هذا هو تعليل صدور مثل هذه الكلمات من وجهة نظر المدافعين عنه، رغم أنها لم تظهر ولا مرة على لسان أخيه الأكبر عبد الرحمن عارف الذي خضع لذات البيئة والظروف المتطابقة إلى حدٍ

ما، من البيت والمحـلة والمدرسـة وأجواء العسـكر. حـتى أن خصوم الأخير وأعداءه لم يسجلوا عليه ملاحظة الطائفية والتعصب المذهبي «لقد بـدأت حـدة الطائفية تخف بين أوساط الناس بـعد مجيء أخيه للحـكم، الذي لم يظهر التمييز الطائفي في سلوكه وتصرفه العلني»[1] .

إنّ الذابين عن عبد السـلام عارف قـللوا من أهمية الكلمات الطائفية التي صدرت عنه، ولكنها حتى لو أخذت على أنها فلتات لسان عابرة وغير مقـصودة كما يدعي البعض، فإن الأمر المخبوء في اللاشعور يظهر على فلتات اللسان كما يؤكد ذلك علم النفس الحديث. «في بعض المواقف تكون قـوة اللاشـعور معادلة لقوة الشعور، فيتعامل الشخص مع الآخرين، بحيث تكون قدرته على الانضبـاط الكلامي ضعيفة نسبـيا، وعندئذٍ فإنه يكون في وضع لا يسـمح له بالتحـكم فيما يقول»[2] . وفي كلام أمير المؤمنين الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام المنسجم دوماً مع الحقيقة العلمية، تأكيداً هو الآخر على ما نذهب إليه في قوله عليه السلام: «ما أضمر أحدٌ شيئاً إلا ظهر في فلتات لسانه وصفحـات وجهه»[3]. وله أيضاً عليه السلام: «المرء مخبوء تحت لسانه»[4] .

خططت سلطة عبد السلام عارف لأعمال ومشـاريع، واتخذت قـرارات وسنت قوانين، يمكن أن نعدها بدايات تأسيسية لمشـروعه الطائفي الذي لم يصل إلى مراحله النهائية، فنواياه المبيتة في إبعاد طلبـة الكلية العسـكرية من العرب الشيعة، والعمل على حرمانهم من الدراسـات الأكاديمية، التي من شـأنها إعداد

---

(1) العقيد الركن أحمد الزيدي: البناء المعنوي للقوات المسلحة العراقية، ص 85.

(2) يوسف ميخائيل أسعد: ماذا تعرف عن اللاشعور، ص 36.

(3) د. صبحي الصالح: نهج البلاغة للإمام علي عليه السلام، باب الحكم، حكمة رقم 26، ص 472.

(4) المصدر نفسه: باب الحكم، حكمة رقم 148، ص 497.

الضابط وتأهيله إلى تبوء مواقع عسكرية هامة، لا يمكن أن نتجاوزها ونعتبرها غير مقصودة. وقد مرَّ بنا ما طرحه بشأن طلبة الكلية العسكرية الموفدين إلى الكلية الفنية في الإسكندرية في أحد اجتماعات مجلس قيادة الثورة ومحاولاته في إقصاء العرب الشيعة، ولكن مساعيه الطائفية أحبطت، وقبرت المحاولة في مهدها.

وإنَّ محاولات أخرى سيأتي إن شاء الله بحثها، لا تؤكد طائفية عبد السلام عارف فحسب، وإنما توضح سعيه الحثيث إلى تركيزها وتعميقها والتأسيس عليها، وكلما أمعنّا النظر في سيرته الذاتية، واطلعنا على سلوكه وتصرفاته وما صدر عنه في فترة حكمه، ازددنا يقيناً أن الرجل يرزح تحت وطأة الطائفية المقيتة، خصوصاً إذا عرفنا أنه لا يطيق «رؤية الشيعي حتى أنه قطع زيارته لشركة التأمين الوطنية يوماً (في عام 1965 أو 1966) لأنه وجد أن مدراءها ورؤساء أقسامها وشُعَبها إما من الشيعة أو المسيحيين، والذين تبوءوا هذه المناصب بكفاءتهم في هذه المهنة (التأمين) التي لا تحتمل وضع غير الكفوء فيها. مثل هذا الرجل لا يمكن أن ينتظر منه إصلاح، لأنه غارق بالطائفية إلى درجة لا يستطيع فيها أن يرى سبيلاً آخر؛ هذا علاوة على جهله المركب»[1].

إن رئيساً بهذا المستوى من الحقد، بحيث يحتقر أكثرية شعبه ولا يطيق رؤيتهم، لا يمكن أن نرجو منه خيراً لهؤلاء الأكثرية، ومن غير الممكن أيضاً أن نرى قرارات وقوانين ذات منحى طائفي تصدر في عهده، ونعتبرها حالة طبيعية وتمرر علينا على أنها جرت من دون قصد.

---

(1) د. سعيد السامرائي: الطائفية في العراق.. الواقع والحل، ص 46.

قرارات ومواقف طائفية

«أصدرت الحكومة العراقية في زمن عبد السلام عارف المعروف بطائفيته الشديدة ضد الشيعة، قانوناً حول ضريبة التركات والمواريث يحدد المبلغ المعفي من هذه الضريبة بخمسة آلاف دينار إذا ما تبرع المورّث أو وهب المال للمعاهد الدينية أو الخيرية أو العلمية، في حين إذا ما تبرع به أو وهبه للجهات الرسمية أو شبه الرسمية فإن الإعفاء يشمل جميع المبلغ ما بلغ، وواضح أن القانون يحاصر المتبرعين الشيعة في حين يشجع المتبرعين السنّة لأن الشيعة سيتبرعون لمعاهدهم وأوقافهم وهي أهلية، في حين سيتبرع السنّة إلى معاهد أو أوقاف حكومية، أو رسمية كما ورد في القانون، أو مديرية الأوقاف العامة وهي الجهة (شبه الرسمية) في القانون، وكلاهما ليس فيهما للشيعة نصيب»[1] .

وبعد أن أُقصي الشيعة من المواقع المهمة في الدولة العراقية منذ نشأتها نتيجة للتمييز الطائفي، توجهوا إلى التجارة وأبدعوا فيها، حتى راجت مقولة (الحكم للسنة والتجارة للشيعة). ولكن الحكام الطائفيين لم يتركوا هذا الباب مفتوحاً لهم دون أن يحاصروه بشتى الوسائل ومختلف الإجراءات، التي من ش أنها تقليص النفوذ الشيعي في السوق التجاري.

---

(1) المصدر نفسه، ص 68.

«حضر رئيس الوزراء العراقي الأسبق طاهر يحيى في مكتب أحد التجار السنة المطل على ساحة تقع خلف جامع (مرجان) في إحدى ليالي الأيام العشرة الأولى من محرم، حيث كان التجار يقيمون مجلس عزاء الإمام الحسين ، والذي يبدو أنه قد دعاه ليستمع إلى انتقادات الحكومة التي كانت من ضمن خطبة الشيخ أحمد الوائلي الخطيب الأشهر من خطباء المنبر الحسيني، ولما سمع طاهر يحيى الخطبة ترك المكتب بعد أن أقسم اليمين على أن يضرب سوق الشورجة ضربة قاضية، وقد حقق فعلاً ما أقسم اليمين على تحقيقه. وكان هذا واحداً من العوامل التي دفعته إلى الموافقة على إجراءات التأميم في 14 تموز 1964، واستيلاء الحكومة على معظم التجارة، لا سيما الخارجية، وتقليص إجازات الاستيراد التي كانت تمنح للقطاع الخاص، لا سيما التي كانت تمنح للتجار الشيعة»[1].

هذا هو طاهر يحيى التكريتي الذي تطوع للدفاع عنه الشيخ جواد الخالصي بإحالة القراء إلى كتاب (أشخاص كما عرفتهم) لأحمد الحبوبي الذي أنصفه كما يرى الشيخ. ولكننا نجد في ذات الموضوع وفي أول لقاء له مع المؤلف يتهم طاهر يحيى مرجعَ المسلمين السيد محسن الحكيم بتهم رخيصة، ويؤكد أن مجالسه وراء اتهام الدولة بأنها تعيق أو تعرقل أية قضية أو معاملة تخص أي شخص اسمه (عبد الزهرة أو عبد الحسين). وعندما يحاصره السيد أحمد الحبوبي في سؤاله عن المصادر التي استقى منها معلوماته، لم يقدم دليلاً واحداً أو حجة وافية»[2].

---

(1) المصدر نفسه، ص 282، انظر أيضاً: عبد الكريم الأزري: مشكلة الحكم في العراق، ص 276.

(2) أحمد الحبوبي: أشخاص كما عرفتهم، ص 144.

ومع كل ما تقدم نرى أن سماحة الشـيخ جواد الخالصي يؤكد على قـراءة رأي السيد أحمد الحبوبي في طاهر يحيى الذي اتهم بدوره بـالطائفية وبالسرقـة لأموال الدولة حتى شاع أنه حرامي بغداد، ويبذل الشيخ جهده لتبرئة طاهر يحيى بإبـعاد تهمة الطائفية وسرقــة أموال الدولة، ويضعها على أكتاف السـفارة الشاهنشاهية ببغداد وبتوجيه من السفارة البريطانية[1].

لماذا يصر الشيخ جواد الخالصي على قراءة رأي أحمد الحبوبي في طاهر يحيى بإمعان؟ وهل أن الفترة القصيرة التي قضاها السـيد الحبوبـي في الوزارة على مرحلتين كانت كافية لاكتشاف فساد النظام العارفي بشكل كامل؟ وقـد ذكر بصراحة أنَّ تلاعب الرئيس عارف بأموال الدولة كانت من الأسباب التي عجلت في استقالته من وزارة الشؤون البلدية والقروية بعد مضي 44 يوماً على استيزاره بتاريخ 11 /7 /1965، وقد نقل السيد الحبوبي أحداثاً كثيرة وهامة وفاتته أخرى مهمة سجلها غيره.

(1) راجع : عادل رؤوف، عراق بلا قيادة، ص (202-203).

أزلام عارف ... والتراشق بالفضائح

يقول إبراهيم عبد الرحمن الداود: «لعبد الرزاق النايف صلة قربى مع عارف يقصد به عبد الرحمن – جاءني النايف ذات يوم وقال لي إن الرئيس غير نظيف، فقد تقاضى أموالاً ووضعها في مصرف في بيروت، ولكن الصدفة شاءت أن يفلس المصرف. لا أذكر تحديداً ماذا كان اسم البنك. المهم أن أموال عارف ضاعت.

كنت أحياناً أتناول الغداء على مائدته ونتحدث في المواضيع المطروحة. ذات يوم قلت له إن العالم تحكي، والضباط يقولون هل نسهر نحن ونضحي لنحمي سرقات طاهر يحيى الذي كان رئيساً للوزراء، أذكر هنا أن عبد السلام عارف استدعى ذات يوم يحيى وقال له: طاهر يحيى، أنت يسمونك حرامي بغداد، اقرأ هذه التقارير في حقك، طاهر يحيى تولى رئاسة الوزراء في عهد العارفين» [1].

قد نقطع إنّ هذه التقارير التي قدمها الرئيس عبد السلام عارف إلى رئيس حكومته طاهر يحيى كانت قد رفعت إليه من أجهزته الأمنية القريبة من مصدر القرار أو من مصادر حريصة على النظام العارفي، ومن السذاجة أن نعتقد أنها

---

(1) جريدة الحياة : العدد 14686، الاثنين 9 حزيران (يونيو) 2003م الموافق 9 ربيع الثاني 1424هـ.

طبخت في السفارة الشاهنشاهية ببغداد وبتوجيه من السفارة البــريطانية، ووصلت إلى السذج والجاهلين عبــر العمائم المتعاونة مع هذين الأخطبــوطين، ودخلت عن هذا الطريق إلى القصر الجمهوري.

إن هذه التقارير قد أخذت طريقها إلى عقل عبــد الســلام عارف، وربــما زعزعت ثقته خصوصاً إذا أدركنا أنّ «مركز (طاهر يحيى) قد تضعضع بــعض الشيء عند عبد السلام عارف، الذي ارتأى استبداله بــرئيس وزراء آخر، فكان اختياره لعارف عبد الرزاق أن يحل محل طاهر يحيى»[1] .

ويتابع إبراهيم الداود حديثه بالقول: «أعود إلى عبد الرحمن عارف، قــلت له أن شــخصاً رفيعاً أخبــرني أن شــركة (ايراب) الفرنســية جاءت لأخذ تعهد بالحصول على الكبريت، وقدمت 5 ملايين دينار عمولات ثم زادتها مليوناً بــناء على طلب طاهر يحيى. فرد ببرودة: شكو بيها. خلي 23 عراقــي يســتفيدوا، لم أعرف من أين جاء الرقم ومن هم الأشخاص . سألته لماذا ليسوا أكثر بواحــد أو أقل بواحد. وقلت حين تقدم الشــركة عمولات بقــيمة ســتة ملايين دينار، فإنها ستسرق على الأقل 60 مليوناً من أموال الشعب»[2] .

هذه شهادة صريحة على تورط طاهر يحــيى بــأخذ عمولات من شــركة (إيراب الفرنسية)، بمرأى ومســمع وتأييد من رئيس الجمهورية الضعيف عبــد الرحمن عارف، الذي أخذ يبرر هذا العمل الخياني ويتستر عليه، وقد أدلى بــهذه الشهادة إبراهيم عبد الرحمن الداود قائد قوات الحــرس الجمهوري طيلة الحــكم العارفي، والمقرب جداً من الرئيسين عبد السلام عارف وأخيه عبد الرحمن.

---

(1) أحمد الحبوبي: أشخاص كما عرفتهم، ص (147-148).

(2) صحــيفة الحــياة: العدد 14686، الاثنين 9 حــزيران (يوليو) 2003م، الموافق 9 ربــيع الثاني 1424هــ.

إن الدفاع بلا تروٍ عن نظام غارق في الفساد المالي والإداري، وتلميع صورته وتسويقه إلى الناس على اعتبار أنه أفضل العهود التي تعاقبت على العراق الجمهوري، يحتاج إلى دراسة علمية شاملة ومستوعبة لكل الفترة، ولا يكفي الاعتماد فيها على مصدر واحد أو شاهد عيان واحد من الذين شاركوا فيها، وعلى هذا الأساس صارت نتائج البحث هذه مرتبكة وغير دقيقة، وأصبحت تبرئة طاهر يحيى رئيس وزراء العراق الأسبق من التجاوزات المالية، فيها من الاستعجال والاندفاع العاطفي، أكثر مما فيها من التحري لمواطن الصدق والكشف عن الحقيقة، وظلت عرضة للاهتزاز من مفاجآت لاحقة، حتى خرج إبراهيم عبد الرحمن الداود من صمته وفضح أسراراً خطيرة على صفحات جريدة الحياة، وهو يتذكر خفايا تلك المرحلة، ويضع من جديد طاهر يحيى وعبد الرحمن عارف رئيس الجمهورية الأسبق في دائرة الاتهام مرة أخرى، وينسف الدفاع الهش ويقتلعه من جذوره، ويؤكد وهو المطلع على تورط طاهر يحيى بأخذ عمولات من شركة إيراب الفرنسية وبمباركة من رئيس الجمهورية آنذاك.

وبعد أن شهد شاهد من أهلها، انكشفت سوءة النظام العارفي وظهرت تجاوزاته المالية على حقيقتها، وسقطت الرواية التي تقول بأنها إشاعات، كان يرددها السذج والجاهلون، بعد أن تصلهم عبر العمائم المتعاونة مع السفارات الأجنبية.

كان النظام العارفي غاية في السوء والرداءة، حتى ظهر الخلل في كل قطاعات الدولة، ولم يكن مقتصراً على الإدارة والمال والاقتصاد واختلاسات رموز النظام، وإنما برز واضحاً في الاختراقات الإسرائيلية لأمن الدولة وتستر كبار المسؤولين عليها، كما يتجلى واضحاً في القصة التالية :

قصة الجاسوس ناجي العاني

هذه القصة المثيرة جداً يرويها إبراهيم عبد الرحمن الداود أحد أبرز رموز النظام العارفي قائلاً:

«إنها قصة مهمة، كنت في مكتبي في قيادة الحرس الجمهوري، فقـال لي العسـكري المسـؤول عن الاستقبـال، إنَّ مدنياً في الخارج ويلح على رؤيتك شخصياً، دخل الرجل وقال: السلام عليكم أنا اسـمي ناجي العاني، أنا طيار مدني على طائرة ترايدنت في الخطوط الجوية العراقـية، أطيرُ إلى لندن وأمكث هناك يوم أو اثنين ثم أعود. الخطوط العراقية اختارت لنا في لندن فندقـاً يملكه يهودي عراقي قرب سفارة إسرائيل وبين المبنيين نفق سـري. ذهبـت إلى الأمن العام لأحكي لهم روايتي فشتموني وأهانوني وقالوا: (الآن جئت بعد 1967، اذهب من هنا).

وتكرر الأمر لدى طاهر يحيى. ذهبت إلى الاستخبارات فنصحني رئيسها شفيق الدراجي ومعاونه عبد الرزاق النايف أن آتي إليك.

قال: إنه شاب غير متزوج، وخلال وجودي في لندن كنت أشرب وأقامر، لاحظني نزلاء في الفندق أنني أخسر كثيراً، حاولت الاستدانة فلم يقبلوا وتراكمت الديون. ذات يوم جاء أحدهم وفاتحني وقال: تريد أن تتونس نأخذ لك شقة وقـامر على كيفك لكن تتعاون معنا. تزودنا معلومات عن العراق والمعسـكرات، عن

القوات التي تتقدم على طريق الرطبة في اتجاه فلسطين. تصوّر المعسكرات كالرشيد والوشاش وتنقل إلينا أسماء الضباط المؤثرين، في المقابل تعيش معززاً مكرماً ومرتاحاً بلا هموم مالية، وقبل ذلك نريد أن تتقل لنا شحنات ذهب في حقيبتك من لندن إلى زوريخ. تعاون الرجل معهم، نقل شحنات ذهب والتقط صوراً لمواقع في العراق.

قال الرجل أنه حين حصلت حرب 1967، استيقظت مشاعره وندم على التعاون مع الموساد. وأضاف: كان مسؤول الموساد في الشرق الأوسط سودانياً لقبه محجوب. أخذونا في الطائرة ونزلنا في اللد وجاء موشيه دايان وكذلك غولدا مائير التي قالت: (نحن انتصرنا بفضل المعلومات التي تلقيناها منكم مبكراً. أي شخص منكم يريد اليوم أن يعيش عيشة هادئة في أميركا اللاتينية نحن على استعداد أن نوفر له بيتاً وسيارة. لقد أديتم واجبكم). قال الطيار إنَّ انتصار إسرائيل في الحرب أصابه بجرح في ضميره. ذهبت إلى الأمن العام ورئيس الوزراء طاهر يحيى وفصلوني من العمل، وربما لم يأخذوني على محمل الجد.

استدعيت ضابط استخبارات وضباط آخرين وطلبت منهم أن يستمعوا إلى قصته من الألف إلى الياء وأن يزودوني في النهاية بخلاصة لأقواله. في ساعة متأخرة من الليل قرأت الخلاصة. ذهبت صباحاً إلى عبد الرحمن عارف فبدا أنه على علم بها وقال: (يلعن أبوه لابو شرفه). قلت له: (القضية خطيرة) هناك شبكة تجسس إسرائيلية في عدد من الدول العربية. يجب أن نبلغ مصر وغيرها. لديهم شبكة في العراق، إذ لديه تعليمات أن يلجأ إلى أشخاص، باح بأسمائهم، في حال تضايق. سألني عارف ماذا أريد، فقلت له: (أن تتصل بوزير الدفاع شاكر محمود شكري وتبلغه أنني سأذهب إليه لطلب تشكيل مجلس تحقيق من الحرس

الجمهوري). ذهبت ووقع وزير الدفاع الكتاب. شكلت لجنة تحقيق، سألني العاني ماذا يفعل، فقلت له سنعيد رواتبك وسنعيدك إلى الخطوط الجوية ونحميك، لكن عليك تنفيذ التعليمات. أعطيناه مسدساً والرواتب التي كانت أوقفت. قال: (هل تريدون أن أجلب لكم محجوب مسؤول الموساد في الشرق الأوسط) قلت : نعم. أقترح أن نعطيه اسم تاجر في بغداد لكنه قادر على معرفة رصيده في البنك. اتفقنا سراً مع مدير مصرف الرافدين، ووضعنا أكثر من مليون دينار في حساب ضابط استخبارات سابق يعمل تاجر جملة، وجّه العاني دعوة باسم التاجر لمحجوب، جاء محجوب واستقبل وأقام في فندق بغداد، وكانت الرقابة عليه من بعيد. يبدو أنه شعر فقال أريد أن أذهب إلى بيروت وأعود. وافقنا وقبل صعوده إلى الطائرة أمسكناه ووضعناه في السجن رقم واحد العسكري. نام ليلة هناك وفي الصباح عثر عليه ميتاً. أرسلناه إلى المستشفى العسكري فتبين أنه انتحر بقطرات من السم كانت في كيس صغير وضعه تحت سنٍّه. وهكذا بدأنا نعتقل الشبكة في بغداد، ووصل عدد المعتقلين إلى 350 غالبيتهم من اليهود، حصلت ضجة، كان ذلك قبل نحو شهر من 17 تموز»[1] .

---

(1) صحيفة الحياة، العدد 14689 الخميس 12 حزيران (يونيو) 2003 الموافق 12 ربيع الثاني 1424 هـ.

الدكتور عبد الرحمن البزاز

أما آخر رئيس وزراء في العهد العارفي الأول فهو الدكتور عبد الرحمن البزاز الذي اختاره عبد السلام عارف، وظل في موقعه بعد مقتل الأخير.

«كان عبد الرحمن البزاز رئيس الوزراء العراقي في منتصف الستينيات رجلاً مدنياً غير عسكري، فهو أستاذ قانون، مما حدا ببعض الذين لم يعرفوا حقيقة الدولة العراقية وثوابتها أن يؤملوا فيه الخير، وأنه سيعيد النظام البرلماني إلى العراق، وكما وعد هو نفسه من خلال وسائل الإعلام. ويقول الأزري: (كنت أسمع دائماً من أصدقائه وخلّانه من الشيعة العرب، مديحاً وإطراءاً له على سلامة طويته، وعلى الروح القومية التي كان يتحلى بها، وقد نقل لي أحد أصدقائه المقربين منه أنه كان دائماً يلهج بعبارة الشيعة العرب، إشارة إلى الرابطة القومية التي تربطهم بالسنّة العرب). وقال: (وعندما كلف بتأليف الوزارة في العام (1965) أشرك فيها أحد عشر وزيراً من الشيعة.. الأمر الذي يبدو منه أن الرجل كان بعيداً عن الرواسب الموروثة منها والنعرات الطائفية).

ولكن الأزري فوجئ عندما قرأ نصاً للبزاز هذا في اجتماعات الوحدة بين مصر وسورية والعراق والتي جرت في القاهرة، والنص هو : (الشعوبية لا تعني بحال من الأحوال عرقياً... الشعوبية كما تعلمون تعني الذين بحجة المساواة يجيئون حتى من أصول عربية. شعوبية لأنها تحتقر الأمة والتراث العربي،

فليست المسألة عنصرية والتعبير وارد وله قيمة. وللآن في العراق كنا نقاسي من الشعوبية أكثر مما قاسينا من الشيوعيين»[1].

«ويتساءل الأزري فيما إذا كان البزاز يتهم عرب العراق الشيعة بالشعوبية، لأنهم هم الذين يطالبون بالمساواة التي وصفهم أنهم يتصرفون بحجتها.

وفيما إذا كان البزاز معارضاً للمساواة وبالتالي للديمقراطية التي هي أول خطوة في تحقيق المساواة كما يفهمها البزاز. ويتساءل عن المقاساة التي ذكرها البزاز والتي كانت أكثر من مقاساته من الشيوعيين»[2] .

وبعد مقتل عبد السلام عارف بحادث الطائرة المعروف في 13 /4 /1966، جرت منافسة شديدة على كرسيه الفارغ بين عبد الرحمن البزاز رئيس الوزراء، وعبد العزيز العقيلي وزير الدفاع، وعبد الرحمن عارف رئيس أركان الجيش، وكانت الغلبة للأخير بعد أن فرضه العسكر والعميد سعيد صليبي قائد قوات بغداد فرضاً، وخرج البزاز والعقيلي من هذه المنافسة بخفي حنين.

يقول الشهيد السيد مهدي الحكيم : «جاء العسكر بعبد الرحمن عارف، مع أنه نحن في وقتها قلنا لعبد الرحمن البزاز بأمر السيد (المرجع الحكيم) إن هذه فرصة. وعبد السلام مات، وليكن هناك حكم مدني ويتشكل الآن مجلس قيادة من

---

(1) عبد الكريم الأزري: مشكلة الحكم في العراق ص 108 عن: د. سعيد السامرائي: الطائفية في العراق الواقع والحل، ص 281.

(2) المصدر نفسه، ص 258 ، عن: د. سعيد السامرائي: الطائفية في العراق الواقع والحل ص282.

ثلاثة أشخاص، ونحن مستعدون أن نوافق على أن تكون واحداً منهم ونؤيدك، ولكنه لم يقبل وتردد»[1].

وعندما يُسأل عن السبب. يجيب الشهيد السيد مهدي الحكيم ﵀ قائلاً: «لا أدري أحقاد أو غباء، وأعتقد أنه غبي، تمام أنه خريج حقوق وكذا، ولكن هؤلاء الحقد الطائفي أحياناً يعميهم حتى عن مصالحهم. على كل حال، جاء سعيد صليبي وفرضوا عبد الرحمن عارف»[2].

ويضيف الشهيد السيد مهدي الحكيم ﵀ قائلاً: «نعم كان يوجد في الواقع اتجاه عمل سياسي دؤوب، وهذا قد يكون شيء يعني نستطيع أن نقول أنه خفي على كثير من الناس، كان عملاً سياسياً دؤوباً مع صلات مع جماعات سواء كانت سنية أو شيعية أو عربية أو كردية، كان همنا ذلك الوقت أن يأتي حكم مدني نتخلص به من الحكم العسكري، وهذه خطوة كنا نعتقدها ضرورية، وإن الحكم المدني يعطي شيء من الحريات للناس، فكنا نعتبر أن هذا الشيء أولاً»[3].

هذه الفقرات الثلاثة للشهيد السيد مهدي الحكيم تكشف بجلاء عن معركة سياسية حامية كان يخوضها، وعمل سياسي دؤوب كان ينسق فيه مع جماعات سنية وشيعية وعربية وكردية من أجل الوصول إلى الحكم المدني والعمل على إرساء دعائمه والتخلص من الحكم العسكري المستبد، ويحاول جاهداً إقناع الدكتور عبد الرحمن البزاز رئيس الوزراء على الموافقة على تشكيل مجلس قيادة

---

(1) مذكرات الشهيد السيد مهدي الحكيم المفرغة من الكاسيت على شكل ملازم ص 32، وليست المطبوعة ككتاب.

(2) المصدر نفسه، ص 32.

(3) المصدر نفسه، ص 32.

مدني يكون البزاز أحد أعضائه لملء الفراغ السياسي، بعد مقتل الرئيس عبد السلام عارف بحادث طائرة لم تكشف أسبابه بعد, ولكن البزاز تردد ورفض، رغم حاجته إلى الدعم والإسناد أمام تكتل وسلطان العسكر، خصوصاً إذا عرفنا أن التأكيد على تأييده كان بأمر من الإمام السيد محسن الحكيم ﴿﴾ المرجع الأعلى للمسلمين آنذاك، ولكن البزاز يرفض العرض ويفوت الفرصة ويمهد الطريق برفضه هذا لمجيء الحكم العسكري المتمثل بـ (عبد الرحمن عارف)، الرجل الضعيف الذي لم يكن مؤهلاً لحماية موقعه بعد أن اعتمد على نفر من أبناء منطقته سرعان ما خذلوه. وإنّ تخلي البزاز عن رئاسة الجمهورية لعبد الرحمن عارف يعدّ بحد ذاته تمهيداً لانقلاب 17 تموز 1968، لأنه لم يضع الرجل المناسب في مكانه المناسب.

وحسب رواية إبراهيم عبد الرحمن الداود أن البزاز هو الذي تنازل لعبد الرحمن عارف بعد فوزه بالتصويت الذي جرى على الرئاسة بين (البزاز والعقيلي وعارف) واحتفظ الأخير بالمرتبة الثانية في تسلسل الأصوات أما العقيلي فلم يحصل إلا على صوته فقط.

يقول الداود: في «الحقيقة أن الضباط كانوا مع عارف في حين أيد الوزراء البزاز، حين وصل البزاز قلت له: أنت أستاذي وأحبك وأحترمك. أنا أتطلع إلى المسألة بمنظار خاص لدى الجيش حساسية ضدك. أنت لك علاقة مع المرحوم عبد السلام وتعرف أن عبد الرحمن شخص طيب. لذلك أقترح أن تتنازل عن الرئاسة على أن تكون رئيساً للوزراء مع عبد الرحمن. ورافقته إلى أن دخل القاعة. وأجريت دورة انتخابية ففاز عبد الرحمن البزاز. عندها وقف البزاز وقال

أنا أتنازل لعبد الرحمن عارف وهو خير خلف لخير سلف، وهكذا بات عبد الرحمن عارف رئيساً للجمهورية والبزاز رئيساً للحكومة »[1].

إن نتائج هذه الرواية الخطيرة قد كلفت العراق كثيراً، وقد اقترف الداود هو الآخر خطأً كبيراً وهو يضع عبد الرحمن عارف في غير موقعه، ولكنها الحسابات القبائلية والطائفية، وبدلاً من تصحيح الخطأ وإعادة الحق إلى نصابه وقع الداود في خطأ آخر جرَّ على العراق الكوارث والويلات بعد أن وضع البكر وعصابته في سدة الحكم في 17 تموز 1968.

وقد سبق لعبد الرحمن البزاز أن رفض مذكرة الشيخ محمد رضا الشبيبي التي كانت تطالب بالمساواة بين أبناء الوطن الواحد، ورفع الحيف والتعسف الذي تنوء به الأكثرية جراء الحكم العارفي المرفوض، ولكن البزاز كان يرى أن الشعوبية تتجسد في المطالبة بالمساواة، وأنه كان يقاسي من الشعوبية أكثر مما كان يقاسيه من الشيوعية .

وبشهادة الكثيرين ممن عملوا مع السيد مهدي الحكيم عرباً وأكراداً وسنّة، يؤكدون أنه كان بعيد النظر، وقد سبق كثير من السياسيين في معالجته للأمور واستشراف المستقبل، وهذا ما رسخته مذكراته التي كتبها منذ ما يقارب عقدين من الزمان، ودوّن فيها إنجازاته الإسلامية الكبيرة ومشاريعه السياسية الفريدة.

ومما يؤسف له أن يأتي من يقول: «»وذهب عارف إلى أكثر من ذلك عندما اقترح تشكيل حكومة إسلامية، في حين أن المؤسسة الدينية تنشط مقابل ذلك في تبني شعارات (ماكو ولي إلا علي ونريد قائد جعفري) بقيادة وتوجيه كل من

(1) صحيفة الحياة، مصدر سابق، من مذكرات ابراهيم عبد الرحمن الراود.

مرتضى العسكري ومهدي الحكيم، اللذين يديران مرجعية آية الله الحكيم، وتمضي الأيام لينكشف أن هذه الشعارات وتهمة طائفية الحكم العارفي إنما كانت تعدّ وتطبخ في السفارتين الشاهنشاهية والبريطانية»[1] .

تأريخياً إنّ شعار (ماكو ولي إلا علي) قد ظهر في الواجهة السياسية أيام المقاومة الشعبية وانفعال العراقيين بأحداث ثورة 14 تموز 1958، وكانت المظاهرات تجوب شوارع المدن الشيعية وهي تهتف (ماكو ولي إلا علي. ماكو زعيم إلا كريم). ومن ذكريات الطفولة كنت ضمن تلاميذ مدرستنا نردد هذا الشعار بحماس على مسامع المعلم الشيوعي حميد الراوي، فكان يطاردنا ويضربنا بعصاه لأنه كان يتحسس من المقطع الأول من الشعار بحكم انحداره المذهبي. وبعد مقتل عبد الكريم قاسم الذي كانت أوساط العراقيين كافة تعتقد بأنه شيعي، وبردود فعل غير محسوبة أضيف للشعار مقطعاً آخر، فصارت صيغته الجديدة (ماكو ولي إلا عليّ ونريد قائد جعفري).

إنها لمفارقة عجيبة أن يتم تصديق أقوال عبد السلام عارف المعروف بالتزوير والخداع واللعب على الحبال، حسب تشخيص أصدقائه المقربين، ويُضرَب الستار على توجهاته الطائفية التي ثبتت بالدليل القاطع والوثائق الدامغة والشهادات الصادقة.

كان عبد الكريم قاسم بالنسبة إلى عبد السلام عارف بمقام السيد والقائد والأخ الكبير. وأنجز الاثنان معاً ثورة 14 تموز 1958، وفجّر عارف الخلاف مع صاحبه بعد مضي بضعة أيام على الحدث الذي هزّ المنطقة، ولم ينته الصراع بينهما إلا بمقتل عبد الكريم قاسم واختفاء أثره.

(1) عادل رؤوف: عراق بلا قيادة، مصدر سابق، ص 200 .

وتحالف عبد السلام عارف مع قــادة البــعث في العراق، وارتدى بــدلة الحرس القومي، وفتش السيارات المارة، وصرّح قائلاً: كلنا حرس قومي. ولكنه ما لبث أن انقلب على حلفاء الأمس وحمّلهم أوزار الفترة الشبــاطية التي شــارك فيها.

وادعى أنه من القوميين، واســتوزر بــعض قــادتهم، وأســس الاتحــاد الاشتراكي العربي لتجميع قواهم، وسرعان ما فرّقهم وشتت شملهم. وأوحى إلى الإسلاميين أنه منهم، فتحمس له البــعض الذي لم يســتفد من التجارب السابقــة، وصدّق أوهاماً لم يجرب حظه معها، وتذكرها بعد حــين وكرّس جهده في الدفاع عنها.

الخاتمة

من خلال أربعة فصول سبقت، كانت لنا جولة في حياة عبد السلام عارف السياسية الحافلة بالمشاكل والتنافس والصراعات، اكتشفنا فيها أموراً هامة وخطيرة كان السياسيون العراقيون مصدرنا الأساسي فيها، بعد أن خرجوا بنتائج وانطباعات لم تكن في صالحه، خصوصاً أولئك الذين واكبوا العمل معه، وفي جميع ما كتبه هؤلاء أو تذكروه استعرضوا المشاكل والأحداث والخصومات التي كان الرئيس عارف السبب المباشر في إثارتها، فقد اصطدم بعدد من أعضاء الهيئة العليا للضباط الأحرار مسبباً إرباكاً للعمل فيها.

وبعد النجاح السهل الذي حققه صبيحة 14 تموز 1958، امتلأ بالغرور وصار يتكبر على من حوله من الضباط والمسؤولين، ولم يكتم تعاليه على رفيقه ومعلمه عبد الكريم قاسم.

يقول عبد الغني الراوي في مذكراته: «في خريف 1963 سافرت إلى بريطانيا للعلاج من انزلاق غضروفي في العمود الفقري»[1].

ولم نفاجئ إذا قرأنا في هذه المذكرات قوله: «بعد عودتي إلى العراق جرى تنسيبي إلى وزارة الزراعة في حيلة قذرة من عبد السلام عارف، كان

---

(1) صحيفة الحياة: العدد 14717، الخميس 10 تموز (يوليو) 2003 الموافق 10 جمادى الأولى 1424 هـ.

يعرف موقفي وصلابتي وأنني لا أتردد في التحـرك ضد الخطأ. حـرك نخوتي معتبراً قبولي وزارة الزراعة واجباً علي. حـجته أن العراق بـلد زراعي أصلاً ولكنه بات يستورد كل المواد الغذائية، وقال إنّك ستحـتفظ بموقـعك في الجيش كقائد فرقة مدرعة. وقال لي أن وزارة الزراعة بحاجة إلى رجل شجاع وقـوي ونظيف، ولإقناعي بفرص النجاح قال: خذ كل صلاحياتي المتعلقـة بـوزارتك ومعها كل صلاحيات رئيس الوزراء طاهر يحيى.

قلت في نفسي ربما أستطيع أن أقدم شيئاً، تكشف لاحقاً أن عبـد السـلام كان يضمر غير ما يعلن، كان يريد إبعادي عن الجيش إلى الوزارة أولاً ثم إبعادي إلى خارج العراق كسفير ثانياً»[1] .

فيما تقدم من كلام صفات غريبة أخرى أضافها عبـد الغني الراوي بـعد صمت طويل إلى سلسـلة صفات الرئيس الشـائعة التي ذكرها غيره. فاعتماد الرئيس عارف على الحيل الموسومة بالقذرة في التوظيف والتعيين واسـتمالة الآخرين. لم نكن قد سمعنا فيها من قبل.

إنّ خروج عبـد الغني الراوي من صمته دلنا على مفاجآت هامة وخطيرة فيما يخص الرئيس عارف فإضافة إلى تأكيده على ما سبـق أن اطلعنا عليه من المكر والخداع والباطنية التي يجيدها، وصفَ الرئيس عارف بالاسـتدراج الذي يُظهر فيه إخلاصه وطيبـة نواياه للمقابـل ويعمل على إثارة النخوة والوطنية لديه، ولكنه في الوقت ذاته يخفي أمراً آخر، وقد كشف عبـد الغني الراوي هذا النمط من السلوك المخيف لديه بقوله: «عندما اسـتدرجني إلى قبـول منصب

---

(1) المصدر نفسه والعدد .

وزير الزراعة قال لمقربين منه: عثرتُ لعبد الغني الراوي على قبر سأدفنه فيه»[1] . ويبدو أن الرئيس عارف عندما تنتصر الحيلة لديه ويقع الضحية في الفخ يُصرح لمقربين منه معرباً عن سعادته بهذا الانتصار. فقوله: «عثرت لعبد الغني الراوي على قبر سأدفنه فيه» هذه الجملة سبق لعارف أن كررها في مناسبة يعود تاريخها إلى يوم 14 تموز 1958 وفي تعيين ناجي طالب وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية وهو زميل آخر له. «يقول الدكتور فاضل حسين: روى لي ناجي طالب أنه نُقِلَ إليه قول عبد السلام عنه: أنه هيأ له (أي لناجي) قبراً عميقاً، يقصد الوزارة لإبعاده عن الجيش»[2].

والغرابة بمكان نراها في تحمس بعض الأخوة في التطوع للدفاع عن (حفار القبور) هذا. ليظهروا التغيير والنضج السياسي الذي طرأ على حياته السياسية والعمل على إبرازه بشكل مكثف حتى يبدو للمتابع أن أوليات حياة الرئيس تختلف كلياً عما قبل نهايتها المأساوية. في الوقت الذي نرى فيه عكس ذلك، لأن هذا التغيير والنضج السياسي غير المنظور، حتى وإن سلّمنا جدلاً بوجوده يكاد يكون معدوماً أو يدب ببطئ في حياة عارف السياسية، ومع هذا التحول المُدّعى ظلت الأساليب الملتوية والألفاظ المعبرة عنها كما هي، وظل القبر الذي حفره لناجي طالب لإبعاده عن الجيش، هو نفسه الذي أعدّه بإتقان ليدفن فيه عبد الغني الراوي للأسباب ذاتها. وكان ذلك بعد مرور خمس سنوات على حفر القبر الأول. فأين هو التغيير والتطور في النضج السياسي يا ترى؟!

---

(1) المصدر نفسه والعدد .

(2) د. فاضل حسين: سقوط النظام الملكي في العراق، ص 82.

وفي مجال القتل والإبادة بادر عبد السلام عارف لعقـد مؤتمر إسـلامي سعى من خلاله لانتزاع فتوى من العلماء المسلمين المتعاطفين معه تجيز قـتال الأكراد باعتبارهم بغاة. وشنَّ حملة عسكرية كبيرة سميت بحملة الربيع، سقـط فيها العديد من القتلى والجرحى، ولعدم اكتراثه واسـتخفافه بـأرواح مواطنيه شاع عنه القول المشهور: «لا يهم أن يَقتلَ عبد الزهرة كاكه حمه أو بالعكس». وقد تصدى مرجع المسلمين الشيعة السيد محسن الحـكيم لهذه الفتنة ووقـف ضدها.

وكانت حملة الربيع التي بدأت في آذار 1965 من أشـد المعارك بطشـاً وتنكيلاً بالأكراد، احتل الجيش فيها عدداً من المدن الكردية. و «بعد احتلال (قلعة دزه) وصل عبد السلام محمد عارف إليها وألقى في جنوده واحـدة من خطبـه السوقية الرقيعة ومما قال مشـيراً إلى قـلعة دزه: هذه أرض عربـية واللي ما يرضى خلّيهْ يولّي»[1].

مع أنه يبقى الفرق شاسعاً بـين رجلي ثورة 14 تموز في العراق عبـد الكريم قاسم وعبد السلام عارف. فبعد مرور أكثر من أربعة عقـود على مقـتل قاسم، سعى أعداؤه فيها إلى طمس معالم شـخصيته، ولكن شعبـيته ظلت تنمو باطراد كبير، وانعكست على وسائل الإعلام بـعد سقـوط هبـل العراق(صدام حسين) بشكل يلفت الانتباه، وإنَّ مجالس تأبين وتكريم عقدت في مناطق مختلفة من العراق تعظيماً لذكراه. وإنَّ مسيرات حاشدة طافت شـوارع بـغداد حـاملة صوره التي عادت للانتشـار مرة أخرى في العراق من أقـصاه إلى أقـصاه. وبعكسه كان عبد السلام عارف الذي لم يتذكره أحد.

(1) مسعود البارزاني: البارزاني والحركة التحررية الكردية، الجزء الثالث، ص 165.

إنّ نفوذ شعبية عبد الكريم قاسم المذهل وامتدادها الكبير في كل الأوساط العراقية قد فرض نفسه بقوة على الشارع العراقي، حتى أن بعض الساحات الهامة مثل المرجعية الدينية والحوزة العلمية وهي ساحات مقفلة بوجه الحكام الآخرين قبله، لم تتحرج أدبياتها من مدحه والثناء عليه والدعوة للانضواء تحت قيادته. وعلى مدى سبعة أعداد من نشرية دورية من منشورات جماعة العلماء كانت تشيد بـ (عبد الكريم قاسم) إشادة رائعة وتسميه بـ (نصير الإسلام). وكل الأعداد السبعة كتبت بقلم المفكر الإسلامي الكبير محمد باقر الصدر، الذي واجه الماركسية في الوقت ذاته بثقة عالية جداً وإصرار وعناد عجيبين، وقد شهد له أنه لم ينازلها عربي أو مسلم عنيد كما نازلها محمد باقر الصدر. وحسب اطلاعي أنه لم تصدر عنه كلمة مديح واحدة بحق الحكام الذين تعاقبوا على سدة الحكم بعد 8 شباط 1963 حتى شهادته عام 1980.

وحول حجم هذا الثناء والمديح وسعته جرت مناقشات بين الإمام السيد محسن الحكيم ونجله الشهيد السيد مهدي الحكيم، الذي يعلل هذا الإجراء بتشبيهه بجواز سفر لمرور هذه المنشورات إلى غرفة الإذاعة حيث تذاع من قبل السيد هادي الحكيم مباشرة. أما تسميته بـ (نصير الإسلام) فإنها جاءت من أجل كسبه واستمالته إلى الإسلام ومقابل تسميته بـ (نصير السلام) التي أطلقها الشيوعيون عليه[1].

---

(1) مذكرات الشهيد السيد مهدي الحكيم المفرغة من الكاسيت على شكل ملازم، ص (2-3) وليست المطبوعة ككتاب. راجع أيضاً منشورات جماعة العلماء من العدد (1-7) في كتاب صلاح الخرسان: الإمام السيد محمد باقر الصدر في ذاكرة العراق.. أضواء على تحرك المرجعية الدينية والحوزة العلمية 1958 1980 وقد اطلعتُ عليها والكتاب مخطوط.

ويبقى المديح والثناء في منشورات جماعة العلماء لعبد الكريم قاسم يحتل مكاناً في غاية الأهمية إذا عرفنا أن المنشورات السبعة صدرت في أواخر عام 1958 وبداية عام 1959 والشهيدان السعيدان الصدر والحكيم لا يزالان في قمة التشكيل الهرمي لحزب الدعوة الإسلامية.

ويسجل الزعيم الكردي مسعود البارزاني رأيه في عبد الكريم قاسم قائلاً:

«أنا أعتقد بأنه أكثر الحكام نزاهة في العراق حتى يومنا هذا. أنه صاحب فضل على الشعب الكردي عموماً وعلى البارزانيين بشكل خاص. أخرج عمي من السجن وأتاح لوالدي ورفاقه العودة من الاتحاد السوفياتي. لقد ارتكب أخطاء لكنني أعتقد بأن مساوئه أقل من حسناته. وأقول بأمانة إنّ الحزب الشيوعي والحزب الديمقراطي الكردستاني يتحملان قدراً من المسؤولية عن انحراف حكم قاسم. يتحملان مسؤولية كبيرة. وحين أطاحه انقلاب شباط (فبراير) 1963 تألمت كثيراً. نبأ مقتله آلمني إلى أبعد حدود، وعلى رغم أن أول قصف على المنطقة الكردية في عهده استهدف خيمة كنا غادرناها قبل لحظات لم أشعر بالكراهية ضده»[1].

إنّ مشكلة الطائفية المقيتة التي تلقي الآن بظلالها المخيفة على العراق، هي واحدة من الآثار التي خلفها الاستعمار البريطاني بعد أن وضع لها الأسس والآليات في مؤسسة الحكم، حتى صارت أمراً واقعاً لا يمكن تغييره أو تبديله، رغم الشعور بالغبن والحيف الذي لحق الأكثرية جراء ذلك.

---

(1) مسعود البارزاني: ذاكرة زعيم وشعب . حاوره غسان شربل، ص 59.

حتى أن رئيس وزراء العراق الدكتور عبد الرحمن البزاز العروبي المعروف لا يريد أن يخرج العراق عن معادلة الحكم الطائفية التي وضع الإنكليز أساسها، ويعدُّ المطالبة بالمساواة والعدالة ورفع الحيف عن الأكثرية التي ظلت تنوء به لعقود طويلة من المطاليب الشعوبية التي يقاسي منها أكثر من مقاساته من الشيوعية على حد تعبيره.

إنّ هذه الطائفية نمت وترعرعت وضربت أطنابها في فترة حكم الرئيس عبد السلام عارف الذي شملها بالرعاية وتعهدها بالنمو والانتشار، حتى فاق عهده جميع العهود التي سبقته في ترويجه لها والعمل على أساسها في الجيش ومؤسسات الدولة الأخرى، وقد أوردنا أدلة كافية على صحة ذلك في الفصل الأخير من كتابنا هذا.

إنّ الأصوات التي نسمعها هذه الأيام صريحةً واضحةً، والتي لا تريد أن يرتفع الغبن عن إخوانهم في الدين واللغة والوطن، وتلح على بقاء العراق مكبلاً بمعادلات وأسس مغلوطة لا يرضاها الله ولا يقول بها العقل والضمير. إن هذه الأصوات لا تفكر إلابمصالحها الضيقة المحدودة من خلال تكريس الممارسة الخاطئة التي تلقتها ونشأت عليها بالتعليم والتلقين الهادف في العهود التي بذرت بذرة الطائفية ومن أشدها وطأة عهد عبد السلام عارف.

وفي نهاية المطاف لا بد من تسجيل كلمة لرفع اللبس والغموض وغلق باب التأويل. إن كتابي هذا لم يطلع عليه أحدٌ من مسؤولي الحزب الذي أنتمي إليه ، وقد اطلع عليه وراجعه اخوة أعزاء من خارج دائرة الحزب، وشجعوني على طبعه، وهم لي ناصحون، ولهذا أتحمل وحدي المسؤولية الكاملة عنه، فإن أحسنت فلنفسي، وإن أسأت فعليها. والله ولي التوفيق .

الملاحق

☐ الملحق رقم (1)

البيان الأول الصادر من القائد العام للقوات المسلحة الوطنية[1]

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الشعب

بعد الاتكال على الله، وبمؤازرة المخلصين من أبناء الشعب والقوات الوطنية المسلحة، أقدمنا على تحرير الوطن العزيز من سيطرة الطغمة الفاسدة التي نصبها الاستعمار لحكم الشعب والتلاعب بمقدراته لمصلحتهم، وفي سبيل المنافع الشخصية.

أيها الاخوان

إن الجيش هو منكم وإليكم، وقد قام بما تريدون. وأزال الطبقة الباغية التي استهترت بحقوق الشعب، فما عليكم إلا أن تؤازروه، واعلموا بأن الظفر لا يتم إلا بترصينه والمحافظة عليه من مؤامرات الاستعمار وأذنابه، وعليه فإننا نوجه إليكم نداءنا للقيام بأخبار السلطات عن كل مفسد ومسيء وخائن لاستئصاله، ونطلب منكم أن تكونوا يداً واحدة للقضاء على هؤلاء والتخلص من شرهم.

---

(1) نقلاً عن: ذو النون أيوب: للحقيقة والتاريخ، جمهورية 14 تموز في العراق، ص 23-24.

أيها المواطنون

إننا في الوقت الذي نكبر فيكم الروح الوطنية الوثابة والأعمال المجيدة، ندعوكم إلى الخلود والسكينة وإلى التمسك بالنظام والاتحاد والتعاون على العمل المثمر في سبيل مصلحة الوطن.

أيها الشعب

لقد أقسمنا أن نبذل دماءنا وكل عزيز علينا في سبيلكم، فكونوا على ثقة واطمئنان بأننا سنواصل العمل من أجلكم وأن الحكم يجب أن يعهد إلى حكومة تنبثق من الشعب، وتعمل بوحي منه وهذا لا يتم إلا بتأليف جمهورية شعبية تتمسك بالوحدة العراقية الكاملة وترتبط برباط الاخوة مع الدول العربية والإسلامية وتعمل بمبادئ الأمم المتحدة وتلتزم بالعهود والمواثيق وفق مصلحة الوطن وبقرارات مؤتمر باندونك، وعليه فإن هذه الحكومة الوطنية تسمى منذ الآن (بالجمهورية العراقية) وتلبية لرغبة الشعب قد عهدنا رئاستها بصورة مؤقتة إلى مجلس سيادة يتمتع بسلطة رئيس الجمهورية ريثما يتم استفتاء الشعب لانتخاب الرئيس. فالله نسأل أن يوفقنا في أعمالنا لخدمة وطننا العزيز إنه سميع مجيب.

بغداد في السادس والعشرين من شهر ذي الحجة سنة 1377 الهجرية الموافق لليوم الرابع عشر من شهر تموز سنة 1958 الميلادية .

عبد الكريم قاسم

القائد العام للقوات المسلحة الوطنية

□ الملحق رقم (2)

البيان الأول للثورة[1]

أيها الشعب العراقي الكريم :

بعد الاتكال على الله وبمؤازرة المخلصين من أبناء الشعب والقوات المسلحة أقدمنا على تحرير الوطن العزيز من سيطرة الطغمة الفاسدة التي نصبها الاستعمار لحكم الشعب والتلاعب بمقدراته لمصلحتهم في سبيل المنافع الشخصية.

أيها الإخوان :

إن الجيش هو منكم وإليكم وقد قام بما تريدون وأزال الطبقة الباغية التي استهترت بحقوق الشعب فما عليكم إلا أن تآزروه في رصاصه وقنابله وزئيره المنصب على قصر الرحاب وقصر نوري السعيد.

واعلموا أن الظفر لا يتم إلا بترصينه والمحافظة عليه من مؤامرات الاستعمار وأذنابه وعليه فإننا نوجه إليكم نداءنا للقيام بإخبار السلطات عن كل مفسد ومسيء وخائن لاستئصاله.

ونرجو أن تكونوا يداً واحدة من السليمانية إلى الرطبة ومن زاخو إلى الفاو، العراق يداً واحدة للقضاء على هؤلاء المجرمين والتخلص من شرهم.

---

(1) نقلاً عن : ليث عبد الحسن الزبيدي: ثورة 14 تموز 1958 في العراق، ص 193-194.

أيها المواطنون :

إننا في الوقت الذي نكبـر فيكم الروح الوطنية الوثابـة والأعمال المجيدة ندعوكم إلى الخلود والسكينة وإلى التمسك بالنظام والاتحـاد والتعاون على العمل المثمر في سبيل مصلحة الوطن، وطن واحد وشعب واحد.

أيها الشعب :

لقد أقسمنا أن نبذل دماءنا وكل عزيز علينا في سبـيلكم فكونوا على ثقـة واطمئنان أننا سنواصل العمل من أجلكم وأن الحـكم يجب أن يعهد إلى حـكومة تنبثق من الشعب وتعمل بوحي منه وهذا لا يتم إلا بتأليف جمهورية شعبية تتمسك بالوحدة العراقية الكاملة وترتبط بروابط الأخوة مع الدول العربـية والإسـلامية وتعمل بمبادئ الأمم المتحـدة وتلتزم بـالعهود والمواثيق وفق مصلحـة الوطن وبقـرارات مؤتمر بـاندونك وعليه فإن الحـكومة الوطنية تسـمى منذ الآن بالجمهورية العراقية وتلبية لرغبة الشعب فقد عهدنا لرئاستها بصورة وقـتية إلى مجلس سيادة يتمتع بسلطة رئيس جمهورية ريثما يتم اسـتفتاء الشـعب لانتخاب الرئيس.

والله نسأل أن يوفقنا في أعمالنا لخدمة وطننا العزيز إنه سميع مجيب.

القائد العام للقوات المسلحة الوطنية بالنيابة

بغداد في 26 ذي الحجة 1377 هـ

الموافق 14 تموز 1958 م

☐ الملحق رقم (3)

التعيينات غير القانونية
للموظفين (الحزبيين) [1]

لدينا عشرات القوائم بأســماء الموظفين الحزبــيين الذين اســتولوا على مناصب إدارية في كافة دوائر الدولة (بدرجة) أعلى من الدرجة التي يستحقــونها في قانون خدمة الموظفين، إلا أن (القدم الطليعي) وقانون «التنظيم الحزبي» كان السبـــب الأول والأخير في هذه التعيينات مع غض النظر عن كفاءة الموظف، وقانون خدمة الموظفين، ودســتور الخدمة الاجتماعية..وإليكم أيها المواطنون.. هذه القائمة من عشرات القوائم المارة الذكر..

1 - أحمد أمين محمود- مدير شرطة الكاظمية - أصبح مدير الشرطة العام برتبة فريق .

2- صالح مهدي عماش - ضابط ركن القوة الجوية - أصبح وزير الدفاع برتبة فريق ركن.

3- فاضل السامرائي - مقدم شرطة - أصبح آمر قوة السيار .

4- علاء البكري - محقق عدلي أصبح مدير الداخلية العام.

5- سعد فريح - محامي - أصبح سكرتير مجلس الوزراء .

6- يحيى ياسين - محامي بسيط - أصبح متصرف لواء بغداد.

7- شمس الدين كاظم - ملاحظ أصبح مدير مصرف الرافدين العام.

---

(1) نقلاً عن كتاب: (المنحرفون) ص 169-170.

8 عبد الله السلوم – معلم – أصبح وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية.

9- فائق مكي التكريتي – ملاحظ – أصبح مدير الإصلاح الزراعي العام.

10- محمود الحلو – معاون شرطة – أصبح مدير أمن بغداد ثم مدير الأمن العام.

11 ناصر الحديثي- معلم – أصبح مدير النفوس العام ثم متصرف لواء الناصرية.

12- هاشم قدوري – موظف بسيط – أصبح متصرف لواء العمارة .

13- هادي العبادي – محقق عدلي – أصبح متصرف لواء الحلة.

14- مدحت إبراهيم جمعة – خريج ثانوية – أصبح متصرف لواء الموصل.

15- حسن حاج وداي- محامي – أصبح متصرف لواء كربلاء.

16- حسين الصافي – محامي – أصبح متصرف لواء الديوانية .

17- دحام الآلوسي – معلم – أصبح معاون متصرف لواء الرمادي .

18- وحيد إبراهيم – ملاحظ – أصبح مدير الواردات العام.

19- عبد الستار الدوري – خريج كلية – أصبح مدير الإذاعة والتلفزيون العام.

20- محمد جميل شلش – معلم – أصبح مدير معارف لواء ديالى .

21- حمزة الباهلي – ملاحظ – أصبح وكيل أمين العاصمة.

22- محمد المشاط – مدير قسم البعثات – أصبح وكيل وزارة المعارف.

23- محمد علي خلف – معلم – أصبح مدير الإدارة العام في وزارة المعارف.

24- يعقوب الحمداني – معلم – أصبح مدير التعليم الابتدائي .

25- خالد علي الصالح – تلميذ – أصبح مدير تمور المنطقة الوسطى.

26- محمد سعيد أسود – موظف – أصبح مدير السينما والمسرح العام.

27- شاذل طاقة – معلم بسيط أصبح مدير عام وكالة الأنباء العراقية.

28- شفيق الكمالي – معلم – أصبح مدير الصحافة والإرشاد العام.

29- ضياء عبد الرزاق حسن – موظف بسيط مفصول – أصبح رئيس الملاحظين في الإذاعة والتلفزيون ومسؤول الحرس اللاقومي هناك..

30- سامي حنا – مستخدم – أصبح ملحق صحفي في ألمانيا.

31- هاشم الربيعي – مستخدم – أصبح ملحق صحفي في لندن.

32- كاظم علي السعيد – مستخدم – أصبح ملحق صحفي في واشنطن.

33- ناظم جواد – معلم متوسطة – أصبح وزير مفوض في السلك الدبلوماسي ببيروت.

34- بهاء شبيب – خريج ثانوية – أصبح مدير شركة الكهرباء الوطنية ببغداد.

35- جمال الطائي – معاون شرطة – أصبح مدير مدارس الشرطة.

36- عبد الله الجبوري – ملاحظ – أصبح معاون مدير السكك العام.

37- مصطفى الفكيكي – كاتب – أصبح رئيس نقليات السكك العام.

38- حميد الشامي – محاسب – أصبح مدير حسابات البرق والبريد العام.

39- أديب المفتي – معاون ملاحظ – أصبح مدير تلفونات بغداد.

40- علي الشديدي – معلم – أصبح معاون مدير معارف الرصافة.

41- يوسف حسين فريد – معلم – أصبح مدير معارف الرصافة.

□ الملحق رقم (4)

قرار الحكم[1]

تشكلت المحكمة العسكرية العليا الخاصة ببغداد في يوم 5-2-1959 برئاسة العقيد فاضل عباس المهداوي وعضوية كل من العقيد فتاح سعيد الشالي والمقدم شاكر محمود السلام والمقدم حسين خضر الدوري والرئيس الأول إبراهيم عباس اللامي وأصدرت باسم الشعب حكمها الآتي :

حكمت المحكمة على المجرم العقيد الركن المتقاعد عبد السلام محمد عارف:

أولاً- بالإعدام شنقاً حتى الموت وفق المادة (11) من مرسوم الإدارة العرفية رقم 18 لسنة 931 وبدلالة الفقرة 6 من المادة 214/ 0 من ق.ع.ب.

ثانياً - من محكمتنا إذ تصدر حكمها بالإعدام على المجرم المذكور تودع الرأفة به لأمر سيادة زعيمنا العبقري وحكمته باستعمال سلطته الواردة في المادة 20 من قانون معاقبة المتآمرين.

ثالثاً- ببراءته من التهمة المسندة إليه بموجب المادة 80 من ق.ع.ب. استناداً إلى أحكام المادة 160 من الأصول الجزائية.

رابعاً- وبطرده من الجيش وفق المادة 30 من قانون العقوبات العسكري. صدر القرار باتفاق الآراء وأفهم علناً.

المقدم	العقيد	العقيد
شاكر محمود السلام	فتاح سعيد الشالي	فاضل عباس المهداوي
عضو	عضو	الرئيس

الرئيس الأول	المقدم
إبراهيم عباس اللامي	حسين خضر الدوري
عضو	عضو

(1) نقلاً عن محكمة الشعب، الجزء الخامس، ص475.

▢ الملحق رقم (5)

نهاية عبد الكريم قاسم[1]

يروي العميد الركن المتقاعد (الملازم آنذاك) سالم عبد القادر حسن يوسف العباس، الذي استسلم له عبد الكريم قاسم، وكيفية حصول ذلك بالقول:

حوالي الساعة 1100 »قال لي العقيد الركن عبد الكريم مصطفى نصرت : سالم الآن تأخذ القوة وتتجه إلى الباب الحديدي لقـــاعة الشـــعب ومن هناك تؤمن حصر الدفاع. وأرسل معي دبابة واحدة. أخذت قوة الكتيبة واتجهت بها إلى قاعة الشعب وحال وصولنا إلى الباب الحديدي تم كسره من قبـــلنا وذلك بعبـــوري مع (ر ع و)[2] كريم حســـين وجنام ظهد وعدد من المراتب من الحـــائط إلى الداخل. وقمت أنا و (ر. ع. و) كريم حسين برمي الباب الحديدي بصليات متوالية مما أدى إلى كسره وهذا سهل دخول قوة الكتيبة إلى داخل قاعة الشعب .

اتجهت أنا ومعي (ر.ع.و) كريم حسين وجنام ظهد وبعض ضباط الصف إلى الباب الخلفي لقاعة الشـــعب المطل على الحديقـــة. واتجهت مجموعة أخرى باتجاه السياج بين قاعة الشعب ومبنى وزارة الدفاع وانتشـــرت المجموعة الثالثة

---

(1) نقلاً عن : د. جعفر عباس حميدي وآخرون: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، الجزء السادس، ص (29-33).

(2) ر ع و = رئيس عرفاء وحدة.

في الساحة المحيطة للقاعة، فإذا بصوت عال يناديني: يا ملازم أنا عبـد الكريم قاسم لا حاجة لإطلاق النار سأخرج الآن وفعلاً خرج من القاعة كل من :

آ- عبد الكريم قاسم وكان في المقدمة .

ب- طه الشيخ أحمد .

جـ- كنعان حداد.

كانت قيافة عبد الكريم قاسم قيافة بدلة قتال كاملة بحـالة جيدة جداً حـالق الذقن يرتدي السدارة يمسك بيده (راديو) صغير يحمل مسدسه أبـيض الوجه يميل إلى الحمرة شعره أشيب مبتسم الوجه رابط الجأش. أما قيافة طه الشـيخ أحمد فجيدة هي الأخرى، ويرتدي البدلة العسـكرية ذات الأزرار، ويظهر على وجهه الهم، مكفهر الوجه.

أما قيافة كنعان حداد فكانت غير جيدة، وقد نزع الرتبة، والأكتاف التي تحمل الرتبة مفتوحة. كانت أسلحتهم الشخصية معهم وكان (م أول) كنعان حداد يحـمل رشاشاً من نوع بور سعيد.

فلما اقترب عبد الكريم قاسم مني صاح بأعلى صوته: ابتعد أنا بين جنودي. إلا أني أمسكت يده وهتفت بصوت عال: تحيا الثورة .

وأسرع (ر.ع.و) كريم حسين وجنام ظهد بتجريدهم من السـلاح، وهنا أخذ (ر.ع.و) كريم حسين مسدس عبد الكريم قاسـم وأعطاني إياه فوراً، وبـعد ذلك ووسط الرمي الكثيف أخذت عبد الكريم قاسم وطه الشيخ أحـمد وكنعان حـداد واتجهت بهم إلى الدبابة الواقفة أمام الباب الحديدي لقاعة الشـعب ومعي كل من الملازم محمود إسماعيل بكر، و (ر.ع.و) كريم حسين، وجنام ظهد ومراسـلي نجاة خورشيد، وعند قرب الباب الحديدي شاهدت الملازم كامل عبود الربيعي من (ف3 ل25) فأسرع نحوي وركب معنا في الدبابة.

اتجهت بالدبابة التي تحمل عبد الكريم قاسم وزمرته إلى مكان عبـــد الكريم مصطفى نصرت الذي كان واقفاً أمام الباب الرئيس لمبنى وزارة الدفاع، وحـــين رآنا مع عبد الكريم قاسم، قال: اذهبوا به إلى الإذاعة ولم يحدد لنا طريق المســير مما دعاني إلى أن أسلك طريق شارع الرشـــيد فجســـر الجمهورية ثم الإذاعة. وهنا شاهدت العريف المضمد هشام العزاوي وهو واقف بجانب العقيد الركن عبد الكريم مصطفى نصرت، وأخذ يلوح بيده، ويصيح بصوت عال سيدي ، سأذهب لأبشر الإذاعة. كانت الساعة حوالي 1200 أو تزيد من ظهر يوم 9 شباط 1963 أي يوم 15 رمضان 1382 هـــ.

عبد الكريم قاسم وزمرته في طريقهم إلى الإذاعة

اتجهت الدبابة بـــاتجاه الإذاعة، عن طريق شـــارع الرشـــيد، وعند ساحـــة الرصافي نزل من الدبابة الملازم محمود إسماعيل بكر، وبقيت أنا والملازم كامل عبود من الضباط.

وعند وصولنا إلى جسر الجمهورية قال لي عبد الكريم قاسم: ابـــني أوقـــف الدبابة. وعند وقوفها كانت الشوارع خالية من الناس، والهدوء يســـود المنطقـــة، فراح يرسل بصره يميناً وشمالاً، ثم تنهد وقال الآن انتهى كل شيء.. هذا زمن.

ثم سألني فقال: ابني أنت ملازم لماذا اشتركت معهم ؟

قلت له: سيدي لأني بـــعثي، ولأنك يا ســـيدي قســـمت الشـــعب وماشـــيت الشيوعيين... فالتفت نحو طه الشيخ أحمد وقال شفت..؟ لم يرد طه الشيخ أحـــمد

ولم يتكلم بأي كلام سوى أنه أخرج من جيب سترته العسكرية مسدسه وأعطاني إياه دون أن يتكلم. وفي هذا الموقف بالذات قال لي عبد الكريم قاسم: ابني أنزعني الرتبة العسكرية وفعلاً فعلت ما أراد.. ثم قال بعد ذلك: ابني واصل المسير. وعند وصولنا إلى باب مبنى الإذاعة كان الناس متجمهرين، فقمت برمي عدة طلقات تحذيرية لإبعاد الناس عن مكان النزول.

وهنا شاهدت عدداً من الضباط ومنهم حردان التكريتي وزكريا السامرائي وضباطاً آخرين ومنهم عامر الناصري الذي شاهدني وأنا أنزل مع عبد الكريم قاسم. حاول عبد الكريم قاسم النزول إلا إنه أوشك أن يسقط. وهنا أنزلته بالتعاون مع الملازم كامل عبود الربيعي و (ر.ع.و) كريم حسين وجنام ظهد وصار عبد الكريم قاسم وراء ظهري وماسكاً بي والملازم كامل عبود ماسكاً يده من الجهة الأخرى، كريم حسين وجنام ظهد إلى جانبيه وأدخلناه مع طه الشيخ أحمد وكنعان إلى الإذاعة في الغرفة المواجهة للباب الرئيس وكان فيها عدد من الضباط وكراسي خيزران. وهنا تخلف الملازم كامل عبود عن الدخول معي ولا أعلم السبب.

أما (ر.ع.و) كريم حسين و (ر.ع.و) جنام ظهد فقد عهدت لهما مهمة الحراسة أمام باب الغرفة التي دخلنا فيها مع عبد الكريم قاسم وزمرته. وبعد فترة قصيرة، دخل المهداوي وقاسم الجنابي وكانت حالة المهداوي غير طبيعية ومدمى الوجه والملابس.

أما عبد الكريم قاسم فمنذ أن ألقيت القبض عليه ولحين وصوله الإذاعة ودخوله الغرفة في المبنى المذكور لم يمسه أحد بسوء أبداً ولم يتكلم مع أحد سواي

وكان محافظاً على هندامه وقيافته العسـكرية، طبـعاً عدا المسـدس والرتبـة العسكرية حيث كانا معي.

أما الوقت التقريبي لوصولي بالدبابة مع عبد الكريم قاسم وزمرته إلى مبنى الإذاعة فكان حوالي الساعة 1300 ليوم 9 شباط 1963 أي 15 رمضان 1382 هجرية.

عبد الكريم قاسم وزمرته داخل الإذاعة

أ – دخل عبد الكريم قاسم إلى غرفة الإذاعة بكامل قـيافته العسـكرية عدا المسدس والرتبة كما تقدم، ووقف أمام الباب داخل الغرفة وعلى بعد مترين منها.

ب– أول ضابط تكلم معه هو عبد الستار عبد اللطيف حيث وجه له سـؤالاً فأجابه عبد الكريم قاسم بصوت عال. ودارت مناقشة حادة وقصيرة بـينهما. وفي هذه الحالة، دخل عبد السلام عارف والأب القائد الرفيق أحمد حسن البكر، وعدد من الضباط من الرتب العالية، وكان عبد الكريم قاسم ما يزال واقـفاً يتكلم بحـدة وبصوت عال، والبياض يعلو شفتيه.

وبهذا الموقف المتوتر قال أحد الحاضرين: اجلبوا له كرسياً. فجلبوا كرسياً من الخيزران وجلس عليه في نفس المكان الذي كان واقفاً فيه.

جـ– دارت مناقشة بين عبد السلام محمد عارف وعبد الكريم قاسم، ولكن كانت نظرة عبد الكريم قاسم لعبـد السـلام عارف نظرة فيها الكثير من المعاني

وأحياناً لا يجيب سوى أنه ينظر إليه نظرة استغراب وأخذت هذه المناقشــة أكثر الوقت.

د- ثم تكلم الأب القائد أحمد حسن البكر ووجه له سؤالاً وأجابه عبد الكريم قاسم بهدوء تام ينم عن احترامه للأب القائد.

هـ- بعد ذلك وقف عبد الكريم قاسم وأخذ يتكلم عن نفســه والخدمات التي قدمها للشعب: وأني خدمت الشعب وأني بنيت له المساكن.... إلخ. ثم قال بانفعال موجهاً كلامه إلى عبد السلام عارف: الكويت تم الاتفاق عليها قبـل تنفيذ الثورة الكويت عراقية قالها ثلاث مرات يا ســلام اطلعوني مخبــل (مجنون) هذا هو الاتفاق ؟؟

وهنا قاطعه عبد السلام عارف بسؤال حول البيان الأول للثورة ولكن عبـد الكريم قاسم لم يجب أبداً وإنما كان ينظر إليه بشكل يلفت النظر ثم لفت رأســه إلى الجهة المعاكسة. بعدها تركه عبد السلام محمد عارف لفترة قصيرة ثم عاد وقرب أذنه وقال له بصوت واطئ: هذه إرادة الشعب. وقد دام هذا الحوار والاســتجواب لحين لفظه عبارة هذه إرادة الشعب ما يقرب من عشرين دقيقة.

ثم قال عبد السلام: اخرجوا مناديلكم ويقصد بـذلك لعصب عيون عبـد الكريم قاسم وزمرته لتنفيذ حكم الإعدام بهم رمياً بالرصاص. غير أن عبد الكريم قاسم امتنع عن عصب عينيه، وكذلك فعلت زمرته حـيث لم يعصب أحـد منهم عيونه.

وقبل الجلوس على كرسي الخيزران المعد لعبد الكريم قاسم بين طه الشيخ أحمد والمهداوي، طلب عبد الكريم قاسم مني شخصياً كوب ماء، وفعلاً قدمت له الماء، فتناول كوب الماء وتمضمض بقسم منه ثلاث مرات ولم يشـرب الباقـي حيث كان صائماً ثم جلس على كرسيه.

وهنا تقدم عبد السلام محمد عارف من طه الشيخ أحـمد وقــال له معاتبــاً وبصوت واضح: لماذا جنيتم على قاسم الجنابي وله مواقف مشهودة وتاريخه جيد ومن عائلة معروفة ؟ ثم سحب قاسم في الحال من كرسي الإعدام، علماً بــأن طه الشيخ أحمد لم يرد ولم يتكلم مطلقاً.

وللحقيقة والتاريخ: فإن طه الشيخ أحمد والملازم أول كنعان من لحظة إلقاء القبض عليهما ولحين تنفيذ الرمي بهما لم يتكلما ولو بكلمة واحــدة لا في الطريق وهما في الدبابة ولا في غرفة الإذاعة.

أما المهداوي فهو الآخر لم يتكلم مطلقاً داخل غرفة الإذاعة حيث كان جالساً على كرسيه مدمى الوجه والملابس ولم يوجه اللوم لأحد أو يتلفظ بــكلمة ســوى كلمتين قالهما عند جلوس عبــد الكريم قاســم على كرســيه اســتعداداً لتنفيذ أمر الإعدام، قال المهداوي: أريد محاكمة .

وهنا التفت عبد الكريم قاسم وقال بــصوت عال: لماذا فعلتم بــالمهداوي هكذا... ولماذا ضربتموه وقد أعطيتمونا وعداً بعدم المســاس بــنا، وكان كلامه موجهاً إلى عبد السلام عارف.

الرمــي

في الســاعة 1330 من يوم 9 شبــاط 1963 تم تنفيذ حــكم الإعدام رمياً بالرصاص بكل من عبد الكريم قاسم وطه الشيخ أحمد وفاضل عبــاس المهداوي والملازم أول كنعان خليل حداد.

وقام بالتنفيذ كل من :

أ- نعمة فارس المحياوي قام برمي عبد الكريم قاسم .

ب- سعد طبرة قام برمي المهداوي وكنعان.

جـ- م أول درع محمد ظاهر الراوي قام برمي طه الشيخ أحمد.

خرج الجميع من الغرفة وأنا معهم وعند خروجي التقـى بـي زكريا السامرائي وأخذ مني المسدس العائد إلى عبد الكريم قاسم . أما مسدس طه الشيخ أحمد فقد أعطيته إلى شقيقي العميد سعدون عبد القادر، وقد صودر منه في دائرة الانضباط العسكري في الموصل بعد أن قاوم ردة تشرين السوداء وحكم عليه بالإعدام.

أما رتبة عبد الكريم قاسم فقد سلمتها إلى مسؤولي الحزبـي م أول حامد جاسم الدليمي، وقد طلبها مني آمر الكتيبة فرفضت إعطاءها إليه.
وبعد تنفيذ حكم الإعدام بعبد الكريم قاسم أصدر الحاكم العسكري العام البلاغ الآتي :

بلاغ من الحاكم العسكري العام

لقد تم إلقاء القبض على عدو الشعب كريم قاسم ومعه فاضل عباس المهداوي وطه الشيخ أحمد وكنعان خليل حداد من قبل القوات المسلحة وقد شكل مجلس عرفي عسكري لمحاكمتهم وقد أصدر المجلس العرفي العسكري الحكم عليهم بالإعدام رمياً بالرصاص ونفذ فيهم رمياً بالرصاص في الساعة الواحدة والنصف من بعد ظهر هذا اليوم.

التوقيع
الزعيم رشيد مصلح
الحاكم العسكري العام

الملحق رقم (6)

تقرير عن الهجوم على قصر الرحاب[1]

عبد الستار العبوسي

أقسم بالله العظيم وبرسوله الكريم بأن كل كلمة في هذا التقــرير صحيحــة ودقيقة وقد توخيت من هذا التقرير أن أذكر دوري والأشــخاص الذين صادفتهم خلال أعمالي في الهجوم ويجوز أن يكون هنالك بعض الأشــخاص الذين قــاموا بأعمال أخرى لم أصادفهم في طريقي لذلك أقترح أن يكتب كل شخص عن دوره لكي تكون القصة كاملة.

كنت آمر لدورة تدريب المشاة الأساسية في مدرسة المشــاة وكان موجود دورتي (18) ضابط و (68) ضابط صف وكانوا منتخبــين من وحــدات الجيش المختلفة. كان وقت التدريب مبكراً حيث تبــدأ ســاعة التدريب الأولى بالســاعة السادسة صباحاً وقد كنت ضابط خفر ليوم 13 /7 /1958 وفي صبــاح يوم 14/ 7 /1958 حوالي الساعة الخامســة والنصف حــضر أحــد الضبــاط المعلمين وأخبرني بوجود انقلاب في بغداد. أمرت بجمع الدورة ضبــاطاً وضبــاط صف وطلبت منهم أن يســتلموا البــنادق العائدة لهم رغم أن التدريب في ذلك اليوم كان تدريب على العصا وقبل الساعة السادسة سمعت أصوات رمي مستمر من ناحية قصر الرحاب وأخبرت الرئيس حميد السراج والرئيس محمد علي سعيد وطلبت

---

(1) نقلاً عن : العميد المتقاعد خليل إبراهيم حسين، ثورة الشــواف في الموصل 1959، الجزء الأول، ص (42-48).

رأيهم ورأي الضباط التلاميذ الباقين حول مساعدة القوة القـائمة بـالهجوم على القصر فأخبرا ضباط الدورة بـالموضوع لمعرفة رأيهم ومقـدار تأييدهم للثورة بحضوري فأيد الضباط كافة عدا ضابط واحد هو الملازم فالح زكي وطلبت منهم استلام غدارات استرلنك وأخبرتهم بأنني سأذهب مع الرئيس محمد علي سعيد إلى قصر الرحاب لمعرفة احتياج القوة القائمة بالهجوم وعند وصولنا شـاهدنا جنوداً ممتدين على الرصيف وقسم منهم أمام السياج المحاذي للرصيف وكانوا منبطحين من الباب الوسطي للقصر حتى الجهة الغربية من بـغداد إلا أنني لم أعرف كافة مواضع القوة في المحلات الأخرى فسألت الجنود المنبطحين عن احتياجهم لأنني لم أشاهد معهم ضابط. فقالوا (بأننا نحتاج إلى عتاد لأن عتادنا على وشـك النفاذ) هذا حسب قول الجنود فاستصحبـت معي أحـد نواب الضبـاط الذين صادفتهم بسيارتَيّ حمل كبيرة. وعند وصولي المدرسة كسرت مستودع ضابط الإعاشـة الخاص بالعتاد لعدم وجود المفتاح لدي وطلبت من ضبـاط صف دورة 106 ملم إخراج عتاد 106 ملم وتحميل مدفع 106 ملم في إحدى سيارات الجيب بأقـصى سرعة ممكنة لضيق الوقـت كما طلبـت من ضبـاط صف آخرين إخراج عتاد الغدارات أولاً وتهيئة عشرة مخازن مملوءة فوراً وإخراج بقية العتاد للبنادق .

تناولت الغدارة المرقـمة 5384 من مشـجب جناح ضبـاط الصف كما استلمت ثلاثة مخازن مملوءة وسلمت (3) غدارات لضباط الصف كانوا بقربـي وتوجهت إلى رحبة المدافع بعد أن ألقيت كلمة قـصيرة في ضبـاط صف الدورة بغية تشجيعهم على القيام بعمل فعال وطلبت من الرئيس سامي مجيد أن يشـرف على العتاد وعلى إركاب ضباط الصف وإرسـالهم خلفي وركبـت في سـيارة اللاندروفر مع المدفع مع ضباط صف عدد (2) من 106 ملمتر وثلاثة ضبـاط

صف حاملي غدارات وأربع طلقات 106 ملمتر وتقدمنا بأقـصى سـرعة وعند وصولنا إلى الرحاب وضعنا المدفع على الرصيف مقابل الباب الرئيسية يسـار الجنود الممتدين على الرصيف ووضعنا الأربـعة اطلاقـات التي معنا بـجانب المدفع. كنت أسمع أصوات الرمي من جهات مختلفة مما اضطر ضبـاط صفي على الامتداد على الشارع المبلط العام كما تراجع الجنود إلى نفس المحـل وقـد طلبت من ضباط صفي أن يملأ أحدهم المدفع فلم أسمع إلا صياحهم (سيدي امتد لا تموت) وظلوا في أماكنهم فاضطررت إلى أن أخرج إحدى الإطلاقات بنفسي من غلافها وملأت المدفع وتحولت إلى الجهة اليسـرى بـغية الرمي وكانت أمنيتي الوحيدة أن أكمل رمي الإطلاقة ثم بعدها مرحباً بالموت لكثرة ما كنت أسمعه من دوي الرصاص فصوبت على الطابق العلوي ورميت الإطلاقة فاختفى القـصر كله عن أنظاري لكثرة الغبار والدخان. وقد ملأت إطلاقة ثانية فوراً بالاستفادة من ذلك وانتظرت لحظة فشاهدت الرئيس ثابت يونس يخرج من الباب وبـيده علامة بـيضاء محـاولاً التقـدم نحـو جنودنا فتناولت الغدارة التي اندثرت في التراب ووجهتها نحوه وطلبت منه أن يقف وإلا كان الموت جزاءه وقـلت له إنني لا أريد منك أن تستسلم بل أريد استسلام القوة كلها وإنني آمرك بالرجوع فوراً لأنني كنت أخشـى أن يؤثر على الجنود القريبـين مني فرجع فوراً إلى الداخل وعدت إلى مدفعي ووجهت إلى الطابق العلوي أيضاً ورميت الإطلاقـة الثانية وملأت الثالثة فوراً فشاهدت بعدها العقيد طه البامرني آمر اللواء يخرج من البـاب الوسـطية ويصيح إننا مستعدين للتسليم فقلت له نحن حاضرين لاسـتلامكم تفضلوا فعاد إلى الداخل ليجلب الجنود وقد انتظرت بعض الوقت وظننت أنه لم يكن جاداً في قـوله فرميت الإطلاقة الثالثة على الطابق الأسفل وملأت الإطلاقة الرابـعة وعولت أن

لا أرميها لأنها الأخيرة وانتظرت، وبعد قليل شاهدت من ناحية اليسار العقيد طه البامرني وخلفه رتل من الجنود يحملون أسلحتهم بوضع أفقـي وكانوا يسـيرون على الشارع المحاذي لسور الرحـاب فأخذت غدارتي واثنين من ضبـاط صفي وسرت بـاتجاههم فطلبـت من آمر اللواء أن ينزع مسدسـه وأخذت منه العتاد وطلبـت من الجنود أن يلقـوا بسلاحـهم وعتادهم على الأرض فوراً ويتجمعوا بالقرب من السور المحاذي للجدار وأخرجت ثمانية جنود منهم وطلبـت منهم أن يجمعوا العتاد في قطع القماش الكبيرة التي كانوا يحملونها وبعد ذلك طلبـت من ضباط صفي أن يأخذ هؤلاء ويوزعوا العتاد على سرية المشاة القريبـة منا والتي أتت إلى الرحاب لاحتلاله وطلبت من باقـي الجنود أن يتحـركوا إلى الحديقـة المحاذية للشارع العام ووضعت عليهم بعض الجنود حرساً عليهم وفي هذه الإثناء شاهدت مدرعتين تتقدم على الشارع المحاذي للسور باتجاه البـاب فطلبـت من إحدى المدرعتين أن تدخل من باب السور وتقوم بالرمي ثم تتقدم بغية الاسـتتار خلفها وعند وصول المدرعة إلى الباب الداخلية تأكدنا بأن الرمي قـد انقـطع من الداخل فتقدمت إلى الباب الداخلية فشاهدت الرئيس ثابت يونس وسألته عن الملك وعبد الإله فأقسم لي بأنه لا يعلم شيئاً عنهم وكنت متأكداً بأنه كاذب في قسمه وفي هذه الأثناء شاهدت الرئيس سامي مجيد ومحمد علي سعيد والرئيس حميد السراج والرئيس عبد الله الحديثي والرئيس مصطفى عبد الله والملازم الأول عبـد الكريم رفعت والملازم الأول حبـيب شبـيب فدخل بـعضهم إلى داخل القـصر وكان لوجودهم أثر كبير في تقوية معنوياتنا وقد عدت إلى الباب الرئيسـية لأنني كنت أشعر بوجود خدعة تدبر ضدنا وبينما كنت أسير وإذا بأحـدهم يصيح (جو. جو. جو) فألتفت فجأة إلى الخلف فشاهدت عبد الإله وإلى يسـاره امرأة عجوز تلبـس

نظارة وإلى يسارها الملك وكان يمين عبد الإله وإلى الخلف امرأة تلبـس فسـتاناً أخضر وكانت بيضاء تميل إلى السـمرة وشـعرها أصفر وكان خلفهم عدد من حاشيتهم وخلفهم بعض الضباط وبينما تقربوا مني سمعت إطلاقات نارية اتجاهي فأجبت عليها بالمثل بصورة غير إرادية وعلى أثر ذلك سقـط عبـد الإله والملك والامرأة العجوز على الأرض وطلبت من العقيد البامرني أن يتقـدم معي للذهاب إلى فوج الحرس الملكي في قصر الزهور فأخبرني بأنه توجد ثلاثة سرايا بكامل أعتدتها وأسلحتها وآلياتها فمن المستحسن أن تسمح لي أن أتصل بالمسـاعد لكي يستلم الأسلحة والأعتدة لكي لا تحدث مذبحة فوافقت على ذلك بعد أن هددته بالقتل إذا أمر عكس ذلك فأقسم بشرفه العسكري بأنه سيعمل لمساعدتنا فاتصل بالمساعد من غرفة حرس الرحاب فأخذ المساعد بتسليم السرايا والأسلحة والعتاد ثم طلبت منه أن يصعد بسيارة اللاندروفر ثم صادفت المقدم العمري وزودني بـمدرعتين وكان الملازم الثاني الاحتياط محمد جواد غصيبه يرافق هذه المدرعات ووعدني بإرسال غيرها خلفي بعد حركتنا وركبت سيارة اللاندروفر في الخلف مع بـعض ضباط الصف حاملي الغدارات ووجهت غدارتي صوب العقيد طه وتقـدمنا إلى قصر الزهور وخلفي إحدى المدرعات وأعتقد بـأن المدرعة الثانية ذهبـت من الشـارع الثاني المؤدي إلى الفوج وعند وصولنا إلى منتصف الطريق شـاهدت إحدى الدبابات قد عقبت المدرعة فطلبت من سائق سيارة اللاندروفر أن يقف حتى تصل الدبابة. اجتازت الدبابة المدرعة حتى وصلت أمام المدرعة ووقـفت على مسافة 50 يارد من سيارتي فاستغربت من وقـوفها ونزلت من السـيارة لأرى السبب فشاهدت ضابطاً برتبة رئيس أول في الدبابة فسألته عن عدم تقدمه فهمس في أذني عند صعودي الدبابة بأنه ليس عنده عتاد وأنه ينتظر وصول العتاد الآن،

فقلت له تقدم (للهيبة) وتقدمت بسيارتي وعقبتني الدبابة والمدرعة وعند وصولنا إلى مسافة 100 يارد شاهدت حرس قصر الزهور يصوبون بنادقهم نحونا فاقترح العقيد أن يترجل هو بنفسه إليهم وكنت أسير على مسافة عشـرة ياردات منه فأخذ يصفر إليهم ويطلب منهم إلقاء سلاحـهم فتقـدمت مع ضبـاط الصف وجردت الحرس من أسلحتهم وعتادهم وأبدلتهم بحرس من ضباط صف مدرسة المشاة ثم دخلت الفوج بعد أن دخلت أمامي الدبابة واستلمت المشاجب ومفاتيحها ووضعت جماعة حرس عليها وبعد قليل حـضر العقـيد نوري الراوي آمر اللواء الجديد وسلمته المفاتيح والفوج ورجعت إلى المدرسة ثم إلى الإذاعة وأخبرت العقيد عبد السلام محمد عارف بما حدث فأجابني (عافرم زين سويت).

وفي الختام أود أن أضيف بأن ضباط وضباط صف دورة تدريب المشـاة وبعض مراتب مدرسة المشاة كان لهم أثر كبير في إنجاح الهجوم على الرحـاب واستسلام لواء الحرس[1].

التوقيع

م. أول

عبد الستار العبوسي

---

(1) ثورة الشواف في الموصل 1959، ج1 ص 42-48.

☐ الملحق رقم (7)

مذكرة الشبيبي[1]

بعث الشيخ محمد رضا الشبيبي ، في 28/10/1965م، بمذكرة إلى عبد الرحمن البزاز رئيس الوزراء في عهد الرئيس عبد السلام عارف، الذي كان معروفاً بطائفيته الشديدة، والتي كانت تعبيراً عن مظلومية الأغلبية الشيعية في العراق، ولكن القضاء عاجل الشيخ الشبيبي فقد توفي بعد شهر من تقديم المذكرة، وبعد عودته من فلسطين حيث ذهب لحضور احتفالات المعراج في القدس الشريف.

وكما في ميثاق النجف، فإن مذكرة الشبيبي، علاوة على التنبيه على سياسة التفرقة الطائفية التي تنتهجها الدولة، والتي زادت في عهد عبد السلام عارف، تضمنت أموراً عامة، بل أحاطت إحاطة تكاد تكون شاملة بالشؤون الزراعية والإدارية والنفطية والمهنية والسياسية وكذلك موضوع الوحدة العربية.

نص مذكرة الشبيبي

تحية طيبة، وبعد :

يسعدني أن أشير إلى محادثتنا التلفونية الموجزة غداة اضطلاعكم بأعباء المسؤولية، وما تضمنته من التمنيات الطيبة لكم بالتوفيق، ويطيب لي كذلك أن

---

(1) نقلاً عن : د. سعيد السامرائي : الطائفية في العراق الواقع والحل ، الملاحق ص (399-404).

نشرت في جريدة الحياة البيروتية الصادرة في 5/11/1965 ونقلها مؤلف الكتاب الدكتور سعيد السامرائي من كتاب مشكلة التحكم في العراق لعبد الكريم الأزري .

أعزز ذلك الحديث بهذه المذكرة الموضحة لطائفة من القضايا والمشكلات الخطيرة التي تواجهها البلاد راجين أن يحالفكم التوفيق في درسها فقرة فقرة، تمهيداً للأخذ بمضامينها قدر الإمكان، ومما شجع على تقديم هذه المذكرة في هذا الظرف بالذات أن رئاسة الحكومة يشغلها أحد رجال القانون وتلك خطوة حسنة، وأحسن منها أن يكون المسؤول ذا سند شعبي متين، وهو أمر يساورنا الشك فيه الآن.

كان الشعور الوطني في العراق يتجلى بالغيرة الوطنية والحب العميق لأرض الآباء والأجداد، وكان هذا الشعور الحافز الأول لصيانة وحدة البلاد، ولكن الأحداث والكوارث التي حلت بها نتيجة تصارع الأهواء وتشجيع التفرقة عصفت بهذا الشعور النبيل وأقصته إلى أبعاد وأعماق سحيقة، يخشى أن تتيح للأجنبي المتربص الفرصة للنيل من وحدتنا الوطنية المقدسة، ولم يعد خافياً على أحد أن البلاد العراقية تجتاز في ظروفها الحالية مرحلة لا تحسد عليها من مراحل حياتها، وكيف تحسد على مراحل موسومة بكثرة مخاوفها ومشكلاتها، وما يتخللها من شكوك واحتمالات، وقد تسنى لي أخيراً أن أتصل بجمهرة من أبناء البلاد، وأن ألمس مواقع الألم منهم والإحساس بما يخالجهم من سخط وتذمر، وفي وسعي، بل أرى من واجبي، أن أسجل ملخصاً مظاهر ذلك في الفقرات التالية:

1- جاء على لسان السيد رئيس الوزراء في مؤتمره الصحفي قوله: إن الحكومة عازمة على إعادة الحياة الدستورية للبلاد، وإجراء انتخابات حرة، وبهذا كما لا يخفى ستنتهي الفترة الانتقالية، وتستقر الأوضاع في البلاد، ويتمكن الشعب من ممارسة حقه القانوني في انتخاب من يراه صالحاً لإدارة البلاد وتحمل مسؤولياتها الجسام.

وإننا نؤكد على ضرورة القيام عاجلاً بوضع أسس قانون الانتخابات العامة، وعرضها على الشعب ليبين رأيه فيها، حتى تتم الانتخابات المباشرة خلال فترتها المحددة في الدستور المؤقت، على أن يجري ذلك بإشراف سلطة معروفة بالحياد والاستقامة، سلطة تضمن للجمهور حرية الصحافة والرأي والتعبير.

2- تناول السيد رئيس الوزراء في مؤتمره الصحفي موضوع الوحدة العربية والاتحاد، وأجاب عن التساؤلات الكبيرة التي أثيرت حول تصريحاته، وفي رأينا أنه مهما كانت اتجاهاتنا السياسية والاجتماعية في القضايا العربية فإن الوحدة الجغرافية ووحدة التاريخ والمصير قادرة في الوقت الحاضر على أن تخلق بيننا وحدة عمل، نواجه بها التحديات والمخاطر، إن الوحدة العربية في رأينا هدف يتم باستفتاء الشعب عليه، وأن التضامن العربي وسيلة لحمايته.

3- ما انفك حكم العراق في عصرنا هذا بالذات مشرباً بالأهواء والأغراض، وإن كانت تلك الأغراض مقنّعة أو مغلّفة بألفاظ خلاّبة. ولم يكن الطعن في الحكم المذكور سهلاً، لأنه في ظاهره مستمد من مبادئ بنيت عليها القوانين المرعية، وقد اعتبرت الطائفية بموجب هذه القوانين جريمة تعاقب عليها. ولكن العبرة ليست بالألفاظ المجردة والتشريعات المقنّعة، بل بالتطبيق السليم والإدراك الصائب لروح تلك القوانين، ولم تكن التفرقة الطائفية مشكلة سافرة من مشاكل الحكم كما هي اليوم، ولم تكن مصدراً باعثاً على القلق المستحوذ على الشعب طالما استنكرت التفرقة وكافحتها وطالبت بالإقلاع عن هذا الأسلوب الممقوت، وطالما تنادى المخلصون باتباع نهج آخر تراعي فيها المساواة المطلقة التي أكدت عليها الشرائع السماوية والقوانين الوضعية.

الانتفاض على سياسة التفرقة

ومن الواضح أن الشعب العراقي انتفض أكثر من مرة على سياسة التفرقة الرعناء، وعمل منذ ثورته الأولى عام 1920 على إقامة حكم وطني ديمقراطي، يسهم بإقامته وينعم في خيراته أبناء الشـعب كافة، لا يفرقـهم عنصر أو دين أو مذهب. وقد بارك الشعب ثورة الرابع عشر من تموز وعلق عليها آمالاً كبـيرة، وتوقع المخلصون أن تسـتأصل جذور النعرات المفرقـة باسـتئصال قـواعد الاستعمار وركائزه. غير أن الأحداث الأخيرة بـرهنت مع بـالغ الأسـف على انبعاث روح التفرقة بشكل أشد وأعنف من ذي قبل بكثير.

ولا نذيع سراً إذا قلنا أن كثرة الشعب سـاخطة جداً من جراء ذلك، وأنها تعتبر كرامتها مهانة وحقوقها مهضومة، ولا سيما وقد رافق ذلك سوء اختيار بعض من يمثلونها في جهاز الحـكم. وإذا كان من الممكن أن تغض هذه الكثرة الشعبية نظرها عن بعض حقوقها في وظائف الدولة، وترك شبابها المثقف من حملة الشهادات العالية وغيرها دون عمل، وإذا كان من الممكن أيضاً أن تغض هذه الكثرة النظر عن التقصير المتعمد في إنعاش مرافقها الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، وإذا كان من الجائز أن تغض نظرها عن مواقفها المشـرفة في الجهاد والتضحـية، فإنها لا يسـعها غض النظر عن التعريض بعروبـتها وأصالتها وكرامتها وإخلاصها للوطن وللدولة التي أقـامتها على جماجم شهدائها الأبـرار. ذلك التعريض المثير الذي يلوح بـه بـعض المسـؤولين والصحف الأجيرة.

هذا وما دامت الحكومة الحاضرة قـد أعلنت عن التزامها الصراحـة في القول وتصحيح الأوضاع المنحرفة، بادرنا تذكيرها بهذه الحقيقة، إذ ليست الدولة

وأجهزتها ووظائفها ومجالات العمل فيها وقفاً على طائفة دون أخرى، إنما توزع واجباتها حسب الكفاية. ولعل نظرة فاحصة إلى الدواوين الكبـيرة في الدولة ومن يشـغلها تكفي دلالة على سياسـة محابـاة، خصوصاً وأن كثيراً من المقربـين محرومون غالباً من المؤهلات والكفايات والإخلاص.

4- لا شـك أن صيانة الوحـدة الوطنية وحقـن الدماء وإعادة الطمأنينة والسلام إلى ربوعنا في الشمال العزيز يتطلب منّا درساً دقيقاً للقضية الكردية التي طال عليها الأمد. ولما كان العرب والأكراد شـركاء في هذا الوطن يتقاسـمون غرمه وغنمه، فإننا نرى أن لإخواننا الأكراد حقاً في التمتع بحقوقهم المشروعة، وذلك عملاً بالإدارة اللامركزية ضمن الوحدة العراقية. هذا الأساس الذي تقضي ضرورة الأخذ به أسلوباً للحكم في العراق من الناحية الإدارية.

5- تعرضت النقابات في العراق لمختلف أوجه الضغط السياسـي، الذي حرفها عن خدمة منتسبيها في حدود صلاحياتها وأغراضها المهنية. كما تحـملت الفئات العاملة تبعات ذلك ففصل وسجن كثير منهم، وحـرمت عوائل من مصادر عيشها. لذلك وجب على الحكومة أن تعيد النظر في أحـكام قـانون العمل، آخذة بنظر الاعتبار الأخطار التي ظهرت لدى تطبيق القـانون المذكور، وأن تفسـح المجال لقيام نقابات مهنية تراعي مصالح المنتسبين إليها رعاية حقة .

6- لا نريد الدخول في جدل عن الاشتراكية من حـيث كونها صالحـة أو غير صالحة للعراق، ولكننا نكتفي بالرجوع إلى حقائق الأشياء، وبما حصل فعلاً من نتائج ليصدر الحكم مبنياً على الواقـع دون الخيال، فعند تطبـيق القـرارات الاشتراكية في 14 تموز 1964 م نلاحظ أن أوضاع العراق المالية والاقتصادية

تزداد تخبطاً وارتباكاً: زيادة في البطالة وقلة في الإنتاج وتبذيراً في أموال الدولة وتهريباً لرؤوس الأموال الوطنية وعجزاً في الموازنة.

لقد أشار السيد رئيس الوزراء إلى طبيعة هذه الاشتراكية بقوله في مؤتمره الصحفي: «إن هذه الاشتراكية لم تغير في الوضع الاقتصادي والاجتماعي في البلاد بقدر ما تحسنت أحوال طبقة معينة من الموظفين والمنتفعين على حساب الآخرين».

إننا نؤمن بأن الديمقراطية الاقتصادية هي النظام الذي يلائم ظروفنا وحاجاتنا، وإننا نؤمن بالعدالة الاجتماعية، ونعتبر الفروق الاقتصادية في مجتمعنا خرقاً لقواعد هذه العدالة، فلهذا يمكن العمل على تقليل هذه الفروق عن طريق توزيع الضرائب، وزيادة مكاسب الطبقة العاملة، ووضع خطة شاملة للتنمية الاقتصادية وزيادة الدخل العام.

إننا نطالب الحكومة بتدارك ما أدت إليه تلك السياسة المرتجلة من بطالة، وذلك بإيجاد عمل للعاملين يكفل لهم مستوى من المعيشة يتلائم وكرامة الإنسان. كما نطلب إعادة النظر في الأوضاع الاقتصادية مع تعيين مجالات القطاع العام والقطاع الخاص لكي ينصرف المواطنون إلى مزاولة أعمالهم بحرية تامة واطمئنان كامل.

القطاع الزراعي :

إن القطاع الزراعي في العراق يمثل مصدراً أساسياً من مصادر الثروة العامة. ولقد ظهرت في قانون الإصلاح الزراعي أخطاء أدت إلى تخلف الزراعة. ولهذا نطلب إعادة النظر في أسس القانون المذكور وذلك في ضوء الأخطاء التي ظهرت في مرحلة التطبيق. وندعو للعمل على تطوير شؤون

الزراعة وحـــماية الإنتاج وتحـــديد واجبــــات الزرّاع والعمل على تعويض المستولي على أراضيهم ومنهم أصحــاب حــق اللزمة، إذ أننا لا نقــر مبــدأ المصادرة مطلقاً.

ونطالب بــإعادة النظر في موضوع الضرائب خاصة ضريبـــة الدخل وضريبة الشركات والتعديلات التي جرت عليها أخيراً، ونحث على دراسة علمية مبنية على التجارب التي مرت بها تلك القوانين لدى التطبـيق، ونطالب بــإعادة النظر في القوانين الأخرى التي شرّعت في ظروف مســتعجلة، فجاءت مخالفة لأحكام شريعتنا الإســلامية، وغير ملائمة لأوضاعنا وتقــاليدنا الاجتماعية. إن الشريعة الإسلامية هي الأساس الراسخ الذي يقوم التشريع عليه، وإن أي قانون أو نظام يتعارض معها يعتبر تحدياً لشعور الأمة وعقيدتها الراسخة.

7- لا تزال مفاوضات النفط بين الحكومة العراقية والشــركات العاملة في العراق طي الكتمان ولم تعرف تفاصيلها بعد. ومع تقــديرنا للجهود التي تبــذل لاستخلاص حقوق العراق من الشركات الأجنبية، إلا إننا نرى في القانون رقم 80 سنة 1963[1] مكسباً وطنياً يلزم الحــفاظ عليه، لذلك نهيب بالســلطة أن تعرض نتيجة المفاوضات قبل الالتزام بها على ممثلي الشعب حين تعود الحياة الدستورية إلى البلاد ليقول الشعب كلمته بها.

8- كان الهدف الأساسي من تكوين الاتحاد الاشتراكي العربي في العراق أن يضم منتسبي النقابات ومختلف الفئات العاملة، غير أن هذه المنظمة لم يحالفها التوفيق على الرغم من إسناد السلطة لها مادياً ومعنوياً. ذلك لأن الأهواء تنازعتها منذ البداية، يضاف إلى ذلك منهجاً للحكم في البــلاد. ولهذا نطالب بــأن تبــادر

---

(1) وهو القانون الذي أصدرته الحكومة العراقية آخر عهد عبد الكريم قاسم.

الحكومة إلى تعديل القــانون الذي قــامت بموجبــه هذه المنظمة لتتمكن الفئات الوطنية التي تستمد آراءها من صميم هذا البلد من ممارسة نشاطها السياسي.

هذا وفاءً منا لأمتنا ووطننا وقياماً بالواجب المفروض علينا، وإبراءً لذمتنا بادرنا إلى بيان أهم مشاكل الســاعة التي تخالج أفكار الجمهور مؤملين أن تعنوا بدراستها وبذل الجهود في سبيل الوصول إلى الحلول السليمة للمشاكل المذكورة كافة.

وختاماً نبتهل إلى الله العلي القدير أن يسدد خطانا جميعاً إنه ولي التوفيق.

محمد رضا الشبيبي

☐ الملحق رقم (8)

مسودة الميثاق المقترح[1]

بقلم الأستاذ كامل الجادرجي

إننا الموقعين على هذا الميثاق، نعتقد بأن المواطن العراقي أصبح يشـعر الآن بفقدان حقوقه الأساسية أكثر من أي وقت مضى، وبالرغم من أن فساد الحكم بدأ منذ مولد الدولة العراقية تحت ظل الانتداب والنفوذ الاستعماري وذلك بتزييف إرادة الشعب وفرض ملك لم تختره الأكثرية وإقامة نظام حكم قـائم في الأسـاس على التفسخ واللعب بمقدرات الناس، بحيث زيفت الديمقراطية وأقـيمت مجالس برلمانية -لا تمثل الشـعب- لإمرار المشـاريع الاسـتعمارية كالمعاهدات غير المتكافئة مع الانكليز، وإقامة القواعد الأجنبية على تربة الوطن وإعطاء امتيازات مجحفة بحقوق البلد لشركات النفط وكوفحت الحركة الوطنية واضطهدت أحزابها وحرمت من مجال العمل السياسي الحر والتعبير عن الرأي، وبالرغم من أن ثورة 14 تموز 1958 قامت للقضاء على ذلك الظلم السياسي والاجتماعي وأطاحـت بنظام الحكم الفاسد لغرض إقـامة نظام حـكم يتمتع في ظله الشـعب بحـرياته ويمارس المواطن العراقي حقوقه؛ بالرغم من هذا كله فإن الحكم بـعد تلك الثورة

---

(1) نقلاً عن : كامل الجادرجي: من أوراق كامل الجادرجي، ص (90-91).

التي أيدها الشعب العراقي عند قـيامها ظل يتجه اتجاهاً فردياً، وظلت الأحـكام العرفية سائدة بعد أن كان المفروض أن تنتهي نتيجة للثورة وزوال النظام الملكي والنفوذ الأجنبي، وظل المواطنون محرومين من حرياتهم وحقوقهم العامة، بل أن الأمر تجاوز ذلك إلى خرق حقوق الإنسان الأساسية وإهمال القانون في كثير من الحالات حتى بلغ حد التعذيب الوحشي والقتل. ومن جهة أخرى فإن فقدان الحياة الديمقراطية قد أدى إلى تحكم الأهواء والأغراض سـواء في تعيين المحسوبـين والمنسوبين في المراكز الحكومية أو في المعاملات التي تقوم بها أجهزة الحـكم وأصبحت العنصرية والطائفية بل وحتى الإقـليمية تحـل محـل الكفاءة وتكافؤ الفرص مما كان من أهداف ثورة 14 تموز الأساسية.

إننا ونحن نعتقد بأن المواطن العراقي يشعر بهذا كله ويحس به في مختلف نواحي حياته العامة والخاصة، وإننا ونحن نعتقد بأن الوقت قد حان إن لم يكن قد تأخر كثيرا للعمل على وقف هذا الاتجاه السيئ في الحـياة العامة الذي أدى فيما أدى إليه إلى أن أصبح الوصول إلى الحكم عن طريق القوة والانقلاب هو الطريق المفضل لدى كثير من الفئات، اسـتغلالاً لتذمر المواطنين، نعلن بـأن الطريق الوحيد لإصلاح الأوضاع بشكل حاسم هو إقامة الحـياة الديمقـراطية الحقيقـية والبدء بإشاعة السلام والاستقرار في أرجاء الوطن كافة بإقرار الحقوق القـومية الكردية في نطاق وحدة الدولة العراقية وبإطلاق الحريات العامة وفسـح المجال للمواطنين لمراقبة تطبيق المبادئ الديموقراطية والدسـتورية وتصفية ما لحـق بالحريات من التصرفات التعسفية بحيث يعتقد كل مواطن، بـلا اسـتثناء، بـأن حرياته وحقوقه مصونة بما في ذلك حقوقه في الارتقاء في سلم الحياة على أساس الكفاءة والشروط المشروعة وحدها وحقوقه في اللجوء إلى القانون بـكل حـرية محتفظاً بكرامته وحقوقه المكتسبة المشروعة.

ونحن الموقعين هنا نعاهد الشـــعب العراقـــي على أن نجعل هدفنا إقـــامة الديمقراطية والدفاع عنها بكل إمكانياتنا واعتبارها أساساً لمعالجة قضايانا العامة وطريقاً لإيجاد الحلول لها.

ونحن في سبيل هذا ندين العنصرية والطائفية وكل نوع من أنواع التفرقة، وندين الجور والظلم والاضطهاد مهما كانت الأسباب والأشكال ونسعى إلى إزالة آثار ذلك كله، وندعو المواطنين كافة إلى التعاون معنا في هذا السبيل والله على ما نقول شهيد.

الملحق رقم (9)

FROM MOSCOW TO FOREIGN OFFICE

En clair

FOREIGN OFFICE AND
WHITEHALL DISTRIBUTION

Sir P. Reilly
No. 985
July 19, 1958.

V10338/18

D. 12.51 a.m. July 20, 1958.
R. 3.05 a.m. July 20, 1958.

IMMEDIATE

Addressed to Foreign Office telegram No. 985 of July 19
Repeated for information Saving to:- Washington
U.K.Mission New York
Paris
U.K.Del. N.A.T.O.
Rome
Bonn
Ankara
P.O.M.E.F.
Beirut
Amman

V10338/17

My telegram No. 983.

Following is text of message.

Begins:

At the present historical moment the world is on the verge of a military catastrophe and the slightest careless step may entail irremediable consequence. In these hours, when English and American troops have already invaded the boundaries of the small Arab States of Jordan and the Lebanon, when the threat of intervention hangs over Iraq and the other States of the Arab East, which are defending their freedom and independence, I wish to address you, as the head of the Government of Great Britain. You, as a man grown wise with great experience of life and statecraft, well know what modern war is. Beginning in one place, it could easily spread as a fire spreads in a strong wind and turn into a world-wide fire. In these conditions, all talk about "small" or "local" wars is no more than a naive illusion, hopes of a limitation of hostilities are deception or self deception. Whoever is placed at the helm at the present moment, has no right to forget the past, and the first links in the chain of events which led to the Second World War, were also "small" and "local" wars and the seizure of foreign territory. We, as allies in past conflicts, know what the blood and ashes of the last World War looked like, we know how the attempts of the aggressor to impose his will on other countries by force of arms came to an end. These lessons of history must not be forgotten, we have no right to forget them.

/TT.

نص البرقية التي أرسلها سكرتير الحزب الشيوعي نيكيتا خروشوف إلى رئيس وزراء بريطانيا هارولد مكميلان، والتي حذره فيها من احتمال قيام حرب عالمية ثالثة في حالة مهاجمة الثورة في العراق. (الصفحة الأولى باللغة الانكليزية).

Moscow telegram No. 985 to Foreign Office

- 2 -

The military intervention, begun by Great Britain in Jordan and by the United States in the Lebanon, and the threat hanging over Iraq and other States of the Arab world, can lead to extremely dangerous and unforseen consequences, and can provoke a chain reaction which will be impossible to stop. We appeal to you, not from a position of intimidation, but from a position of good sense. If one is to speak of intimidation, it is the senior military commanders of the United States, who are zealously engaged in this today. The Commander of the Sixth Fleet of the United States and the Minister of War make such provocative and inflammatory speeches that, if they were citizens of countries which have banned war propaganda, they would have been brought to court long ago, or else, if they had lost their reason, have been shut up in a lunatic asylum. Intimidation, however, is a useless device in international relations. We know that Great Britain and the United States have atom and hydrogen bombs, an air force and a fleet. But you know very well that the Soviet Union also has atom and hydrogen bombs, an air force and a navy, plus ballistic rockets of all types, including inter-continental ones. However, we consider that one should not over heat an atmosphere still further which is already heavily charged with inflammable materials. It is essential to seek other solutions, realistic ways, based not on military adventures but on common sense and negotiations. The inte[illegible], in our view, demand this no less than the interests of the whole of mankind, which is thirsting for peace and quiet.

You explain military intervention in Jordan by the request of the King of Jordan for support against aggression. But you well know that no one is threatening Jordan and that there are no facts which would indicate the presence of a threat. Great Britain's military invasion of Jordan has been undertaken at the request of an irresponsible monarch who has no support from the people and who is acting against the will of the people. And that kind of appeal was enough to bring British troops into Jordan. What is more, all this is being done circumventing the United Nations Organisation, which was only belatedly informed of this aggressive action. This unprovoked aggression against Jordan is being fairly crudely covered up with a request from a Government, and this is a secret for nobody, which is dependent on Great Britain. You, Mr. Prime Minister, must be well aware that two year's have not gone by since the time when, under pressure from the Jordanese people, British servicemen were expelled from Jordan under the very same King, and now he is asking for the return of the British troops. One can imagine what indignation was provoked among the population by the reappearance of British soldiers and officers in Jordan. You, Mr. Prime Minister, often make public statements in support of United Nations but by their deeds in Jordan and the Lebanon the Governments of Great Britain and the United States are dealing a grievous blow against this international organisation. At a moment which is so full of consequence for the life of the peoples, the United Nations has, in effect, been pushed back by the bayonets of the British and American forces. Great Britain and the United States are endeavouring to

/Justify

الصفحة الثانية من برقية خروشوف باللغة الانكليزية.

Moscow telegram No. 985 to Foreign Office

- 3 -

justify their military invasion of the Arab States by the necessity for protecting the lives and property of the British subjects and American citizens in the area. But this is an old device for covering up aggression, for seizing other people's territories. The States which have unleashed aggression are now playing with fire. It is always easier to start a conflagration than to extinguish it. But if you have already lit a fire, it is better to put it out at the very outset rather than when the flames spread and engulf neighbouring houses. In the circumstances, the most correct solution could only be to withdraw British and American troops immediately from the Near and Middle East and to give the peoples of the countries in this area the opportunity to decide their fate for themselves. At this ominous moment in history, when one must not delay a minute, the Soviet Union, which invariably advocates world peace and peaceful co-existence, cannot remain indifferent to what is taking place in the Near and Middle East, in the immediate vicinity of its frontiers. The Soviet Union cannot stand aside when the question of war or peace is being decided.

I think, Mr. [illegible] Minister, [illegible] experience which Great Britain acquired during her unprovoked attack on Egypt has left in the heart of every Englishman a sufficiently profound mark that he should understand what serious consequences are entailed for the people of Great Britain through participation in a new military adventure. The Government of the Soviet Union proposes that a Conference of Heads of Governments of the U.S.S.R., United States, Great Britain, France and India should be called immediately with the participation of the Secretary General of the United Nations in order to take measures without delay to terminate the military conflict which has begun. We propose that we should meet on any day, at any time, and the sooner the better. You understand well that we have been given little time by history to prevent the annihilation of many millions of people, to prevent the destruction of enormous material and cultural values. In its declarations, the Government of the Soviet Union has already set out sufficiently clearly its point of view concerning the settlement by peaceful means of the problems of the Near and Middle East which have come to a head. The Soviet Union considers that it is possible and necessary to find a solution to these questions which would correspond to the interests of the peoples of the Near and Middle East, would secure the observation of their sovereign rights taking into account the interests of all States which are linked with the countries of this region.

The Governments of the Western Powers say that they have an interest in the utilisation of the oil and other raw material riches of this region of the world, but of course the peoples of these countries do not refuse the Western Powers such a possibility. They desire only one thing that this question should be settled on a basis of equality and mutual commercial advantages, and this is most sensible. The Soviet Government considers that a conference of Heads of Governments of the U.S.S.R., Great Britain, the United States, France and India might examine also the question of the

/ cessation

الصفحة الثالثة من برقية خروشوف باللغة الانكليزية.

Moscow telegram No. 985 to Foreign Office

- 4 -

cessation of deliveries of arms to the countries of the Near and Middle East, as the U.S.S.R. has also previously suggested. We consider it necessary that a conference of Heads of Governments of the U.S.S.R., Great Britain, the United States, France and India should elaborate concrete recommendations for the termination of the military conflict in the Near and Middle East, should submit these recommendations to the Security Council and that this organ of the United Nations should consider them with the participation of representatives of the Arab countries.

The question of the date and place of a conference cannot serve as an obstacle. The Soviet Government is ready for any place, if for any reason Geneva or another capital of a neutral country does not suit the western powers. The main thing is not to tarry, not to lose precious time for nothing, for the guns are already beginning to fire. We propose that we should meet in Geneva on July 22. The calling of a conference of Heads of the Great Powers (sic) for settling the military conflict which has begun in the Near and Middle East would be the most sensible act of the Government of these countries in present conditions. It would be an invaluable contribution to the cause of strengthening peace and the security of peoples. It would be an incontrovertible testimony to the fact that the idea of a peaceful and not a military solution of questions can, and must, triumph throughout the world. The cessation of aggression in the Near and Middle East would be welcomed fervently by the peoples of all countries, independently of the colour of their skin, faith and political convictions.

The conclusion I [illegible] especially, that the [illegible] question of how the conflict which has arisen in the region of the Near and Middle East will be solved by war or by peace now depends on you, Mr. Prime Minister, and on the President of the United States. The Soviet Government expects that the Government of Great Britain will understand correctly this appeal of the Soviet Government, that it will find favourable response and the readiness of Great Britain to turn the wheel of events firmly from the path of war onto the path of peace.

I have appealed simultaneously on the question set out above to the President of the United States, to the Chairman of the Council of Ministers of France, Mr. de Gaulle and to the Prime Minister of India, Mr. Nehru.

With respect,

N. Khrushchev,
Moscow July 19, 1958.

Ends.

Foreign Office please pass Saving to Washington, U.K. Mission New York, Paris, U.K. Del. NATO, Rome, Bonn, Ankara, P.O.M.E.F., Beirut and Amman as my telegrams Nos. 243, 81, 231, 103, 62, 105, 29, 32, 11 and 11 respectively.

(Repeated Saving to Washington, U.K. Mission New York, Paris, U.K. Del. NATO, Rome, Bonn, Ankara, P.O.M.E.F., Beirut and Amman.

ADVANCE COPIES

Private Secretary	W. R. Murray
Commander Noble	Head of Levant Department
Sir F. Hoyer Millar	Head of P.U.S. Department
Sir P. Dean	Head of News Department
Mr. Shuckburgh	Resident Clerk

*****

الصفحة الرابعة من برقية خروشوف باللغة الانكليزية.

جانب من البرقية التي بعثها نيكيتا خروشوف إلى رئيس وزراء بريطانيا ..تنشر لأول مرة باللغة العربية[1] .

إن العالم يقف على أبواب حرب كبيرة إذا لم يتم التعامل مع المواضيع الحساسة بدقة وحذر. ففي هذه الساعات قامت جيوش بريطانيا وأمركيا ب غزو الدول العربية الصغيرة ومنها الأردن ولبنان.

ففي حالة امتداد هذا التهديد ليشمل العراق وبلدان عربية أخرى والذين يدافعون عن حريتهم واستقلالهم. أود أن أخاطبك كرئيس حكومة في بريطانيا ورجل ذي خبرة وتجربة كبيرة في الحياة وفي السياسة، أن تعرف جيداً أن الحرب الحديثة تبدأ في مكان واحد إلا أنها تتوسع وتنتشر كتوسع النار في الرياح العاتية، وبعد ذلك تتحول إلى حريق يشمل كل العالم، كما يجب أن لا ننسى أن الذي أدى إلى قيام الحرب العالمية الثانية هي أحداث وحروب صغيرة. وأننا كحلفاء في الماضي نعرف صورة الدماء والجثث كما نعرف كيف أن محاولات المعتدين لفرض إرادتهم على البلدان الأخرى بقوة السلاح قد أكل عليها الدهر.

ويجب أن لا ننسى تلك الدروس البليغة من الماضي، وليس لدينا الحق في أن ننسى تلك الدروس والعبر.

لقد بدأ التدخل العسكري البريطاني في الأردن، وقامت الولايات المتحدة الأمريكية بالتدخل العسكري في لبنان، وأن التهديد يحوم حول العراق وبلدان

---

(1) الصفحات الأربعة السابقة باللغة الإنكليزية، وجانب من البرقية باللغة العربية نقلاً عن:

محمد حمدي الجعفري: عبد الكريم قاسم والضباط الأحرار والموقف من بريطانيا حتى عام 1958، ص (230-236).

عربيـــة أخــــرى ، وأن ذلك يمكـــــن أن يقـــود إلى نتائج خطيرة لا يمكن التكهن بها.

نناشدكم ليس من باب التهديد والتخويف بل من موقـــع المســؤولية والنية الحسنة: فإذا كان هناك من يتحدث عن التهديد والتخويف فهم قادة الجيش الكبـــار في الولايات المتحدة الأمريكية، وهم على ما يبدو مولعين بهذا الأمر في هذه الأيام بالذات. إن لغة التخويف والتهديد هي سلاح غير ذي جدوى في العلاقات الدولية. إننا نعرف حق اليقين أن لبريطانيا وأمريكا قوة نووية وقنابل ذرية وهايدروجينية وقوة جوية وأساطيل بحـــرية إلاّ أنكم تعرفون وتعلمون علم اليقـــين أن للاتحـــاد السوفيتي قنابل ذرية وهايدروجينية وقـــوة جوية وأســـاطيل بحـــرية إضافة إلى صواريخ باليستية ومن كل الأنواع والأصناف بـــما في ذلك الصواريخ عابـــرة القارات. وينبغي علينا أن لا نسكب الزيت على النار بل علينا أن نفتش عن حلول أخرى وطرق منطقية وواقعية لا تعتمد منطق القوة العســكرية بـــل تســـتند إلى الشعور الحسن المشترك.

لقد فسرتم أن التدخل في الأردن جاء بناءاً على طلب ملكه، ونتيجة التهديد الذي تتعرض له الأردن ، إلا أنكم تعرفون بعدم وجود مثل هذا التهديد.

إنكم تتذكرون قبل عامين وتحت ضغط الشعب الأردني تم ترحـــيل رجال الأعمال البريطانيين من الأردن فكيف يطلب الآن الملك عودة الجيوش البريطانية إلى بلاده. وكيف سيكون ظهور الجنود والضباط البريطانيين ثانية في الشـــارع

الأردني. أما ما جاء على لسان الأمريكان والبريطانيين من أن التدخل جاء لحماية أرواح رعاياكم، ما هي إلاّ أكذوبة قديمة وخدعة لا يقبلها الشعب فمن السهل إخماد الحريق في بدايته ولكن من الصعب إخماده عندما يصل إلى منازل الجيران.

إنني أعتقد بوجود غصة في قـلب وضمير كل بـريطاني عندما هاجمت بـريطانيا مصر، وأن تلك الغصة لن تدع البـريطانيين يتعاطفون مع أي مغامرة عسكرية بريطانية جديدة.

إن حكومة الاتحاد السوفيتي تطلب عقد مؤتمر تشارك فيه حكومات الاتحاد السوفيتي وأمريكا وبريطانيا وفرنسا بمشاركة الأمين العام للأمم المتحـدة لوضع حد لهذه المهازل وبدون تأخير. ونحن على استعداد للالتقاء في أي مكان وبأسرع وقت لمنع وقـوع ملايين القـتلى من الأبـرياء وتدمير ممتلكاتهم، لأن مصالح الشعوب أهم من كل شيء. وعلينا أن نحـافظ على مصالح العالم أيضاً من الدمار والخراب.

نيكيتا خروشوف

سكرتير الحزب الشيوعي السوفيتي

19 تموز 1958

الملحق رقم (10)

صورة رسالة الإمام الشهيد محمد باقر الصدر إلى سماحة آية الله السيد كاظم الحائري:

بسم الله الرحمن الرحيم

سيدنا المعظم الاستاذ بنفسي أنتم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أرجو أن تكونوا في أحسن الأحوال من سائر الوجوه وأن يكون
شهر رمضان المبارك قد شملكم بعظيم بركاته وعطائه
لي "الشهر الذي ينقلني إلى ذكريات مختلفة
عالم الإنسان ولكنه لم يمض من قلبه وابتعدنا عنه بحكم الأيام
والليالي ولكنه لم يبتعد عنا بروحه ووجدانه للأنواع ذكريات
إنه حتى يبرز من ايماننا والاحبة من تلامذته وصحبه
فيما سعدتنا بك الأيام وما أروع تلك الساعات التي
كانت المتبرة تجمع حيث قلوبا متحابة في الله وما ألذ تلك
السهرات بجوها الروحي العاطفي والفكري وإني
ابتهل إلى المولى سبحانه وتعالى أن يجمع الشمل بعد
طول فراق وأسأله عز وجل إذا لم يكن قد قدر لنا
أن نجعل من هذه الفرصة الوسيعة التي تعوضنا في حياتنا
بعبرتنا الكبيرة التي تجمع الشمل الروحي والعاطفي
مهما تباعدت الأبدان.

وصلت أوراق رحمة الفتاوى الواضحة التي تفضلتم
بإرسالها وبالنسبة إلى تدقيقها أنا أرى أن الأهم
في مقام التزاحم أن تنصرفوا إلى موضوع أحكام الأراضي
لأن ذلك له بدل وهذا ليس له بدل وقد ذكرت لسماحة
علي أكبر حين حدثني عن أحكام الأراضي أن من المستحسن
أن تطلعوا أيضا على كتاب الدكتور محمود المظفر عن
إحياء الموات [illegible]

لكتاب في مكتبة الارض ينبغوا ان تطلعوا عليه ومثلا الكتاب من
من الكتب الجيدة

واما بالنسبة الى كتاب الاخلاق فانا ارى انها تحد الادنى من التعبير السليم اذا كان متوازنا فيه وان الكاتب العلمي للاخلاق اذا كان متضمنا فيه فيمكن ان يكون كتابا دراسيا او شبه دراسي او مرجعا عاليا للطلبة انفسهم فان طلاب الحوزة انفسهم بحاجة الى اضاءة علمية لثروة عظيمة تعطي تصوراتهم وتغني فكرهم من جهته الناحية

كنت قد كتبت رسالة الى السيد ابا احمد مع محمد اخ الشيخ يحيى واذا تيسر لكم ان ترى الرسالة فارجو ان تطالعوها فان فيها ... يوجد رفيد فقد كتبت ان السيد الاشكري اذا كان وضعه المالي بحاجة الى تغطية فليعط ذلك من قبلنا بالقدر الذي يحتاج الى تغطية

سرني شروع ولدينا العزيزين التسخيري والشيخ موسعيد في تفسير القرآن الكريم على النحو المقترح كما سرني اطلاعكم على ما انتما وارتضائكم له نسأل المولى تعالى لهما التوفيق والتسديد واكمال هذا المشروع العظيم

ارسلنا اليكم ثلاثين دوما من الملصقات الشورش في البريد واذا امكن ان يطلب بعض اصحاب المكتبات كمية من الكتاب

من بيروت ابتداءً فهو أسهل ونحن هنا استوردنا
ألف دورة والإقبال على الشراء قياسي وكبير
جداً الأمر الذي حملني أن أفكر جدياً بالإطالة في
كتابة شروح مسائل لما يدرس من الفقه في
السطوح أيضاً

من جملة المواضيع التي شرعنا في تكليف بعض
تلامذتنا الأكفاء بالتوفر على تصنيف صحيح روايات
أهل بيت العصمة عليهم السلام إلى أقسام وفصول
يؤشر بالقسم الأول وهو ما تتوفر عليه أحكام صحاح أهل
البيت ويشتمل على روايات يتوفر فيها أولاً
صحة السند على جميع المباني الرجالية والأصولية
المتعارفة ثانياً عدم شذوذ المتن وعدم كونه
مخالفاً للمشهور المتبنى من علمائنا الإمامية ثالثاً عدم
وجود أي تعارضات [illegible] ثابتة من السنة والذوق
السليم أو من وجود بعض المحاذير الإعلامية

وهذا القسم سوف يكون مصدراً رصيناً صافياً وعطاءً
تربوياً متقناً ويمكن تقديمه إلى الأمة كأمانة مرتبة
مضمونة الصحة إلى حد كبير وكواجهة فكرية لمدرسة
أهل البيت وطليعة تراثها ونقائها وقد وكلنا الآن
البحث في مفردات هذا القسم إلى بعض المكلفين به
وبقي فقط دور [illegible] الملاحظة [illegible]
[illegible] إلى [illegible] في الإخوة [illegible]

[illegible]

من أن تقرأوا عليهم هذه الرسالة — هذا المقترح [illegible] —
[illegible] ذكريات [illegible] التي تشملهم
[illegible]
والسلام عليكم أولاً وآخراً ورحمة الله وبركاته
أبو [illegible]

نص رسالة الإمام الشهيد محمد باقر الصدر إلى سماحة آية الله السيد كاظم الحائري[1]:

بسم الله الرحمن الرحيم

ولدنا المعظم أبا جواد بنفسي أنتم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

أرجو أن تكونوا في أفضل الأحوال من سائر الوجوه وأن يكون شهر رمضان المبارك قد شملكم بعظيم بركاته وعطائه هذا الشهر الذي ينقل أباكم إلى ذكريات مضت في عالم الزمن ولكنها لم تمض من قلبه، وابتعدنا عنها بكر الأيام والليالي ولكنه لم يبتعد عنها بروحه ووجدانه، لأنها ذكريات لقائه مع البررة من أبنائه والأحبة من تلامذته وصحبه فما أسعد تلك الأيام وما أروع تلك الساعات التي كانت المقبرة تجمع فيها قلوباً متحابة في الله، وما ألذ تلك السهرات بجوها الروحي والعاطفي والفكري، وإني أبتهل إلى المولى سبحانه وتعالى أن يجمع الشمل بعد طول فراق وأسأله عزّ وجلّ إذا لم يكن قد قدر ذلك أن يجعل من هذه الأرض الوسيعة التي تفرقنا فيها مقبرتنا الكبيرة التي تجمع الشمل الروحي والعاطفي مهما تباعدت الأبدان.

وصلت أوراق ترجمة الفتاوى الواضحة التي تفضلتم بإرسالها وبالنسبة إلى تدقيقها أنا أرى أن الأهم في مقام التزاحم أن تنصرفوا إلى موضوع أحكام الأراضي لأن ذاك له بدل وهذا ليس له بدل وقد ذكرت لسيد علي أكبر حين حدثني عن أحكام الأراضي أن من المستحسن أن يطلع أبو جواد على كتاب الدكتور

---

(1) نقلاً عن مجلة قضايا إسلامية: العدد الثالث 1417 هـ - 1996 م، ص (610-615).

محمود المظفر في إحياء الموات بلحاظ منهجته الحديثة كما أن شيخ الدسـمة(*) له كتاب في ملكية الأرض ينبغي أن تطلعوا عليه، وكلا الكتابين من الكتب الجيدة.

وأما بالنسبة إلى كتاب الأخلاق فأنا أرى أن الحد الأدنى من التعبير السـليم إذا كان متوفراً فيه وأن الجانب العلمي للأخلاق إذا كان متضمناً فيه فهـو كـافٍ ليكون كتاباً دراسياً أو شبه دراسي أو مرجعاً علمياً للطلبـة أنفسـهم، فإن طلاب الحوزة أنفسهم بحاجة إلى أخلاق علمية لا وعظية فقـط تعمق تصوراتهم وتغني فكرهم من هذه الناحية.

كنت قد كتبت رسالة إلى السيد أبي أحمد مع محسن أخ الشيخ محيي، وإذا لم يتيسر لكم إيصالها إليه لأجل سفره فأرجو منكم أن تطالعوها للاطلاع على ما هو موجود فيها، فقد كتبت أن السيد الأشـكوري إذا كان وضعه المالي بحـاجة إلى تغطية فليغطى ذلك من قبلنا بالقدر الذي يحتاج إلى تغطية.

سرني شروع ولدينا العزيزين التسخيري والشيخ محمد سعيد في تفسـير القرآن الكريم على النحو المقترح كما سرني اطلاعكم على ما أنتجا وارتضاءكم له فأسأل المولى تعالى لهما التوفيق والتسديد وإكمال هذا الشرف العظيم.

أرسلنا إليكم ثلاثين دورة من الحلقات الثلاث في البريد وإذا أمكن أن يطلب بعض أصحاب المكتبـات كمية من الكتاب من بـيروت فهو أسـهل ونحـن هنا استوردنا ألف دورة والإقبال على الشراء قياسي وكبـير جداً الأمر الذي جعلني أفكر - على الخط الطويل - في كتابة مشـروع مماثل لما يدرس من الفقـه في السطوح أيضاً.

(*) شيخ الدسمة كناية عن الشيخ محمد مهدي الآصفي الذي كان وقتئذٍ إماماً لمسجد النقـي في محـلة الدسمة بالكويت.

من جملة المواضيع التي شرعنا فيها تكليف بـعض تلامذتنا الأكفاء للتوفر على تصنيف مجموع روايات أهل بيت العصمة: إلى أقسام وفعلاً بوشر بالقسم الأول وهو ما نطلق عليه اسم صحيح أهل البيت ويشتمل على روايات يتوفر فيها أولاً صحة السند على جميع المباني الرجالية والأصولية المتعارفة. ثانياً عدم شذوذ المتن وعدم كونه مخالفاً للمشهور المتبنى من علماء الإمامية. ثالثاً عدم وجود أي تحفظات تجاه المتن نابعة من الحساسية والذوق الإسلامي أو من وجود بعض المحاذير الإعلامية.

وهذا القسم سوف يكون غذاءً روحياً صافياً وعطاءً تربوياً متقناً ويمكن تقديمه إلى الأمة كثقافة مربية مضمونة الصحة إلى حد كبير وكواجهة فكرية لمدرسة أهل البيت وطهارتها ونقائها ، وقد كمل الآن العمل في مسودات هذا القسم على يد المكلفين به وبقي فقط دوري في الملاحظات النهائية سلامي إلى سائر أبنائي الأعزاء الذين لا مانع من أن تقرؤوا عليهم هذه الرسالة عدا المقوس منها إذا كنتم ترون ذلك غير مناسب للسيد الأشكوري وما فيها من ذكريات شهر رمضان التي تشملهم.

سلام عليكم أولاً وآخراً ورحمة الله وبركاته.

أبوكم

الملحق رقم (11)

[illegible]
٢٥/ذي الحجة/١٣٧٧
١٢/تموز/١٩٥٨

بسم الله الرحمن الرحيم

سيدي الوالد الكريم الحاج محمد عارف البزاز المحترم

بعد تقبيل اياديكم الكريمة

فقد توكلت على الله مع اخواني وعلى رأسهم الصديق الوفي الزعيم الركن عبد الكريم قاسم لانقاذ الوطن الغالي من ادرانه واذنابه وهذا كل ما تمكن عمله وانا متحمل النتائج بضمير مرتاح

التمس اليكم الصفح والعفو والمغفرة والدعاء والله خير حافظا وهو ارحم الراحمين.

كتبت للاخ عبد السميع وانت بيدك كل شيء واسأل الله تعالى ان يحفظك

سعيي اليكم جميعا فاما ملاقيكم وانا مرفوع الرأس في خدمة الوطن او ملاقي ربي الذي يستحق حمده كل شيء وكلي الفخر بان اكون مع الشهداء والصديقين ولا تهنوا ولا تحزنوا وانتم الاعلون

والسلام عليكم

ولدكم المطيع

الوصية التي كتبها العقيد الركن عبدالسلام محمد عارف الى والده الحاج محمد عارف البزاز قبيل القيام بثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨

---

(1) نقلاً عن: فيصل حسون: مصرع المشير الركن عبد السلام عارف، ص 145.

ملحق الصور



عبد السلام عارف



وفاء عبد السلام عارف



آخر صورة التقطت
لعبد السلام عارف



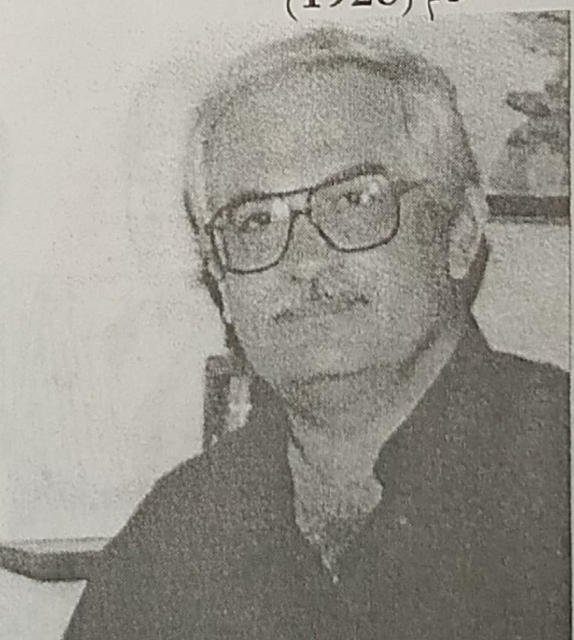
عبد السلام عارف مع زوجته وأفراد أسرته

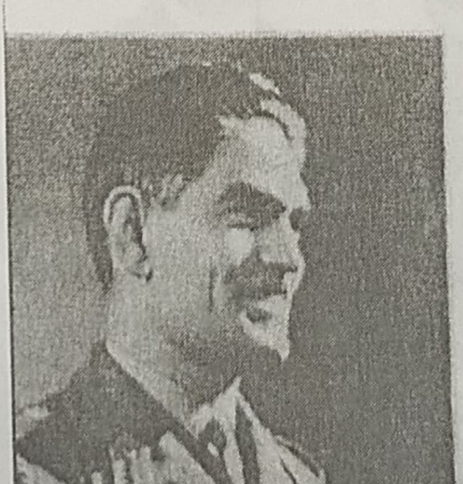


قاسم محمد البكر الزبيدي
والد عبد الكريم قاسم
عام (1928)

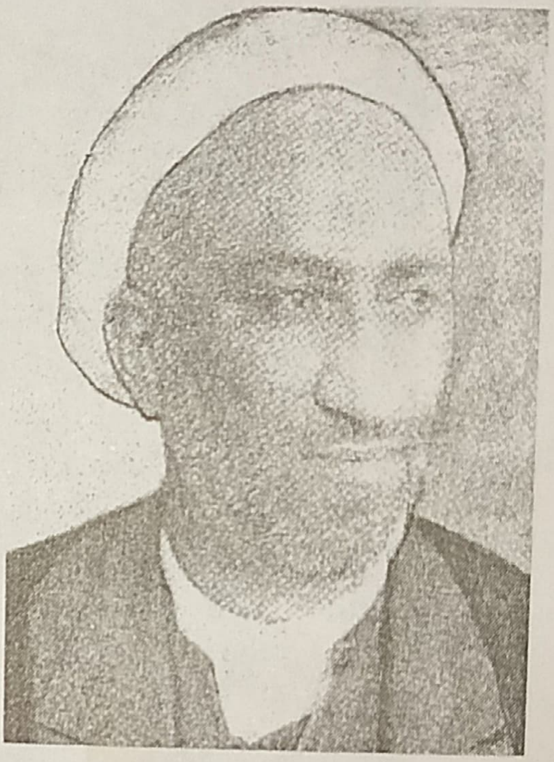


حامد قاسم شقيق عبد الكريم قاسم

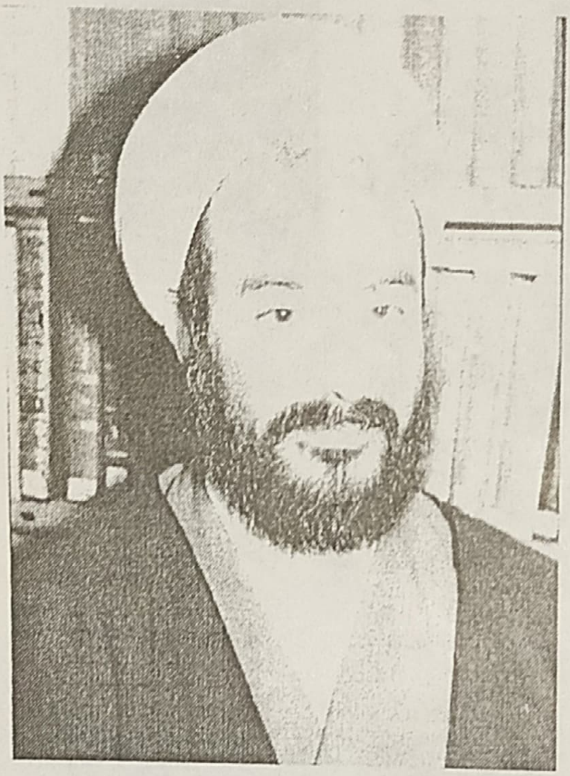




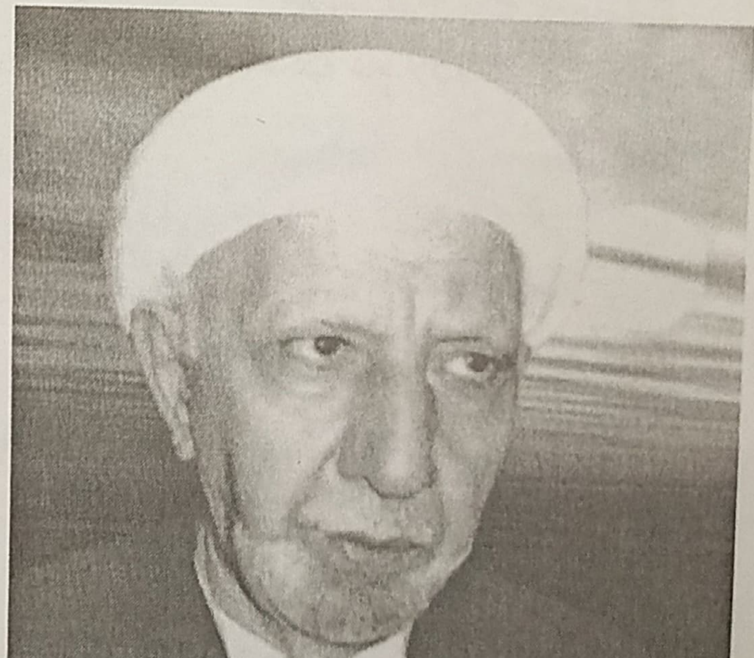
رعد عبد الجبار وريث عبد الكريم قاسم وابن اخته (نجية قاسم)



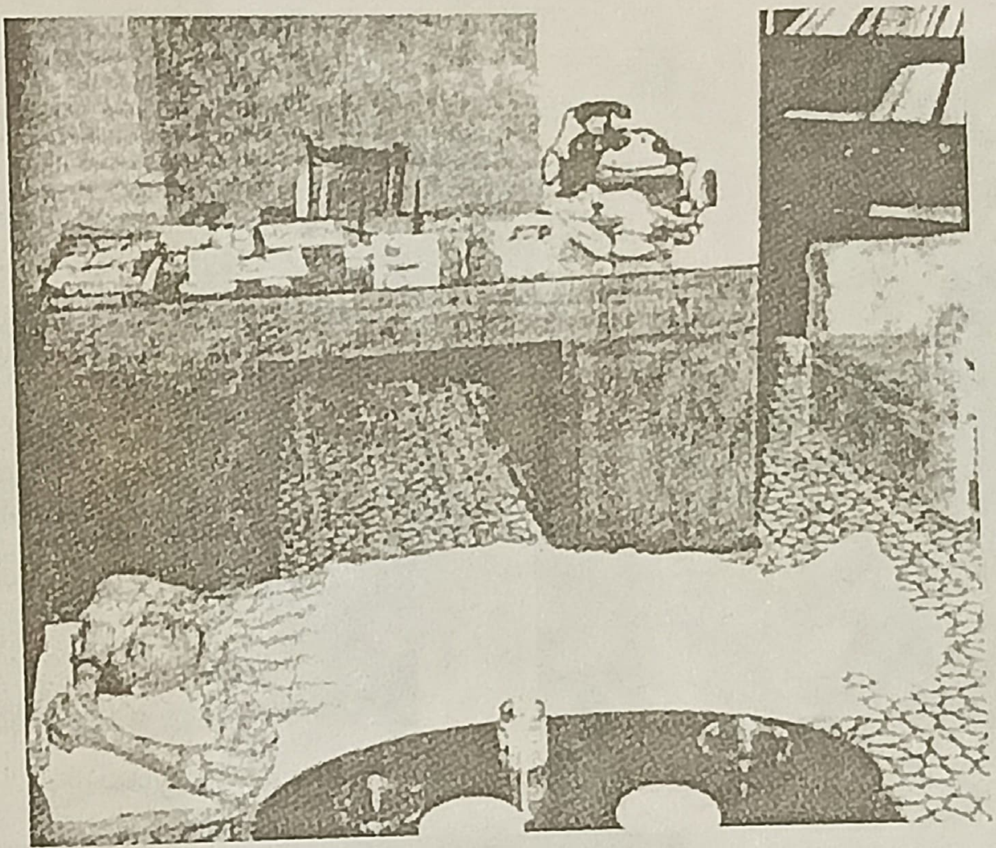
الشيخ محمد رضا الشبيبي



الشيخ محمد مهدي الآصفي



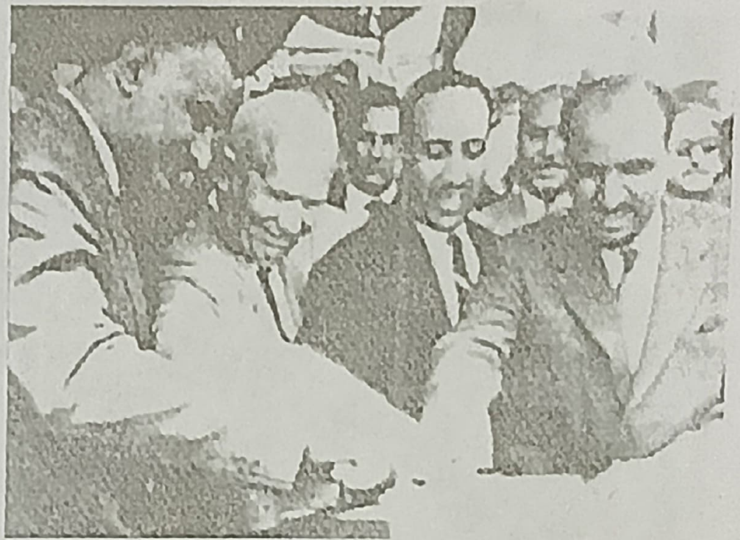
العلامة الدكتور
الشيخ أحمد الوائلي



الزعيم عبد الكريم قاسم في القيلولة يفترش أرضية مكتبه عام 1959.. صوّره أحد مرافقيه



عبد الغني الراوي وإبراهيم الداود



من اليمين: عبد الله السلال، عبد السلام عارف،

خروشوف، عبد الناصر



وزير الدفاع

صالح مهدي عماش عام 1963



عمار علوش

قتل على يديه عشرات الضحايا



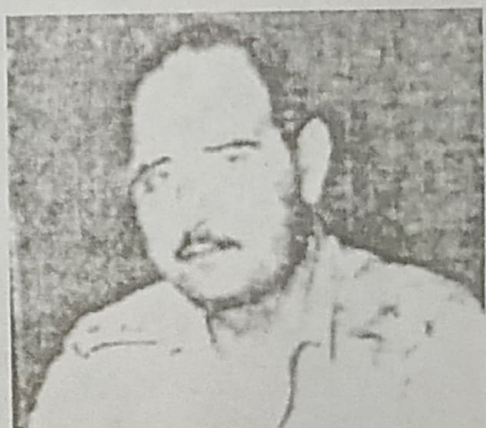
العميد الركن المظلي

عبد الكريم مصطفى نصرت



عبد الرزاق نايف وسعدون غيدان وإبراهيم الداود





العقيـد

سعيد صليبي الجميلي

عبد الرحمن عارف عام 1993



جمال عبد الناصر وعبد السلام عارف

عام 1963



كامل الجادرجي

رئيس الحزب الوطني الديمقراطي



أعضاء مجلس السيادة الذي أعلن في يوم 14 تموز وهم من اليسار الفريق الركن نجيب الربيعي رئيس المجلس والسيد محمد مهدي كبة والعقيد الركن خالد النقشبندي



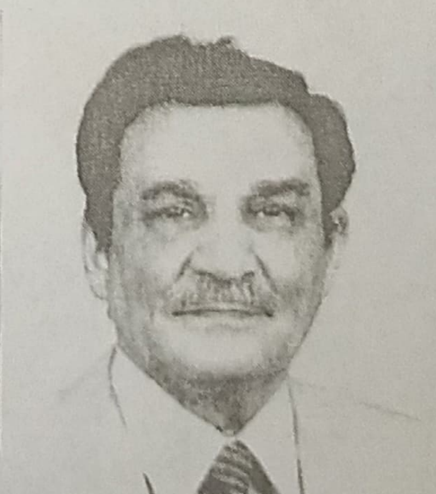
الملك فيصل الثانـي



المهنـدس بهـاء شبيب



هديب الحاج حمود



أحمـد الحبوبـي



حسن السريع



ضابط من الحرس الجمهوري يصافح الرئيس عبد الرحمن عارف
وبدأ في الوسط قائد الحرس إبراهيم الداود



الداود وعبد الرزاق النايف



مقتطفات من كلمات كامل مروة

الحياة

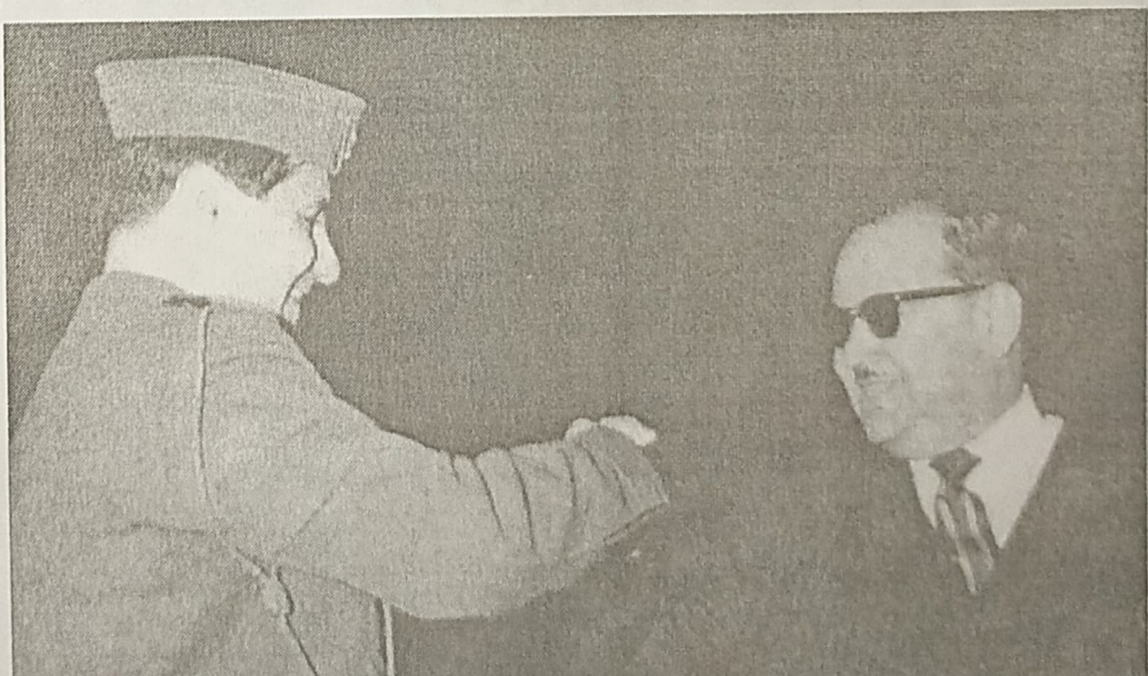
سي الوزراء: سلطات استثنائية للإصلاح المالي والاقتصادي وفتح دورة نيابية لمدة أسبوع

البعث القومي يقطف ثمار انقلاب ١٧ تموز

البكر يقيل الحكومة ويبعد النايف والداود عن البلا

تلقى الداود نبأ التصفية وهو يتفقد القوات العراقية في الأردن

عدد 31 تموز 1968 من »الحياة« وبدا من اليمين أحمد حسن البكر، وإبراهيم الداود يصافح الملك حسين.. وعبد الرزاق النايف في اليسار



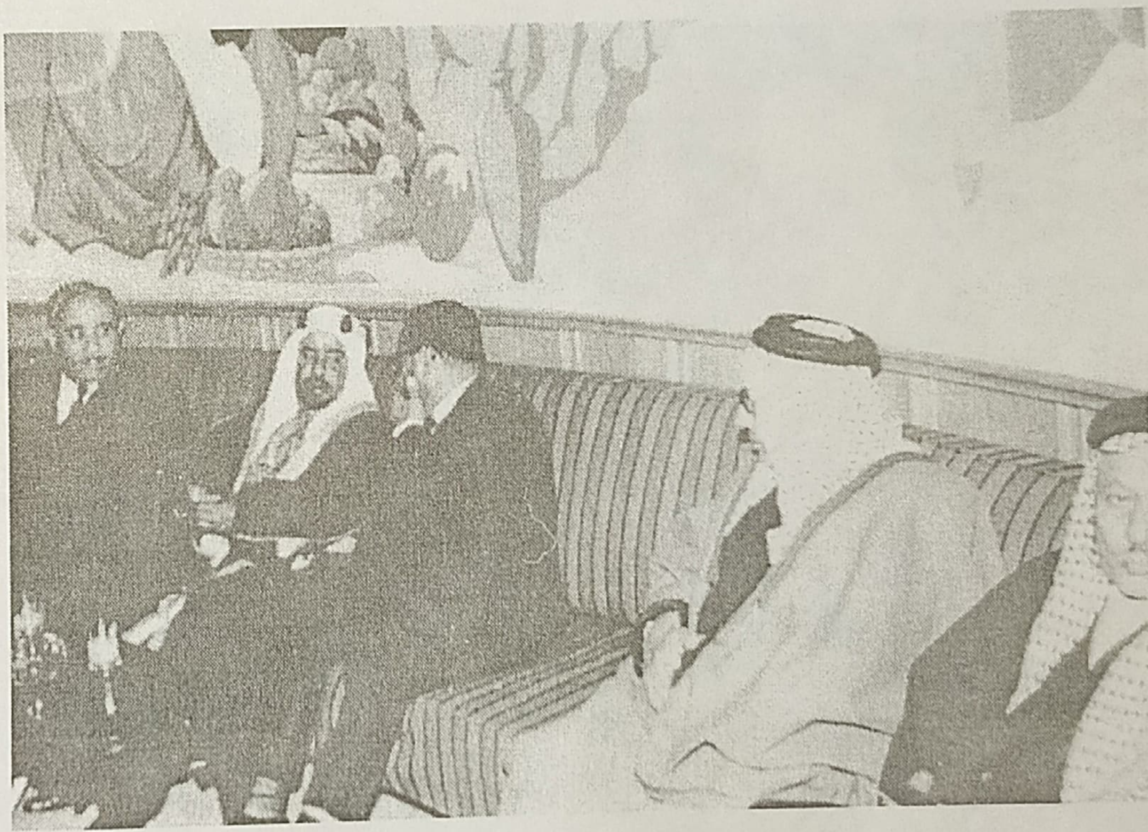
عبد الرزاق نايف (إلى اليسار) مع طاهر يحيى



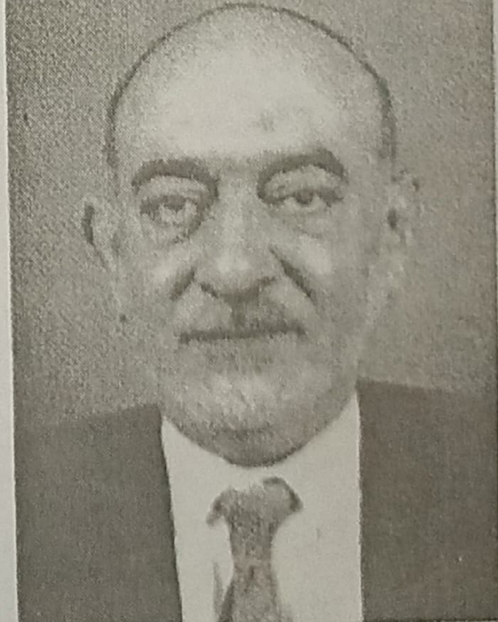
منذر الونداوي مهنئاً يوحنا بولص الثاني بمناسبة توليه مهامه البابوية



من اليسار الدكتور الفقيد داود العطار، وحجة الإسلام والمسلمين السيد حسين هادي الصدر
والمحامي فندي شنشول آل فرهود من شيوخ عشيرة بني زريج
عندما كانوا طلاباً في كلية الحقوق جامعة بغداد عام 1966



من اليمين السيد عبد المهدي السيد نور الياسري، الشيخ شنشول آل فرهود شيخ عشيرة بني زريج في الرميثة، طاهر يحيى رئيس الوزراء، عيسى بن سلمان آل خليفة أمير دولة البحرين، حمودي مهدي رئيس أركان الجيش ، فندق بغداد عام 1967



الدكتور الشيخ
محمد حسين علي الصغير

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم

1- أبو الأسود الدُّؤلي : ديوان أبي الأسود الدُّؤلي، صنعةُ أبي سعد الحسن السُكَّري، تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين، الطبعة الأولى، بيروت ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢م.

2- أحمد الحبوبي : أشخاص كما عرفتهم ، الطبعة الأولى، الناشر دار الحكمة، لندن ٢٠٠٢م.

3- أحمد الحبوبي : مقالات ممنوعة ، الطبعة الأولى، الناشر دار البراق في لندن، بيروت ١٩٩٨.

4- أحمد الحسني البغدادي : الطاغوت يحكم ، الحلقة الثالثة عودة الوعي، الطبعة الأولى، المركز العراقي للاعلام والدراسات ، دمشق ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.

5- العقيد الركن أحمد الزيدي : البناء المعنوي للقوات المسلحة العراقية، الطبعة الأولى ، دار الروضة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ١٩٩٠م ١٤١١هـ.

6- أحمد عطية الله : القاموس السياسي ، الطبعة الثالثة ، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٦٨.

7- أحمد فوزي : قصة عبد الكريم قاسم كاملة، الطبعة الأولى، الشركة العربية للطباعة والنشر، القاهرة، آذار 1963 م.

8- د. الشيخ أحمد الوائلي : الديوان الأول من شعر الشيخ الوائلي، الجزء الأول، مؤسسة أهل البيت ، بيروت 1405 هـ-1985م .

9- إسماعيل العارف : أسرار ثورة 14 تموز وتأسيس الجمهورية في العراق، الطبعة الأولى، لندن، 1986 م.

10- أمير اسكندر : صدام حسين مناضلاً ومفكراً وإنساناً، هاشيت، فرنسا 1980 م.

11- أمين هويدي : كنت سفيراً في العراق (1963 - 1965) الطبعة الأولى، دار المستقبل العربي، القاهرة 1983م.

12- ثمينة ناجي يوسف ونزار خالد: سلام عادل سيرة مناضل، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق 2001 م.

13- جاسم كاظم العزاوي: ثورة 14 تموز، أسرارها، أحداثها، رجالها حتى نهاية عبد الكريم قاسم، بغداد 1990 .

14- جعفر الحسيني : على حافة الهاوية... العراق 1968 - 2002 م، الطبعة الأولى، دار الحكمة، لندن 2002 م.

15- د. جعفر عباس حميدي وآخرون: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، الجزء السادس (من 8 شباط - 18 تشرين الثاني 1963 م). الطبعة الأولى، بيت الحكمة، بغداد 1423 هـ - 2002 م.

16- د. حامد البياتي: شيعة العراق بين الطائفية والشبهات في الوثائق السرية البريطانية 1963 1966، الطبعة الأولى، مؤسسة الرافد للنشر والتوزيع، لندن 1418 هـ-1997م.

17- حزب الدعوة الإسلامية : ثقافة الدعوة الإسلامية، القسم السياسي، الجزء الأول، الطبعة الأولى، 1405هـ-1984م.
18- حسن السعيد : نواطير الغرب، الطبعة الأولى، مؤسسة الوحدة للدراسات، بيروت، 1412 هـ-1992م.
19- حسن العلوي : التأثيرات التركية في المشروع القومي العربي في العراق، الطبعة الأولى، دار الزوراء، لندن 1988م.
20- حسن العلوي : عبد الكريم قاسم.. رؤية بعد العشرين، منشورات دار الزوراء ، لندن 1983 .
21- حميد المطبعي : موسوعة أعلام العراق في القرن العشرين، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، وزارة الثقافة والإعلام.. دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد 1996م.
22- حنا بطاطو : العراق (الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار) الجزء الثالث، ترجمة عفيف الرزاز، الطبعة العربية الأولى، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت 1992م.
23- العميد المتقاعد خليل إبراهيم حسين: ثورة الشواف في الموصل 1959، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1408 هـ-1987م.
24- العميد المتقاعد خليل إبراهيم حسين: موسوعة 14 تموز.. سقوط عبد الكريم قاسم، الجزء الخامس، دار الحرية للطباعة، بغداد 1409 هـ-1989م.
25- العميد المتقاعد خليل إبراهيم حسين: موسوعة 14 تموز.. الصراع بين (عبد الكريم قاسم والشيوعيين وحلفائهم) و (ناظم الطبقجلي والقوميين)، الجزء الثالث، دار الحرية للطباعة، بغداد 1988 .

26- العميد المتقاعد خليل إبراهيم حسين: موسوعة 14 تموز.. عبد الكريم قاسم اللغز المحير (بدايات الصعود) الجزء السادس، دار الحرية للطباعة، بغداد 1410 هـ- 1989 م.

27- العميد المتقاعد خليل إبراهيم حسين: موسوعة 14 تموز.. عبد الكريم قاسم اللغز المحير(صعود) الجزء السابع، دار الحرية للطباعة، بغداد 1410 هـ - 1990 م.

28- ذو النون أيوب: للحقيقة والتاريخ جمهورية 14 تموز في العراق ومفجر ثورتها ابن الشعب البار الزعيم الركن عبد الكريم قاسم. الشركة الوطنية للطباعة والإعلان، بغداد (ب - ت) .

29- د. سعيد السامرائي: الطائفية في العراق.. الواقع والحل، الطبعة الأولى، مؤسسة الفجر، لندن 1413 هـ - 1993 م.

30- سليم العراقي : لماذا قتلوه ؟ الطبعة الأولى، مؤسسة المنار للطباعة والنشر، إيران قم 1995 م.

31- شامل عبد القادر: عبد الكريم قاسم .. البداية والنهاية، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن عمان 2002 م.

32- د. صبحي الصالح: نهج البلاغة للإمام علي ، الطبعة الخامسة، مؤسسة دار الهجرة، إيران قم، 1412 هـ.

33- صبحي عبد الحميد : أسرار ثورة 14 تموز 1958 في العراق، الطبعة الثانية، الدار العربية للموسوعات، بيروت 1994 م.

34- صلاح الخرسان: حزب الدعوة الإسلامية.. حقائق ووثائق، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دمشق 1419 هـ- 1999 م.

35- طالب الحسن: حكومة القرية .. فصول من سلطة النازحين من ريف تكريت، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار أور للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1423 هـ - 2002 م.

36- طالب الحسن: طه الجزراوي.. الهزيل المنفوخ، الطبعة الأولى، الناشر دار الموقف في دمشق، طبع دار المرصاد، بيروت 1421 هـ - 2000 م.

37- عادل رؤوف : عراق بلا قيادة، الطبعة الأولى، المركز العراقي للإعلام والدراسات، دمشق 1423 هـ - 2002 م.

38- عادل رؤوف: العمل الإسلامي في العراق بين المرجعية والحزبية، الطبعة الأولى، المركز العراقي للإعلام والدراسات، دمشق 1421 هـ - 2000م.

39- عادل رؤوف : محمد باقر الصدر بين دكتاتوريتين ، الطبعة الأولى، المركز العراقي للإعلام والدراسات ، دمشق 1422 هـ-2001 م.

40- د. عبد الخالق حسين: ثورة 14 تموز 1958 العراقية وعبد الكريم قاسم، الطبعة الأولى، دار الحصاد للنشر والتوزيع، دمشق ، 2003 م.

41- عبد الكريم الأزري: مشكلة الحكم في العراق. لندن 1991م.

42- عبد الكريم الجدة : ثورة الزعيم المنقذ ، مطبعة البرهان ، بغداد، 1960 م .

43- اللواء الركن عبد الكريم فرحان: ثورة 14 تموز في العراق، الجزء الأول، الطبعة الثانية، مؤسسة الكتاب العربي، باريس 1986 م-1406 هـ.

44- اللواء الركن عبد الكريم فرحان: حصاد ثورة (مذكرات)، الطبعة الأولى، دار البراق، لندن 1994 م.

45- د. عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، الجزء الثالث، الطبعة الثانية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1993 م.

46- عدنان الأمير: بقية الصوت (حسن العلوي .. الإجابات المؤجلة)، الطبعة الأولى، الناشر دار الزوراء، بيروت 1420 هـ - 2000 م.

47- د. علي كريم سعيد: البيرية المسلحة.. حركة حسن سريع وقطار الموت 1963، الطبعة الأولى، بيروت 2002م.

48- د. علي كريم سعيد: عراق 8 شباط 1963 من حوار المفاهيم إلى حوار الدم (مراجعات في ذاكرة طالب شبيب) الطبعة الأولى، دار الكنوز الأدبية، بيروت 1999 م.

49- علي منير : مذكرات عبد السلام عارف ، بغداد، 1967 م.

50- د. فاضل حسين: سقوط النظام الملكي في العراق. دار الهنا للطباعة، من شورات الجامعة العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، قسم البحوث والدراسات التاريخية، 1974 م.

51- فيصل حسون: مصرع المشير الركن عبد السلام عارف، الطبعة الأولى، دار الحكمة، لندن، 1995 م.

52- كامل الجادرجي : من أوراق كامل الجادرجي، الطبعة الأولى، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، تشرين الثاني (نوفمبر) 1971م.

53- لجنة التأبين، محمد حديد وآخرون: تأبين الفقيد الراحل الأستاذ كامل الجادرجي، الطبعة الأولى، دار الجاحظ للطباعة والنشر، بغداد 1968م.

54- ليث عبد الحسن الزبيدي: ثورة 14 تموز 1958 في العراق، الطبعة الثانية، منشورات مكتبة اليقظة العربية، بغداد 1981 م.

55- الإمام مالك بن أنس: كتاب المُوطأ، صححه ورقمه وأخرج أحاديثه وعلق عليه محمد فؤاد عبد الباقي، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، المكتبة الثقافية، بيروت 1412 هـ-1992 م.

56- مجيد خدوري: العراق الجمهوري، الطبعة الأولى، الدار المتحدة للنشر، بيروت 1974م.

57- محكمة الشعب (محكمة المهداوي) محاضر جلسات المحكمة العسكرية العليا الخاصة: إصدار وزارة الدفاع الجزء الخامس، مطبعة الحكومة، بغداد 1959م.

58- الإمام مسلم: صحيح مسلم، بشرح الإمام محيي الدين يحيى بن شرف النووي، تحقيق الدكتور مصطفى ديب البغا، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، دار العلوم الإنسانية، دمشق 1418 هـ-1997 م.

59- الإمام محمد الحسيني الشيرازي: تلك الأيام .. صفحات من تاريخ العراق السياسي ، الطبعة الأولى ، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت 1420 هـ-2000 م.

60- محمد حمدي الجعفري : عبد الكريم قاسم والضباط الأحرار والموقف من بريطانيا حتى عام 1958 م، الطبعة الأولى، وزارة الثقافة، دار الشؤون الثقافية العامة (آفاق عربية). بغداد 2000 م.

61- د. محمد الدليمي: كامل الجادرجي ودوره في السياسة العراقية، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1999 م.

62- محمد رضا الشبيبي: ديوان الشبيبي، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة 1359 هـ- 1940 م.

63- محمد مهدي الجواهري: ديوان الجواهري، الجزء الأول، حققه وأشـرف عليه د. إبراهيم السامرائي وآخرون، طبع وزارة الأعلام العراقية. بـغداد. (ب – ت).

64- محمد يوسف إبراهيم القريشي : المس بيل وآثرها في السياسـة العراقـية (رسالة ماجستير)، مكتبة اليقظة العربية للطباعة والنشـر والتوزيع، بـغداد 2003م.

65- محمود فوزي: خالد محمد خالد في مواجهة عبد الناصر والسادات وصدام، نجدي للنشر والتوزيع. القاهرة 1991م.

66- مسعود البارزاني : البارزاني والحركة التحـررية الكردية، الجزء الثالث، أربيل ، 2002 .

67- مسعود البارزاني: ذاكرة زعيم وشعب، حاوره غسـان شربـل، الطبـعة الأولى، نسيان (أبريل) 2002 .

68- المنحرفون: الطبعة الثانية، الهلال للنشر والتوزيع 1995م .

69- السيد مهدي الحكيم: مذكرات الشـهيد السـيد مهدي الحـكيم، المفرغة من الكاسيت على شـكل ملازم، لم تطبـع لحـد الآن، وهي ليسـت المذكرات المطبوعة في كتيب.

70- د. مؤيد إبـراهيم الونداوي: وثائق ثورة تموز 1958 في ملفات الحـكومة البريطانية، الطبعة الأولى، المكتبة العالمية، بغداد، 1990م.

71- د. نوري عبد الحميد العاني وآخرون: تاريخ الوزارات العراقـية في العهد الجمهوري، الجزء الأول (من 14 تموز 1958 7 شباط 1959) الطبـعة الأولى، دار الحكمة، بغداد 1421 هـ – 2000م.

72- هاني الفكيكي : أوكار الهزيمة، الطبعة الثانية، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، نيسان (أبريل) 1997م.

73- وزارة الإرشاد: مبادئ ثورة 14 تموز في خطب سيادة الزعيم عبد الكريم قاسم، الجزء الأول، بغداد 1959م.

74- يوسف ميخائيل أسعد: ماذا تعرف عن اللا شعور، دار الغريب للطباعة و النشر والتوزيع، القاهرة (ب-ت).

المخطوطات

1- صلاح الخرسان: الإمام السيد محمد باقر الصدر في ذاكرة العراق .. أضواء على تحرك المرجعية الدينية والحوزة العلمية 1958 - 1980.

المجلات

1- مجلة أبواب : بيروت .

2- مجلة الأحد : بيروت .

3- مجلة الأسبوع العربي: القاهرة.

4- مجلة ألف باء : بغداد .

5- مجلة الثقافة الجديدة: دمشق .

6- رسالة العراق : لندن .

7- مجلة روز اليوسف : القاهرة .

8- مجلة سيدتي : لندن .
9- قضايا إسلامية : إيران قم .
10- مجلة الموسم : هولندا .
11- مجلة الهلال : القاهرة .
12- مجلة الوسط : لندن .

الصحف

1- جريدة البلاد : بغداد.
2- جريدة التآخي : بغداد.
3- جريدة الجماهير : بغداد.
4- جريدة الحياة : لندن .
5- جريدة المجرشة : لندن .
6- جريدة المؤتمر : لندن .
7- جريدة الوقائع العراقية: بغداد.
8- جريدة الوفاق : لندن .
9- جريدة النداء : بغداد.

الفهرست

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة